الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة باجي مختار – عنابة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
القسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

Badji Mokhtar - Annaba University
Faculty of Humanities and Social Sciences
Department: Sociology and Demography

مطبوعة بيداغوجية

النظريات السوسيولوجية الحديثة

مقياس: النظريات السوسيولوجية الحديثة 1
تخصص: علم الاجتماع العام
مستوى: السنة الثانية ليسانس

الأستاذ: نورالدين عزوز

السنة الجامعية: 2026/2025

منهاج المادة التعليمية SYLLABUS

المادة: النظريات السوسيولوجية الحديثة 1

جامعة باجي مختار - عنابة
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم اجتماعية- علم الاجتماع
التخصص: علم الاجتماع العام
السداسي: الثالث
السنة الجامعية: 2026/2025

التعرف على المادة التعليمية

العنوان: النظريات السوسيولوجية الحديثة 1
وحدة التعليم: أساسية
عدد الأرصدة: 05 المعامل: 02
الحجم الساعي الأسبوعي: 45 ساعة
المحاضرة (عدد الساعات في الأسبوع): /
أعمال توجيهية (عدد الساعات في الأسبوع): 1 سا و30 دقيقة
أعمال تطبيقية (عدد الساعات في الأسبوع): /

مسؤول المادة التعليمية

الاسم، اللقب، الرتبة: نورالدين عزوز، أستاذ محاضر قسم ب
تحديد موقع المكتب (مدخل، مكتب): /
البريد الالكتروني: noureddine.azouz@univ-annaba.dz
رقم الهاتف: 0659789038
توقيت الدرس ومكانه: 13:00-14:30، القاعة ب 10

وصف المادة التعليمية

المكتسبات (Pré requis)

1. يفترض هذا المقياس أن يكون الطالب قد طور إدراكا مبدئيا للطابع المركب لتأسيس علم الاجتماع، بوصفه مجالا معرفيا تشكل عند تقاطع التحولات التاريخية للمجتمعات الحديثة مع مسارات عقلنة التفكير العلمي، بما يسمح بفهم أن النظرية السوسيولوجية ليست مجرد تراكم أفكار، بل هي بناء مفاهيمي يتحدد عبر صراعات معرفية بين نماذج تفسيرية متباينة للواقع الاجتماعي.
2. ينتظر من الطالب امتلاك كفاءة تحليلية أولية تمكنه من التعامل مع النصوص التأسيسية في علم الاجتماع باعتبارها منظومات نظرية تتشابك داخلها مستويات التحليل (الفعل، البنية، النسق، السلطة، المعنى)، مع إدراك الخلفيات الفلسفية والمنهجية التي تؤطر إنتاجها، بما يسمح بتفكيك منطقها الداخلي واستيعاب حدودها التفسيرية.
3. يفترض هذا المقياس أن يكون الطالب واعيا بأن النظرية السوسيولوجية تتشكل ضمن حركة معرفية مزدوجة: من جهة، ميل نحو التجريد المفاهيمي وصياغة نماذج تفسيرية عامة؛ ومن جهة أخرى، ارتباطها المستمر بالملاحظة السوسيولوجية وإعادة بناء الواقع الاجتماعي عبر أدوات البحث، وهو ما يجعل النظرية فضاء لإنتاج المعنى العلمي وليس مجرد خطاب وصفي حول المجتمع.

الهدف العام للمادة التعليمية

1. يهدف هذا المقياس إلى إتاحة شروط استيعاب التحول الإبستيمولوجي الذي عرفته النظرية السوسيولوجية، من خلال تفكيك البنى المفاهيمية التي تأسست عند تقاطع إسهامات كل من كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس فيبر، بوصفها لحظة تأسيسية لإعادة صياغة إشكاليات الفعل والبنية والنظام الاجتماعي. كما يسعى إلى تمكين الطلبة من إدراك الطبيعة التركيبية للنظرية السوسيولوجية باعتبارها فضاء معرفيا تتقاطع داخله مستويات التجريد المفاهيمي مع أنماط التفسير التاريخي والتحليل الإمبريقي للواقع الاجتماعي.
2. وفي هذا الأفق، يعمل المقياس على ترسيخ قدرة تحليلية نقدية تسمح بإعادة بناء الظواهر الاجتماعية ضمن نماذج تفسيرية متعددة، تستحضر جدلية المعرفة السوسيولوجية بين البناء النظري وإنتاج المعنى العلمي.

أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)

1. ستتمكن من تفكيك البنى المفاهيمية المعقدة للنظريات السوسيولوجية، من خلال إدراك التداخل الجدلي بين الفعل الاجتماعي، البنية، والنظام الاجتماعي، واستيعاب الانتقال من النسق الكلاسيكي إلى الأطر التحليلية الحديثة.
2. ستتعلم استقراء الإطار الإبستيمولوجي للنصوص السوسيولوجية، وربط المنهجية النظرية بسياقها التاريخي والمعرفي، بما يعمق فهمك لكيفية إنتاج المعرفة العلمية ضمن حقول متعددة المستويات.
3. ستصبح قادرا على تقييم وإعادة تركيب النظريات السوسيولوجية، من خلال الموازنة بين حدودها التفسيرية وإمكانياتها التحليلية، مع إبراز جدلية الفعل والبنية، والسلطة والصراع الاجتماعي.
4. ستطور مهارة صياغة نماذج تفسيرية متعددة الأبعاد للظواهر الاجتماعية، تجمع بين التجريد المفاهيمي والتحليل الإمبريقي، مع توظيف الأدوات النظرية لفهم ديناميات التغير الاجتماعي داخل التنظيمات والمؤسسات.
5. ستتمكن من تطوير وعي نقدي متقدم بالمعرفة السوسيولوجية، يتيح لك تفكيك النصوص النظرية، استيعاب مستويات التعقيد الداخلي لكل نظرية، وربطها بالبحث العلمي المعاصر وإعادة بناء المعنى الاجتماعي ضمن أفق تحليلي منهجي.

محتوى المادة التعليمية

أولا. مقدمة: تتضمن شرحا وافيا لسياقات نشأة علم الاجتماع

ثانيا. النظرية في علم الاجتماع

- مفهوم النظرية
- خصائص النظرية وعناصرها
- وظائف النظرية
- تصنيف النظريات
- النظرية والبحث في علم الاجتماع، أية علاقة؟

- كيف يتم قراءة النظريات (الإحاطة بالسياق الفكري والتاريخي والمعرفي الذي ظهرت فيه النظرية، المفاهيم والقضايا التي أثارتها، روادها، تأثيرها في التراث السوسيولوجي، الانتقادات التي وجهت لها)

ثالثا. الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع

- التصور الوضعي والتأكيد على الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع
- إميل دوركايم: امتداد للوضعية واستقلالية علم الاجتماع (قواعد المنهج في علم الاجتماع)
- هربرت سبنسر وجون ستوارت مل: الاتجاه التطوري في علم الاجتماع
- فلفريدو باريتو: نظرية الرواسب والمشتقات ودور الصفوة (مجالات علم الاجتماع عند باريتو، النظام الاجتماعي ودور الصفوة، الرواسب والمشتقات، التفسير المنهجي)

رابعا. النظرية الماركسية في علم الاجتماع

- تصور الماركسية للرأسمالية
- عناصر الفلسفة الماركسية (المذهب: المادية التاريخية، المنهج: المادية الجدلية)
- المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية (الطبقة والصراع الطبقي، أسلوب الإنتاج، التكوين الاقتصادي الاجتماعي، فائض القيمة، البروليتاريا، الاغتراب، الدولة...)
- الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية

خامسا. نظرية الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع

- مفهوم وموضوع علم الاجتماع عند فيبر
- نقد للوضعية وتبلور نظرية الفعل الاجتماعي
- النموذج المثالي
- الدين والفعل الاجتماعي: الرأسمالية وأخلاق البروتستانتية (دور القيم في بناء النظام الرأسمالي)
- الانتقادات الموجهة لنظرية الفعل

سادسا. النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع

- تبلور النزعة الوظيفية في علم الاجتماع (ماكس فيبر، إميل دوركايم، هربرت سبنسر)
- الإسهامات الأنثروبولوجية في بلورة النظرية الوظيفية (مالينوفسكي، راد كليف براون)
- الإطار التصوري للبنائية الوظيفية (المجتمع كوحدة عضوية، النسق الاجتماعي وحاجاته، الوظائف الظاهرة والكامنة، المتطلبات الوظيفية، المعوقات الوظيفية، البدائل الوظيفية)

جامعة باجي مختار عنابة
قسم علم الإجتماع والديموغرافيا
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

- المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الوظيفية (البناء الاجتماعي، النسق الاجتماعي، الوظيفة، المكانة الاجتماعية، الدور، الإجماع، الاستقرار، التوازن، التكامل، المحافظة على النمط، إدارة التوتر...)
- السياق المنهجي للبنائية الوظيفية (المجتمع كنسق اجتماعي مثالي، توازن النسق الاجتماعي وميكانيزمات التنشئة الاجتماعية، تكامل النسق الاجتماعي وميكانيزمات التساند الوظيفي
- نظرية الفعل والنسق الاجتماعي: تالكوت بارسونز (بارسونز رائد البنائية الوظيفية، الإطار البنائي والفكري لنظرية الفعل والنسق الاجتماعي، نظرية الفعل والحل المعياري لمشكلة النظام، نظرية النسق الاجتماعي والتوازن والتغير والصراع في النسق الاجتماعي)
- إسهامات رواد البنائية الوظيفية (كاي إريكسون: الانحراف والمحافظة على النسق، ديفيز ومور: فهم التغير الاجتماعي، روبرت ميرتون: البدائل الوظيفية، ماريون ليفي: المتطلبات الوظيفية، تيريكيان: التغير الاجتماعي المنظم، بكلي: الأنساق الاجتماعية المعقدة، نيل سملسر: متطلبات التحديث الوظيفي، اميتاي إيتزيوني: أنساق الضبط والتوجيه)
- الانتقادات الموجهة للنظرية البنائية الوظيفية

طرق التقييم

طبيعة الامتحان	التقييم بالنسبة المئوية
امتحان	/
امتحان جزئي	%25
أعمال موجهة	/
أعمال تطبيقية	/
المشروع الفردي	%25
الأعمال الجماعية (ضمن فريق)	%25
خرجات ميدانية	/
المواظبة (الحضور/ الغياب)	%10
عناصر أخرى (يتم تحديدها)	%15
المجموع	%100

المصادر والمراجع

المرجع الأساسي الموصي به

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر والسنة
النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية	عبد الله محمد عبد الرحمن	دار المعرفة الجامعية، 2006

مراجع الدعم الإضافية

عنوان المرجع الأول	المؤلف	دار النشر والسنة
نظرية علم الاجتماع: رؤية نقدية راديكالي	أحمد سليمان أبو زيد	دار المعرفة الجامعية، 2002
عنوان المرجع الثاني	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
النظرية المعاصرة في علم الاجتماع	محمد عبد الكريم الحوراني	دار مجدلاوي، 2008
عنوان المرجع الثالث	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
النظرية المعاصرة في علم الاجتماع	إبراهيم عيسى عثمان	دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008
عنوان المرجع الرابع	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
علم الاجتماع	أنطوني غيدنز، ترجمة فايز الصياغ	المنظمة العربية للترجمة، 2005
عنوان المرجع الخامس	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس	إيان كريب، ترجمة محمد حسين غلوم	عالم المعرفة، 1999
عنوان المرجع السادس	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
Les étapes de la pensée sociologique	Raymond Aron	Gallimard, 1967
عنوان المرجع السابع	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
The Sociological Tradition	Robert Nisbet	Basic Books, 1966
عنوان المرجع الثامن	**المؤلف**	**دار النشر والسنة**
Theoretical Sociology: 1830 to the Present	Jonathan Turner	SAGE Publications, 2012

المخطط الزمني المرتقب

الأسبوع	محتوى الدرس	التاريخ
الأسبوع الأول	مدخل: سياقات نشأة علم الاجتماع	2025/09/28
الأسبوع الثاني	النظرية في علم الاجتماع (مفهوم النظرية، خصائص النظرية وعناصرها، وظائف النظرية)	2025/10/05
الأسبوع الثالث	النظرية في علم الاجتماع (تصنيف النظريات، النظرية والبحث في علم الاجتماع، أية علاقة؟ كيف يتم قراءة النظريات –الإحاطة بالسياق الفكري والتاريخي والمعرفي الذي ظهرت فيه النظرية، المفاهيم والقضايا التي أثارتها، روادها، تأثيرها في التراث السوسيولوجي، الانتقادات التي وجهت لها–)	2025/10/12
الأسبوع الرابع	الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع (التصور الوضعي والتأكيد على الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع، إميل دوركايم: امتداد للوضعية واستقلالية علم الاجتماع –قواعد المنهج في علم الاجتماع–)	2025/10/19
الأسبوع الخامس	الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع (هربرت سبنسر وجون ستيوارت مل: الاتجاه التطوري في علم الاجتماع، فلفريدو باريتو: نظرية الرواسب والمشتقات ودور الصفوة –مجالات علم الاجتماع عند باريتو، النظام الاجتماعي ودور الصفوة، الرواسب والمشتقات، التفسير المنهجي–)	2025/10/26
الأسبوع السادس	النظرية الماركسية في علم الاجتماع (تصور الماركسية للرأسمالية، عناصر الفلسفة الماركسية –المذهب: المادية التاريخية، المنهج: المادية الجدلية–)	2025/11/02
الأسبوع السابع	النظرية الماركسية في علم الاجتماع (المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية –الطبقة والصراع الطبقي، أسلوب الإنتاج، التكوين الاقتصادي الاجتماعي، فائض القيمة، البروليتاريا، الاغتراب، الدولة...–، الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية)	2025/11/09
الأسبوع الثامن	نظرية الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع (مفهوم وموضوع علم الاجتماع عند فيبر، نقد للوضعية وتبلور نظرية الفعل الاجتماعي)	2025/11/16
الأسبوع التاسع	نظرية الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع (النموذج المثالي، الدين والفعل الاجتماعي: الرأسمالية وأخلاق البروتستانتية –دور القيم في بناء النظام الرأسمالي–، الانتقادات الموجهة لنظرية الفعل)	2025/11/23

جامعة باجي مختار – عنابة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

الأسبوع العاشر	النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع (تبلور النزعة الوظيفية في علم الاجتماع –ماكس فيبر، إميل دوركايم، هربرت سبنسر–، الإسهامات الأنثروبولوجية في بلورة النظرية الوظيفية –مالينوفسكي، رادكليف براون–، الإطار التصوري للبنائية الوظيفية –المجتمع كوحدة عضوية، النسق الاجتماعي وحاجاته، الوظائف الظاهرة والكامنة، المتطلبات الوظيفية، المعوقات الوظيفية، البدائل الوظيفية–)	2025/11/30
الأسبوع الحادي عشر	النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع (المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الوظيفية –البناء الاجتماعي، النسق الاجتماعي، الوظيفة، المكانة الاجتماعية، الدور، الإجماع، الاستقرار، التوازن، التكامل، المحافظة على النمط، إدارة التوتر...–، السياق المنهجي للبنائية الوظيفية –المجتمع كنسق اجتماعي معياري، توازن النسق الاجتماعي وميكانيزمات التنشئة الاجتماعية، تكامل النسق الاجتماعي وميكانيزمات التساند الوظيفي–، نظرية الفعل والنسق الاجتماعي: تالكوت بارسونز –بارسونز رائد البنائية الوظيفية، الإطار البنائي والفكري لنظرية الفعل والنسق الاجتماعي، نظرية الفعل والحل المعياري لمشكلة النظام، نظرية النسق الاجتماعي والتوازن والتغير والصراع في النسق الاجتماعي–)	2025/12/07
الأسبوع الثاني عشر	النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع (إسهامات رواد البنائية الوظيفية –كاي إريكسون: الانحراف والمحافظة على النسق، ديفيز ومور: فهم التغير الاجتماعي، روبرت ميرتون: البدائل الوظيفية، ماريون ليفي: المتطلبات الوظيفية، تيريكيان: التغير الاجتماعي المنظم، بكلي: الأنساق الاجتماعية المعقدة، نيل سملسر: متطلبات التحديث الوظيفي، اميتاي إيتزيوني: أنساق الضبط والتوجيه–، الانتقادات الموجهة للنظرية البنائية الوظيفية)	2025/12/14
الأسبوع الثالث عشر	امتحان نهاية السداسي	2026/01/04
–	الامتحان الاستدراكي	/

المحتويات

منهاج المادة التعليمية (SYLLABUS) 1

المحتويات 9

مقدمة 13

مدخل: سياقات نشأة علم الاجتماع 16

الفصل الأول: النظرية في علم الاجتماع 26

1. مفهوم النظرية 27

2. خصائص النظرية وعناصرها 30

3. وظائف النظرية 44

4. تصنيف النظريات 49

5. النظرية والبحث في علم الاجتماع، أية علاقة؟ 57

6. كيف يتم قراءة النظريات؟ 58

1.6. الإحاطة بالسياق الفكري والتاريخي والمعرفي 58

2.6. المفاهيم والقضايا التي أثارتها النظرية السوسيولوجية 59

3.6. رواد النظرية السوسيولوجية 60

4.6. تأثير النظرية في التراث السوسيولوجي 61

5.6. الانتقادات الموجهة للنظرية السوسيولوجية 61

الفصل الثاني: الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع 63

1. التصور الوضعي والتأكيد على الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع 64

2. إميل دوركايم: امتداد للوضعية واستقلالية علم الاجتماع (قواعد المنهج في علم الاجتماع) 66

3. هربرت سبنسر وجون ستيوارت مل: الاتجاه التطوري في علم الاجتماع 69

4. فلفريدو باريتو: نظرية الرواسب والمشتقات ودور الصفوة 72

1.4. مجالات علم الاجتماع عند باريتو 74

2.4. النظام الاجتماعي ودور الصفوة 83

3.4. الرواسب والمشتقات 85
4.4. التفسير المنهجي..... 88
الفصل الثالث: النظرية الماركسية في علم الاجتماع 90
1. تصور الماركسية للرأسمالية..... 91
2. عناصر الفلسفة الماركسية 92
1.2. المذهب: المادية التاريخية..... 93
2.2. المنهج: المادية الجدلية..... 94
3. المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية 100
1.3. الطبقة والصراع الطبقي: من البنية إلى الفعل التاريخي.....101
2.3. أسلوب الإنتاج: البنية الاقتصادية كمنطق تاريخي 102
3.3. التكوين الاقتصادي–الاجتماعي: قراءة ماركسية شاملة للتاريخ والمجتمع.....103
4.3. فائض القيمة: بنية الاستغلال والربح في الرأسمالية 105
5.3. البروليتاريا: الطبقة الاجتماعية المحورية في دينامية الاستغلال والتحول 107
6.3. الاغتراب: تفكك العلاقة بين الإنسان وعمله في الرأسمالية 108
7.3. الدولة: أداة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج.....110
4. الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية 111
الفصل الرابع: نظرية الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع 113
1. مفهوم وموضوع علم الاجتماع عند فيبر 113
2. نقد للوضعية وتبلور نظرية الفعل الاجتماعي 117
3. النموذج المثالي: أداة إبستمولوجية لفهم الفعل الاجتماعي.....120
4. الدين والفعل الاجتماعي: الرأسمالية وأخلاق البروتستانتية (دور القيم في بناء النظام الرأسمالي)..126
5. الانتقادات الموجهة لنظرية الفعل الاجتماعي.....129
الفصل الخامس: النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع 134
1. تبلور النزعة الوظيفية في علم الاجتماع (ماكس فيبر، إميل دوركايم، هربرت سبنسر) 134
2. الإسهامات الأنثروبولوجية في بلورة النظرية الوظيفية.....138

1.2. مالينوفسكي والفعل اليومي: الوظيفة الاجتماعية كآلية لإشباع الحاجات وإعادة إنتاج النسق الثقافي 139
2.2. رادكليف–براون والبنية الاجتماعية: الوظيفة كآلية لاستمرارية النسق وضبط التضامن 142
3. الإطار التصوري للبنائية الوظيفية..... 145
1.3. المجتمع كوحدة عضوية..... 146
2.3. النسق الاجتماعي وحاجاته 147
3.3. الوظائف الظاهرة والكامنة 149
4.3. المتطلبات الوظيفية 150
5.3. المعوقات الوظيفية..... 152
6.3. البدائل الوظيفية..... 154
4. المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الوظيفية..... 155
1.4. البناء الاجتماعي..... 155
2.4. النسق الاجتماعي..... 157
3.4. الوظيفة الاجتماعية 159
4.4. المكانة الاجتماعية..... 160
5.4. الدور الاجتماعي 162
6.4. الإجماع الاجتماعي..... 163
7.4. الاستقرار الاجتماعي..... 164
8.4. التوازن الاجتماعي 166
9.4. التكامل الاجتماعي..... 167
10.4. المحافظة على النمط..... 168
11.4. إدارة التوتر 170
5. السياق المنهجي للبنائية الوظيفية 171
1.5. المجتمع كنسق اجتماعي معياري 171
2.5. توازن النسق الاجتماعي وميكانيزمات التنشئة الاجتماعية..... 173
3.5. تكامل النسق الاجتماعي وميكانيزمات التساند الوظيفي 175

6. نظرية الفعل والنسق الاجتماعي: تالكوت بارسونز 176
1.6. بارسونز رائد البنائية الوظيفية..... 177
2.6. الإطار البنائي والفكري لنظرية الفعل والنسق الاجتماعي..... 179
3.6. نظرية الفعل والحل المعياري لمشكلة النظام 184
4.6. نظرية النسق الاجتماعي والتوازن والتغير والصراع في النسق الاجتماعي 186
7. إسهامات رواد البنائية الوظيفية 188
1.7. كاي إريكسون: الانحراف والمحافظة على النسق 188
2.7. ديفيز ومور: فهم التغير الاجتماعي..... 191
3.7. روبرت ميرتون: البدائل الوظيفية 193
4.7. ماريون ليفي: المتطلبات الوظيفية 195
5.7. تيريكيان: التغير الاجتماعي المنظم..... 197
6.7. بكلي: الأنساق الاجتماعية المعقدة..... 200
7.7. نيل سملسر: متطلبات التحديث الوظيفي..... 203
8.7. اميتاي إيتزيوني: أنساق الضبط والتوجيه..... 208
8. الانتقادات الموجهة للنظرية البنائية الوظيفية..... 211
خلاصة عامة **215**
المراجع **219**

مقدمة

يتطلب تناول علم الاجتماع باعتباره حقلا معرفيا مستقلا النظر إليه ضمن المسار التاريخي والتحولات الإبستيمولوجية التي أعادت صياغة فهم الفرد للعالم الاجتماعي. فقد أدى الانتقال التاريخي نحو الحداثة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين الفعل والبنية، وبين المعرفة والواقع الاجتماعي، الأمر الذي أفضى إلى بروز حاجة علمية لفهم الظواهر الاجتماعية ضمن إطار تحليلي يتجاوز التفسير المعياري أو اللاهوتي، ويؤسس لمقاربة علمية تهدف إلى الكشف عن انتظامات المجتمع وديناميات تغيره. وفي هذا السياق، تبلور علم الاجتماع باعتباره مشروعا معرفيا يسعى إلى بناء فهم منظم للواقع الاجتماعي عبر تطوير مفاهيم تحليلية قادرة على تفسير التفاعل المعقد بين البنية الاجتماعية والفاعل الاجتماعي، وبين عمليات الضبط الاجتماعي وإمكانات التحول التاريخي. ومن هنا اكتسبت النظرية السوسيولوجية موقعا مركزيا داخل هذا الحقل المعرفي، لا بوصفها مجرد نسق من الأفكار المجردة، بل باعتبارها جهازا إبستيمولوجيا لتنظيم المعرفة الاجتماعية وإنتاجها. فالنظرية، في هذا المعنى، تمثل بنية مفاهيمية تسمح بإعادة تركيب الواقع الاجتماعي ضمن إطار تحليلي يربط بين التجريد النظري والملاحظة الإمبريقية، ويكشف عن العلاقات الكامنة بين الظواهر الاجتماعية التي قد تبدو، على مستوى الخبرة اليومية، متفرقة أو غير مترابطة. وبذلك تصبح النظرية أداة لإعادة بناء الواقع الاجتماعي على مستوى التحليل، وفق ما يمكن تسميته بعملية المفهمة (Conceptualization) التي تتيح تحويل التجربة الاجتماعية المعقدة إلى موضوع قابل للفهم العلمي.

غير أن فهم النظرية في علم الاجتماع لا ينفصل عن السياقات الفكرية والتاريخية التي تشكلت ضمنها، إذ إن النظريات السوسيولوجية لم تظهر في فراغ معرفي، بل نشأت في إطار جدل فكري واسع حول طبيعة المجتمع الحديث، وحدود النظام الاجتماعي، وإمكانات تفسير الاستقرار والتغير. ومن هذا المنظور، يشكل الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي لحظة تأسيسية في تاريخ هذا العلم، حيث حاول الرواد الأوائل بلورة تصورات نظرية مختلفة لفهم المجتمع، انطلاقا من إشكالية مركزية تتمثل في كيفية تفسير انتظام الحياة الاجتماعية في ظل التحولات البنيوية التي رافقت نشوء الحداثة. وتبعا لذلك، فإن دراسة النظريات السوسيولوجية الحديثة لا تعني الاكتفاء بعرض أفكار روادها، بل تستلزم تحليل البنية المعرفية التي تقوم عليها هذه النظريات، والكشف عن الافتراضات الضمنية التي توجه تفسيرها للواقع الاجتماعي. فكل نظرية تحمل تصورا معينا لطبيعة النظام الاجتماعي، ولعلاقة الأفراد بالبنى الاجتماعية، ولمصادر التغير والصراع داخل المجتمع. وفي هذا الإطار،

تتقاطع المقاربات السوسيولوجية بين اتجاهات تؤكد مركزية النسق الاجتماعي وآليات تكامله، واتجاهات أخرى تركز على ديناميات الصراع وإعادة إنتاج التفاوتات البنيوية، وأخرى تنطلق من فهم الفعل الاجتماعي والمعاني التي ينتجها الفاعلون داخل الحياة الاجتماعية. وهذا التعدد النظري يعكس ما يمكن وصفه بطبيعة علم الاجتماع كحقل معرفي متعدد النماذج التفسيرية (Theoretical Pluralism). وانطلاقا من هذا الأفق، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية لتقدم مدخلا منهجيا لدراسة النظريات السوسيولوجية الحديثة من خلال الجمع بين التحليل المفاهيمي والتأطير التاريخي للنظريات. إذ تبدأ بتناول مسألة النظرية في علم الاجتماع، من حيث مفهومها، خصائصها، وظائفها، وتصنيفاتها، إضافة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث السوسيولوجي، وكيفية قراءة النظريات ضمن سياقاتها الفكرية والمعرفية. ويشكل هذا الجزء الأساس الإبستيمولوجي الذي يسمح بفهم كيفية تشكل المعرفة السوسيولوجية، وكيف تنتقل النظريات من مستوى البناء التجريدي إلى مستوى التفسير العلمي للواقع الاجتماعي.

بعد ذلك، تنتقل المطبوعة إلى تحليل الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع، باعتبارها الإطار المرجعي الذي انبثقت عنه أغلب النقاشات النظرية اللاحقة، حيث يتم التوقف عند التصور الوضعي وما ارتبط به من محاولة لتأسيس علم اجتماع يقوم على مبادئ العلمية والمنهجية، ثم إبراز إسهامات رواد الفكر السوسيولوجي في بلورة مفاهيم مركزية مثل النظام الاجتماعي، التغير الاجتماعي، ودور النخب داخل المجتمع. ويظهر هذا التحليل كيف أن الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي لم يكن مجرد مرحلة تاريخية في تطور العلم، بل لحظة تأسيسية ساهمت في صياغة الإشكالات النظرية التي ما زالت تحكم النقاش السوسيولوجي المعاصر. كما تتناول المطبوعة النظرية الماركسية بوصفها مقاربة تحليلية تركز على فهم المجتمع من خلال العلاقات الجدلية بين البنية الاقتصادية والبناء الاجتماعي، مع إبراز دور الصراع الطبقي في تفسير التحولات التاريخية للمجتمعات الحديثة. وفي مقابل ذلك، تقدم المطبوعة نظرية الفعل الاجتماعي التي بلورها ماكس فيبر، والتي أعادت توجيه التحليل السوسيولوجي نحو فهم المعنى الذاتي للفعل ودور القيم في تنظيم الحياة الاجتماعية، مما أتاح الانتقال من تحليل المجتمع بوصفه بنية موضوعية فقط إلى تحليله باعتباره مجالا لإنتاج المعاني الاجتماعية (Meaningful Social Action). وتختتم المطبوعة بدراسة النظرية البنائية الوظيفية التي سعت إلى فهم المجتمع في إطار تحليلي ينظر إليه كنسق مترابط من الأدوار والمعايير والمؤسسات، حيث تتحدد استمرارية النسق عبر آليات التكامل والتوازن وإعادة إنتاج القيم المشتركة داخل المجتمع، وهو ما يرتبط بتحليل ما يمكن تسميته بعمليات المحافظة على النسق (System Maintenance) وإعادة إنتاج البنية الاجتماعية عبر الزمن.

وعلى هذا الأساس، لا يتحدد أفق هذا العمل في حدود العرض الوصفي أو الترتيب المدرسي للنظريات السوسيولوجية، بل يتجه إلى مساءلة الشروط المعرفية التي تتولد داخلها هذه النظريات ذاتها، وإلى إدخال الطالب في فهم الطابع الجدلي لتشكل الحقل السوسيولوجي بوصفه حقلا معرفيا تحكمه تحولات إبستيمولوجية وتاريخية متعاقبة. فالنظرية هنا لا تقدم كجهاز مفاهيمي مغلق أو كنسق تفسيري مكتمل، بل بوصفها بناء معرفيا في حالة تشكل دائم (Theoretical Formation). يتحدد عبر التفاعل المستمر بين التساؤلات التي يطرحها الواقع الاجتماعي والتحولات التي تطال أدوات التحليل السوسيولوجي ذاتها. ومن ثم، فإن دراسة النظريات السوسيولوجية تمثل في العمق مدخلا مزدوجا: فهي من جهة تتيح فهم المجتمع كواقع مركب يتأسس على تداخل البنية والفعل والقيم والسلطة، ومن جهة أخرى تسمح بفهم علم الاجتماع ذاته باعتباره ممارسة معرفية تاريخية (Historical Epistemic Practice) تتشكل عبر التوتر بين النماذج التفسيرية المتنافسة وإعادة صياغة المفاهيم المركزية للحقل. وضمن هذا الأفق، يغدو التعلم السوسيولوجي عملية انتقال من التلقي المعرفي إلى ممارسة التفكير النظري بوصفه نشاطا تحليليا نقديا (Critical Analytical Thinking)، حيث يتعلم الطالب قراءة النظريات لا باعتبارها معطيات نهائية، بل كإطارات تفسيرية قابلة للمراجعة وإعادة البناء في ضوء التحولات الاجتماعية والمعرفية. لذلك يسعى هذا العمل إلى تمكين القارئ من إدراك أن المعرفة السوسيولوجية لا تتطور خطيا، بل تتشكل عبر مسارات جدلية تتداخل فيها عناصر الاستمرارية والانقطاع (Continuity and Rupture)، وتتحول فيها المفاهيم إلى أدوات تحليلية لفهم التحولات البنيوية التي يعرفها المجتمع الحديث. وبذلك يصبح الاشتغال على النظريات السوسيولوجية مدخلا إلى ما يمكن تسميته بتكوين الخيال السوسيولوجي (Sociological Imagination)، أي القدرة على الربط بين التجربة الاجتماعية المعيشة والبنى التاريخية الأوسع، وعلى تحليل المجتمع بوصفه نسقا ديناميكيا متحولا تعاد صياغة معانيه وحدوده باستمرار داخل التفاعل بين المعرفة والواقع.

مـدخل

سيـاقات نشأة علم الاجتماع

تشكل علم الاجتماع بوصفه علما مستقلا في سياق تاريخي معقد اتسم بتحولات بنيوية عميقة مست البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمعات الأوروبية الحديثة، حيث شهدت هذه المجتمعات انتقالا تدريجيا ولكن جذريا من أنماط تنظيم تقليدية قائمة على القرابة، والتراتبية الإقطاعية، والشرعية الدينية، إلى أنماط حديثة قوامها العقلنة المؤسسية، والتخصص الوظيفي، وتنامي البيروقراطية، وهيمنة منطق السوق والدولة القومية الحديثة، وهو ما عبر عنه تحليل الفعل الاجتماعي وأنماط السلطة والعقلنة لدى ماكس فيبر (Max Weber)، الذي أظهر كيف أن الحداثة لم تكن مجرد تحول اقتصادي، بل إعادة تنظيم شاملة للبنية الاجتماعية وأنماط الشرعية والسلطة والمعنى داخل المجتمع (Weber, 1922/1978). وفي هذا السياق التاريخي المتوتر، جاء علم الاجتماع استجابة معرفية لأزمة حضارية مست أسس النظام الاجتماعي التقليدي، تمثلت في تفكك الروابط الجماعية القديمة، وانحسار أنماط التضامن القائمة على التشابه، واختلال آليات الضبط الاجتماعي التقليدية، بالتوازي مع صعود قوى اجتماعية جديدة كالرأسمالية الصناعية، والتحضر المتسارع، واتساع التفاوت الطبقي، وتزايد مظاهر الاغتراب (Alienation) التي حللها كارل ماركس (Karl Marx) ضمن نقده للبنية الرأسمالية، إضافة إلى ظاهرة الأنومي (Anomie) التي بلورها إميل دوركايم (Émile Durkheim) بوصفها حالة اختلال معياري ناتجة عن تسارع التحول الاجتماعي وضعف قدرة القواعد التقليدية على تنظيم الحياة الحديثة (Durkheim, 2014; Marx, 1867/2013).

وقد أدى تراكم هذه التحولات إلى إعادة صياغة السؤال المعرفي حول المجتمع نفسه، إذ لم يعد المجتمع يفهم بوصفه مجرد إطار طبيعي لحياة الأفراد، بل أصبح موضوعا علميا قائما بذاته، يستدعي أدوات تحليلية جديدة لفهم كيفية انتظام العلاقات الاجتماعية، وكيف تتشكل البنى والمؤسسات التي تتجاوز الأفراد وتؤثر في أفعالهم وتصوراتهم. ومن هنا برزت إشكالية أساسية تمحورت حول طبيعة المجتمع باعتباره كيانا يتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي عن الإرادات الفردية، ومصادر تماسكه في ظل تراجع المرجعيات التقليدية، والآليات التي تسمح له بالانتقال من أنماط تضامن بسيطة إلى أخرى أكثر تعقيدا وتركيبا، إضافة إلى التساؤل حول حدود انتظام الظواهر الاجتماعية وإمكان إخضاعها لقوانين علمية موضوعية على غرار العلوم الطبيعية، وهو المشروع الذي سعى دوركايم إلى بلورته من خلال تأسيس منهج علمي لدراسة الظواهر الاجتماعية بوصفها

أشياء قابلة للملاحظة والتحليل (Durkheim, 2014). غير أن هذا المسار التأسيسي لم يكن مجرد تحول معرفي معزول، بل كان مرتبطا بتحولات أعمق في بنية المعرفة الحديثة نفسها، حيث تزامن ظهور علم الاجتماع مع صعود العقلانية العلمية، وتراجع التفسيرات اللاهوتية (Theology)، وتبلور النزعة الوضعية التي سعت إلى تفسير الظواهر الاجتماعية وفق منطق السببية والانتظام، مع الإبقاء في الوقت ذاته على حس نقدي تجاه التحولات التي أنتجها المجتمع الصناعي الحديث. ومن ثم، فإن نشأة علم الاجتماع لا يمكن فهمها إلا ضمن هذا التشابك بين التحولات البنيوية في المجتمع الأوروبي الحديث والتحولات الإبستيمولوجية في أنماط التفكير العلمي، حيث ظهرت الحاجة إلى معرفة علمية متخصصة بالواقع الاجتماعي، معرفة تسعى إلى تجاوز التأملات الفلسفية المعيارية والتفسيرات اللاهوتية التقليدية، وتؤسس لمقاربة تحليلية تفسر انتظام الظواهر الاجتماعية وتحولاتها التاريخية في إطار المجتمع الحديث بوصفه نسقا مركبا من العلاقات والقوى والبنى المتغيرة باستمرار (عثمان، 2008).

1. السياق التاريخي–الاجتماعي: تفكك المجتمع التقليدي

عرفت أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر تحولات اجتماعية عميقة تمثلت في تآكل أنماط التضامن التقليدية القائمة على القرابة والدين والتراتبية الثابتة، مقابل صعود الفردانية والتمايز الاجتماعي، وهو ما أفضى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والأطر الرمزية التي كانت تحكم المجتمع التقليدي. فقد انهارت المرجعيات الدينية والسياسية القديمة كمصدر للشرعية الاجتماعية، وتراجعت القدرة على ضبط السلوك الجماعي من خلال القيم المشتركة والمعايير الموحدة، مما أوجد حالة من اللايقين الاجتماعي (/Social Uncertainty Anomie)، أي فقدان التوازن بين الحاجات الفردية والمتطلبات الاجتماعية، وهو مفهوم أساسي لدى دوركايم لتفسير حالات التفكك الاجتماعي (Durkheim, 1912/1995). ومع هذه التحولات، أسهمت الثورة الصناعية في إعادة هيكلة المجتمع التقليدي، إذ نشأت طبقات اجتماعية جديدة، وتميزت علاقات العمل بالتخصص الوظيفي والتقسيم الصناعي للعمل، ما أدى إلى تعزيز التفاوت الطبقي وظهور ظواهر اجتماعية مثل الاغتراب والتحضر السريع والضغط على البنية الحضرية، وهو ما جعل المدن الصناعية بيئات معقدة تتسم بالأزمات والفقر والصراعات الطبقية (Marx, 1867/2013). وقد أحدث هذا الوضع إشكالية معرفية جديدة، إذ أصبح المجتمع نفسه كيانا مستقلا عن الأفراد، قابلا للتحليل والدراسة، ما دفع المفكرين إلى التساؤل عن مصادر تماسكه، وآليات انتظامه، وكيفية الانتقال من أشكال التضامن البسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا تواكب التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية (Weber, 1922/1978). كما أن التحولات السياسية الكبرى، وعلى رأسها

الثورة الفرنسية، أسهمت في زعزعة الشرعيات التقليدية وبروز الدولة الحديثة، حيث أعيد تنظيم السلطة السياسية والشرعية الاجتماعية، وظهرت مطالب الحرية والمساواة والمواطنة، ما خلق تحديا جديدا أمام المجتمع الحديث في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي في ظل هذه المتغيرات العميقة. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى علم قادر على دراسة الظواهر الاجتماعية وفهم تأثير البنى الاقتصادية والسياسية على السلوك الاجتماعي، وتفسير كيف يمكن للمجتمع الحديث أن يحافظ على تماسكه رغم التحولات المتسارعة في البنى الاجتماعية والثقافية (Durkheim, 2014). ومن ثم، يمكن القول إن تفكك المجتمع التقليدي والتحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية، إضافة إلى ظهور الفردانية والتمايز الاجتماعي، شكل السياق التاريخي والاجتماعي الأساسي الذي أفرز الحاجة إلى علم الاجتماع بوصفه معرفة علمية مستقلة، قادرة على دراسة المجتمع الحديث وتحليل علاقات القوة، والتفاوت، والتنظيم الاجتماعي، وفهم التغيرات البنيوية في أطر التضامن والمعايير الاجتماعية، ما يجعل هذا السياق حجر الزاوية لفهم نشأة هذا العلم وتطور منظوره النظري والمنهجي.

2. السياق الاقتصادي: الثورة الصناعية وبروز المسألة الاجتماعية

يمثل السياق الاقتصادي المرتبط بالثورة الصناعية أحد أهم الشروط البنيوية التي أفضت إلى نشأة علم الاجتماع، إذ أحدث الانتقال التاريخي من نمط الإنتاج الزراعي–الحرفي إلى نمط الإنتاج الصناعي القائم على الآلة والمصنع قطيعة عميقة في تنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية المصاحبة له. فقد أدى تعميم استخدام الآلة إلى إعادة هيكلة تقسيم العمل الاجتماعي على أساس التخصص الوظيفي والكفاءة الإنتاجية، وأسهم في ترسيخ نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على تراكم رأس المال، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفصل المنتجين المباشرين عن شروط إنتاجهم (Marx, 1867/2013). وفي هذا الإطار، تشكلت بنية طبقية جديدة تميزت بثنائية البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة، حيث غدت علاقات العمل محكومة بمنطق السوق والتعاقد الحر شكليا، لكنها في الواقع اتسمت بعدم التكافؤ والاستغلال، الأمر الذي عمق التفاوتات الاجتماعية وأعاد إنتاج علاقات الهيمنة الاقتصادية داخل المجتمع الصناعي الحديث. وقد أفرزت هذه التحولات الاقتصادية جملة من الإشكالات الاجتماعية التي اصطلح على تسميتها بـ المسألة الاجتماعية (Social Question)، وهي إشكالات لم تعد تفهم بوصفها حالات فردية معزولة، بل باعتبارها نتائج بنيوية لاختلالات نمط الإنتاج الرأسمالي. فقد أدى تركز العمال في المدن الصناعية إلى تفاقم ظواهر الفقر الحضري، وسوء السكن، وانتشار الأمراض، وعمالة الأطفال، وارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاجتماعية، ما ساهم في تصاعد التوترات والصراعات

الطبقية، وطرح تحديات جدية أمام استقرار المجتمع الحديث وقدرته على إعادة إنتاج النظام الاجتماعي (Marx, 1867/2013). كما أسهم التحضر المتسارع (Urbanization) في تعقيد المشهد الاجتماعي، من خلال تفكك الروابط التقليدية، وتراجع أشكال التضامن الأولي، وبروز أنماط جديدة من العزلة الاجتماعية والتنافس الفردي.

وفي هذا السياق، دفعت المسألة الاجتماعية المفكرين والفاعلين السياسيين إلى إعادة التفكير في العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وفي حدود قدرة السوق على تنظيم الحياة الاجتماعية دون تدخل مؤسسي. فقد أثيرت تساؤلات سوسيولوجية مركزية حول شروط التماسك الاجتماعي في ظل اقتصاد يقوم على المنافسة والفردانية، وحول دور الدولة والتنظيمات المهنية والمؤسسات الوسيطة في ضبط الصراعات الاجتماعية واحتواء آثار الرأسمالية الصناعية. وقد أبرزت هذه الإشكالات الحاجة إلى معرفة علمية قادرة على تحليل الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية، وفهم التفاعل المعقد بين البنى الاقتصادية والبنى الاجتماعية والقيمية، وهو ما سعى إليه علم الاجتماع منذ نشأته الأولى، سواء في مقارباته النقدية التي ركزت على علاقات الاستغلال والصراع الطبقي، أو في مقارباته الوظيفية التي انشغلت بمسألة النظام والاندماج الاجتماعي (Durkheim, 2014; Weber, 1922/1978). ومن ثم، يمكن القول إن الثورة الصناعية وبروز المسألة الاجتماعية شكلا خلفية بنيوية حاسمة جعلت من المجتمع الصناعي موضوعا للبحث العلمي، وأسست لعلم الاجتماع بوصفه علما يدرس اختلالات التنظيم الاجتماعي الحديثة وآليات انتظامها وتحولها.

3. السياق السياسي: الثورات وبناء الدولة الحديثة

يشكل السياق السياسي المرتبط بالثورات الحديثة وبناء الدولة القومية الحديثة (Modern Nation-State)، أحد السياقات الحاسمة التي أسهمت في بلورة علم الاجتماع بوصفه علما معنيا بتحليل شروط النظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. فقد مثلت الثورات السياسية الكبرى، وعلى رأسها الثورة الفرنسية، لحظة قطيعة تاريخية مع أنماط الحكم التقليدية القائمة على الشرعية الدينية والسلطة الوراثية، وأسست لمرحلة جديدة من التنظيم السياسي ارتكزت على مبادئ السيادة الشعبية، والمواطنة، والمساواة أمام القانون. ولم تكن هذه الثورات مجرد تغييرات في البنية السياسية للدولة، بل شكلت تحولات اجتماعية شاملة أعادت صياغة العلاقات بين السلطة والمجتمع، وأحدثت خلخلة عميقة في أنساق الشرعية والضبط الاجتماعي، ما أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وفتح المجال أمام صراعات متعددة حول طبيعة النظام السياسي الجديد وحدود السلطة ومصادرها (Comte, 2008). وفي سياق بناء الدولة الحديثة، برزت عملية عقلنة السلطة السياسية

بوصفها سمة مركزية للتنظيم السياسي الحديث، حيث عملت الدولة على احتكار وسائل العنف المشروع، وتوحيد المجال القانوني والإداري، وبناء جهاز بيروقراطي هرمي قائم على قواعد قانونية مجردة وإجراءات رسمية، وهو ما أدى إلى إخضاع الأفراد والجماعات لمنطق الدولة المركزية وتقليص نفوذ البنى التقليدية المحلية، كالقبيلة والطائفة والكنيسة (Weber, 1922/1978). غير أن هذا التحول، رغم إسهامه في ترسيخ أسس الاستقرار السياسي وبناء الدولة القوية، أفرز في المقابل توترات اجتماعية جديدة، تمثلت في تعارض متطلبات الضبط القانوني مع تطلعات الحرية الفردية، وفي الصراع حول التمثيل السياسي، وتوزيع السلطة، وإدارة التعدد الاجتماعي داخل إطار الدولة القومية. وقد أسهمت هذه التحولات السياسية في إعادة طرح إشكالية النظام الاجتماعي من زاوية جديدة، إذ أصبح السؤال المركزي يتمحور حول كيفية تحقيق التوازن بين التغيير السياسي الناتج عن الثورات ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي في مجتمعات تتسم بالدينامية والتعقيد البنيوي. وفي هذا السياق، سعى مفكرون اجتماعيون، مثل أوغست كونت (Auguste Comte)، إلى تأسيس علم الاجتماع بوصفه معرفة علمية قادرة على إعادة بناء النظام الاجتماعي على أسس عقلانية وعلمية، معتبرين أن الفوضى الثورية كشفت حدود التغيير السياسي غير المؤطر علميا، وأبرزت الحاجة إلى علم يوجه عملية التنظيم الاجتماعي ويضبط مسار التحول التاريخي (Comte, 2008). كما انشغل ماكس فيبر بتحليل أنماط الشرعية السياسية (السلطة التقليدية، الكارزمية والقانونية)، مبرزا كيف مثل الانتقال إلى الشرعية القانونية– العقلانية السمة المميزة للدولة الحديثة، وما رافق ذلك من توسع نفوذ البيروقراطية وتعقد آليات الحكم والإدارة (Weber, 1922/1978).

وفي هذا الإطار، أسهم السياق السياسي للثورات وبناء الدولة الحديثة في تحويل الدولة إلى موضوع مركزي للتحليل السوسيولوجي، ليس فقط باعتبارها جهازا للسلطة يمارس الإكراه المشروع ويحتكر وسائل الضبط، بل بوصفها فاعلا اجتماعيا مؤسسيا يشارك بفاعلية في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، وصياغة أنماط الهيمنة، وتنظيم الصراعات الطبقية والثقافية داخل المجتمع. فقد غدت الدولة الحديثة إطارا بنيويا لإعادة ترتيب الحقل الاجتماعي، من خلال سن القوانين، وبناء الأجهزة الإدارية والبيروقراطية، وتوحيد المعايير القانونية، وإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة على أساس المواطنة والحقوق والواجبات، وهو ما جعل السلطة السياسية عنصرا حاسما في تشكيل أنماط الاندماج الاجتماعي وآليات الضبط الاجتماعي. وفي هذا السياق، لم تعد الصراعات الاجتماعية تدار خارج الدولة أو على هامشها، بل أصبحت تعاد صياغتها داخل مؤسساتها، سواء عبر التشريع، أو السياسات العمومية، أو آليات التمثيل السياسي، ما منح الدولة دورا محوريا في احتواء التوترات الاجتماعية أو إعادة إنتاجها بطرق مؤسسية (Weber, 1922/1978). ومن ثم، يمكن القول إن

التحولات السياسية الكبرى، وما رافقها من بناء مؤسسات الدولة الحديثة، شكلت خلفية بنيوية أساسية لنشأة علم الاجتماع، إذ دفعت المفكرين إلى تجاوز التفسيرات الأخلاقية أو الفلسفية المجردة للسلطة، والاتجاه نحو تحليل علمي للعلاقة الجدلية بين السلطة والمجتمع، بوصفها علاقة دينامية تقوم على التفاعل بين الضبط والمقاومة، وبين الشرعية والصراع (Comte, 2008). وقد أفضى ذلك إلى بلورة مقاربات سوسيولوجية اهتمت بفهم آليات الضبط السياسي والاجتماعي، وأنماط الشرعية، ودور المؤسسات في إنتاج النظام والاستقرار، فضلا عن تحليل الشروط الاجتماعية التي تجعل من الدولة الحديثة عاملا للاستقرار أو مصدرا للتوتر داخل المجتمعات الحديثة التي نشأت عن رحم الثورات (عثمان، 2008). وبهذا المعنى، أسهم السياق السياسي في ترسيخ علم الاجتماع كعلم معني بتحليل السلطة في بعدها الاجتماعي، وفهم الدولة باعتبارها بنية تاريخية–اجتماعية لا يمكن فصلها عن التحولات البنيوية للمجتمع الحديث.

4. السياق الفكري–الفلسفي: العقلانية وفلسفة الأنوار

مثل السياق الفكري–الفلسفي، المرتبط بالعقلانية وفلسفة الأنوار، عنصرا محوريا في نشأة علم الاجتماع، إذ شكل أفقا إبستمولوجيا جديدا يضع العقل النقدي بدلا من المرجعيات الدينية أو التقليدية كمعيار لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية (Comte, 2008; Durkheim, 2014). وفي هذا الإطار، يمكن فهم الأنوار ليس كمجرد تيار فكري، بل كمشروع معرفي–سياسي يهدف إلى تأسيس العقل كقوة تحريرية من قبضة الشرعيات القديمة، وإعادة تأسيس السلطة على أساس العقل والحق الطبيعي، وهو ما أحدث تحولا جذريا في تصور العالم الاجتماعي: من اعتبار الظواهر الاجتماعية والاقتصادية مقدسة أو مقدرة إلى اعتبارها منتجات تاريخية يمكن تفكيكها وتحليلها، أي أن المجتمع لم يعد يفهم كعالم ثابت، بل كحقل ديناميكي يتشكل عبر التاريخ ويخضع لآليات التغير والتحول (Durkheim, 2014). وفي هذا السياق، أنتجت عقلانية الأنوار مفهوما جديدا للشرعية (Legitimacy)، إذ لم تعد السلطة تستمد مشروعيتها من التقاليد أو النصوص الدينية، بل من قدرة المؤسسات على تبرير نفسها عبر العقل، ومن إمكانية نقدها وتحديثها (Weber, 1922/1978). وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة العقد الاجتماعي (Contract Social) كنموذج لتفسير العلاقة بين الدولة والفرد، وهو ما يضع المجتمع في إطار تأسيسي (Constitutive) وليس مجرد معطى (Given). وبهذا المعنى، لم تعد الأوضاع الاجتماعية تفهم كحقائق طبيعية ثابتة، بل كمنتجات اجتماعية–تاريخية تخضع لعمليات التشييء والتحويل داخل التاريخ، وهي عمليات تظهر كيف أن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى أشياء تبدو مستقلة عن الفاعلين، لكنها في الواقع نتاج علاقات قوة ومعنى. وبذلك، لم يعد المجتمع مجرد مجموع أفراد، بل أصبح

ينظر إليه كنسق من العلاقات التي تنتج المعنى والسلطة والقيم، وهو ما فتح المجال أمام علم الاجتماع كمعرفة تفسر البنى الاجتماعية والعمليات التي تنتجها وتعيد إنتاجها. فالعقلانية الأنوارية لم تقتصر على نقد الميتافيزيقا، بل أسست أيضا لمقولة "المعرفة كأداة للتحرير"، ما جعل العلم الاجتماعي مشروعا نقديا قادرا على تفكيك الشرعيات، وتحليل أنماط الهيمنة والشرعية، وفهم كيفية إنتاج النظام الاجتماعي واستقراره أو انهياره، في سياق تاريخي يميزه التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث (عثمان، 2008).

وفي هذا السياق، ارتبطت عقلانية الأنوار ببلورة مفهوم الحداثة (Modernity) كظاهرة اجتماعية–فكرية تتسم بتمدد منطق العقلانية في كل مجالات الحياة العامة، وبانفصال متزايد بين الدين والسياسة، وبإعادة تنظيم العالم الاجتماعي على أساس قواعد مؤسسية محكومة بالمنطق القانوني والإداري (Weber, 1922/1978). فـ الحداثة هنا ليست مجرد تحول تقني أو اقتصادي، بل هي عملية شاملة لإعادة تشكيل البنية الرمزية للمجتمع، إذ تتجه المجتمعات الحديثة نحو تجريد العلاقات الاجتماعية من المرجعيات التقليدية، وإعادة تأسيسها وفق قوانين عقلانية قابلة للتعميم والقياس (Comte, 2008). وفي هذا الإطار، تتكثف فكرة العقلانية القانونية–الإدارية التي تصف كيف أن السلطة الحديثة تستمد شرعيتها من القواعد القانونية المكتوبة، ومن الإجراءات البيروقراطية المنظمة، وليس من التقاليد أو الشخصية أو النص الديني، وهو ما يجعل الدولة الحديثة نظاما قانونيا يعتمد على المقاييس والأنظمة الإدارية، ويحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات تنظيمية يمكن ضبطها وقياسها. وقد أدت هذه الرؤية إلى إضعاف خطاب التفسير الميتافيزيقي للظواهر الاجتماعية، وتفكيك الأنساق القيمية التقليدية التي كانت تعطي للواقع الاجتماعي صفة الثبات والقدسية، ما أدى إلى ظهور حالة من الانفصال القيمي (Value Disjunction) بين النظام الاجتماعي القديم وبين البناء الجديد للحداثة. وبات السؤال المركزي في هذا التحول هو: كيف ينتج النظام الاجتماعي في غياب المرجعية الدينية؟ وهو سؤال ليس مجرد سؤال فلسفي، بل سؤال سوسيولوجي جوهري يفرض إعادة التفكير في شروط الاستقرار الاجتماعي، وفي آليات الضبط والاندماج داخل مجتمع يتجاوز الأسس التقليدية للتماسك. ومن هنا، يبرز دور علم الاجتماع كمعرفة تأسيسية تسعى إلى تفسير كيف يمكن للمجتمعات الحديثة أن تنتج النظام الاجتماعي عبر مؤسسات عقلانية، وكيف يتم استبدال التضامن التقليدي المبني على القرابة والدين، بتضامن جديد قائم على الانتماء المؤسسي والالتزام بالقانون والهوية المدنية. وفي هذا السياق، يصبح علم الاجتماع معنيا بفهم شروط الاستقرار والاندماج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، وكيف يمكن أن يؤدي تفكك المرجعيات التقليدية إلى حالة من الأنومي، أي فراغ معياري يهدد الاستقرار، وهو ما دفع دوركايم إلى تطوير مفهوم الأنومي كإطار تفسيري للاضطرابات التي تنتج عن التحولات الحديثة (Durkheim, 2014).

ومن ناحية منهجية، حفزت فلسفة الأنوار اعتماد منطق المنهج التجريبي والمقارنة التاريخية كأدوات أساسية لفهم التحولات الاجتماعية، إذ صار ينظر إلى المجتمع كحقل تجريبي يمكن دراسته عبر ملاحظة الظواهر، وتحليل البنى والمؤسسات، واستخلاص الأنماط والقوانين الاجتماعية أو على الأقل الانتظامات البنيوية التي تنبئ عن قواعد إنتاج النظام الاجتماعي. وقد أفضت هذه الرؤية إلى تحويل المعرفة الاجتماعية من تفسير تأملي (Speculative Interpretation) إلى تحليل منهجي (Systematic Analysis) يضع العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية وسياقها التاريخي في صلب البحث، ويؤسس لمقاربة تفسر الظاهرة بوصفها نتيجة لعلاقات متعددة الطبقات بين الفرد والمؤسسات، وبين البنى والفاعلين، وبين القيم والسلطة. وفي هذا الإطار، تم تطوير مقاربات تحليلية تشتغل على مفهوم الظواهر الاجتماعية بوصفها معطيات خارجة عن الإرادة الفردية وتفرض نفسها على الأفراد، مثل القيم والأعراف والمؤسسات، والتي يمكن تفسيرها عبر مفاهيم مثل التضامن، والأنومي، والهيمنة، والشرعية (Durkheim, 2014; Weber, 1922/1978). لكن المهم هنا أن هذه المفاهيم لا تفهم بوصفها مجرد مفردات نظرية، بل بوصفها أدوات منهجية تتيح قراءة المجتمع كنسق من العلاقات المنظمة، حيث تصبح القوة (Power) ليست مجرد سمة للأفراد أو المؤسسات، بل صفة مهيمنة تتغلغل داخل البنى الرمزية والعملية للمجتمع، وتنتج الطبيعة الاجتماعية للظواهر. وبذلك، يتحول التحليل السوسيولوجي إلى عملية تفكيك للخطابات الاجتماعية وتشريح للبنى بهدف كشف القواعد التي تجعل من الظواهر الاجتماعية تبدو طبيعية أو بديهية، بينما هي في الواقع نتائج لعمليات تاريخية وسياسية وثقافية. وبذلك، أصبح علم الاجتماع يضع نفسه في موقع يتجاوز الفلسفة الأخلاقية، ويؤسس لعلم اجتماعي موضوعي، قادر على تحليل الديناميات الداخلية للمجتمع الحديث، وفي الوقت نفسه نقدها عبر تفكيك الشرعيات التقليدية وبناء تصور جديد للإنسان والمجتمع. كما أن هذا التوجه المنهجي فتح الباب أمام تأسيس المعرفة النقدية، إذ لم يعد الهدف فقط وصف المجتمع، بل فهم كيف تنتج العلاقات الاجتماعية معانيها وأشكالها، وكيف يمكن للعلم أن يكون أداة لتجاوز الأوضاع غير العادلة عبر الكشف عن الأسس الخفية للهيمنة والتمييز، وهو ما يجعل علم الاجتماع ليس مجرد علم تفسيري، بل علم نقدي تاريخي يساهم في فهم تحولات الحداثة وتناقضاتها.

5. السياق المعرفي والعلمي: نموذج العلم الحديث

يمثل السياق المعرفي والعلمي، المرتبط بنموذج العلم الحديث، أحد المحركات الأساسية لنشأة علم الاجتماع، إذ أسهم في تحول تصور المعرفة من إطار تأملي أو فلسفي إلى أفق إبستمولوجي يقوم على المنهجية التجريبية والقياس والاستدلال المنظم. وفي هذا التحول، لم تعد المعرفة تفهم كإعلان عن حقائق مطلقة أو

كإرث تقليدي يستعاد، بل كعملية إنتاج معرفي تخضع لمعايير صارمة من الدقة والتحقق والتكرار، ما جعل من الممكن تحويل الظواهر الاجتماعية إلى موضوعات قابلة للبحث ضمن شبكة من القوانين والأنماط التنظيمية التي تفسر كيفية إنتاج النظام الاجتماعي واستقراره أو تغيره (Comte, 2008). وبهذا المعنى، لم يعد المجتمع مجرد موضوع للتأمل الفلسفي، بل أصبح مجالا يمكن بناؤه كحقل معرفي يخضع للتجريب، والملاحظة المنهجية، والتحليل المقارن، في محاولة لاستنباط أنماط متكررة تكشف عن قواعد إنتاج النظام الاجتماعي بدل اعتبارها مجرد نتائج فردية أو شواهد تاريخية عابرة. وعلاوة على ذلك، أسهم نموذج العلم الحديث في إرساء مفهوم الموضوعية (Objectivity) كقيمة معرفية مركزية، إذ صار يفترض أن الباحث الاجتماعي قادر على تجاوز انحيازاته الشخصية عبر اعتماد أدوات منهجية دقيقة، مثل المقارنة التاريخية، والتحليل الإحصائي، والدراسة الميدانية. وقد جعل هذا من علم الاجتماع علما يسعى إلى بناء معرفة قابلة للتعميم والاختبار، وتحديد علاقات سببية أو تنظيمية بين المتغيرات الاجتماعية، بما يقترب من منطق العلوم الطبيعية في صياغة الفرضيات واختبارها. وفي هذا السياق، ينظر إلى الظواهر الاجتماعية بوصفها معطيات تتجاوز الإرادة الفردية وتفرض نفسها على الأفراد عبر المؤسسات والقيم والأعراف، وهو ما يعيد إنتاج السؤال حول طبيعة الضبط الاجتماعي وآليات الاستقرار والاندماج في المجتمعات الحديثة (Durkheim, 2014). فالموضوعية هنا لا تعني حيادا مطلقا، بل تعني القدرة على ضبط الذات البحثية عبر إجراءات منهجية تقلل من تأثيرات التحيزات الثقافية أو الأخلاقية، وتفتح المجال أمام نقد داخلي للمعرفة العلمية عبر التحقق والتكرار.

كما أن نموذج العلم الحديث لم يقتصر على منهج البحث فقط، بل شمل أيضا البنية المؤسسية للمعرفة، إذ ارتبط بظهور الجامعات الحديثة، والمجلات العلمية، والمؤسسات البحثية التي أصبحت تفرض معيارا نظاميا للمعرفة وتساهم في إنتاج حقل علمي يتسم بالتحكيم، والتخصص، وتكوين الخبرات، وتوزيع السلطة المعرفية بين خبراء ومؤسسات. وقد مكن هذا السياق العلمي من تحويل علم الاجتماع إلى تخصص أكاديمي مستقل، يمتلك مفاهيمه وأدواته ومنهجه، ويشارك في إنتاج المعرفة الاجتماعية ضمن شبكة من المؤسسات العلمية التي تحدد ما يعتبر علميا وما يعتبر رأيا. وبهذا المعنى، لم يعد علم الاجتماع مجرد مجال تأملي داخل الفلسفة أو التاريخ، بل أصبح ممارسة منهجية ومؤسسية، تعمل على إنتاج حقيقة اجتماعية قابلة للتداول العلمي والنقد والتحديث، وهو ما يضمن له استمرارية كعلم قادر على تفسير التحولات البنيوية للمجتمع الحديث مع الحفاظ على نقدية المعرفة التي لا تتخلى عن الشك في الثوابت وتعيد دائما اختبارها ضمن إطار تجريبي ومنهجي (Comte, 2008; Durkheim, 2014).

استخلاصا لما تقدم، تنبع نشأة علم الاجتماع من تقاطع تاريخي بين تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية عميقة، أسست لظرفية فريدة فرضت إعادة التفكير في طبيعة المجتمع وشرعيته ونظامه. فقد أدى تفكك المجتمع التقليدي وتآكل التضامن القائم على القرابة والدين إلى خلق حالة من اللايقين الاجتماعي وطرح سؤال مركزي حول شروط الاستقرار والاندماج في ظل تحولات متسارعة. وفي الوقت نفسه، فرضت الثورة الصناعية وبروز المسألة الاجتماعية تحديات جديدة، حيث أصبح الفقر والبطالة والهجرة الريفية–الحضرية ظواهر بنيوية تتجاوز الإطار الأخلاقي أو الفردي، ما استدعى معرفة قادرة على تفسير الظواهر الاجتماعية بوصفها نتائج لعلاقات إنتاج وتفاوتات طبقية. كما أن التحولات السياسية الكبرى، التي تجسدت في الثورات وبناء الدولة الحديثة، جعلت السلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع محورا مركزيا للتحليل، إذ تحولت الدولة إلى فاعل اجتماعي مؤسسي يساهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وتنظيم الصراعات عبر قوانين وإجراءات بيروقراطية، ما أفرز تساؤلات حول الشرعية والهيمنة والضبط الاجتماعي. وفي هذا السياق، أسهمت عقلانية الأنوار في تفكيك الشرعيات التقليدية وتأسيس مشروع معرفي–سياسي يرتكز على العقل والحقوق الطبيعية، ما جعل المجتمع يفهم كمنتج تاريخي يخضع للتغيير والتحول، وليس كعالم ثابت. وفي بعده المعرفي، وفر نموذج العلم الحديث الإطار المنهجي الذي جعل من المجتمع موضوعا قابلا للتحقيق عبر الملاحظة والقياس والاختبار، بما يتيح استخراج أنماط تنظيمية وقوانين اجتماعية تفسر كيفية إنتاج النظام الاجتماعي واستقراره أو انهياره. وهكذا، تأسس علم الاجتماع كمعرفة موضوعية ومنهجية، تتجاوز الفلسفة الأخلاقية وتعمل على تحليل الديناميات البنيوية للمجتمع الحديث، مع الاحتفاظ بقدرة نقدية تمكنه من تفكيك الشرعيات وإعادة التفكير في شروط الحياة الاجتماعية. بناء على ذلك، يمكن القول إن علم الاجتماع لم ينشأ كإضافة معرفية عابرة، بل كاستجابة تاريخية ضرورية لمرحلة انتقالية تتسم بالتحولات البنيوية، ويظل هذا البعد الإشكالي والنقدي جوهريا في مشروعه المعرفي، إذ يواصل طرح سؤال: كيف ينتج النظام الاجتماعي؟ في سياق يزداد فيه تعقيد المجتمع وتعدد مظاهر سلطته وتناقضاته.

الفصل الأول

النظرية في علم الاجتماع

تشكل النظرية في علم الاجتماع أحد المرتكزات الإبستيمولوجية التي يقوم عليها البناء المعرفي للسوسيولوجيا، إذ لا يمكن تصور أي جهد علمي يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية أو تفسيرها أو تأويل دلالاتها بمعزل عن إطار نظري يضبط مفاهيمها ويحدد منطق تحليلها. فالنظرية ليست مجرد تجميع للأفكار أو صوغ تجريدي للمفاهيم، بل هي نسق فكري منظم يمكن الباحث من الانتقال من مستوى الملاحظة الجزئية للوقائع إلى مستوى الفهم التركيبي للعلاقات والبنيات الكامنة التي تنتج تلك الوقائع وتعيد تشكيلها. ومن هذا المنظور، تغدو النظرية أداة معرفية مزدوجة الوظيفة: فهي من جهة توفر جهازا مفاهيميا يسمح بإدراك انتظام الظواهر الاجتماعية داخل أنماط قابلة للفهم والتحليل، ومن جهة أخرى تفتح أفقا تأويليا يربط بين المعطيات التجريبية والأسئلة الكبرى التي شغلت الفكر السوسيولوجي منذ نشأته. كما أن التفكير النظري في علم الاجتماع لا ينفصل عن مسار تطور هذا العلم ذاته، حيث ارتبط تشكل النظريات بمحاولات متعددة لتحديد طبيعة الواقع الاجتماعي، وحدود تفسيره، وأنماط انتظامه وتحوله. لذلك فإن دراسة النظرية لا تقتصر على عرض تعريفاتها أو تعداد خصائصها، بل تتطلب الوعي بالشروط المعرفية والمنهجية التي تجعل من النظرية أفقا للفهم العلمي، وبالوظائف التي تؤديها داخل الممارسة البحثية، سواء في توجيه بناء الإشكاليات، أو في تنظيم الفرضيات، أو في تأطير عمليات التحليل والتفسير. ومن هنا تتضح أهمية التمييز بين مستويات متعددة داخل العمل النظري، مثل بنية المفاهيم، والعلاقات التي تربط بينها، والافتراضات الضمنية التي تؤسسها، إضافة إلى الأنماط المختلفة لتصنيف النظريات وفق منطلقاتها المعرفية ومجالات تطبيقها.

وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تفكيك الحقل النظري في علم الاجتماع عبر مقاربة تدريجية تبدأ بتحديد مفهوم النظرية بوصفه نقطة ارتكاز أساسية في الفهم السوسيولوجي، ثم تنتقل إلى تحليل خصائصها وعناصر بنائها الداخلي، قبل التوقف عند الوظائف المعرفية والمنهجية التي تؤديها داخل البحث العلمي. كما يتناول الفصل إشكالية تصنيف النظريات السوسيولوجية باعتبارها مسألة لا تتعلق بالتقسيم الشكلي فحسب، بل ترتبط أيضا بتباين الرؤى حول طبيعة المجتمع وآليات تفسيره. وأخيرا، يطرح السؤال المتعلق بالعلاقة بين النظرية والبحث السوسيولوجي، بوصفه سؤالا مركزيا في الممارسة العلمية، يفضي بدوره إلى مناقشة الكيفية

التي ينبغي من خلالها قراءة النظريات قراءة علمية نقدية، تسمح بفهم منطقها الداخلي واستيعاب حدودها وإمكانات توظيفها في تحليل الواقع الاجتماعي.

1. مفهوم النظرية

تمثل النظرية الاجتماعية الركيزة الأساسية لعلم الاجتماع، إذ تشكل إطارا مفاهيميا ومنهجيا يمكن الباحث من تحليل الظواهر الاجتماعية المعقدة وفهم العلاقات السببية والتفاعلية بينها. فهي ليست مجرد وصف للأحداث أو تلخيص للوقائع، بل هي نظام من المفاهيم المترابطة والمفترضات المنطقية التي تتيح تفسير الأسباب والنتائج بطريقة علمية قابلة للاختبار والتطبيق (Giddens, 2009). ومن خلال هذا الإطار، يستطيع عالم الاجتماع الكشف عن البنى والأنماط التنظيمية للمجتمع، وتحديد كيفية تأثير العوامل الاجتماعية المختلفة على الأفعال الجماعية والفردية، فضلا عن إمكانية التنبؤ بالتحولات الاجتماعية ضمن سياقات متنوعة. كما تسمح النظرية الاجتماعية بتمييز العلاقات الثابتة عن الديناميكية في التفاعلات الاجتماعية، وفهم الدور الجدلي بين الفاعلين الاجتماعيين والبنى المؤسساتية، وهو ما يشكل جوهر البحث التحليلي في علم الاجتماع المعاصر (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). ووفقا لما ورد في أعمال روبرتسون (Robertson) (1977)، توفر النظرية إطارا يجعل الحقائق الاجتماعية مفهومة، إذ تسمح بربط المفاهيم المختلفة مع بعضها بطريقة تولد استنتاجات معرفية وتوجه البحث العلمي إلى خطوط تحليلية قابلة للاختبار. وتاريخيا، كان أوغست كونت (2008) أول من طرح فكرة الفيزياء الاجتماعية (Social Physics)، معتبرا أن المجتمع يمكن دراسته بطرق منهجية مشابهة لتلك المعتمدة في العلوم الطبيعية، مع التركيز على إمكانية صياغة قوانين عامة للسلوك الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية. لكن، كما أشار لاحقا علماء الاجتماع الكلاسيكيون، واجه هذا الطرح انتقادات مبكرة حول مدى قابلية تطبيق المنهج الطبيعي على المجتمعات البشرية المعقدة. فقد أكد إميل دوركايم (Émile Durkheim) (1895/1982) على أن الظواهر الاجتماعية، مثل الانتحار أو الدين، تمتلك وجودا مستقلا عن الأفراد، وأن هذه الظواهر يمكن دراستها بمناهج موضوعية ومنهجية دقيقة، وهو ما يعرف بمفهوم الظواهر الاجتماعية (Social Facts) التي تمتلك قوة الإلزام على الأفراد.

في المقابل، ركز ماكس فيبر (Max Weber) (1922/1978) على البعد التفسيري للفعل الاجتماعي، موضحا أن دراسة السلوك البشري لا تقتصر على الملاحظة السطحية، بل تتطلب فهم المعنى الذي يضفيه الأفراد على أفعالهم، وهو ما يشكل قاعدة لفهم التنظيم الاجتماعي والتفاعلات اليومية بين الأفراد. ومع تطور علم الاجتماع، نشأت المدارس النظرية الكبرى التي قدمت تفسيرات مختلفة للواقع الاجتماعي. على سبيل

المثال، الوظيفية البنائية (Structural Functionalism) كما صاغها تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) (1951)، تعتبر المجتمع نظاما متكاملا يتكون من أجزاء مترابطة تعمل معا لضمان الاستقرار الاجتماعي. ووفق هذا المنظور، كل مؤسسة أو عملية اجتماعية تلعب دورا محددا في الحفاظ على توازن المجتمع، ويصبح فهم العلاقات بين المؤسسات أمرا أساسيا لبناء نظرية شاملة حول وظائف المجتمع. وفي المقابل، ركزت النظرية الصراعية لدى رالف داهرندورف (Ralf Dahrendorf) (1959) ولويس كوزر (Lewis Coser) (1956) على الصراع الطبقي وتوزيع السلطة باعتبارهما المحركين الرئيسيين للتغيير الاجتماعي، معتبرة أن التوازن الاجتماعي ليس حالة طبيعية، بل نتيجة صراعات مستمرة بين القوى المختلفة. أما النظرية التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionism)، التي أسسها جورج هربرت ميد (George Herbert Mead) (1934) وصاغها هربرت بلومر (Herbert Blumer) (1969)، فتضع التفاعلات اليومية والمعاني الرمزية في قلب التحليل الاجتماعي. ووفق هذا الإطار، ينظر إلى الواقع الاجتماعي على أنه نتاج للتواصل والمعاني المشتركة بين الأفراد، وليس مجرد مجموعة من الظواهر الموضوعية المستقلة. ومن جهة أخرى، قدمت نظرية الفاعل الشبكة (Actor–Network Theory) التي أسسها برونو لاتور (Bruno Latour) (1987) وميشال كالون (Michel Callon) (1984) نموذجا لفهم العلاقات المعقدة بين العناصر البشرية وغير البشرية، مثل التقنيات والمؤسسات، مؤكدة أن الواقع الاجتماعي هو نتاج مستمر لتفاعلات هذه العناصر، وهو ما يعكس تحركا نحو إعادة تعريف مفهوم الفاعلية الاجتماعية خارج حدود البشر فقط. وفي سياق تطوير النظرية الاجتماعية، يبرز بورديو (1984) أهمية مفاهيم الحقول الاجتماعية، رأس المال الرمزي، والعادة الاجتماعية لفهم إنتاج وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية والبنى الطبقية من خلال الممارسات اليومية للأفراد والجماعات. وبالمثل، اعتبر غيدنز (1984) في إطار نظرية البنية (Structuration Theory) أن المجتمع يتم إنتاجه وإعادة إنتاجه باستمرار عبر التفاعلات بين الفاعلين الاجتماعيين والبنى الاجتماعية، ما يبرز العلاقة الجدلية بين القدرة على الفعل والبناء الاجتماعي، وهو جوهر النقاش حول مسألة البنية والفاعلية في علم الاجتماع المعاصر.

ومن الناحية المنهجية، تؤكد النظرية الاجتماعية على أنها أداة تنظيمية للمعرفة، إذ تتيح للباحثين تحديد المتغيرات، صياغة الفرضيات، وبناء النماذج التحليلية، كما تسمح بإعادة صياغة البيانات التجريبية في علاقات سببية واضحة ومترابطة (Macionis & Plummer, 2005). وبحسب هاموند وآخرون (Hammond et al.) (2015) فإن النظريات السوسيولوجية تصنف إلى نظريات كبرى ونظريات وسيطة، حيث تحاول النظريات الكبرى تقديم تفسيرات شاملة ومجردة للواقع الاجتماعي، مثل النظرية الوظيفية أو الصراعية، بينما تسعى

النظريات الوسيطة إلى تطبيق هذه التفسيرات على حالات محددة وتجارب اجتماعية ملموسة، مثل نظرية الاختيار العقلاني أو نظرية الترابط الاجتماعي. وهذا التمييز يبرز أهمية التوازن بين التجريدية النظرية والدقة التجريبية في بناء معرفة علمية متينة حول الواقع الاجتماعي. وتواجه النظرية الاجتماعية تحديات منهجية ومعرفية، إذ أن الظواهر الاجتماعية معقدة ومرنة، والأفراد يمتلكون قدرة على الفاعلية (Agency) يمكنها تغيير البنى الاجتماعية، ما يجعل صياغة "قوانين عامة" كما في العلوم الطبيعية أمرا صعبا (Weber, 1922/1978). كما أن الفهم الاجتماعي العامي والتصورات المسبقة للأفراد حول سلوكهم الاجتماعي قد تتعارض أحيانا مع النظرية العلمية، مما يستلزم من الباحثين تطوير آليات تواصل معرفي لتوضيح النظرية وملاءمتها مع التجربة الاجتماعية الواقعية، دون المساس بموضوعيتها العلمية. وتلعب النظرية أيضا دورا نقديا، إذ توفر إطارا لتقييم الممارسات الاجتماعية القائمة، وكشف التناقضات بين الفعل الفردي والبنى الاجتماعية المؤسسية، مما يسهم في تطوير فهم أعمق لكيفية عمل المجتمعات وتوجيه السياسات الاجتماعية (Calhoun, 2002). وفي هذا الصدد، تؤكد النظرية على ضرورة الجمع بين البعد الوصفي، التفسيري، والتنبؤي، بحيث يمكن للباحث ليس فقط تفسير ما يحدث، بل أيضا التنبؤ بالنتائج المستقبلية للعمليات الاجتماعية، ما يعزز من قيمة النظرية كأداة علمية استراتيجية. علاوة على ذلك، فإن النظرية في علم الاجتماع تعتمد على الإبداع المعرفي والقدرة على التجريد، إذ لا يمكن التوصل إلى استنتاجات نظرية عالية المستوى من مجرد تلخيص البيانات أو الملاحظات الجزئية. فوفق روبرت ميرتون (Robert Merton) (1968)، يتطلب البناء النظري أحيانا قفزات معرفية إبداعية، تسمح للباحث بالانتقال من الحقائق الجزئية إلى مفاهيم عامة ومجردة تفسر الظواهر الاجتماعية بشكل أعمق وأكثر شمولية. ويؤكد بوبر (Popper) (2005) على أن النظرية الجيدة يجب أن تكون قابلة للدحض تجريبيا، بحيث يمكن اختبارها عبر الملاحظة التجريبية والمقارنة مع الواقع، ما يتيح التمييز بين النظريات القوية والضعيفة ويعزز من تقدم المعرفة العلمية.

ومن الناحية التطبيقية، توفر النظرية الاجتماعية إطارا لتحليل السياسات الاجتماعية، تطوير البرامج التدخلية، وفهم الآثار المتبادلة بين المؤسسات والفرد. فهي تمكن الباحث من استشراف التأثيرات المحتملة للمتغيرات الاجتماعية المختلفة على مجالات متعددة مثل التعليم، الصحة، العمل، والسياسة، بما يسهم في توجيه التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار. كما أن النظرية تمكن من فهم التفاعلات المعقدة بين البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتفسير الظواهر الناشئة مثل التحضر، العولمة، أو التحولات الرقمية في المجتمع. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن النظرية في علم الاجتماع هي أداة معرفية مركبة، تجمع بين التجريدية المفاهيمية، الصرامة المنهجية، والقدرة النقدية، وتشكل القاعدة الأساسية لتطوير البحث العلمي

والتطبيق الاجتماعي. إنها تمثل وسيلة لفهم، تفسير، وتنبؤ الظواهر الاجتماعية، مع تمكين الباحثين من ربط الممارسات اليومية بالبنى والمؤسسات الاجتماعية، وفهم الديناميكيات المعقدة التي تحدد تفاعلات الأفراد والجماعات. وبذلك، تظل النظرية الاجتماعية أداة حيوية للتفكير العلمي، ولتوجيه البحث والنقد، وتحليل الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده ومكوناته.

2. خصائص النظرية وعناصرها

تشكل النظرية السوسيولوجية في أفقها الإبستيمولوجي أكثر من مجرد جهاز تفسيري للوقائع الاجتماعية؛ إذ تمثل بنية معرفية تجريدية تنظم العلاقة بين المفاهيم والفرضيات والنماذج التفسيرية ضمن نسق دلالي يسمح بإنتاج معرفة قابلة للفحص والتراكم. فالنظرية، بهذا المعنى، لا تقتصر على وصف الظواهر أو ترتيب الملاحظات التجريبية، بل تعمل بوصفها جهازا مفاهيميا يؤطر عملية الإدراك العلمي ذاتها، من خلال تحديد مستويات التجريد، وصياغة العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية، وبناء ما يمكن تسميته بالبنية المنطقية للتفسير الاجتماعي. ومن هذا المنظور، تغدو النظرية فضاء تتقاطع داخله ثلاثة أبعاد مترابطة: بعد مفاهيمي يتمثل في منظومة المفاهيم التحليلية التي تعرف موضوع البحث وتحدد حدوده؛ وبعد تفسيري يقوم على صياغة علاقات سببية أو ترابطية بين الظواهر؛ وبعد إبستيمولوجي يتجلى في الافتراضات الضمنية حول طبيعة الواقع الاجتماعي وإمكان معرفته. وبهذا الاعتبار، فإن الحديث عن خصائص النظرية وعناصرها لا ينفصل عن فهم الكيفية التي تبنى بها المعرفة السوسيولوجية داخل أطر نموذجية (Paradigms) أوسع، حيث تتحدد معايير التفسير، ومستويات التحليل، وحدود المشروعية المعرفية للخطاب العلمي (Turner, 2012). لذلك يمكن النظر إلى النظرية بوصفها آلية لإعادة تنظيم الواقع الاجتماعي في صورة بنية مفاهيمية قابلة للتحليل، تسمح بالانتقال من تعددية الوقائع الجزئية إلى مستوى أعلى من التجريد، حيث تصبح الظواهر الاجتماعية جزءا من شبكة من العلاقات البنيوية والديناميات التاريخية التي تمنحها معناها التفسيري داخل الحقل السوسيولوجي.

1.2. خصائص النظرية الاجتماعية

تعتبر النظرية الاجتماعية حجر الزاوية في بناء المعرفة السوسيولوجية، فهي الإطار الذي يمكن الباحث من استيعاب التعقيدات البنيوية للمجتمعات وفهم العلاقات السببية والتفاعلية بين الظواهر الاجتماعية المختلفة. إن النظرية الاجتماعية ليست مجرد وصف للوقائع أو تجميع للملاحظات، بل هي نظام مفاهيمي متكامل يتيح تفسير الظواهر ضمن بنى وعلاقات تاريخية وثقافية محددة، مع إمكانية اختبار الفرضيات واستقراء النتائج.

وبناء على أعمال كبار علماء الاجتماع مثل أنطوني غيدنز (1984) وبيير بورديو (1984) وروبرت ميرتون (1968)، يمكن تحديد الخصائص الأساسية للنظرية الاجتماعية وفق العناصر التالية.

1.1.2. الطابع التجريدي العالي

تعد خاصية التجريد المفاهيمي (Conceptual Abstraction) من أبرز السمات المميزة للنظرية الاجتماعية، فهي تمثل المستوى الذي يتيح للباحث انتزاع الظواهر الاجتماعية من التجارب الفردية المباشرة وربطها ببنى وأنماط أعمق تعمل كأطر تفسيرية للنظام الاجتماعي ككل. فعند تحليل المجتمع، لا يمكن النظر إلى الأفراد كحالات منفصلة أو مجرد ذوات نفسية، بل كـ فاعلين اجتماعيين مدمجين ضمن شبكات متشابكة من العلاقات الرمزية والمؤسساتية والتفاعلية. وهكذا، المفاهيم النظرية مثل السلطة، الحقل الاجتماعي، النسق، رأس المال الرمزي، والفاعلية الفردية لا تشير إلى كيانات ملموسة، وإنما إلى بنى تحليلية مجردة تمكن الباحث من الإمساك بالمنطق الكامن وراء انتظام الظواهر الاجتماعية، واستنباط الآليات التي تتحكم في إنتاجها وتكرارها عبر السياقات المختلفة (Bourdieu, 1984). ويكمن الهدف الأساسي من هذا التجريد في التحرر من الخصوصيات الزمانية والمكانية للأحداث الاجتماعية، بحيث يمكن للنظرية أن تعالج ما هو جوهري ومنهجي في الظواهر، وليس مجرد ما هو ظرفي وعارض. على سبيل المثال، عند دراسة الطبقات الاجتماعية أو توزيع الموارد الاقتصادية، لا يركز الباحث على حالة فردية أو مجتمع بعينه، بل على العلاقات البنيوية المستمرة والأنماط التكرارية التي تظهر عبر المجتمعات المختلفة، ما يسمح بصياغة استنتاجات قابلة للتعميم والتطبيق النظري على نطاق أوسع. وهذا التجريد لا يعني الانفصال عن الواقع الملموس، بل على العكس، فإنه يشكل جسرا بين الملاحظة الميدانية والتحليل النظري العميق. فالنظرية الاجتماعية تعمل على تصفية الظواهر من التفاصيل العرضية، لتسليط الضوء على الأنماط المنظمة، والانتظامات القابلة للتفسير، والآليات التفاعلية التي تقود سلوك الأفراد والجماعات ضمن نسق اجتماعي متكامل. وبذلك، يتحول التجريد من مجرد أسلوب فكري إلى أداة تحليلية مركزية تسمح بـ:

- تمييز الظواهر الأساسية عن الهامشية: عبر التركيز على العلاقات البنيوية والمترابطة، يمكن للباحث أن يحدد ما يشكل قلب الديناميات الاجتماعية وما هو ثانوي أو ظرفي.
- فهم القوانين الاجتماعية المشروطة تاريخيا: إذ يتيح التجريد الإمساك بالعلاقات السببية والآليات الداخلية للنسق الاجتماعي، مع الاعتراف بأن هذه القوانين قد تختلف بحسب السياق التاريخي والثقافي.

- بناء فرضيات قابلة للاختبار: من خلال تحويل الظواهر الملموسة إلى مفاهيم قابلة للقياس والتحليل، يمكن صياغة فرضيات نظرية يمكن اختبارها ميدانيا أو تحليليا.

- إنتاج معرفة مترابطة ومنهجية: التجريد يسهم في تحويل تراكم المعلومات الجزئية إلى شبكة من المفاهيم المترابطة التي تكشف عن البنية العميقة للمجتمع.

وقد شدد بورديو (1984) على أن هذا التجريد ليس مجرد عملية ذهنية، بل استراتيجية منهجية لفهم إعادة إنتاج البنى الاجتماعية والنسق الطبقي، حيث تمكن المفاهيم التجريدية الباحث من الإمساك بكيفية توظيف الأفراد لمواردهم الرمزية والمادية في مجالات اجتماعية متعددة، وكيف تتشكل هذه الممارسات لتعيد إنتاج البنى القائمة. وبالمثل، يوضح غيدنز (1984) أن التجريد يسمح بفهم العلاقة الجدلية بين الفاعل والبنية (Agency–Structure)، إذ لا يمكن إدراك كيفية إنتاج البنى وإعادة إنتاجها إلا عبر مفاهيم مجردة تربط الفعل الفردي بالنسق الاجتماعي الأوسع. علاوة على ذلك، فإن التجريد المفاهيمي يعزز التقارب بين النظرية والتطبيق البحثي، فهو يمكن الباحثين من التعامل مع تعقيدات الواقع الاجتماعي دون الوقوع في الانحيازات الفردية أو السياقية، كما يوفر لغة مشتركة يمكن من خلالها مقارنة نتائج المجتمعات المختلفة واستخلاص استنتاجات عامة حول الديناميات الاجتماعية. ويجعل هذا التجريد النظرية قادرة على التنبؤ بالاتجاهات الاجتماعية المحتملة أو تفسير التحولات الكبرى في المجتمع، مثل التحضر، العولمة، أو التغيرات الثقافية والسياسية. وباختصار، التجريد المفاهيمي في النظرية الاجتماعية ليس مجرد سمة فلسفية، بل هو العمود الفقري للبحث الاجتماعي المنهجي والعلمي. إنه ما يميز النظرية عن الوصف السطحي للوقائع، ويحول علم الاجتماع إلى علم تحليلي قادر على الكشف عن الأنماط، الآليات، والنسق العميقة للواقع الاجتماعي، مع الاحتفاظ بالقدرة على الربط بين المستوى الجزئي للأفراد والمستوى الكلي للبنى والهياكل الاجتماعية.

2.1.2. النسقية والترابط البنيوي

تعتبر خاصية النسقية والترابط البنيوي من السمات الجوهرية للنظرية الاجتماعية، إذ تجعلها بناء فكريا متكاملا، يتشكل من شبكة مترابطة من المفاهيم والافتراضات التي تكتسب معانيها ضمن سياقها البنيوي الكلي، فلا يفهم أي مفهوم بمعزل عن البقية، سواء كان ذلك يتعلق بالطبقة الاجتماعية، الحقل، الفاعلية، السلطة، أو النسق الاجتماعي، كما هو واضح في أعمال بورديو (1984) حيث يفسر موقع الفاعل الاجتماعي من خلال رأس المال المتاح له وعلاقات الهيمنة في الحقل، ويظهر هذا الترابط أيضا في النظرية البنيوية لـ غيدنز (1984) التي تبرز العلاقة الجدلية بين الفاعلين والبنى الاجتماعية عبر مفهوم ازدواجية البنية، وفي

البنائية الوظيفية لـ بارسونز (1951) التي تظهر كيف ترتبط المؤسسات المختلفة للحفاظ على توازن النظام الاجتماعي. وهذا النسق الداخلي يوفر قوة تفسيرية للنظرية، إذ يسمح بفهم العلاقات السببية المعقدة بين الظواهر الاجتماعية وتفسير ديناميكاتها التاريخية والثقافية والسياسية، كما يمكن من ربط المستويات الجزئية بالسياق الكلي وتحويل البيانات الميدانية إلى معرفة مترابطة قابلة للتحليل والتنبؤ، ويجعل النظرية عرضة للنقد العلمي الجاد، إذ أي خلل أو تناقض في أحد المفاهيم المركزية قد يستدعي إعادة النظر في البناء النظري بأكمله، مما يؤكد أهمية الاتساق المنطقي كمعيار إبستمولوجي لتقييم الصرامة العلمية، وعلاوة على ذلك، فإن النسقية تمنح النظرية المرونة الكافية لتكييف المفاهيم مع مستجدات الواقع الاجتماعي دون فقدان تكاملها البنيوي، كما تتيح بعدا نقديا يتيح كشف الفجوات بين الفاعلية الفردية والبنى المؤسساتية وتحليل إعادة إنتاج التفاوت والهيمنة في المجتمع، وبالتالي فإن النسقية والترابط البنيوي يجعلان النظرية الاجتماعية أداة متكاملة لتفسير الظواهر الاجتماعية، ربط المتغيرات ببعضها، توجيه البحث العلمي، وتحليل العمليات المعقدة بين الفاعلين والمؤسسات والبنى الاجتماعية بشكل شامل ومنسق، مما يعكس قدرتها على الجمع بين التفسير، النقد، والمرونة التحليلية في آن واحد (Bourdieu, 1984; Calhoun, 2002; Giddens, 1984; Merton, 1968; Parsons, 1951).

3.1.2. البعد التفسيري لا الوصفي

البعد التفسيري للنظرية الاجتماعية يتجاوز الرصد السطحي للظواهر الاجتماعية أو التوصيف الإحصائي البسيط لها، ليعكس محاولة علمية لكشف الآليات الداخلية التي تحكم الانتظام الاجتماعي والتفاعلات بين الفاعلين الاجتماعيين والبنى المؤسسة. فالنظرية لا تكتفي بالإشارة إلى أن ظاهرة ما موجودة، بل تسعى إلى الإجابة عن أسئلة جوهرية: لماذا يحدث الفعل الاجتماعي بهذه الطريقة؟ ما هي القوى أو العلاقات التي تؤطر هذه الظاهرة؟ وكيف تتفاعل العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والرمزية لتوليد نسق من السلوك المتكرر أو الاستقرار الاجتماعي؟ وبالتالي، فإن البعد التفسيري يفترض القدرة على بناء نماذج عقلانية للسببية المركبة، حيث لا تكون العلاقات خطية ببساطة بين متغيرين، بل ترتبط عدة مستويات من التحليل؛ من الفرد إلى المؤسسة، ومن البنى الرمزية إلى البنى المادية. على سبيل المثال، تفسير انتشار الحركات الاجتماعية لا يقتصر على تعداد الأعضاء أو مراقبة الأحداث، بل يشمل تحليل الإطار الثقافي الذي يمنح المعنى للفعل الجماعي، والبناء الاجتماعي الذي يتيح أو يحد من فعالية الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى القيم والمصالح المتنافسة التي تشكل المحرك الداخلي للصراع والتغيير (Giddens, 1984; Parsons, 1951). وبهذا

المعنى، يصبح التفسير الاجتماعي أداة معرفية لتجاوز التجارب الفردية والإنطباعات الذاتية، وإتاحة إمكانية الفهم العلمي للعلاقات بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، وهو ما يميز النظرية الاجتماعية عن الخطاب الوصفي أو الإثنوغرافي الذي يركز على الظواهر كما تظهر، دون تحليل أعمق للآليات والعوامل الكامنة وراءها.

4.1.2. الطابع العلائقي

تتميز النظرية الاجتماعية بخاصية العلائقية، إذ تؤكد أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها ككيانات مستقلة أو معزولة، بل يجب التعامل معها ضمن شبكة العلاقات التي تشكلها مع عناصر أخرى في النسق الاجتماعي. فالسلطة، والطبقة الاجتماعية، والهوية، والحقل الاجتماعي لا تمتلك معنى جوهريا خارج سياق علاقاتها بالبنى الاجتماعية الأخرى وبالفعل الفردي والجماعي. ومن هذا المنظور، يتحول التركيز من دراسة الخصائص الذاتية للظواهر إلى دراسة التفاعلات التي تحدد موقعها ومعناها ضمن النظام الاجتماعي الأكبر. ويعكس هذا الطابع العلائقي رفض النظرية الاجتماعية لأي تفسير جوهري أو حصر الظواهر في خصائصها الذاتية، ويعزز مقاربة بنيوية–علائقية (Structural–Relational Approach) تهدف إلى رصد كيفية إنتاج الظواهر الاجتماعية تاريخيا وكيفية تشكلها ضمن التفاعلات المستمرة بين الفاعلين والمؤسسات والبنى. كما يسمح هذا البعد بالتمييز بين العلاقات الثابتة والديناميكية، وفهم كيف تؤدي التفاعلات المعقدة بين الأفراد والجماعات إلى ظهور أنماط متكررة من السلوك، أو إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، أو حتى تحفيز تغييرات اجتماعية. ومن الناحية المنهجية، يجعل الطابع العلائقي النظرية أكثر قدرة على تفسير التباينات بين السياقات الاجتماعية المختلفة، إذ يعنى بدراسة كيفية ترابط عناصر المجتمع بعضها ببعض في سياق معين، وكيف يمكن أن تتغير هذه الروابط بتغير الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية. وبهذا، تصبح النظرية أداة لفهم الشبكات المعقدة من العلاقات الاجتماعية، بدلا من الاقتصار على وصف الظواهر بشكل سطحي، ما يعزز قدرتها على تقديم استنتاجات تفسيرية دقيقة وموثوقة (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984).

5.1.2. القابلية للاختبار والدحض

تعد القابلية للاختبار والدحض من الخصائص الإبستمولوجية المركزية التي تمنح النظرية الاجتماعية وضعها العلمي، إذ تميزها عن الخطابات التأملية أو التفسيرات الانطباعية التي لا يمكن إخضاعها للتحقق. فالنظرية الاجتماعية، على الرغم من طابعها التجريدي وتعقيد بنيتها المفاهيمية، لا تصاغ بوصفها بناء مغلقا

أو خطابا تفسيريا مكتفيا بذاته، بل كنسق تحليلي يفترض إمكانية مواجهته بالواقع الإمبيريقي، واختبار مدى قدرته على تفسير انتظام الظواهر الاجتماعية وتحولاتها. وبهذا المعنى، لا تقاس قيمة النظرية فقط بمدى اتساقها الداخلي، بل أيضا بمدى قابليتها للتفنيد حين تعجز عن تفسير الوقائع الاجتماعية أو تتناقض مع المعطيات الميدانية (Popper, 2005). ويفترض هذا المبدأ أن تنتج النظرية الاجتماعية قضايا تفسيرية يمكن تحويلها إلى فرضيات قابلة للاختبار، سواء عبر البحث الكيفي أو الكمي أو المقارن تاريخيا. فالنظرية التي تفسر كل شيء دون إمكانية تعريضها للنقد تفقد مضمونها العلمي، وتتحول إلى إطار تبريري شامل. ومن ثم، فإن الدحض لا يعد فشلا معرفيا بقدر ما يمثل آلية مركزية في تطور المعرفة السوسيولوجية، إذ يسمح بإعادة بناء المفاهيم، وتنقيح الافتراضات النظرية، أو حتى تجاوز الإطار التفسيري القائم نحو صيغ أكثر قدرة على تفسير الواقع الاجتماعي (Merton, 1968). غير أن القابلية للاختبار في علم الاجتماع تختلف عن معناها في العلوم الطبيعية، نظرا لتعقيد الظواهر الاجتماعية، وتعدد مستوياتها، وتداخل العوامل البنيوية والثقافية والرمزية المؤثرة فيها. ولذلك، فإن اختبار النظرية الاجتماعية لا يقوم على التجريب المخبري الصارم، بل على قدرتها التفسيرية في تحليل أنماط الفعل الاجتماعي، وانتظام العلاقات الاجتماعية، وديناميات إعادة إنتاج البنى والمؤسسات عبر سياقات تاريخية ومجتمعية مختلفة (Weber, 1922/1978). وفي هذا الإطار، تصبح القابلية للاختبار والدحض شرطا لضمان الطابع العلمي للنظرية الاجتماعية، وحماية البحث السوسيولوجي من الانغلاق الدوغمائي (Dogmatic Closure)، وتعزيز قابليته للتراكم والتجديد المعرفي.

6.1.2. الطابع التاريخي والسياقي

تتسم النظرية الاجتماعية بطابع تاريخي وسياقي واضح، إذ تنطلق من مسلمة أساسية مفادها أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها أو تفسيرها بمعزل عن الشروط التاريخية والبنيوية التي نشأت وتطورت في إطارها. فالعلاقات الاجتماعية، وأنماط التنظيم، وأشكال الفعل الجماعي ليست معطيات ثابتة أو كونية بالمعنى الصارم، بل هي نتاج تفاعلات تاريخية طويلة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والرمزية (Giddens, 1984). ومن هذا المنظور، ترفض النظرية الاجتماعية افتراض وجود قوانين اجتماعية مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، وتتعامل بدلا من ذلك مع القوانين الاجتماعية بوصفها انتظامات نسبية مشروطة بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي تنتج فيه (Bourdieu, 1984). ويتيح هذا الطابع التاريخي–السياقي للنظرية الاجتماعية فهم التحولات الاجتماعية بوصفها عمليات ديناميكية، تتغير بتغير البنى والمؤسسات وشروط الفعل الاجتماعي. كما يسمح بالتمييز بين ما هو بنيوي طويل المدى وما هو ظرفي أو عارض، وهو ما يعزز القدرة التفسيرية

للنظرية ويجنبها السقوط في التبسيط أو التعميم غير المبرر (Ritzer & Stepnisky, 2017). وفي هذا الإطار، لا تفهم مفاهيم مثل الحداثة (Modernity)، أو العقلنة (Rationalization)، أو الطبقة الاجتماعية (Social Class) إلا في ضوء المسارات التاريخية الخاصة بكل مجتمع، وبالارتباط مع السياقات التي أعادت تشكيل معانيها ووظائفها عبر الزمن. وبهذا المعنى، تشكل الحساسية التاريخية والسياقية شرطا إبستمولوجيا أساسيا لبناء نظرية اجتماعية قادرة على الجمع بين الفهم العميق للخصوصيات الاجتماعية وإمكانية المقارنة والتحليل عبر السياقات المختلفة، دون الوقوع في النزعة النسبوية المطلقة أو في الكونية الاختزالية (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984).

7.1.2. العلاقة الجدلية بين الفاعل والبنية

تعتبر العلاقة الجدلية بين الفاعل والبنية من الخصائص المركزية للنظرية الاجتماعية المعاصرة، إذ تعكس تعقيد العملية الاجتماعية وطبيعة إنتاج الواقع الاجتماعي بشكل مستمر. فالنظرية الاجتماعية لا تعتبر الأفراد مجرد نتاج سلبي للبنى والمؤسسات الاجتماعية، كما لا تعتبر البنى الاجتماعية مستقلة تماما عن الفعل الفردي والجماعي. بل ترى أن الفاعلين الاجتماعيين ينتجون ويعيدون إنتاج البنى من خلال ممارساتهم اليومية، وفي الوقت نفسه تشكل هذه البنى شروط إمكانية أفعالهم، سواء من حيث الموارد المتاحة أو القيود المضمنة في النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية (Giddens, 1984). وينعكس هذا المبدأ بوضوح في نظرية البنية التي طرحها أنطوني غيدنز (1984)، حيث يوضح مفهوم ازدواجية البنية (Duality of Structure) أن البنى ليست مجرد قوالب ثابتة تحدد سلوك الأفراد، بل هي أيضا أدوات في أيدي الفاعلين تمكنهم من تنظيم أفعالهم وتحقيق أهدافهم. وبهذا المعنى، تصبح العلاقة بين الفاعل والبنية علاقة مستمرة من التفاعل والتأثير المتبادل، لا يمكن فهم أي طرف فيها بمعزل عن الآخر. وهذا الطابع الجدلي يجعل النظرية الاجتماعية أكثر قدرة على تفسير التحولات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (Social Cohesion) في الوقت ذاته، إذ يمكن للباحث أن يرصد كيف تنتج الممارسات اليومية للأفراد البنى الاجتماعية، وكيف تعيد هذه البنى صياغة سلوكياتهم وقيمهم ومعاييرهم (Bourdieu, 1984). وعليه، فإن فهم أي ظاهرة اجتماعية تتطلب دراسة الفاعل الاجتماعي ضمن البنى التي تحكمه، ودراسة البنى في ضوء الأفعال التي تساهم في إنتاجها واستمرارها. علاوة على ذلك، يتيح هذا البعد الجدلي للنظرية الاجتماعية تجاوز الثنائية التقليدية بين الفرد والمجتمع، وبين الحرية والقيود، بحيث يتم التعامل مع المجتمع بوصفه شبكة ديناميكية من التفاعلات بين الأفراد والبنى، مع التركيز على كيفية إنتاج المعاني والسلطة والتنظيم الاجتماعي عبر هذه التفاعلات (Bourdieu, 1984; Giddens,

(1984. ومن ثم، يصبح هذا الطابع أساسا لفهم الديناميات المعقدة للنسق الاجتماعي، ويمنح النظرية قدرة تحليلية فائقة على تفسير الاستقرار الاجتماعي والتغير ضمن سياقات متعددة ومتغيرة.

8.1.2. البعد النقدي والانعكاسي

يمثل البعد النقدي والانعكاسي أحد السمات الجوهرية للنظرية الاجتماعية، إذ يتجاوز الهدف التفسيري البحت ليشمل مساءلة الافتراضات المسبقة والبنى القائمة داخل المجتمع. فالنظرية لا تكتفي بوصف الظواهر الاجتماعية أو تحليل أنماط السلوك، بل تسعى إلى كشف التناقضات، العلاقات غير المتكافئة للسلطة، وآليات الهيمنة واللامساواة التي قد تختفي وراء المظاهر السطحية للتنظيم الاجتماعي. ويتيح هذا البعد للباحثين إمكانية فحص كيفية إنتاج وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية، والاطلاع على الممارسات المخفية التي تحكم التفاعلات اليومية، سواء على مستوى المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد. كما يشجع البعد الانعكاسي (Reflexivity) على إدراك الباحث لدوره وموقفه في عملية البحث، مما يعزز الوعي بالتحيزات المحتملة ويجعل التحليل أكثر دقة ومصداقية. وبهذا، تتحول النظرية الاجتماعية إلى أداة مزدوجة، تجمع بين القدرة التفسيرية والمنهجية النقدية، مما يمكن من إحداث فهم أعمق للمجتمع وتوجيه السياسات والممارسات الاجتماعية بشكل مستنير (Calhoun, 2002).

9.1.2. الانفتاح على المراجعة والتراكم المعرفي

تؤكد خاصية الانفتاح على المراجعة والتراكم المعرفي أن البنية المعرفية للنظرية ليست ثابتة أو مطلقة، بل هي نتاج عملية مستمرة من التقييم وإعادة البناء والتحسين. فالنظرية العلمية في علم الاجتماع لا تعتبر حقيقة نهائية، بل إطارا تحليليا مرنا يخضع للتجارب الميدانية، والوقائع المتغيرة، والاكتشافات الجديدة، مما يتيح للباحثين تعديل المفاهيم (Concepts) والافتراضات (Assumptions) بحسب مستجدات المجتمع والسياقات التاريخية المختلفة. ويعكس هذا الانفتاح قدرة النظرية على التراكم المعرفي، حيث يمكن بناء نتائج البحث على أسس نظرية سابقة، مع تطويرها وتوسيعها لتفسير الظواهر الاجتماعية بشكل أعمق وأكثر شمولية. كما يعزز هذا الطابع العلمي من مصداقية النظرية، إذ يسمح بالتعلم من الأخطاء السابقة وتصحيح التحيزات المنهجية (Methodological Biases). ويؤكد على الطبيعة التفاعلية للمعرفة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق الميداني. وبهذا، تتحول النظرية إلى عملية ديناميكية، تجمع بين الاستقرار المفاهيمي والمرونة

التفسيرية، مما يمكن الباحثين من التكيف مع التغيرات الاجتماعية المعقدة، والاستمرار في إنتاج معرفة موثوقة وقابلة للتطوير (Merton, 1968; Popper, 2005).

2.2. عناصر النظرية الاجتماعية

تشكل عناصر النظرية الاجتماعية البنية الأساسية لأي تحليل سوسيولوجي منهجي، وهي تمثل المكونات الجوهرية التي تبنى عليها المفاهيم، الفرضيات، والإطار التفسيري للظواهر الاجتماعية. ويمكن تناول عناصر النظرية الاجتماعية بشكل دقيق ومفصل على النحو التالي.

1.2.2. المفاهيم

تعتبر المفاهيم حجر الزاوية لأي نظرية اجتماعية، إذ تمثل الأدوات التحليلية المركزية التي تمكن الباحث من فهم الظواهر الاجتماعية المعقدة بشكل مجرد ومنهجي. فهي تتجاوز مجرد التسمية أو الوصف، لتصبح أطرا تفسيرية (Analytical Frameworks) تسمح بالإمساك بالعلاقات البنيوية والوظائف المتشابكة للظواهر الاجتماعية، والكشف عن الأنماط والعلاقات السببية الكامنة وراء السلوك الفردي والجماعي (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). فالمفاهيم الاجتماعية، مثل الطبقة الاجتماعية، والسلطة، والحقل الاجتماعي، لا تشير إلى كيانات محسوسة بحد ذاتها، بل إلى تراكيب تحليلية تساعد في تفسير كيفية إنتاج واستدامة الأنماط الاجتماعية، وكيفية توزيع الموارد والهيمنة الرمزية داخل المجتمع. وتمثل المفاهيم أيضا وسيلة لربط البنية بالفاعل، حيث توفر مفاتيح لفهم كيفية تأثير البنى الاجتماعية في سلوك الأفراد، وفي الوقت نفسه كيف يمكن للفعل الفردي والجماعي أن يعيد تشكيل هذه البنى. ومن هذا المنظور، تتحول المفاهيم إلى أداة لفهم العلاقات الجدلية بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبين الأنماط الرمزية والسلوكيات الاجتماعية، وهو ما يمكن الباحث من بناء تفسير متعدد المستويات للظواهر الاجتماعية. علاوة على ذلك، تمتاز المفاهيم بكونها تجريدية وقابلة للتعميم، ما يسمح بتطبيقها على سياقات مختلفة، مع الحفاظ على القدرة على تفسير الظواهر في أطر تاريخية وثقافية متنوعة. فهي تساعد على تحليل العلاقة بين العناصر الاجتماعية الثابتة والديناميكية، وفهم كيف تؤدي التفاعلات بين الأفراد والجماعات إلى إعادة إنتاج البنى الاجتماعية أو تحفيز التغير الاجتماعي. باختصار، تعد المفاهيم في النظرية الاجتماعية أكثر من مجرد أدوات لغوية، فهي مفاتيح معرفية تمكن الباحث من الانتقال من الملاحظة الجزئية إلى فهم الأنماط الكلية، وتسهيل بناء الفرضيات، وتصميم

النماذج التحليلية، وتقديم استنتاجات تفسيرية دقيقة وموثوقة حول الواقع الاجتماعي (Merton, 1968; Popper, 2005).

2.2.2. الافتراضات

تشكل الافتراضات أحد العناصر الجوهرية للنظرية الاجتماعية، إذ تمثل القواعد المبدئية أو التصورات الأولية التي تبنى عليها المفاهيم وتوجه من خلالها صياغة الفرضيات والتحليلات. فالافتراضات ليست مجرد اقتراحات عشوائية، بل هي مبادئ إرشادية (Guiding Principles) تحدد كيفية فهم الظواهر الاجتماعية، وتفرض إطارا للتحليل يربط بين المكونات النظرية المختلفة بطريقة منطقية ومنهجية. وهي توفر قاعدة لتفسير العلاقات السببية بين الظواهر، كما تحدد الحدود التي يمكن للبحث العلمي أن يعمل ضمنها (Merton, 1968). تتميز الافتراضات بكونها غير قابلة للاختبار المباشر، لكنها ضرورية لضمان التماسك الداخلي للنظرية. فعلى سبيل المثال، تفترض النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يسعى بطبيعته إلى الاستقرار والتكامل، وأن لكل مؤسسة اجتماعية وظيفة محددة تحافظ على هذا التوازن (Parsons, 1951). بالمقابل، تفترض النظرية الصراعية أن الصراع هو الجوهر الدافع للتغيير الاجتماعي، وأن المجتمع يتشكل من خلال تفاعل مستمر بين القوى المتعارضة، حيث توزع السلطة والموارد بطريقة غير متساوية (Dahrendorf, 1959). وتعمل الافتراضات كذلك كإطار لتفسير الظواهر الرمزية والمعنوية، كما في النظرية الرمزية التفاعلية، حيث يفترض أن المعنى الاجتماعي يتم إنتاجه عبر التفاعل اليومي، وأن الفاعلين يفسرون الأوضاع ويعيدون إنتاجها عبر العمليات التواصلية (Blumer, 1969; Mead, 1934). ومن هذا المنظور، تتيح الافتراضات للباحث تحديد طبيعة العلاقات بين البنية والفاعل وفهم كيفية إنتاج البنى الاجتماعية وإعادة إنتاجها، وكيف يمكن للفعل الفردي والجماعي أن يحدث تغييرات متوقعة أو غير متوقعة في النسق الاجتماعي. وأخيرا، تضفي الافتراضات على النظرية الاجتماعية اتساقا داخليا، إذ تسمح بربط المفاهيم ببعضها ضمن منطق متكامل، كما تسهل صياغة الفرضيات التجريبية وبناء النماذج التحليلية. فهي تعمل كخطوط عريضة توجه التفكير العلمي، وتضمن أن تكون التحليلات والاستنتاجات متسقة مع المنطق العام للنظرية، مع الحفاظ على القدرة على تفسير الظواهر الاجتماعية المتنوعة في سياقات زمنية ومكانية مختلفة (Giddens, 1984; Popper, 2005)

3.2.2. العلاقات السببية أو التفسيرية

تمثل العلاقات السببية أو التفسيرية أحد الركائز الأساسية للنظرية الاجتماعية، إذ تسمح للباحث بفهم كيفية تأثير متغيرات أو عوامل معينة على أخرى داخل النسق الاجتماعي، وليس مجرد وصف الظواهر بشكل سطحي. فالنظرية الاجتماعية لا تكتفي برصد الظواهر، بل تسعى للكشف عن الآليات الخفية والعمليات الداخلية التي تفسر استمرارية أو تغير الظواهر الاجتماعية، بما يتيح فهم كيف تتولد النتائج الاجتماعية من مجموعة من الأسباب المتشابكة (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). وتعنى هذه العلاقات بدراسة الأنماط والارتباطات المعقدة بين الظواهر الاجتماعية، مثل كيفية تأثير التفاوت الاقتصادي على الفرص التعليمية، أو العلاقة بين البنى الطبقية والسلوك السياسي، أو أثر المؤسسات التعليمية على إعادة إنتاج رأس المال الثقافي والاجتماعي للأفراد والجماعات. ومن هذا المنظور، تتجاوز النظرية الاجتماعية الفهم الخطي البسيط للأسباب والنتائج، لتتبنى مقاربة متعددة المستويات (Approach Multilevel) تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل الفردية، الجماعية، المؤسسية، والثقافية، بما يعكس الطبيعة الديناميكية والمعقدة للواقع الاجتماعي (Parsons, 1951; Weber, 1922/1978). كما تعتمد العلاقات السببية على الفهم الجدلي بين الفاعل والبنية، حيث لا ينظر إلى البنية الاجتماعية على أنها مجرد قيد على الفعل الفردي، ولا يختزل الفعل الفردي في كونه مجرد استجابة للبنى، بل ينظر إلى العلاقة باعتبارها عملية إنتاج متبادلة. ومن الناحية المنهجية، تتيح العلاقات السببية تصميم فرضيات قابلة للاختبار، وبناء نماذج تحليلية تساعد على استكشاف مدى قوة وتأثير متغيرات معينة على أخرى ضمن السياقات الاجتماعية المختلفة. فهي تسمح بتفسير لماذا تتكرر أنماط معينة من السلوك الاجتماعي عبر المجتمعات المختلفة، وكيف تؤدي التغيرات في عامل واحد إلى إعادة تنظيم النظام الاجتماعي ككل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المربوطة والمتشابكة التي تشكل البيئة الاجتماعية الأكبر (Merton, 1968; Popper, 2005).

علاوة على ذلك، تتيح هذه العلاقات للباحث تمييز العلاقة بين الثبات والتغير في النسق الاجتماعي، إذ يمكن للظواهر أن تظهر استقرارا نسبيا نتيجة تكرار العلاقات التفسيرية نفسها، أو أن تشهد تحولات جذرية عندما تتغير هذه العلاقات بفعل تدخلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ومن ثم، فإن فهم العلاقات السببية أو التفسيرية ليس مجرد مسعى نظري، بل أداة عملية لتوجيه السياسات الاجتماعية، التنبؤ بالتحولات المجتمعية، وتقييم أثر التدخلات على استدامة البنى الاجتماعية أو تعديلها (Boudon, 1986; Calhoun, 2002). وتحدد النظرية الاجتماعية العلاقة بين المفاهيم، وتبين كيفية تأثير عنصر أو أكثر على الآخر ضمن سياق اجتماعي محدد. وهذه العلاقات لا تقتصر على السببية المباشرة، بل تشمل تفاعلات معقدة متعددة المستويات

بين العوامل الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والرمزية، ما يجعلها قادرة على تفسير الأنماط المستمرة والمتكررة في السلوك الاجتماعي (Giddens, 1984).

4.2.2. الإطار التحليلي

يشكل الإطار التحليلي في النظرية الاجتماعية البنية الإجرائية التي تنظم من خلالها المفاهيم والافتراضات والعلاقات التفسيرية في نسق متماسك يوجه عملية الفهم والتفسير السوسيولوجي. فالإطار التحليلي لا يقتصر على كونه مخططا تقنيا لقراءة الواقع الاجتماعي، بل يمثل منظورا معرفيا يحدد ما الذي يعد ظاهرة ذات دلالة، وما المتغيرات التي ينبغي التركيز عليها، وكيفية الربط بينها ضمن منطق علائقي وتفسيري منسجم. ومن خلال هذا الإطار، يتم الانتقال من المعطيات التجريبية الخام إلى بناء دلالات اجتماعية قابلة للتفسير، بحيث تصبح الوقائع الاجتماعية مفهومة في ضوء بنيات أوسع من العلاقات والآليات والعمليات الاجتماعية. ويبرز غيدنز أن الإطار التحليلي ليس محايدا تماما، بل يعكس افتراضات نظرية مسبقة حول طبيعة الفعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية، وهو ما يجعل التحليل السوسيولوجي مشروطا دائما بالموقع النظري الذي ينطلق منه الباحث (Giddens, 1984). كما يؤكد بورديو أن قوة الإطار التحليلي تكمن في قدرته على الربط بين المستويات المختلفة للتحليل، من الممارسات اليومية إلى البنى الرمزية والمؤسساتية، دون الوقوع في الاختزال أو التفكيك التعسفي للواقع الاجتماعي (Bourdieu, 1984). وبهذا المعنى، يعد الإطار التحليلي أداة تفسيرية وتنظيمية في آن واحد، تضمن للنظرية الاجتماعية تماسكها الداخلي، وتمنحها القدرة على إنتاج معرفة تتجاوز الوصف السطحي نحو تفسير علمي مشبع بالمعنى والسياق التاريخي.

5.2.2. الفرضيات

تمثل الفرضيات الصياغات التفسيرية الأولية التي يقترحها الباحث لبيان طبيعة العلاقات المحتملة بين الظواهر أو المتغيرات الاجتماعية داخل إطار نظري محدد. فالفرضية ليست مجرد تخمين أو رأي شخصي، بل هي افتراض عقلاني مؤسس نظريا، يستمد من النسق المفاهيمي للنظرية ومن افتراضاتها العامة حول طبيعة الفعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية. ومن هذا المنظور، تشكل الفرضيات حلقة وصل بين التجريد النظري والبحث الإمبيريقي، حيث تسمح بترجمة القضايا النظرية العامة إلى صيغ قابلة للفحص والتحقق ضمن سياقات اجتماعية ملموسة. وتكمن أهمية الفرضيات في قدرتها على توجيه الملاحظة العلمية وتنظيم المعطيات، إذ تحدد ما ينبغي ملاحظته وكيفية تفسيره، وتمنع الوقوع في التراكم العشوائي للبيانات. كما أن الفرضيات، بحكم

طابعها المشروط، تظل مفتوحة على التعديل أو الرفض، وهو ما يمنح النظرية الاجتماعية ديناميتها ويجعلها قابلة للتطور والتراكم المعرفي، بدل الانغلاق الدوغمائي. ويؤكد ميرتون أن الفرضيات الجيدة هي تلك التي تنبثق من نظريات متوسطة المدى (Middle-Range Theories)، لأنها تجمع بين العمق التفسيري وإمكانية الاختبار الواقعي، دون السقوط في التجريد المفرط أو الوصف الجزئي (Merton, 1968). وبهذا المعنى، لا تفهم الفرضيات بوصفها نتائج نهائية، بل كأدوات تحليلية مؤقتة تسهم في اختبار صلاحية البناء النظري وتعزيز قدرته على تفسير انتظام الظواهر الاجتماعية وتحولاتها.

6.2.2. المبادئ العامة أو القوانين النظرية

تشكل المبادئ العامة أو القوانين النظرية أحد المكونات المحورية في البناء النظري السوسيولوجي، إذ تعبر عن الصياغات التعميمية التي تسعى النظرية من خلالها إلى الكشف عن الانتظامات الأساسية التي تحكم الظواهر الاجتماعية. ولا يقصد بهذه القوانين معنى القوانين الحتمية الصارمة كما في العلوم الطبيعية، بل انتظامات تفسيرية تشير إلى أنماط متكررة من العلاقات والآليات الاجتماعية التي تميل إلى الظهور في ظروف بنيوية وتاريخية معينة. فالقانون النظري في علم الاجتماع هو تعميم مشروط، يستند إلى افتراض أن الفعل الاجتماعي ينتظم ضمن بنى وعلاقات تضبط إمكانياته وحدوده، دون أن تنفي في الوقت ذاته دور الفاعل الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تعمل المبادئ العامة على ربط المفاهيم الأساسية للنظرية ضمن منطق تفسيري واحد، يوضح كيف ولماذا تنتج ظواهر مثل التفاوت الاجتماعي، إعادة الإنتاج الطبقي، الضبط الاجتماعي، أو التغير البنيوي. وتكمن أهمية هذه القوانين في كونها تمنح النظرية قدرتها التفسيرية والتنبؤية، إذ تسمح للباحث بتجاوز الحالات الجزئية نحو فهم أوسع لديناميات المجتمع. غير أن قيمتها العلمية تظل رهينة بقدرتها على الصمود أمام الاختبار الإمبيريقي والنقد النظري، وبقابليتها للمراجعة في ضوء التحولات الاجتماعية والمعطيات الجديدة، وهو ما يجعلها مبادئ مفتوحة وليست مسلمات نهائية، ويؤكد الطابع التاريخي وغير الدوغمائي للنظرية الاجتماعية (Boudon, 1986; Merton, 1968; Weber, 1922/1978).

7.2.2. الإطار النقدي والتحليلي

يعد الإطار النقدي والتحليلي أحد العناصر الجوهرية في النظرية الاجتماعية، إذ يمثل البنية الفكرية التي تمكن الباحث من تجاوز الفهم السطحي أو التفسيرات الساذجة للواقع الاجتماعي، والانخراط في تفكيك الآليات العميقة التي تنتج الظواهر الاجتماعية وتعيد إنتاجها. فالنظرية، من خلال هذا الإطار، لا تكتفي بتنظيم

المعطيات أو تفسير العلاقات الظاهرة، بل تعمل على مساءلة المسلمات الاجتماعية، وكشف أشكال الهيمنة واللامساواة، وتحليل الشروط البنيوية والتاريخية التي تقدم غالبا باعتبارها طبيعية أو محايدة. ويقوم هذا الإطار على الجمع بين التحليل البنيوي للفواعل والمؤسسات، والتحليل التأويلي لمعاني الفعل الاجتماعي، بما يسمح بفهم التداخل المعقد بين البنى الموضوعية والتجارب الذاتية. كما يضطلع الإطار النقدي بدور انعكاسي، يدفع الباحث إلى مساءلة أدواته المفاهيمية وافتراضاته النظرية وحدود موقعه المعرفي، وهو ما يمنح النظرية طابعا نقديا مزدوجا: نقد الواقع الاجتماعي من جهة، ونقد المعرفة السوسيولوجية ذاتها من جهة أخرى. وبهذا المعنى، يشكل الإطار النقدي والتحليلي شرطا أساسيا لإنتاج معرفة سوسيولوجية قادرة على الفهم العميق والتفسير المركب، دون السقوط في الاختزال الوصفي أو الانغلاق الإيديولوجي (Bourdieu, 1984; Calhoun, 2002; Giddens, 1984).

8.2.2. القابلية للتراكم والمعالجة المستمرة

تعتبر القابلية للتراكم والمعالجة المستمرة من الخصائص البنيوية التي تمنح النظرية الاجتماعية طابعها العلمي والديناميكي، إذ لا تفهم النظرية بوصفها بناء معرفيا مكتملا أو نسقا مغلقا، بل كجهاز مفاهيمي مفتوح يتطور عبر التفاعل المستمر مع البحث الإمبيريقي والنقاشات النقدية داخل الحقل العلمي. فالنظرية الاجتماعية تتقدم من خلال تراكم المعارف الجزئية، وإعادة دمج النتائج الجديدة ضمن أطر تفسيرية أوسع، بما يسمح بتعديل المفاهيم، إعادة صياغة الفرضيات، أو حتى إعادة بناء بعض المسلمات النظرية في ضوء التحولات الاجتماعية والمعطيات المستجدة. ويعكس هذا الطابع التراكمي رفض الانغلاق الدوغمائي، ويؤكد أن قوة النظرية لا تكمن في ثباتها، بل في قدرتها على المعالجة المستمرة للواقع الاجتماعي، واستيعاب التعقيد التاريخي والسياقي للظواهر. كما أن هذا التراكم لا يتم بشكل خطي بسيط، بل عبر مسار جدلي تتقاطع فيه الاستمرارية والانقطاع، حيث تحافظ النظريات على نواتها التفسيرية الأساسية، وفي الوقت نفسه تخضعها للمراجعة والنقد، بما يضمن تطور المعرفة السوسيولوجية وتعميق قدرتها على الفهم والتفسير (Boudon, 1986; Merton, 1968; Popper, 2005).

3. وظائف النظرية

تؤدي النظرية الاجتماعية وظائف معرفية ومنهجية ونقدية متعددة تجعلها مكونا بنيويا في علم الاجتماع، إذ لا تقتصر على كونها نسقا تجريديا من الأفكار، بل تشكل أداة مركزية لفهم الواقع الاجتماعي وتنظيم المعرفة العلمية وتحليل التحولات البنيوية. ويمكن إبراز وظائفها الأساسية على النحو الآتي.

1.3. الوظيفة التفسيرية

تضطلع النظرية الاجتماعية بوظيفة تفسيرية محورية تتمثل في قدرتها على تفكيك الظواهر الاجتماعية وإرجاعها إلى منطقها البنيوي والعلائقي، بدل الاكتفاء بتسجيل مظاهرها الخارجية أو وصف أشكال تجلياتها بشكل تجريبي. فالتفسير في علم الاجتماع لا يقوم على البحث عن أسباب مباشرة ومعزولة، بل على تحليل الشبكة المعقدة من الشروط الاجتماعية والتاريخية والمؤسساتية التي تجعل حدوث الظاهرة ممكنا ومفهوما ضمن سياق معين. ومن هذا المنظور، تسعى النظرية إلى ربط الأفعال الفردية بأنماط الفعل الجمعي، وإدراجها ضمن أنساق أوسع من القواعد والمعايير والموارد التي توجه السلوك وتحد من إمكانياته، دون أن تلغيه كليا (Weber, 1922/1978). وتتجلى الوظيفة التفسيرية كذلك في قدرة النظرية على بناء نماذج تفسيرية (Explanatory Models) تبرز الآليات الاجتماعية الوسيطة التي تتوسط بين الشروط البنيوية والنتائج الاجتماعية، مثل آليات الضبط، والاختيار العقلاني، وإعادة الإنتاج الرمزي، أو الصراع الاجتماعي. وبهذا المعنى، لا يكون التفسير مجرد إرجاع الظواهر إلى عامل واحد، بل عملية تركيبية تستوعب تعدد المحددات وتفاعلها، وهو ما يمنح التفسير الاجتماعي طابعا احتماليا ومنفتحا، لا حتميا مغلقا (Elster, 1989). كما تسمح الوظيفة التفسيرية للنظرية الاجتماعية بفهم استمرارية بعض البنى الاجتماعية رغم التغيرات الظرفية، من خلال الكشف عن منطق اشتغالها الداخلي وآليات إعادة إنتاجها، سواء عبر المؤسسات، أو التنشئة الاجتماعية، أو أنماط الهيمنة الرمزية. وفي المقابل، تتيح هذه الوظيفة أيضا تفسير التحول الاجتماعي عبر رصد اختلال التوازن داخل النسق، أو تغير شروط الفعل، أو بروز فاعلين جدد قادرين على إعادة تعريف القواعد السائدة. وبهذا، تصبح النظرية أداة لفهم الاستقرار والتغير في آن واحد، من خلال تحليل العلاقة الجدلية بين المعنى الاجتماعي، والبنية، والفعل (Giddens, 1984; Parsons, 1951).

2.3. الوظيفة التنظيمية للمعرفة

الوظيفة التنظيمية للمعرفة في النظرية الاجتماعية، لا تقتصر مهمتها على وصف الظواهر الاجتماعية أو تجميع المعلومات الجزئية، بل تتجاوز ذلك إلى بناء نسق تحليلي منهجي يتيح للباحثين فهم العلاقات البنيوية والتفاعلات الديناميكية بين مختلف مكونات الواقع الاجتماعي. من هذا المنظور، تصبح النظرية أداة تمكن من تحويل البيانات الميدانية إلى معرفة مترابطة ومفسرة، عبر تحديد المتغيرات، صياغة الفرضيات، وبناء نماذج تفسيرية تسمح بالتحليل السببي والعلاقات المعقدة بين الفاعلين والبنى الاجتماعية (Macionis & Plummer, 2005). وتعكس هذه الوظيفة أيضا قدرة النظرية على التجريد المنهجي، حيث يمكن للباحثين تجاوز الخصوصيات الجزئية للحالات الفردية والتعميم على أنماط أوسع من الظواهر الاجتماعية، مع الحفاظ على سياقية هذه الظواهر ضمن بنيتها التاريخية والثقافية. ومن ثم، توفر النظرية إطارا لتفسير الأنماط الاجتماعية المستمرة، فهم استقرارها أو تغيرها، وربطها بالممارسات اليومية للفاعلين الاجتماعيين ضمن شبكة من العلاقات المؤسساتية والرمزية (Hammond et al., 2015). بجانب ذلك، فإن هذه الوظيفة تؤكد على البعد التكاملي للمعرفة النظرية، إذ تجمع بين القدرة على الوصف (Descriptive)، التفسير (Explanatory)، والتنبؤ (Predictive)، بما يجعل النظرية أداة معرفية شاملة، لا تقتصر على التحليل السلبي للوقائع، بل تسمح بفهم الديناميات المعقدة للنظام الاجتماعي واستشراف التحولات المستقبلية للظواهر والسلوكيات (Boudon, 1986). وفي هذا السياق، تبرز الوظيفة التنظيمية للمعرفة كوسيلة لتأسيس تراكم معرفي، يمكن من خلاله تطوير الدراسات الاجتماعية بشكل منهجي، وإعادة صياغة الفرضيات والنماذج بما يتوافق مع التحولات الجديدة في البنى والهياكل الاجتماعية، مما يعزز من قدرة النظرية على البقاء أداة صلبة لتحليل الواقع الاجتماعي المعقد.

3.3. الوظيفة المنهجية

تمثل الوظيفة المنهجية للنظرية الاجتماعية ركنا محوريا في بناء المعرفة العلمية، إذ تتيح للباحث تحديد المتغيرات الاجتماعية وصياغة الفروض التحليلية وبناء نماذج تفسيرية معقدة تمكن من رصد الأنماط البنيوية والديناميات التفاعلية في المجتمع. فهي تتجاوز البعد الوصفي الذي يقتصر على تسجيل الظواهر أو ملاحظة التغيرات السطحية، لتقدم أدوات استنتاجية تسمح بفهم العلاقات السببية أو التفسيرية بين الظواهر، مع إبراز التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والرمزية في تشكيل الواقع الاجتماعي (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). ومن خلال الوظيفة المنهجية، تصبح النظرية الاجتماعية خارطة معرفية

(Cognitive Map) توجه البحث الميداني وتحدد أطر جمع البيانات، اختيار العينات، وتصميم أدوات القياس، ما يعزز الصرامة العلمية للبحث ويضمن انسجام النتائج مع الإطار التحليلي العام. كما تساعد الباحثين على دمج مستويات التحليل المختلفة، من الفعل الفردي إلى البنى المؤسساتية، بما يتيح تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل شامل ومتماسك. وعلاوة على ذلك، تساهم الوظيفة المنهجية في إعادة صياغة الوقائع الميدانية ضمن علاقات سببية واضحة، ما يجعل النظرية أداة حيوية للتنبؤ بالتحولات الاجتماعية وفهم ديناميات الاستقرار والتغير في النسق الاجتماعي (Hammond et al., 2015; Macionis & Plummer, 2005).

4.3. الوظيفة التنبؤية المشروطة

تمكن الوظيفة التنبؤية المشروطة الباحث من استشراف نتائج الظواهر الاجتماعية بناء على افتراضات محددة ومترابطة ضمن سياقات اجتماعية وبيئية معينة. فالنظرية لا تدعي القدرة على التنبؤ بشكل قطعي لكل الظواهر الاجتماعية، نظرا للطبيعة الديناميكية والتعقيد البنيوي للمجتمع، بل تقدم تنبؤات مشروطة (Conditional Predictions) ترتبط بمتغيرات محددة وسياقات معينة، مما يتيح فهم كيف يمكن أن تتطور العلاقات الاجتماعية أو البنى تحت ظروف متغيرة (Elster, 1989; Weber, 1922/1978). ومن خلال هذه الوظيفة، يمكن للنظرية الاجتماعية تحديد أنماط التكرار والاستقرار في السلوك الجمعي والفردي، واستشراف التغيرات المحتملة في البنى الاجتماعية أو الهياكل المؤسساتية عند تغير العوامل الاقتصادية أو الثقافية أو الرمزية. فهي تسمح للباحث بإنشاء نماذج توقعية تعتمد على العلاقات السببية والتحليل البنيوي، مع مراعاة الطابع التاريخي والسياقي لكل ظاهرة. كما تعكس الوظيفة التنبؤية المشروطة قدرة النظرية على الدمج بين البعد التفسيري والتحليلي، بحيث لا تقتصر على التنبؤ، بل تفسر أسباب النتائج المتوقعة، مما يجعلها أداة استراتيجية لفهم الاستقرار والتغير الاجتماعي، وتقييم السياسات الاجتماعية أو برامج التدخل قبل تطبيقها، وذلك وفق شروط وقيود محددة تمثل حدود التنبؤ العلمي في علم الاجتماع.

5.3. الوظيفة النقدية والانكشافية

تلعب الوظيفة النقدية والانكشافية للنظرية الاجتماعية دورا جوهريا في كشف البنى الخفية والعلاقات غير الظاهرة التي تحكم تنظيم المجتمعات وسلوكيات الأفراد والجماعات. فالنظرية لا تكتفي بتفسير الظواهر أو توصيفها، بل تتعدى ذلك إلى تحليل الأسباب البنيوية والتاريخية والاجتماعية التي تؤدي إلى إنتاج الفوارق واللامساواة، وإعادة إنتاج العلاقات القسرية للسلطة والهيمنة ضمن المؤسسات والممارسات اليومية

(Bourdieu, 1984; Calhoun, 2002). واستنادا لهذا البعد، تتمكن النظرية الاجتماعية من تفكيك الأعراف الاجتماعية والممارسات المستقرة، وتحديد كيفية تشكلها تاريخيا وطرق استمرارها عبر التفاعلات بين الفاعلين الاجتماعيين والبنى المؤسساتية. كما توفر هذه الوظيفة إطارا لفهم الانحيازات الخفية (Hidden Biases) والهيمنة الرمزية التي قد لا تكون واضحة للفاعلين أنفسهم، ما يجعل النظرية أداة للتحليل النقدي والتقييم الاجتماعي، وليس مجرد وصف سطحي للظواهر (Giddens, 1984). علاوة على ذلك، تمكن الوظيفة النقدية والانكشافية الباحثين من مساءلة الافتراضات المسبقة (Preconceptions Questioning) لدى المجتمع وعلماء الاجتماع أنفسهم، مما يعزز موقفا منهجيا واعيا تجاه عملية البحث الاجتماعي، ويشجع على الانعكاسية التي تسمح بفهم تأثير السياق التاريخي والثقافي على كل من الباحث والموضوع المدروس (Becker, 1998). وبهذا المعنى، فإن النظرية النقدية والانكشافية ليست مجرد أداة تفسيرية، بل وسيلة استراتيجية لفهم الديناميات الاجتماعية بعمق، وكشف العلاقات التي تحافظ على التفاوت الاجتماعي أو تؤدي إلى تغييرات مجتمعية، مع توفير أساس منهجي للتدخلات الاجتماعية والسياسات التغييرية، مما يجعلها عنصرا لا غنى عنه في البحث السوسيولوجي المتقدم (Horkheimer & Adorno, 1947/2002).

6.3. الوظيفة التواصلية داخل الحقل العلمي

الوظيفة التواصلية داخل الحقل العلمي تعد من الوظائف الجوهرية للنظرية الاجتماعية، إذ تتعلق بقدرتها على تمكين الباحثين والعلماء من تبادل المعرفة المفاهيمية، والأطر التحليلية، والنتائج التجريبية ضمن شبكة متكاملة من التواصل العلمي. فالنظرية ليست مجرد أداة لفهم الواقع الاجتماعي، بل هي لغة مشتركة تسمح للمجتمع الأكاديمي بالوصول إلى توافق حول المفاهيم الأساسية، وإجراء المقارنات، وتبادل التفسيرات بين مختلف التخصصات والمجالات. ومن منظور سوسيولوجي، تعمل هذه الوظيفة على تعزيز النسقية العلمية والتراكم المعرفي، إذ تتيح بناء حوارات نقدية بين الباحثين، وتسهل تقييم الفرضيات والمفاهيم عبر المقارنة بين الدراسات المختلفة (Merton, 1968). كما تؤكد على أهمية المعايير المشتركة التي تنظم إنتاج المعرفة وتحدد ما يعتبر تفسيرا مقبولا أو فرضية قابلة للاختبار ضمن الحقل العلمي، وهو ما يميز النظرية الاجتماعية عن المعرفة الشعبية أو الانطباعية (Giddens, 1984). ويمكن اعتبار هذه الوظيفة وسيلة أساسية لضمان الدقة العلمية والشفافية في عملية البحث، إذ تسهم في جعل نتائج البحوث قابلة للمراجعة والنقد المستمر، كما تسهل توجيه السياسات البحثية وإثراء النقاشات النظرية داخل المجتمع الأكاديمي. وبهذا المعنى، تمثل الوظيفة

التواصلية الرابط الحيوي بين إنتاج المعرفة وانتقالها وتداولها، ما يعزز التكامل بين مختلف التخصصات الاجتماعية ويضمن استدامة البحث العلمي (Calhoun, 2002).

7.3. الوظيفة التطبيقية والتحليلية

تؤدي الوظيفة التطبيقية والتحليلية للنظرية الاجتماعية دورا أساسيا في ربط البناء النظري بالواقع الاجتماعي العملي، بحيث لا تبقى النظرية مجرد سياق تجريدي بل أداة تحليلية قابلة للتفعيل في معالجة المشكلات الاجتماعية الواقعية. فمن منظور سوسيولوجي، تتيح النظرية استشراف العلاقات البنيوية بين الفاعلين الاجتماعيين، والمؤسسات، والبنى، وذلك عبر تطوير نماذج تفسيرية تمكن من تفكيك الديناميات التفاعلية التي تحدد نتائج السياسات أو البرامج التنموية وتشكلها (Flyvbjerg, 2001). وتستند هذه الوظيفة إلى قدرة النظرية على تحويل المعرفة المفاهيمية إلى ديناميات تفسيرية قابلة للاختبار الميداني، ما يجعلها أداة قوية لفهم الآثار المتوقعة وغير المتوقعة للتدخلات المؤسسية، وتحليل الظروف التي قد تعزز أو تحد من فاعلية تلك التدخلات في سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة. ومن ناحية تحليلية، توفر النظرية الاجتماعية أطرا منهجية لتحديد المتغيرات الأساسية، وتوضيح العلاقات السببية والتفسيرية بينها، وتشكيل الفرضيات التي يمكن اختبارها تجريبيا أو من خلال دراسات الحالة والتحليل المقارن. كما تسمح للباحثين بفهم كيف تؤثر السياسات العامة على الجماعات الاجتماعية المختلفة، وكيف يمكن للمتغيرات السياقية أن تعدل من مفاعيل هذه السياسات، بما يسهم في بناء فهم تحليلي نقدي للنتائج الميدانية، دون الانغماس في تبسيط أداتي أو تحويل التحليل إلى مجرد أدوات تنفيذية (Burawoy, 2005; Flyvbjerg, 2001). ومن جهة أخرى، تنسجم الوظيفة التطبيقية مع مقاربة السياسات الاجتماعية التي تركز على تقديم المعرفة السوسيولوجية كأداة لحل المشكلات الاجتماعية، وذلك بتوجيه التحليل نحو تحسين السياسات العامة وتطوير تدخلات أكثر استدامة وعدالة اجتماعية، مع إدراك أن النتائج ليست منفصلة عن البنى الثقافية والتاريخية التي تنشأ ضمنها (Flyvbjerg, 2001). وعليه، فإن الوظيفة التطبيقية والتحليلية تجعل النظرية أداة فاعلة ليس فقط في تفسير الواقع الاجتماعي، بل في فهم آليات التغيير الاجتماعي، وتقديم توصيات قائمة على التحليل العلمي، مما يسهم في تعزيز تأثير علم الاجتماع في الممارسة الاجتماعية وصنع القرار، وتوسيع نطاق معرفته خارج الإطار الأكاديمي إلى المجتمع والسياسة العامة.

4. تصنيف النظريات

يطرح تصنيف النظريات الاجتماعية إشكالا إبستمولوجيا مركزيا في علم الاجتماع، لأنه يعكس اختلاف التصورات حول طبيعة الواقع الاجتماعي وإمكانات معرفته، وليس مجرد ترتيب شكلي للمدارس الفكرية (Alexander, 1987). فكل نظرية تنطلق من افتراضات معرفية ضمنية تحدد ما يعتبر واقعا اجتماعيا قابلا للتفسير، وما يستبعد من التحليل (Giddens, 1984). كما يرتبط تصنيف النظريات بالسؤال المنهجي حول نطاق التفسير، حيث تميز الأدبيات السوسيولوجية بين نظريات كلية تسعى إلى تفسير المجتمع كنسق شامل، ونظريات جزئية تركز على آليات أو مجالات محددة من الفعل الاجتماعي (Merton, 1968). ويكشف هذا التمييز عن اختلاف في مستوى التجريد وطبيعة التعميم العلمي داخل التنظير الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يعكس التصنيف تباين المقاربات التحليلية بين نظريات تركز على البنى الاجتماعية ونظريات تمنح أولوية للفاعلين والمعاني الذاتية، وهو تباين يرتبط مباشرة بإشكالية العلاقة بين الفعل والبنية في النظرية الاجتماعية المعاصرة (Bourdieu, 1984; Weber, 1922/1978). وبهذا المعنى، لا يعد تصنيف النظريات أداة وصفية، بل مدخلا نقديا لفهم حدود التفسير وإمكانات التكامل أو التوتر بين المقاربات النظرية المختلفة.

1.4. التصنيف بحسب مستوى التجريد ونطاق التفسير

يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعا في النظرية السوسيولوجية، وقد بلوره بوضوح روبرت ميرتون في سياق نقده للنزعة الشمولية المفرطة في التنظير، وذلك من خلال تمييزه بين مستويات مختلفة من التجريد ونطاقات متباينة للتفسير الاجتماعي. وينطلق هذا التصنيف من افتراض إبستمولوجي مفاده أن قدرة النظرية على التفسير لا ترتبط فقط بعمقها المفاهيمي، بل أيضا بمدى اتساق مستوى تجريدها مع طبيعة الظواهر المدروسة وإمكانات التحقق الإمبيريقي منها. فكلما ارتفع مستوى التجريد، اتسع نطاق التفسير، لكنه في المقابل يبتعد عن التفاصيل السياقية الدقيقة؛ وكلما انخفض مستوى التجريد، ازدادت حساسية النظرية للسياق، لكن على حساب قدرتها التعميمية. وبهذا المعنى، لا يشكل اختلاف مستويات التنظير تعارضا معرفيا، بل يعكس تنوعا مشروعا في استراتيجيات الفهم السوسيولوجي، حيث تتكامل النظريات الكبرى، ونظريات المدى المتوسط، والمقاربات الجزئية في إنتاج معرفة متعددة المستويات بالواقع الاجتماعي (Alexander, 1987; Merton, 1968).

1.1.4. النظريات الكبرى

النظريات الكبرى هي أحد أعلى مستويات التجريد في النظرية الاجتماعية، إذ تهدف إلى تقديم نماذج شاملة ومجردة لفهم البناء الاجتماعي بأكمله، بما في ذلك استقراره، ديناميا‌ته، وتحولات بنياته المؤسسية والثقافية (Parsons, 1951). وهي تطرح تصورات كلية حول كيفية اشتغال المجتمع كنسق مترابط، وتضع في صميمها افتراضات عامة حول العلاقات بين البنى الاجتماعية، الفاعلين، والعمليات الاجتماعية الكبرى. وتتميز هذه النظريات بدرجة عالية من التجريد المفاهيمي، حيث تعمل على صياغة مفاهيم عامة مثل الطبقة الاجتماعية، النظام الاجتماعي، والبنية المؤسسية التي تتجاوز الحالات الفردية والوقائع الجزئية. وبذلك، تتيح هذه النظريات إمكانية رصد الأنماط والاستمرارية في التنظيم الاجتماعي عبر مجتمعات وسياقات مختلفة، لكنها غالبا ما تواجه صعوبة في التطبيق المباشر والتحقق الإمبريقي بسبب اتساع نطاقها وشمولها النظري. من أبرز أمثلة النظريات الكبرى: البنائية الوظيفية التي طورها تالكوت بارسونز، والتي تنظر إلى المجتمع كنظام متكامل تتفاعل فيه المؤسسات لضمان الاستقرار الاجتماعي؛ والماركسية الكلاسيكية التي ركزت على الصراع الطبقي والعلاقات الاقتصادية باعتبارهما المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي. كما تشمل بعض صيغ النظرية البنيوية التي تهدف إلى كشف القواعد الأساسية لتركيب المجتمع وعلاقاته الداخلية (Lévi-Strauss, 1963). وعلى الرغم من قوتها التحليلية وإسهامها في صياغة رؤى شاملة للواقع الاجتماعي، إلا أن النظريات الكبرى غالبا ما تُنتقد لضعف قابليتها للاختبار الإمبيريقي المباشر (Empirical Testability) وصعوبة ربطها بالحقائق الميدانية المحددة، ما يجعلها أكثر قيمة من حيث الإطار المفاهيمي العام والنقد البنيوي، وأقل مرونة في التعامل مع الحالات الجزئية والسياقات المحلية.

2.1.4. نظريات المدى المتوسط

تمثل نظريات المدى المتوسط أحد أكثر أنماط التنظير السوسيولوجي رسوخا وفاعلية من الناحية العلمية، وقد صاغ مفهومها بشكل منهجي روبرت ميرتون بوصفها بديلا معرفيا لكل من التجريد الشمولي المفرط الذي يميز النظريات الكبرى، والتجريبية الوصفية الضيقة التي تفتقر إلى الإطار التفسيري. وتنطلق هذه النظريات من مستوى متوسط من التجريد يسمح لها بالتركيز على آليات اجتماعية محددة أو أنماط منتظمة من الفعل والتفاعل، دون الادعاء بتفسير البنية الاجتماعية ككل، وهو ما يمنحها توازنا إبستمولوجيا بين العمق النظري والقابلية للاختبار الإمبيريقي (Merton, 1968). وتتأسس نظريات المدى المتوسط على بناء مفاهيمي مضبوط، يتيح صياغة فرضيات واضحة وقابلة للتحقق من خلال البحث الميداني، سواء الكمي أو النوعي.

فهي لا تبدأ من مبادئ كلية مجردة، بل من مشكلات بحثية محددة تنبثق من الواقع الاجتماعي نفسه، ثم تسعى إلى ربطها بنماذج تفسيرية أوسع بصورة تراكمية. وبهذا المعنى، تسهم هذه النظريات في التراكم المعرفي داخل علم الاجتماع، إذ يمكن دمج نتائجها أو مقارنتها أو تعديلها في ضوء دراسات لاحقة، دون الحاجة إلى إعادة بناء الإطار النظري من الصفر في كل مرة (Boudon, 1986; Merton, 1968). ويشمل هذا النمط من التنظير طيفا واسعا من المقاربات التي أثبتت نجاعتها التحليلية، مثل نظريات الحرمان النسبي، والوصم الاجتماعي، وبعض صيغ الاختيار العقلاني، فضلا عن نظريات الحراك الاجتماعي والتنظيمات والبيروقراطية. وتكمن قوة هذه النظريات في قدرتها على الربط بين البنى الاجتماعية الكبرى والممارسات اليومية للفاعلين، عبر الكشف عن الآليات الوسيطة التي تنتج الانتظام الاجتماعي أو التغير، دون السقوط في الاختزال البنيوي أو الفرداني المفرط (Elster, 1989). ومن منظور نقدي، يرى ميرتون أن القيمة العلمية لنظريات المدى المتوسط لا تكمن في طموحها الشمولي، بل في قدرتها التفسيرية المحددة والدقيقة، وفي قابليتها للتطوير والتعديل عبر الحوار المستمر مع المعطيات الإمبيريقية. ولذلك، ينظر إليها بوصفها الشكل الأكثر إنتاجية واستدامة للنظرية السوسيولوجية، خاصة في المجتمعات المعاصرة التي تتسم بتعقيد بنيوي وتنوع سياقي يصعب احتواؤه ضمن نماذج تفسيرية كلية واحدة (Alexander, 1987).

3.1.4. النظريات الجزئية أو التفسيرية المحدودة

تعتبر هذه النظريات أدق مستويات التنظير في علم الاجتماع، إذ تركز على تفسير حالات محددة أو آليات اجتماعية ضيقة داخل سياقات محددة، بدلا من محاولة صياغة نماذج شاملة للبناء الاجتماعي بأكمله. وهي غالبا ما تستند إلى دراسات حالة أو مقاربات نوعية معمقة تتيح للباحثين فهم العمليات الدقيقة التي تشكل الظواهر الاجتماعية اليومية، مثل ديناميات التفاعل بين الأفراد، أو آليات إعادة إنتاج البنى الاجتماعية في سياقات محلية. ورغم محدودية نطاقها التعميمي، تعد هذه النظريات مهمة جدا لأنها تسمح بالكشف عن الآليات الاجتماعية الدقيقة التي قد تفلت من نظرة النظريات الكبرى أو نظريات المدى المتوسط، كما تساعد على تطوير فرضيات قابلة للاختبار لاحقا ضمن دراسات أوسع (Merton, 1968). ومن الناحية المنهجية، تتيح النظريات الجزئية أيضا الجمع بين البحث النوعي والكمي بطريقة تسمح بتفسير الظواهر ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي، مع الحفاظ على صرامة التحليل المنهجي (Plummer, 2001). فهي تعمل كحلقة وصل بين التجربة الواقعية اليومية للفاعلين الاجتماعيين والعمليات النظرية الأكثر تجريدا، ما يعزز من قدرة علم الاجتماع على إنتاج معرفة قابلة للتطبيق والتراكم.

2.4. التصنيف بحسب المنظور المنهجي والتفسيري

يعكس هذا التصنيف اختلاف الرؤى حول كيفية تفسير الفعل الاجتماعي وفهم منطق انتظام الظواهر الاجتماعية. فهو يوضح الاختلافات المنهجية والإبستمولوجية بين النظريات، ويحدد طبيعة التحليل الممكن للواقع الاجتماعي، وما إذا كانت المقاربة تركز على المعنى الذاتي للفعل، العلاقات السببية، أو التحليل النقدي للبنى والمؤسسات.

1.2.4. النظريات التفسيرية

النظريات التفسيرية تعنى بفهم المعنى الذي يضفيه الفاعلون الاجتماعيون على أفعالهم وسلوكياتهم اليومية، معتبرة أن الواقع الاجتماعي ليس مجرد تراكم للوقائع الموضوعية، بل نتاج للتفاعلات الرمزية والمعاني المشتركة بين الأفراد والجماعات. وتقوم هذه النظريات على فرضية أساسية مفادها أن الفعل الاجتماعي لا يمكن تفسيره من خلال الملاحظة السطحية أو التحليل الكمي البحت، بل يجب استكشاف السياق الذي يولد المعنى، ونوايا الفاعلين، والقيم التي توجه أفعالهم (Weber, 1922/1978). تسعى النظريات التفسيرية إلى الانتقال من الوصف إلى الفهم (Understanding)، أي تفسير الظواهر الاجتماعية بناء على السياق الثقافي والتاريخي، وفهم العلاقات بين الرموز والمعاني التي تكون التجربة الاجتماعية. ومن خلال هذا المنظور، ينظر إلى المجتمع على أنه شبكة متشابكة من المعاني والتفاعلات، حيث تنتج القواعد والأنماط الاجتماعية من خلال التفاعل الرمزي وليس من مجرد بنى ثابتة أو قوانين موضوعية. وتعتمد هذه النظريات على أدوات تحليلية نوعية غالبا، مثل الملاحظة الميدانية المتعمقة، المقابلات شبه المنظمة، وتحليل النصوص والممارسات الاجتماعية، بهدف استجلاء المعاني المستترة وراء الأفعال اليومية. كما توفر هذه المقاربات أساسا لفهم الهوية، الثقافة المحلية، والسلوك الجماعي، إذ تظهر كيف يشكل الأفراد والجماعات الواقع الاجتماعي عبر تفسيرهم الخاص للأحداث والظروف، وهو ما يميز هذه النظريات عن النظريات السببية أو البنيوية التي تبحث عن القوانين والعلاقات العامة بين المتغيرات. ومن أبرز الأمثلة على النظريات التفسيرية مدرسة الفهم الاجتماعي عند ماكس فيبر، التي شددت على ضرورة تفسير الفعل الاجتماعي وفق المعنى الذي يمنحه الفاعل لأفعاله، وليس وفق تصنيف خارجي محايد. كما تعد النظرية الرمزية التفاعلية لـ جورج هربرت ميد وهربرت بلومر نموذجا حديثا لتطبيق المنظور التفسيري، حيث يتم التركيز على التفاعلات اليومية والمعاني المشتركة في إنتاج الواقع الاجتماعي. باختصار، توفر النظريات التفسيرية إطارا معرفيا لفهم الديناميات الدقيقة للواقع الاجتماعي، مع التركيز على العلاقات المعنوية بين الأفراد والجماعات، مما يجعلها أداة لا غنى عنها في دراسة الثقافات،

التفاعلات الرمزية، والسلوكيات التي تتطلب فهما عميقا للمعنى والسياق، بعيدا عن النظرة السطحية أو التجريد المفرط.

2.2.4. النظريات السببية–التفسيرية

تهدف النظريات السببية–التفسيرية إلى الكشف عن العلاقات السببية والآليات التي تنتج الظواهر الاجتماعية وتحدد مساراتها. فهي تتجاوز الوصف السطحي للأحداث، لتسبر أغوار الأسباب الكامنة وراء الانتظام الاجتماعي والتغيرات داخل النسق الاجتماعي. ويقوم هذا النوع من النظريات على فرضية أساسية مفادها أن الظواهر الاجتماعية ليست عشوائية، بل تتشكل وفق علاقات محددة بين المتغيرات الاجتماعية، ويمكن بناء نماذج تفسيرية للتنبؤ بسلوك الأفراد والجماعات في سياقات متنوعة (Elster, 1989). وتركز النظريات السببية–التفسيرية على تحديد العوامل المؤثرة (Causal Factors) وتحليل ديناميا‌تها داخل البنى الاجتماعية، مثل الطبقات الاجتماعية، السلطة، المؤسسات، والقواعد الاقتصادية والسياسية. وبذلك، فهي تدمج بين الفعل الفردي والبنى الاجتماعية بطريقة منهجية، مع التأكيد على أن فهم الظواهر يتطلب الجمع بين التفسير السببي والتحليل البنيوي للنسق الاجتماعي. وتستخدم هذه النظريات أدوات كمية ونوعية متعددة، مثل الدراسات الطولية، النماذج الاقتصادية–الاجتماعية، وتحليل البيانات التجريبية، بهدف التحقق من العلاقات السببية بين المتغيرات، وفحص صحة التنبؤات النظرية في سياقات اجتماعية مختلفة. ومن أبرز الأمثلة على هذه المقاربة، نظرية الاختيار العقلاني التي تحلل السلوك الاجتماعي باعتباره نتيجة لموازنة تكاليف وفوائد، ونظرية الصراع الطبقي التي تفسر توزيع السلطة والثروة على أنه محصلة صراع دائم بين القوى الاجتماعية المختلفة (Elster, 1989; Weber, 1922/1978). وتعتبر النظريات السببية–التفسيرية مهمة لأنها تتيح للباحثين صياغة فرضيات قابلة للاختبار، وفهم العوامل المحركة للتغيير الاجتماعي، مع إمكانية بناء توقعات مشروطة حول نتائج السياسات أو التدخلات الاجتماعية. وبذلك، فهي تجمع بين الدقة التجريبية والقدرة على التفسير المنهجي، ما يجعلها أداة مركزية في البحث الاجتماعي التطبيقي، خصوصا عند دراسة المشكلات الاجتماعية المعقدة مثل الفقر، التحضر، عدم المساواة، والتغيرات التنظيمية في المجتمع.

3.2.4. النظريات النقدية

النظريات النقدية تمثل مقاربة سوسيولوجية تهدف إلى تجاوز الوصف والتفسير التقليدي للواقع الاجتماعي، لتقديم قراءة تحليلية نقدية للعلاقات الاجتماعية والبنى المؤسسية. فهي لا تكتفي بفهم الظواهر كما

هي، بل تسعى إلى كشف آليات الهيمنة وعدم المساواة وإعادة إنتاج القوى الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي. وعليه، تقوم هذه النظريات على فرضية أن المجتمع ليس مجرد نسق متوازن، بل ميدان لصراعات مستمرة بين الفاعلين الاجتماعيين والبنى المؤسسية، ما يجعل التحليل النقدي أداة أساسية لفهم التناقضات الكامنة في الحياة الاجتماعية (Habermas, 1981/1985; Horkheimer, 1937/1972). وتركز النظريات النقدية على العلاقة الجدلية بين البنى الاجتماعية والفعل الفردي، معتبرة أن الظواهر الاجتماعية لا تفهم إلا من خلال تفكيك القوى المهيمنة والإيديولوجيات التي تحجبها، وإبراز مصالح الجماعات المختلفة في إنتاج وإعادة إنتاج الوضع الاجتماعي. ومن هذا المنظور، يصبح التحليل النقدي أداة لفهم ديناميات السلطة، ونماذج القمع الاجتماعي، وأساليب التفوق الثقافي والرمزي التي تؤثر على فرص الوصول إلى الموارد والسلطة. وتستفيد هذه النظريات من مقاربات متعددة، منها الفلسفة النقدية، التحليل التاريخي البنيوي، ودراسات القوة والسلطة، بهدف تقديم تقييم متعمق للعمليات الاجتماعية وتقديم رؤى لتحرير الأفراد من القيود البنيوية. ومن أبرز تمثيلاتها مدرسة فرانكفورت التي أسسها ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) وتطورت على يد يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، والتي دمجت بين النظرية الفلسفية والتحليل السوسيولوجي والسياسي لفهم المجتمعات الحديثة والتحديات التي تواجه الديمقراطية، العقلانية، والعدالة الاجتماعية (Habermas, 1981/1985; Horkheimer, 1937/1972). كما تتوسع النظريات النقدية لتشمل دراسات ما بعد الاستعمار والنظرية النسوية، معتبرة أن تفكيك استراتيجيات الهيمنة والإيديولوجيات التي تفرض عبر الزمان والمكان يتيح إمكانية إعادة إنتاج مجتمع أكثر عدالة وشمولية. وتعد هذه النظريات أداة استراتيجية لفهم التحولات الاجتماعية المعقدة، وتوجيه السياسات العامة، والمساهمة في بناء نموذج تحليلي قادر على الجمع بين البعد التفسيري، النقدي، والتغييري (Calhoun, 2002; Connell, 2020).

3.4. التصنيف بحسب الموقف الإبستمولوجي

يعكس هذا التصنيف التباين الجوهري في المواقف الإبستمولوجية والمنهجية المتعلقة بطبيعة المعرفة الاجتماعية وإمكانات إنتاجها. فهو لا يقتصر على تحديد أدوات البحث أو طرق جمع البيانات، بل يكشف عن اختلاف الرؤى بشأن ماهية الواقع الاجتماعي نفسه، وطبيعة الظواهر التي يمكن للعلم الاجتماعي تفسيرها، ومدى إمكانية صياغة قوانين عامة أو نماذج تفسيرية قابلة للتعميم. وبهذا المعنى، يبين هذا التصنيف كيف يراكم الباحثون معارفهم داخل إطار نظري محدد، وما إذا كانوا يميلون إلى التأكيد على التجريد المفاهيمي والتحليل البنيوي، أو التركيز على المعنى والدلالات المتبادلة بين الفاعلين الاجتماعيين ضمن سياقهم التفاعلي.

1.3.4. النظريات الوضعية

النظريات الوضعية تمثل تيارا ابستمولوجيا واضحا يقوم على افتراض إمكانية دراسة المجتمع وفق منطق قريب من العلوم الطبيعية، مع التركيز على الكشف عن الانتظامات والقوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية. ويفترض هذا النهج أن الواقع الاجتماعي موجود بشكل مستقل عن الوعي الفردي للفاعلين، وأن الباحث يمكنه ملاحظة العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية وقياسها بطريقة موضوعية ومنهجية (Durkheim, 2014). ومن هنا، تعتمد النظريات الوضعية على منهجيات كمية مثل الإحصاءات والمسوح والدراسات الميدانية المهيكلة، التي تتيح الكشف عن الأنماط الثابتة والمتكررة في السلوك الاجتماعي، سواء على مستوى المؤسسات أو الجماعات. وتسعى هذه النظريات إلى صياغة قوانين عامة تحدد العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية، مثل العلاقة بين الفقر والتعليم، أو بين التفاوت الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، بحيث يمكن التنبؤ بالنتائج الاجتماعية من خلال فهم هذه الانتظامات. كما تتميز النظريات الوضعية بتركيزها على التعميم والتجريد، بما يمكن من إنتاج معرفة علمية موثوقة وقابلة لإعادة الاختبار، بعيدا عن الانطباعات الشخصية أو الفهم الفردي للفاعلين الاجتماعيين (Comte, 2008; Spencer, 1876/2003). ومع ذلك، لا تخلو النظريات الوضعية من النقد، حيث يشير المعارضون إلى أنها قد تتجاهل البعد الرمزي والدلالي للفعل الاجتماعي والتفاعلات الدقيقة بين الأفراد، ما يجعلها أحيانا عاجزة عن تفسير الظواهر الاجتماعية الديناميكية أو المتغيرة بسرعة. وعلى الرغم من ذلك، تظل النظريات الوضعية أساسا مهما للمعرفة السوسيولوجية، خصوصا في الدراسات التي تتطلب دقة قياسية وموثوقية عالية في القياس والتحليل المقارن بين المجتمعات (Merton, 1968).

2.3.4. النظريات التفسيرية–البنائية

تمثل النظريات التفسيرية–البنائية مقاربة معرفية متقدمة لفهم الواقع الاجتماعي، إذ تنطلق من فرضية أن المجتمع ليس كيانا ثابتا أو موضوعيا يمكن رصده بمعزل عن الفاعلين، بل هو إنتاج مستمر للتفاعلات الإنسانية والمعاني التي يضفيها الأفراد والجماعات على أفعالهم. ووفق هذا المنظور، تفهم الظواهر الاجتماعية كشبكات من العلاقات والدلالات المتغيرة، حيث يساهم الفاعلون في إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي وتشكيله باستمرار، ويصبح التفسير الاجتماعي عملية تتطلب تحليل السياقات التاريخية، الثقافية، والرمزية التي يندمج فيها الأفراد مع البنى الاجتماعية (Berger & Luckmann, 1966; Schutz, 1967; Weber, 1922/1978). وهذه النظريات تؤكد على الطابع السياقي والمعرفي للخبرة الاجتماعية وتربط بين الفاعلية

الفردية والبنى المؤسساتية بطريقة جدلية، ما يتيح فهم كيفية نشوء الأنماط الاجتماعية، إعادة إنتاجها، أو حتى تحديها ضمن الممارسات اليومية. ويعني ذلك أن التحليل الاجتماعي لا يكتفي بالكشف عن الظواهر الخارجية، بل يتطلب تفكيك المعاني والرموز التي تحملها الأفعال والتفاعلات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الواقع الاجتماعي هو عملية مستمرة من التفسير والبناء المشترك بين الفاعلين والبنى.

3.3.4. النظريات التركيبية أو التكاملية

النظريات التركيبية أو التكاملية تمثل محاولة لتجاوز الثنائيات التقليدية في علم الاجتماع، مثل البنية مقابل الفعل، والموضوعية مقابل الذاتية، وذلك من خلال بناء أطر نظرية قادرة على الجمع بين مختلف المستويات التحليلية والمنهجية. وتهدف هذه النظريات إلى تقديم فهم أكثر شمولية للواقع الاجتماعي، بحيث يمكن رصد كيفية إنتاج البنى الاجتماعية عبر ممارسات الفاعلين، وفي الوقت نفسه فهم تأثير هذه البنى على السلوك الفردي والجماعي (Giddens, 1984). وتسعى النظريات التركيبية إلى الدمج بين أدوات التحليل الوضعي، التي تركز على الانتظامات والقوانين الاجتماعية، والأدوات التفسيرية، التي تهتم بالمعاني والدلالات التي يضفيها الفاعلون على أفعالهم. وبذلك، تتيح هذه المقاربات تجاوز التقسيمات الجامدة بين النظريات الكبرى والوسيطة، وتبني منظورا متعدد المستويات يمكن الباحث من دراسة الظواهر الاجتماعية في تعقيدها البنيوي والديناميكي، سواء على مستوى المجموعات، المؤسسات، أو المجتمع ككل. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من النظرية، نجد نظرية البنية (Structuration Theory) لأنطوني غيدنز، التي تدمج بين قدرة الفاعلين على الفعل والبنى الاجتماعية، مؤكدة على الطابع الجدلي للعلاقة بينهما. كما تهدف هذه النظريات إلى تقديم أدوات منهجية قادرة على الجمع بين التحليل الوصفي، التفسيري، والتنبؤي، ما يجعلها مفيدة في دراسة التحولات الاجتماعية المعقدة مثل العولمة، التحضر، أو التغيرات الرقمية والاجتماعية المعاصرة.

إن تعدد التصنيفات للنظريات الاجتماعية لا يشير إلى تشتت منهجي أو فوضى معرفية، بل يعكس ثراء الحقل السوسيولوجي وتعقيد موضوعه الاجتماعي. فكل تصنيف يقدم عدسة تحليلية تتيح دراسة أبعاد مختلفة للواقع الاجتماعي، سواء من حيث مستوى التجريد، نطاق التفسير، المنظور المنهجي، أو الافتراضات الإبستمولوجية. وهذا الوعي التصنيفي يمكن الباحث من تحديد الأدوات النظرية الملائمة لسؤاله البحثي، ويضمن انسجام التحليل مع السياق الاجتماعي والتاريخي للظواهر، بما يعزز الاتساق البنيوي والإبستمولوجي للتحليل (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984; Merton, 1968). ومن هذا المنظور، يصبح تصنيف النظريات ليس مجرد أداة تعليمية، بل شرطا أساسيا لإنتاج معرفة سوسيولوجية دقيقة، قادرة على الجمع بين البعد

التفسيري، النقدي، والتنبؤي للظواهر، وربط الممارسات الفردية والجماعية بالبنى الاجتماعية المعقدة التي تحكمها.

5. النظرية والبحث في علم الاجتماع، أية علاقة؟

تقوم العلاقة بين النظرية والبحث في علم الاجتماع على ترابط إبستمولوجي وبنيوي يجعل من المستحيل تصور أحدهما بمعزل عن الآخر، إذ لا تختزل هذه العلاقة في منطق التطبيق الخطي الذي تُنزَّل فيه النظرية على الواقع، ولا في تصور تجريبي اختزالي يجعل البحث مجرد تجميع محايد للمعطيات. بل إن النظرية والبحث يشكلان معا لحظة واحدة في عملية إنتاج المعرفة السوسيولوجية، حيث يتداخل البناء المفهومي المجرد مع الاشتغال الإمبيريقي ضمن حركة جدلية مستمرة. فالنظرية لا تسبق البحث فقط، بل تتشكل وتتعدل من خلاله، كما أن البحث لا ينطلق من واقع معطى بل من واقع معاد بناؤه نظريا (Bourdieu et al., 2005). وتضطلع النظرية الاجتماعية، في هذا الإطار، بوظيفة تأسيسية تتمثل في بناء الإشكالية العلمية، وتحديد زاوية النظر، وصياغة المفاهيم المركزية التي تمنح الظواهر الاجتماعية قابليتها للفهم والتفسير. فالمفاهيم النظرية لا تعمل كأدوات وصفية، بل كآليات انتقاء وتنظيم للواقع الاجتماعي، تحدد ما يعد ذا دلالة سوسيولوجية وما يستبعد من مجال التحليل. ومن ثم، فإن كل بحث اجتماعي يفترض ضمنيا نسقا من الافتراضات النظرية حول طبيعة الفعل الاجتماعي، ومنطق العلاقات الاجتماعية، وحدود السببية في المجال الاجتماعي، حتى في أكثر المقاربات إمبيريقية ادعاء للحياد (Weber, 1922/1978). وفي المقابل، يشكل البحث الإمبيريقي لحظة اختبار ونقد وإعادة بناء للنظرية، إذ لا تكتسب النظرية مشروعيتها العلمية من اتساقها الداخلي فقط، بل من قدرتها على الصمود أمام معطيات الواقع، وكشف آلياته غير المرئية، وتفسير تباياته وسياقاته المتغيرة. فالنتائج البحثية لا تؤدي بالضرورة إلى تأكيد النظرية، بل كثيرا ما تكشف عن حدودها، أو عن الحاجة إلى تعديل مفاهيمها، أو حتى تجاوزها بنماذج تفسيرية أكثر تركيبا. وفي هذا المعنى، يؤكد كارل بوبر أن القيمة العلمية للنظرية تكمن في قابليتها للدحض، لا في تحصنها ضد الاختبار (Popper, 2005).

ويكتسب هذا التفاعل بعده الأكثر نضجا في تصور روبرت ميرتون لنظريات المدى المتوسط، التي تمثل صيغة منهجية لتجاوز الثنائية التقليدية بين التنظير المجرد والبحث الإمبيريقي الجزئي. فهذه النظريات تبنى انطلاقا من مشكلات بحثية محددة، لكنها في الوقت نفسه تسهم في التراكم النظري من خلال إنتاج مفاهيم وآليات تفسيرية قابلة للتعميم المشروط. وهكذا، لا يعود البحث مجرد تطبيق للنظرية، ولا النظرية بناء معلقا فوق الواقع، بل يصبح كل منهما شرطا لإمكان الآخر (Merton, 1968). ويفضي غياب هذا الوعي الجدلي

بالعلاقة بين النظرية والبحث إما إلى تجريد دوغمائي منفصل عن الواقع الاجتماعي، أو إلى إمبيريقية ساذجة تختزل الظواهر في معطيات وصفية فاقدة للمعنى التفسيري. لذلك، فإن علم الاجتماع لا يتأسس كعلم إلا بقدر ما ينجح في إقامة توتر خلاق بين المفهوم والواقع، بين البناء النظري والملاحظة المنهجية، بما يسمح بفهم المجتمع في تعقيده البنيوي والتاريخي، لا مجرد تسجيل مظاهره السطحية (Alexander, 1987; Bourdieu, 1992).

6. كيف يتم قراءة النظريات؟

تتم قراءة النظريات الاجتماعية قراءة علمية رصينة من خلال مقاربة تحليلية متعددة المستويات، لا تختزل النظرية في مضمونها الظاهر أو في نتائجها المباشرة، بل تنفذ إلى شروط إنتاجها التاريخية والمعرفية، وبنيتها المفاهيمية الداخلية، وموقعها داخل الحقل السوسيولوجي وتوازناته الرمزية. فالنظرية ليست نصا معزولا، بل هي ممارسة فكرية مشروطة بسياق اجتماعي وعلمي محدد، وبصراعات معرفية تحدد ما يعد سؤالا مشروعا، وما يعتبر تفسيرا مقبولا. وفي هذا الإطار، يمكن تنظيم قراءة النظريات الاجتماعية وفق مجموعة من المحاور التحليلية المتكاملة، التي تسمح بفهم منطق اشتغال النظرية وحدودها التفسيرية، وذلك على النحو الآتي.

1.6. الإحاطة بالسياق الفكري والتاريخي والمعرفي

لفهم النظرية الاجتماعية بعمق، لا يكفي دراسة مضامينها الظاهرة فحسب، بل يجب استحضار السياق الفكري، والظروف التاريخية، والمرجعية المعرفية (Epistemic Foundations) التي نشأت فيها. فالنظرية، بوصفها بناء معرفيا، تتشكل داخل شبكة من الضغوط الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدد أولوياتها التحليلية ومفاهيمها المركزية (Alexander, 1987). على سبيل المثال، نشوء الوظيفية في سياق أوروبا ما بعد الثورة الصناعية انعكس على تركيزها على الاستقرار الاجتماعي والانسجام بين المؤسسات، في حين أن النظرية الصراعية لماركس ركزت على الصراع الطبقي والتغير الاجتماعي كنتيجة للتناقضات الاقتصادية. كما يظهر الاطلاع على السياق الفكري أن المفاهيم الأساسية لأي نظرية، مثل البنية، والفعل، والنسق الاجتماعي، ليست مجرد أدوات تصنيفية، بل أدوات تحليلية تسمح بالكشف عن العلاقات السببية والتفاعلية المعقدة بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات والرموز الثقافية (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). وتبرز هنا أهمية فهم مدى التأصيل التاريخي للمفاهيم، لأن القيم الفكرية والاجتماعية التي سادت عند إنتاج النظرية تؤثر على طبيعة الافتراضات المنهجية والإبستمولوجية التي تبنتها. علاوة على ذلك، يسمح

السياق المعرفي بفهم الحدود والمجالات التطبيقية للنظرية، وفهم علاقتها بالتيارات الفكرية السابقة أو المتزامنة، مثل الوضعية، والبنيوية، والبنائية الاجتماعية، والنظرية النقدية (Berger & Luckmann, 1966; Popper, 2005). هذا الفهم يتيح للباحث تمييز ما يمكن تعميمه من المفاهيم وما يظل محليا أو مشروطا بالزمن والمكان. وأخيرا، تتيح القراءة الدقيقة للسياق كشف الروابط الجدلية بين النظرية والممارسة البحثية، وفهم كيف تشكلت أسئلتها البحثية، وما هي الافتراضات التي تحملها حول طبيعة الواقع الاجتماعي، وكيف يمكن تقييم قوتها التفسيرية ضمن الحقل العلمي المعاصر (Bourdieu, 1992; Schutz, 1967; Weber, 1922/1978). وتبرز هنا الوظيفة النقدية للسياق، إذ تسمح بتقييم حدود النظرية، وكشف انعكاسات القيم الثقافية والسياسية على البناء المفاهيمي، وضمان أن التحليل لا يظل سطحيا أو مجرد إعادة إنتاج للأفكار التقليدية.

2.6. المفاهيم والقضايا التي أثارتها النظرية السوسيولوجية

تعتبر البنية المفاهيمية لأي نظرية اجتماعية العمود الفقري الذي يبنى عليه كل تحليل سوسيولوجي. فهي تتكون من مجموعة مترابطة من المفاهيم الأساسية، والافتراضات، والعلاقات السببية أو التفسيرية التي تحدد كيفية فهم الظواهر الاجتماعية وتفسيرها (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). ويتطلب تحليل البنية المفاهيمية تحديد الكيانات النظرية المركزية، مثل: البنية، الفعل، الحقل الاجتماعي، رأس المال الرمزي، والنسق الاجتماعي، وفهم كيف تتقاطع هذه المفاهيم لتكون شبكة تفسيرية متماسكة. كما يتيح هذا التحليل التعرف على الإشكاليات المركزية التي حاولت كل نظرية معالجتها، سواء كانت مرتبطة بتفسير الاستقرار الاجتماعي مقابل التغير، أو العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، أو طبيعة السلطة والهيمنة (Weber, 1922/1978). فالإشكاليات المركزية ليست مجرد موضوعات نقاشية، بل محركات أساسية لصياغة الفرضيات واختبار التعميمات النظرية ضمن سياقات مختلفة. ومن المنظور التحليلي، تساعد دراسة البنية المفاهيمية في الكشف عن الارتباطات الضمنية بين المفاهيم، وفهم كيف تؤثر الافتراضات الإبستمولوجية والمنهجية على صياغة الأسئلة البحثية وطبيعة التفسير. على سبيل المثال، النظرية البنيوية–العلاقاتية لـ بورديو تفترض أن الظواهر الاجتماعية لا تفهم بمعزل عن السياق التاريخي والاجتماعي، ما يجعل الفعل والبنية مترابطين في شبكة من العلاقات الديناميكية (Bourdieu, 1992). علاوة على ذلك، تحليل البنية المفاهيمية يبرز التناقضات أو الفجوات النظرية التي قد تستغل لتطوير بحث مستقبلي، أو لتكييف النظرية مع سياقات اجتماعية جديدة. كما يسمح بإدراك درجة التجريد لكل مفهوم، وفهم ما إذا كان المفهوم يهدف إلى تفسير ظواهر

واسعة النطاق، أو ظواهر محددة قابلة للاختبار الميداني. باختصار، قراءة البنية المفاهيمية والإشكاليات المركزية للنظرية الاجتماعية لا تقتصر على الحفظ أو تلخيص المحتوى، بل تمثل عملية تفسيرية–تحليلية، تربط بين المفاهيم، الإشكاليات، والسياقات، وتضمن أن استخدام النظرية في البحث العلمي يكون مدعوما بفهم معمق لطبيعتها، حدودها، وإمكاناتها التفسيرية (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984; Popper, 2005).

3.6. رواد النظرية السوسيولوجية

يقصد برواد النظرية الاجتماعية أولئك المفكرين الذين أسسوا الإطار المفاهيمي والمنهجي لعلم الاجتماع، وأسهموا في بلورة إشكالياته المركزية المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي، ومنطق انتظامه، وآليات استمراره وتحوله التاريخي. ولا تكمن ريادتهم في السبق الزمني فحسب، بل في قدرتهم على إنتاج نماذج تفسيرية ذات طابع عام، ما تزال تشكل مرجعيات تحليلية أساسية داخل الحقل السوسيولوجي (Alexander, 1987). ويعد أوغست كونت من أوائل من صاغوا مشروعا نظريا يرمي إلى تأسيس علم مستقل لدراسة المجتمع، قائم على الفلسفة الوضعية (Positivism) والسعي إلى اكتشاف القوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر الإنسانية، غير أن الطابع التأسيسي الصارم للنظرية الاجتماعية تبلور بشكل أوضح مع إميل دوركايم، الذي حدد الظواهر الاجتماعية باعتبارها موضوعا خاصا يتميز بالإكراه والخارجية عن الأفراد، مؤكدا أولوية البنية الاجتماعية في تفسير الأفعال الفردية (Durkheim, 2014). في المقابل، طور ماكس فيبر منظورا تفسيريا مغايرا، جعل من الفعل الاجتماعي الموجه بالمعنى نقطة الانطلاق في التحليل السوسيولوجي، وربط بين أشكال السلطة، وأنماط العقلنة، والبنى الاقتصادية والثقافية، بما أسس لسوسيولوجيا الفهم (Verstehende Soziologie) بوصفها بديلا للاتجاه الوضعي الصارم (Weber, 1922/1978). أما كارل ماركس، فقد أسهم في إرساء تقليد نقدي جذري داخل النظرية الاجتماعية، من خلال تحليله المادي للتاريخ، واعتباره أن البنية الاقتصادية وعلاقات الإنتاج تشكل المحدد البنيوي للصراع الاجتماعي ولتشكل الأيديولوجيا والسلطة. وقد منح هذا المنظور النظرية الاجتماعية بعدا تاريخيا ونقديا يتجاوز التفسير الوصفي نحو تفكيك علاقات الهيمنة وإعادة الإنتاج الاجتماعي (Marx, 1867/2013). ومع تطور النظرية الاجتماعية في القرن العشرين، برز مفكرون أعادوا صياغة العلاقة بين البنية والفعل، مثل تالكوت بارسونز الذي سعى إلى بناء نظرية نسقية كلية، وروبرت ميرتون الذي دعا إلى تطوير نظريات المدى المتوسط، قبل أن يقدم بيير بورديو مقاربة علائقية دمجت بين البنى الموضوعية

والممارسات، عبر مفاهيم الحقل، الرأسمال، والهابيتوس، بما أسهم في تجاوز الثنائيات الكلاسيكية في النظرية الاجتماعية (Bourdieu, 1984; Merton, 1968).

4.6. تأثير النظرية في التراث السوسيولوجي

تحديد موقع النظرية داخل الحقل السوسيولوجي يتجاوز مجرد وصف المحتوى أو المدرسة الفكرية التي تنتمي إليها، إذ يتعلق بفهم الارتباطات البينية (Interconnections) بين النظرية، الباحثين الذين صاغوها، والتقاليد المعرفية التي تستند إليها. فكل نظرية تنبثق ضمن شبكة معقدة من العلاقات بين العلماء، المؤسسات الأكاديمية، المدارس الفكرية، والاتجاهات البحثية المختلفة، وهو ما يجعل تحليل موقعها أداة لفهم تأثيرها على تطوير المعرفة وتشكيل الفضاء البحثي (Alexander, 1987; Bourdieu, 1992). وفي هذا السياق، يصبح الحقل السوسيولوجي بمثابة فضاء اجتماعي معرفي يحكمه منطق التنافس الرمزي بين النظريات، حيث يسعى كل تيار إلى إثبات مصداقيته، امتداده التفسيري، ودرجة قابليته للاختبار الميداني. وبهذا المعنى، يمكن للباحث تحديد موقع أي نظرية وفق معايير متعددة: مدى الاعتماد على المنهج التجريبي أو التفسيري، درجة التجريد، نطاق التفسير، وعلاقاتها بالنظريات الأخرى داخل الحقل (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). وتحديد الموقع ليس مهمة سطحية، بل عملية تحليلية–انتقادية، تساعد الباحث على إدراك نقاط القوة والضعف للنظرية، وتوضيح حدود قابليتها للتعميم، ومدى ملاءمتها لمشكلات البحث الحالية. كما يبرز هذا التحليل كيف يمكن للنظرية أن تعيد تعريف المفاهيم السوسيولوجية التقليدية، أو أن تطرح إشكاليات جديدة تتعلق بالهيمنة، الفعل الاجتماعي، والنسق الاجتماعي (Marx, 1867/2013; Weber, 1922/1978). ومن هذا المنطلق، يعتبر موقع النظرية داخل الحقل السوسيولوجي مؤشرا على تأثيرها المعرفي، ومدى قدرتها على التفاعل مع المدارس النظرية الأخرى، والاضطلاع بدور موجه في توجيه الأبحاث التجريبية والنظرية على حد سواء. فالنظرية التي تمتلك موقعا مركزيا داخل الحقل غالبا ما تحدد أطر الأسئلة البحثية، المناهج المعتمدة، ومعايير تقييم النتائج، ما يجعل فهم موقعها شرطا أساسيا لأي استخدام منهجي رصين في البحث العلمي (Alexander, 1987; Bourdieu, 1992; Giddens, 1984).

5.6. الانتقادات الموجهة للنظرية السوسيولوجية

يمثل الفحص النقدي للنظرية الاجتماعية مرحلة جوهرية في تقييم قدرتها على تقديم تفسيرات علمية دقيقة ومنهجية للظواهر الاجتماعية. فحتى أقوى النظريات لا تعد مطلقة أو شاملة لكل الظواهر، بل تنحصر

صلاحيتها في نطاق محدد يعتمد على السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وجدت فيه، وعلى الافتراضات المفاهيمية الأساسية التي بنيت عليها (Boudon, 1986; Merton, 1968). ويستوجب هذا الفحص مراعاة حدود التعميم، أي معرفة متى يمكن تطبيق النظرية على سياقات مشابهة ومتى قد تتعرض للتحريف أو الفشل عند الانتقال إلى بيئات مختلفة. كما يشمل الفحص النقدي تقييم الافتراضات المسبقة للنظرية، وفحص ما إذا كانت تتعامل مع الظواهر الاجتماعية بوصفها كيانات مستقلة أو ضمن علاقاتها المعقدة، وما إذا كانت تفترض ثبات الأنماط الاجتماعية أو تأخذ بالحسبان البعد الديناميكي والتاريخي للتغير الاجتماعي (Bourdieu, 1984; Giddens, 1984). وهذا التقييم يسمح بتحديد درجة الموثوقية المنهجية للنظرية، ويبرز الفجوات المحتملة بين النموذج النظري والواقع الاجتماعي الفعلي. علاوة على ذلك، يبرز الفحص النقدي العلاقة بين القدرة التفسيرية والمرونة النظرية. فالنظريات الصلبة والمنغلقة على افتراضاتها الأصلية قد تقدم تفسيرات محدودة أو جزئية، بينما النظريات التي تسمح بإعادة صياغة المفاهيم وإعادة ضبط الفرضيات وفق المعطيات الجديدة تظهر قدرة أعلى على تفسير الظواهر المتغيرة والمركبة (Calhoun, 2002; Popper, 2005). وهكذا، فإن الفحص النقدي لا يقتصر على تقييم صحة الافتراضات، بل يمتد إلى اختبار مدى قدرة النظرية على التحليل متعدد المستويات، من الفاعلين الفرديين إلى البنى المؤسساتية والنسق الاجتماعي الأوسع. وأخيرا، يشمل النقد الاجتماعي والابستمولوجي للنظرية دراسة الآثار غير المقصودة (Unintended Consequences) للتفسير النظري، أي كيف يمكن أن تؤدي بعض الافتراضات أو النماذج المفسرة إلى تضليل البحث أو تجاهل فاعلية بعض المتغيرات الجوهرية؟ وبالتالي يظل النقد أداة ضرورية للحفاظ على صلاحية النظرية التفسيرية وتوجيهها نحو تحقيق فهم دقيق وموثوق للواقع الاجتماعي (Becker, 1998; Elster, 1989).

إجمالا لما تقدم، تمثل قراءة النظريات الاجتماعية فعلا إبستمولوجيا نقديا، يتجاوز الاكتفاء بالمعرفة الظاهرية أو التلقائية للخطاب النظري، لتصبح النظرية أداة تحليلية نشطة، قادرة على التوجيه المنهجي للبحث وفهم الديناميات المعقدة للواقع الاجتماعي. وفي هذا السياق، لا ينظر إلى النظرية كمرجع جاهز للاستهلاك المعرفي، بل كإطار مفاهيمي ومنهجي يمكن الباحث من دمج المفاهيم الأساسية، الافتراضات، والإطار التحليلي في ممارسة بحثية نقدية، تتيح مساءلة البنى الاجتماعية، كشف التفاعلات الخفية بين الفاعلين والبنى، واستشراف نتائج التغير الاجتماعي ضمن سياقات متعددة. وبهذه الطريقة، يتحقق التوازن بين المرونة التحليلية والصرامة المنهجية، ما يجعل النظرية أداة معرفية حيوية لفهم تعقيد الظواهر الاجتماعية.

الفصل الثاني

الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع

يمثل تناول الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع خطوة ضرورية لفهم الكيفية التي تبلورت بها السوسيولوجيا كحقل معرفي مستقل، إذ إن العودة إلى النصوص المؤسسة لا تعني مجرد استحضار تاريخ الأفكار، بل تفكيك الشروط المعرفية والمنهجية التي أسهمت في صياغة التصورات الأولى للواقع الاجتماعي. فخلال المرحلة الكلاسيكية تشكل وعي علمي يسعى إلى إخضاع الظواهر الاجتماعية لمنطق التفسير العلمي، مستندا إلى نماذج تفسيرية استلهمت في كثير من الأحيان روح العلوم الطبيعية، وفي أحيان أخرى انفتحت على تصورات فلسفية وتاريخية حاولت فهم المجتمع بوصفه كيانا يخضع لقوانين تطور وانتظام مخصوصة. ومن هنا، فإن تحليل هذه الاتجاهات لا يقتصر على عرض أفكار روادها، بل يتطلب إدراك البنية النظرية التي حكمت رؤيتهم للمجتمع، سواء من حيث تصورهم للنظام الاجتماعي، أو لطبيعة التغير، أو للعلاقة بين الفرد والبنية. وفي هذا السياق، يبرز التصور الوضعي بوصفه أحد الأطر المرجعية التي أعادت تعريف موضوع علم الاجتماع وحدود منهجه، حيث ارتبط بتأكيد خاص على فكرة النظام والاستقرار الاجتماعيين، وهو ما أضفى على بعض الطروحات الكلاسيكية طابعا محافظا يسعى إلى فهم آليات الحفاظ على تماسك المجتمع أكثر من التركيز على الصراع أو التحولات الجذرية. وقد وجد هذا التوجه امتدادا واضحا في أعمال إميل دوركايم، الذي سعى إلى ترسيخ استقلالية علم الاجتماع عبر بناء تصور منهجي يضع الوقائع الاجتماعية في موقع الظاهرة القابلة للدراسة العلمية، مؤكدا ضرورة التعامل معها باعتبارها موضوعا يتمتع بخصائصه الخاصة وقوانينه المميزة.

كما يتخذ الاتجاه التطوري موقعا مهما داخل هذا الأفق الكلاسيكي، حيث حاول تفسير نشأة المجتمعات وتحولها من خلال مقاربات تستند إلى فكرة التطور التدريجي للبنى الاجتماعية والمؤسسات. وقد ارتبط هذا التصور بأعمال كل من هربرت سبنسر وجون ستيوارت مل، اللذين قدما رؤى مختلفة حول كيفية انتقال المجتمعات بين أنماط التنظيم الاجتماعي، مع التركيز على العلاقة بين التقدم الاجتماعي وتمايز الوظائف والمؤسسات داخل النسق الاجتماعي. وفي المقابل، يقدم التفكير السوسيولوجي لدى فلفريدو باريتو محاولة تحليلية مختلفة تتجه نحو الكشف عن البنية العميقة للأفعال الاجتماعية، عبر التمييز بين ما سماه الرواسب والمشتقات، وما يرتبط بذلك من دور حاسم للنخب في توجيه الديناميات الاجتماعية وإعادة إنتاج التوازنات

داخل المجتمع. وبهذا المعنى، فإن مساهمته لا تقرأ فقط في إطار نظرية النخبة، بل أيضا كجزء من مسعى أوسع لفهم منطق الفعل الاجتماعي عندما يتجاوز التفسيرات العقلانية المباشرة. وانطلاقا من هذه الخلفية، يتجه هذا الفصل إلى استكشاف الأسس النظرية التي قامت عليها الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع، من خلال تحليل التصور الوضعي وأبعاده الفكرية، ثم الوقوف عند إسهامات أبرز منظري هذه المرحلة، بما يسمح بإبراز تنوع المقاربات التي أسهمت في تشييد البناء الأولي للنظرية السوسيولوجية. كما يسعى إلى إظهار كيف أن هذه الاتجاهات، رغم اختلاف منطلقاتها، قد اشتركت في محاولة صياغة فهم علمي للمجتمع، وهو فهم ظل يؤثر بعمق في تطور الفكر السوسيولوجي اللاحق وفي تشكل كثير من النقاشات النظرية المعاصرة.

1. التصور الوضعي والتأكيد على الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع

يمثل التصور الوضعي أحد الأطر المعرفية التأسيسية التي تشكل في ظلها علم الاجتماع الكلاسيكي خلال القرن التاسع عشر، حيث سعى رواده إلى بناء علم للمجتمع يستند إلى منطق القوانين والانتظام والسببية، مستلهمين نموذج العلوم الطبيعية في تفسير الظواهر الاجتماعية. وقد نشأ هذا التصور في سياق تاريخي اتسم بتفكك البنى التقليدية، وتصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية الناتجة عن الثورات والتحولات الاقتصادية العميقة، وهو ما ولد حاجة معرفية ملحة إلى علم قادر على تشخيص أسباب الفوضى الاجتماعية وإعادة تأسيس النظام على أسس عقلانية وعلمية (Comte, 2008). وفي هذا الإطار، ينطلق التصور الوضعي من افتراض إبستمولوجي مركزي مفاده أن المجتمع كيان موضوعي يتمتع بوجود مستقل عن وعي الأفراد وإراداتهم، ويخضع لقوانين عامة يمكن الكشف عنها عبر الملاحظة المنهجية، والمقارنة التاريخية، والتحليل السببي. ومن ثم، تفهم الظواهر الاجتماعية باعتبارها وقائع منتظمة وقابلة للتفسير العلمي، لا باعتبارها نتاجا لتجارب ذاتية أو معان فردية. ويعكس هذا المنظور نزوعا واضحا نحو إقصاء التفسيرات الميتافيزيقية والأخلاقية، وتعويضها بتفسير علمي يسعى إلى اكتشاف قوانين المجتمع على غرار قوانين الطبيعة .غير أن هذا التأسيس العلمي لم يكن خاليا من حمولة إيديولوجية، إذ ارتبط التصور الوضعي ارتباطا وثيقا باتجاه محافظ في علم الاجتماع، يتمثل في إعطاء الأولوية لمقولات النظام (Order)، والاستقرار (Stability)، والتماسك الاجتماعي (Social Cohesion)، باعتبارها غايات مركزية للتحليل السوسيولوجي. فقد رأى الوضعيون أن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع لا تكمن في نقد النظام الاجتماعي أو الدعوة إلى تغييره جذريا، بل في فهم آلياته الداخلية من أجل ضمان استمراريته وضبط اختلالاته. ووفق هذا المنطق، تفسر الصراعات الاجتماعية، والحركات الاحتجاجية،

والتحولات العنيفة بوصفها حالات مرضية أو اضطرابات بنيوية تهدد توازن المجتمع، وليست تعبيرا عن تناقضات تاريخية مشروعة.

ويظهر الطابع المحافظ للتصور الوضعي بشكل أوضح في تأكيده على أولوية الكل الاجتماعي على الأفراد، حيث ينظر إلى المجتمع كنسق متكامل من الأجزاء المترابطة وظيفيا، يؤدي كل جزء منها وظيفة محددة في الحفاظ على استقرار الكل. وبهذا المعنى، تقيم الظواهر الاجتماعية وفق معيار وظيفي، يتمثل في مدى إسهامها في تعزيز النظام الاجتماعي، لا في مدى عدالتها أو مشروعيتها الأخلاقية. ويؤدي هذا المنظور إلى نزعة تبريرية للبنى القائمة، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية والتراتبية الطبقية، التي تقدم باعتبارها نتائج طبيعية أو ضرورية لاستمرار المجتمع وتوازنه (Nisbet, 1966). كما يفترض التصور الوضعي إمكانية تحقيق توافق اجتماعي عام (Social Consensus) يقوم على تقاسم منظومة مشتركة من القيم والمعايير، ويرى أن هذا التوافق يشكل الأساس الحقيقي للاندماج الاجتماعي. ومن ثم، تمنح مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة، والمدرسة، والدين، والدولة، دورا مركزيا في إعادة إنتاج القيم الجماعية وضبط السلوك الفردي. وفي هذا السياق، يصبح علم الاجتماع أداة معرفية تهدف إلى تشخيص أمراض المجتمع واقتراح حلول إصلاحية تدريجية، دون المساس بالأسس البنيوية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي القائم. ويعد أوغست كونت المؤسس النظري للتصور الوضعي في علم الاجتماع، وأحد أبرز ممثلي الاتجاه المحافظ في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي، إذ ارتبط مشروعه العلمي ارتباطا وثيقا بهاجس إعادة النظام الاجتماعي في أعقاب الاضطرابات العميقة التي عرفتها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. فقد انطلق كونت من تشخيص تاريخي يرى أن المجتمعات الحديثة تعيش حالة من الفوضى الفكرية والأخلاقية الناتجة عن انهيار المرجعيات التقليدية دون اكتمال بناء بدائل عقلانية مستقرة، وهو ما جعله يعتبر أن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع تكمن في استعادة التوازن الاجتماعي عبر تأسيس علم وضعي للمجتمع يقوم على قوانين ثابتة وقابلة للاكتشاف (Comte, 2008). وفي هذا السياق، بلور كونت تصوره المعروف بـ قانون المراحل الثلاث (Law of the Three Stages)، الذي يفترض أن الفكر الإنساني يمر من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقية، ثم إلى المرحلة الوضعية التي تمثل، في نظره، ذروة النضج العقلي والعلمي. ولا يقتصر هذا القانون على توصيف تطور الفكر، بل يحمل بعدا معياريا واضحا، إذ يفترض أن الوصول إلى المرحلة الوضعية يضع حدا للصراعات الفكرية والإيديولوجية، ويفتح المجال أمام تنظيم عقلاني ومستقر للمجتمع، تقوده المعرفة العلمية بدل الصراع السياسي أو الديني (Comte, 2008; Nisbet, 1966).

ويبرز التوجه المحافظ للتصور الكونتي بجلاء في تركيزه على مقولة النظام والتقدم، حيث يمنح كونت أولوية صريحة لمبدأ النظام بوصفه شرطا سابقا لأي تقدم اجتماعي ممكن. فالتغير الاجتماعي، وفق هذا المنظور، ينبغي أن يكون تدريجيا ومنضبطا، لا ثوريا أو راديكاليا، لأن الاضطراب يعد في ذاته علامة على خلل في البنية الاجتماعية، لا محركا مشروعا للتاريخ (Nisbet, 1966). كما يؤكد كونت على أولوية الكل الاجتماعي على الأفراد، معتبرا أن المجتمع يشكل كيانا عضويا تتحدد فيه أدوار الأفراد ووظائفهم انطلاقا من موقعهم داخل النسق الاجتماعي. ومن ثم، لا تفسر الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى الدوافع الفردية، بل عبر الكشف عن القوانين التي تنظم العلاقات بين أجزاء المجتمع، وهو ما يعزز النزعة المحافظة التي تميل إلى تثبيت البنى والمؤسسات القائمة بوصفها ضرورية لتحقيق الانسجام الاجتماعي (Comte, 2008). ومن منظور منهجي، ربط كونت علم الاجتماع بمهمة الضبط الاجتماعي، إذ اعتبر أن المعرفة العلمية بالمجتمع ينبغي أن تستخدم لتوجيه السلوك الاجتماعي وتنظيمه، لا لمساءلة الأسس البنيوية للسلطة أو تفكيك علاقات الهيمنة. وقد أسهم هذا التصور في ترسيخ علم الاجتماع كعلم معني أساسا بفهم شروط النظام والاستقرار، وهو التوجه الذي سيجد امتداده لاحقا لدى دوركايم، خاصة في تحليله للتضامن الاجتماعي والاندماج القيمي (Durkheim, 2014). وعليه، يمكن القول إن مشروع أوغست كونت لم يؤسس فقط المنهج الوضعي في علم الاجتماع، بل أسس كذلك اتجاها محافظا في التحليل السوسيولوجي، يقوم على أولوية النظام على الصراع، والاستمرارية على القطيعة، والإصلاح التدريجي على التغيير الجذري، وهو ما جعل علم الاجتماع في بداياته علما موجها نحو إدارة المجتمع أكثر من كونه أداة نقدية لتفكيكه.

2. إميل دوركايم: امتداد للوضعية واستقلالية علم الاجتماع (قواعد المنهج في علم الاجتماع)

يعتبر إميل دوركايم أحد أبرز ممثلي الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع الكلاسيكي، غير أن موقعه داخل هذا الاتجاه يتسم بخصوصية نظرية ومنهجية، إذ لم يكتف بتبني المبادئ العامة للوضعية الكلاسيكية كما صاغها أوغست كونت، بل سعى إلى إعادة بنائها على نحو يؤسس لاستقلالية علم الاجتماع كعلم قائم بذاته، يمتلك موضوعا نوعيا ومنهجا خاصا به. ففي كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع، ينطلق دوركايم من مسلمة إبستمولوجية مركزية مفادها أن الظواهر الاجتماعية تمثل مستوى خاصا من الواقع، يتمتع بوجود موضوعي مستقل عن الأفراد، ولا يمكن اختزاله في العوامل النفسية أو البيولوجية، وهو ما يشكل قطيعة واضحة مع النزعات الاختزالية التي سادت التفكير الاجتماعي قبل التأسيس العلمي لعلم الاجتماع (Durkheim, 2014). ويعبر هذا التصور عن محاولة دوركايم ترسيخ مبدأ الاستقلال العلمي للسوسيولوجيا، من خلال

تعريفها بموضوع خاص هو الظواهر الاجتماعية، التي تتميز بخاصيتي الإلزام والخارجية، بما يجعلها قابلة للدراسة العلمية وفق قواعد منهجية صارمة. فمعاملة الظواهر الاجتماعية بوصفها "أشياء" لا تعني نفي بعدها القيمي أو الرمزي، بل تهدف إلى تحرير التحليل السوسيولوجي من الأحكام المسبقة والتصورات العامية، وإخضاعه لمنطق الملاحظة والمقارنة والتفسير السببي، وهو ما يعكس وفاء للروح الوضعية دون الوقوع في محاكاة ميكانيكية لمنهج العلوم الطبيعية (Giddens, 1971). وبهذا المعنى، يمثل مشروع دوركايم امتدادا نقديا للوضعية الكلاسيكية، إذ يحافظ على طموحها العلمي القائم على الموضوعية، والبحث عن القوانين، وبناء معرفة قابلة للتعميم، لكنه يرفض التبعية المنهجية المباشرة للعلوم الطبيعية، ويؤكد على خصوصية الظاهرة الاجتماعية من حيث بنيتها ووظيفتها داخل النسق الاجتماعي. كما أن هذا التأسيس المنهجي لا ينفصل عن توجه محافظ واضح، يتمثل في اعتبار النظام الاجتماعي والتماسك القيمي شرطين أساسيين لاستمرار المجتمع، وهو ما يجعل علم الاجتماع عند دوركايم علما تشخيصيا يسعى إلى فهم الاختلالات الاجتماعية بغرض إعادة إدماجها داخل نظام من الضبط والتكامل، لا إلى تفكيك البنية الاجتماعية ذاتها (بشارة، 2005).

ويتمثل حجر الزاوية في المشروع المنهجي لدوركايم في بلورة مفهوم الظواهر الاجتماعية، الذي يشكل الأساس الإبستمولوجي لاستقلال علم الاجتماع عن بقية العلوم المجاورة. فالظواهر الاجتماعية، بحسب دوركايم، هي أنماط منتظمة من الفعل والتفكير والشعور، توجد خارج وعي الأفراد وإرادتهم، وتمارس عليهم قوة قهرية تجعلهم يمتثلون لها، سواء وعوا بذلك أم لم يعوا. ولا تنبع هذه القوة الإلزامية من خصائص نفسية فردية، بل من كون هذه الوقائع متجذرة في البنية الاجتماعية ذاتها، ومؤطرة داخل منظومات معيارية وقيمية وقانونية تسبق الأفراد وتستمر بعدهم (Durkheim, 2014). ومن ثم، يؤكد دوركايم أن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن يتم بالرجوع إلى النوايا الفردية أو الدوافع الذاتية، لأن مثل هذا المنحى يفضي إلى اختزال المجتمع في مجموع أفراده، وهو ما يتعارض مع الطابع العلائقي والبنيوي للواقع الاجتماعي. وبدلا من ذلك، يدعو إلى تفسير الظواهر الاجتماعية عبر إرجاعها إلى ظواهر اجتماعية أخرى، أي إلى شروطها البنيوية والتاريخية والمؤسسية، وهو ما يشكل إعلانا صريحا عن استقلالية التفسير السوسيولوجي، وعن قطيعة منهجية مع النزعات النفسية والفردانية التي كانت سائدة في تفسير الظواهر الاجتماعية في القرن التاسع عشر. وبهذا المعنى، يعاد تعريف المجتمع بوصفه نسقا موضوعيا يتمتع بقوانين اشتغاله الخاصة، لا مجرد تجمع اعتباطي للأفراد (Giddens, 1971). ويعكس هذا التصور تموضع دوركايم داخل الاتجاه الوضعي المحافظ، إذ يرى في المجتمع كيانا منظما تحكمه انتظامات وقواعد يمكن الكشف عنها علميا، كما يفترض أن النظام الاجتماعي ليس حالة عرضية، بل نتيجة تفاعل منظم بين مؤسسات وقيم ومعايير تضبط السلوك الفردي وتضمن استمرارية

الكل الاجتماعي. ومن هنا، فإن علم الاجتماع عند دوركايم لا يهدف فقط إلى الفهم، بل إلى تشخيص مظاهر الخلل (كالأنومي)، بوصفها انحرافات عن حالة توازن معياري ينبغي استعادتها، وهو ما يعبر عن نزعة محافظة تسعى إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي أكثر من السعي إلى تغييره الجذري (بشارة، 2005). ومن الناحية المنهجية، يضع دوركايم مبدأ تأسيسيا يتمثل في ضرورة "معاملة الظواهر الاجتماعية كأشياء"، وهو مبدأ لا يقصد به تشييء الواقع الاجتماعي بمعناه الفلسفي السلبي، بل التأكيد على ضرورة التعامل معه باعتباره معطى موضوعيا خارجيا عن الذات الباحثة. فهذه المعاملة تفرض على السوسيولوجي أن يتخذ مسافة نقدية من تمثلاته القبلية وأحكامه القيمية، وأن يخضع الوقائع الاجتماعية لإجراءات الملاحظة والمقارنة والتصنيف، تماما كما تدرس الظواهر في العلوم التجريبية، ولكن مع مراعاة خصوصية الموضوع الاجتماعي (Durkheim, 2014). ويترجم هذا المبدأ إلى جملة من القواعد المنهجية الصارمة، مثل التخلص من الأفكار المسبقة، واعتماد المقارنة التاريخية والمجتمعية، والبحث عن العلاقات السببية أو الوظيفية بين الظواهر الاجتماعية، بما يسمح بالكشف عن الشروط الاجتماعية لإنتاجها واستمرارها. وبهذا، يحافظ دوركايم على الروح الوضعية القائمة على الموضوعية والعقلنة، لكنه يعيد توطينها داخل حقل اجتماعي مستقل، لا يقلد العلوم الطبيعية، بل يستلهم منها نموذجا منهجيا مع تكييفه مع خصوصية الواقع الاجتماعي، وهو ما منح علم الاجتماع شرعيته العلمية ومكانته الأكاديمية المستقلة (Aron, 1967).

وفي الوقت ذاته، يحمل مشروع دوركايم بعدا محافظا واضحا، يتمثل في تركيزه على مفاهيم النظام الاجتماعي (Social Order)، والاندماج (Integration)، والتماسك القيمي (Moral Cohesion)، حيث يفترض أن المجتمع لا يمكن أن يستمر إلا ضمن حد أدنى من الإجماع الأخلاقي والمعياري. فالمجتمع، لدى دوركايم، ليس مجرد تجمع للأفراد، بل نسق من العلاقات الاجتماعية المشروطة بقواعد وقيم مشتركة تنتج نوعا من الضمير الجمعي (Collective Conscience) الذي يضبط السلوك ويحدث التماسك. ومن ثم، فإن أي تآكل لهذا الضمير أو تراجع في قوة القيم المشتركة يهدد قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه، لأن الأفراد، في غياب هذا الإطار القيمي، يفقدون المرجعيات التي تنظم سلوكهم وتمنح أفعالهم معنى اجتماعيا. وهنا يتضح دور مفهوم الأنومي كعلامة على أزمة التماسك، إذ يفهم الأنومي ليس كحالة فردية فحسب، بل كظاهرة اجتماعية تتجلى عندما تضعف الضوابط المعيارية أو تتضارب القيم، فتتبدد الإرشادات الأخلاقية التي تمكن الأفراد من ضبط رغباتهم وتوجيهها في إطار اجتماعي. وفي هذا السياق، يصبح الاختلال في القيم والإرشادات معيارا للاضطراب الاجتماعي، إذ يفضي إلى ارتفاع معدلات الانحراف والتمزق الاجتماعي، ويجعل المجتمع في حالة هشاشة مستمرة. ومن هنا يتجلى بعد دوركايم الإصلاحي، إذ لا يكتفي بتفسير الظاهرة، بل يسعى إلى

الكشف عن شروط الاستقرار وإعادة بناء الإطار القيمي الذي يضمن التماسك (Durkheim, 2014). وبناء على ذلك، يمكن اعتبار علم الاجتماع عند دوركايم علما تشخيصيا–إصلاحيا، لأنه يهدف إلى تحديد الأسباب البنيوية للاختلال الاجتماعي، ثم اقتراح سبل إعادة التوازن الاجتماعي عبر استعادة أو إعادة بناء القيم والمعايير التي تؤمن التماسك. وهذا التوجه لا يعني بالضرورة الرجعية، بل يعني أن التغيير الاجتماعي يجب أن يكون محكوما بمنطق إعادة إنتاج النظام لا تفكيكه، وأن الإصلاح ينبغي أن يحقق تكاملا بين التغيير والتماسك، بعيدا عن الدعوات الثورية التي قد تفضي إلى فوضى اجتماعية. ومن ثم، فإن دوركايم يمثل أحد أبرز أعمدة الاتجاه المحافظ في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي، لأن اهتمامه الأساسي ينصب على استمرارية النظام واستدامة التماسك، لا على تفكيك البنى الاجتماعية أو إعادة تشكيلها جذريا (Nisbet, 1966). وعليه، يمكن القول إن إميل دوركايم يمثل حلقة مفصلية في تطور علم الاجتماع الكلاسيكي، إذ جسد امتدادا متقدما للوضعية، وفي الوقت نفسه أسس لاستقلالية علم الاجتماع كعلم يفسر الظواهر الاجتماعية من داخل منطقها البنيوي. فهو يرفض الاختزال النفسي للفرد، ويؤكد أن الظواهر الاجتماعية هي معطيات موضوعية تتجاوز الإرادة الفردية، وتفرض نفسها عبر نظم معيارية مؤسساتية. وبذلك، يكرس دوركايم رؤية مفادها أن المجتمع الحديث لا يمكن فهمه إلا عبر دراسة بنيته المعنوية والقيمية، وبموازاة ذلك عبر تحليل المؤسسات التي تعيد إنتاج النظام، مثل الأسرة، والتعليم، والدين، والقانون. وهذا ما جعل مشروعه منطلقا لتطوير علم اجتماع يتسم بالصرامة المنهجية والموضوعية، وفي الوقت نفسه يحمل رؤية محافظا لإنتاج الاستقرار الاجتماعي، حتى في ظل التغيرات العميقة التي ميزت الحداثة.

3. هربرت سبنسر وجون ستيوارت مل: الاتجاه التطوري في علم الاجتماع

يعتبر الاتجاه التطوري (Evolutionary Approach) من أقدم الاتجاهات النظرية التي أسهمت في تشكل علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر، وقد ارتبط هذا الاتجاه بمحاولة تفسير التغير الاجتماعي استنادا إلى منطق التطور التدريجي، والانتقال التاريخي من أنماط اجتماعية بسيطة إلى أنماط أكثر تعقيدا، ومن أشكال التنظيم القائم على التجانس إلى أشكال تقوم على التمايز الوظيفي والمؤسسي. ويعكس هذا التصور التطوري تأثرا واضحا بالمناخ الفكري والعلمي السائد آنذاك، ولا سيما بنجاحات علوم الطبيعة والبيولوجيا، التي رسخت فكرة أن الظواهر، بما فيها الاجتماعية، تخضع لقوانين تطور عامة يمكن رصدها وتحليلها علميا (Nisbet, 1966). وفي هذا الإطار، يعد كل من هربرت سبنسر (Herbert Spencer) وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill) من أبرز المفكرين الذين أسهموا، كل بطريقته، في إرساء الأسس الفكرية والمنهجية

لهذا التصور التطوري للمجتمع. فقد قدم سبنسر نموذجا نظريا شاملا ينظر إلى المجتمع بوصفه كائنا عضويا يتطور وفق قوانين طبيعية تقوم على التمايز والتكامل، في حين ركز مل على البعد المنهجي والفلسفي للتطور الاجتماعي، مؤكدا أن التقدم الاجتماعي يرتبط بتطور العقل، وتوسع الحرية الفردية، وتحسين المؤسسات، ضمن مسار إصلاحي تدريجي لا يقوم على القطيعة أو الثورة (Mill, 1843/2006; Spencer, 1876/2003). وبذلك، لا يعبر الاتجاه التطوري عن نظرية واحدة متجانسة، بقدر ما يمثل أفقا تفسيريا عاما يسعى إلى فهم المجتمع من منظور تاريخي–تراكمي، يرى في التغير الاجتماعي عملية منتظمة تخضع لقوانين داخلية، وهو ما يجعله يتقاطع، بدرجات متفاوتة، مع الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع الكلاسيكي، من حيث تأكيده على الاستمرارية، والنظام، ورفض التفسير الثوري للتغير الاجتماعي. وقد شكل هذا الاتجاه أحد اللبنات الأولى التي أسهمت في تحويل التفكير في المجتمع من التأمل الفلسفي إلى التحليل العلمي المنهجي.

1.3. هربرت سبنسر: المجتمع بوصفه كائنا عضويا متطورا

يمثل هربرت سبنسر أحد أكثر المنظرين راديكالية في تبني المنظور التطوري داخل علم الاجتماع الكلاسيكي، إذ قام بتوسيع مبدأ التطور الشامل (Universal Evolution) ليغدو مبدأ مفسرا للوجود الطبيعي والاجتماعي معا، في إطار رؤية كوسمولوجية ترى أن المجتمعات البشرية تخضع، شأنها شأن الكائنات الحية، لقوانين نمو وتحول عامة تقوم على الانتقال من التجانس إلى التمايز، ومن البساطة البنيوية إلى التعقيد الوظيفي. ومن هذا المنطلق، أسس سبنسر تصوره للمجتمع بوصفه كائنا عضويا اجتماعيا (Social Organism)، لا باعتباره مجرد تجمع ميكانيكي للأفراد، بل كنسق مركب من الأجزاء المتمايزة التي لا تستمد معناها ووظيفتها إلا من خلال موقعها داخل الكل الاجتماعي، وهو ما يضفي على المجتمع طابعا كليا يتجاوز الإرادات الفردية. وفي هذا الإطار، يرفض سبنسر التصورات التي تفسر التغير الاجتماعي من خلال الإرادة السياسية أو الفعل الثوري، معتبرا أن التطور الاجتماعي عملية تاريخية بطيئة، تراكمية، ولا إرادية في جوهرها، تتحقق عبر آليات التكيف البنيوي (Structural Adaptation) والانتقاء الاجتماعي، حيث تميل الأشكال والمؤسسات الأكثر قدرة على التكيف مع شروط البيئة الاجتماعية والاقتصادية إلى الاستمرار، في حين تتراجع الأشكال الأقل كفاءة. ويعبر هذا التصور عن نزعة حتمية واضحة، تجعل من التغير الاجتماعي نتيجة منطق داخلي محايث لبنية المجتمع، لا نتاج تدخل خارجي واع، وهو ما ينسجم مع الرؤية المحافظة التي تعلي من شأن الاستمرارية والنظام على حساب القطيعة والتغيير الجذري.

ويحتل مفهوم التمايز الوظيفي (Functional Differentiation) موقعا مركزيا في البناء النظري لسبنسر، إذ يرى أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى اتساع تقسيم العمل وتخصص المؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة، والاقتصاد، والسياسة، والدين، والتعليم. فمع تطور المجتمع، لا تزداد وظائفه عددا فحسب، بل تصبح أكثر استقلالا وترابطا في آن واحد، ما يؤدي إلى نشوء حالة من التوازن الوظيفي (Functional Equilibrium) التي تضمن انسجام النسق الاجتماعي واستقراره. ومن ثم، لا يفهم النظام الاجتماعي باعتباره نتاجا للإكراه أو الضبط الخارجي، بل بوصفه نتيجة طبيعية لتكامل الأدوار وتوزيع الوظائف داخل البنية الاجتماعية. غير أن الطابع الإشكالي في فكر سبنسر يتجلى بوضوح في توظيفه لمبدأ "البقاء للأصلح" في تفسير الظواهر الاجتماعية، حيث يقوم بإسقاط منطق الانتقاء الطبيعي على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، معتبرا أن التفاوتات الاجتماعية والطبقية ليست اختلالات عرضية أو مظالم بنيوية، بل نتائج طبيعية لمسار تطوري يفرز الأفراد والمؤسسات الأكثر كفاءة. ويترتب على هذا التصور نزوع تبريري واضح للامساواة الاجتماعية، كما يؤدي إلى رفض أي تدخل للدولة في إعادة توزيع الموارد أو تصحيح الاختلالات الاجتماعية، بحجة أن التدخل يعرقل قوانين التطور الطبيعي. ولهذا السبب، يصنف فكر سبنسر ضمن الاتجاه المحافظ الليبرالي في علم الاجتماع الكلاسيكي، إذ يجمع بين الإيمان بالتطور، والدفاع عن النظام القائم، ورفض الإصلاح الاجتماعي القسري، وهو ما جعله عرضة لنقد واسع من قبل الاتجاهات الصراعية والوظيفية اللاحقة (Nisbet, 1966; Spencer, 1876/2003).

2.3. جون ستيوارت مل: التطور، الحرية، ومنهج العلوم الاجتماعية

على خلاف هربرت سبنسر، لم يسع جون ستيوارت مل إلى بناء نظرية تطورية شاملة للمجتمع تقوم على إسقاط مباشر لنماذج علم الأحياء على الظواهر الاجتماعية، بل تمثل إسهامه الأساسي في ترسيخ الأسس المنهجية والفكرية التي استند إليها الاتجاه التطوري في علم الاجتماع، ولا سيما على مستوى التفكير في منهج العلوم الاجتماعية وحدود تفسير التغير الاجتماعي. فقد انشغل مل بسؤال إبستمولوجي مركزي مفاده: كيف يمكن إخضاع الظواهر الاجتماعية للتحليل العلمي دون الوقوع في الاختزال الطبيعي أو إنكار خصوصيتها التاريخية والثقافية؟ وفي هذا السياق، سعى إلى التوفيق بين النموذج التجريبي للعلوم الطبيعية وتعقيد الظواهر الاجتماعية، مؤكدا أن هذه الأخيرة تخضع لقوانين، غير أنها قوانين احتمالية وتعددية ناتجة عن تداخل عوامل نفسية، وثقافية، وتاريخية، ومؤسساتية، وهو ما يجعل السببية الاجتماعية غير خطية وغير حتمية (Mill, 1843/2006). وفي كتابه نسق المنطق (A System of Logic)، يبلور مل تصورا منهجيا يقوم على

اعتماد الاستقراء والمقارنة وتحليل العلاقات السببية، مع الإقرار بأن التغير الاجتماعي لا يمكن تفسيره بقانون واحد شامل، بل بوصفه حصيلة تفاعل معقد بين البنية الاجتماعية والفعل الفردي والسياق التاريخي. ويمنح هذا التصور فكر مل بعدا تطوريا غير بيولوجي، يختلف عن النزعة الحتمية لدى سبنسر، ويقترب من تصور إصلاحي عقلاني للتقدم الاجتماعي (Nisbet, 1966). ويرتبط إسهام مل في الاتجاه التطوري كذلك بتأكيده على مفهوم التقدم الاجتماعي (Social Progress)، الذي لا يفهم لديه كتطور طبيعي تلقائي، بل كعملية تاريخية مشروطة بتطور العقل الإنساني، وتحرر الفرد، وتوسع مجالات الحرية الفكرية والسياسية. فالتقدم لا يتحقق إلا بتوفر شروط ثقافية ومؤسساتية محددة، مثل التعليم، وحرية التعبير، وتعدد الآراء، ووجود مؤسسات قادرة على تنظيم الاختلاف بدل قمعه. ومن هنا، يتجلى البعد الإصلاحي–التدريجي في فكر مل، إذ يرفض التغيير العنيف أو القطيعة الثورية، ويدعو إلى إصلاح اجتماعي عقلاني يقوم على تطوير المؤسسات القائمة بدل هدمها، وهو ما يضعه ضمن أفق محافظ ليبرالي يؤمن بالتغيير من داخل النظام (مل، 1859/1922). كما أن دفاع مل عن الفردانية الليبرالية لا ينفصل عن تصوره التطوري للتقدم، إذ يرى أن تنوع الأفراد واختلاف أنماط العيش يمثل شرطا بنيويا لتقدم المجتمع ككل. فالتطور الاجتماعي، وفق هذا المنظور، لا يعني فرض نموذج واحد للحياة الاجتماعية أو الأخلاقية، بل إتاحة المجال أمام تجريب اجتماعي يسمح بانتقاء الأشكال الأكثر قدرة على تحقيق التوازن والاستقرار على المدى الطويل (Mill, 1843/2006). وبهذا المعنى، يسهم مل في بلورة تصور تطوري مرن ونقدي، يربط بين التقدم الاجتماعي والحرية الفردية، دون السقوط في الحتمية البيولوجية أو التبرير المحافظ الصارم للتفاوتات الاجتماعية الذي ميز بعض أطروحات سبنسر.

4. فلفريدو باريتو: نظرية الرواسب والمشتقات ودور الصفوة

يندرج المشروع النظري لـ فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) ضمن محاولة تأسيس سوسيولوجيا تحليلية تتجاوز التصورات العقلانية الصارمة للفعل الاجتماعي، من خلال الكشف عن البنية العميقة للدوافع التي تحرك السلوك الإنساني داخل النسق الاجتماعي. فبدل النظر إلى الأفعال الاجتماعية باعتبارها نتيجة حسابات عقلانية خالصة، يفترض باريتو أن جانبا كبيرا من السلوك الإنساني يتشكل ضمن ما يسميه الأفعال غير المنطقية، أي تلك التي لا تقوم على تطابق صارم بين الوسائل والغايات، حتى وإن جرى تقديمها في الخطاب الاجتماعي والسياسي في صورة أفعال عقلانية (Pareto, 1916/1935). وفي هذا السياق يميز باريتو بين مستويين تحليليين متمايزين: مستوى الرواسب (Residues) الذي يشير إلى البنيات الدافعية العميقة شبه الثابتة في الطبيعة البشرية، ومستوى المشتقات (Derivations) الذي يحيل إلى منظومات التبرير الخطابية

والفكرية التي ينتجها الفاعلون لإضفاء طابع عقلاني أو أخلاقي على أفعال تحكمها في الأصل نزعات غير عقلانية (Aron, 1967). وتشير الرواسب في تصور باريتو إلى جملة الاستعدادات النفسية والميولات العميقة التي تتجذر في البنية الدافعية للفعل الاجتماعي، والتي تميل إلى قدر من الثبات عبر التاريخ رغم تغير الأشكال الثقافية والمؤسساتية التي تتجسد من خلالها. فهي ليست أفكارا واعية بقدر ما تمثل نزعات كامنة توجه السلوك الإنساني في مستوى ضمني، وتظهر آثارها في أنماط التنظيم الاجتماعي والسياسي. وقد حاول باريتو تصنيف هذه الرواسب إلى عدة أنماط رئيسية، من بينها رواسب الابتكار والتركيب التي تعكس الميل إلى التجديد وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، في مقابل رواسب المحافظة والاستمرار التي تعبر عن النزعة إلى الاستقرار والدفاع عن النظام القائم (Pareto, 1916/1935). ومن خلال هذا التمييز يسعى باريتو إلى إبراز أن التطور التاريخي للمجتمعات لا يمكن تفسيره فقط من خلال تطور الأفكار العقلانية، بل ينبغي ربطه أيضا بالتوتر المستمر بين نزعات الابتكار ونزعات المحافظة الكامنة في الطبيعة البشرية (Bottomore, 1993).

أما المشتقات فهي البناءات الخطابية والأيديولوجية التي ينتجها الفاعلون لتبرير أفعالهم وإضفاء طابع منطقي أو أخلاقي عليها. فالأفراد والجماعات، بحسب باريتو، يميلون إلى تقديم تفسيرات عقلانية لأفعالهم حتى عندما تكون هذه الأفعال مدفوعة بدوافع غير عقلانية في أصلها. ولذلك تتخذ هذه التبريرات أشكالا متعددة، مثل الاحتكام إلى السلطة أو الاستناد إلى مبادئ عامة كالحقيقة أو العدالة أو المصلحة العامة، أو بناء استدلالات تبدو منطقية لكنها تخفي في الواقع دوافع أخرى (Aron, 1967). ومن هذا المنظور يكتسب مفهوم المشتقات بعدا إبستيمولوجيا مهما، لأنه يسمح بفهم الطابع الأيديولوجي للعديد من الخطابات السياسية والأخلاقية التي تعمل بوصفها آليات تبرير للميولات الدافعية الكامنة في الرواسب. وترتبط هذه الثنائية التحليلية ارتباطا وثيقًا بنظرية باريتو في الصفوة (Elite)، التي تعد من الإسهامات الكلاسيكية في علم الاجتماع السياسي. فالمجتمع، في نظره، لا يدار فعليا من قبل مجموع السكان، بل من قبل أقلية متميزة تمتلك أعلى درجات الكفاءة أو القوة أو النفوذ داخل المجالات الاجتماعية المختلفة. غير أن باريتو لا ينظر إلى الصفوة بوصفها طبقة ثابتة، بل يرى أن التاريخ الاجتماعي يتسم بعملية دينامية يسميها تداول الصفوات (Circulation of Elites)، حيث تتعرض النخب الحاكمة مع مرور الزمن إلى نوع من التصلب وفقدان الحيوية، مما يتيح المجال لظهور نخب جديدة أكثر قدرة على المبادرة والسيطرة (Bottomore, 1993; Pareto, 1916/1935). وفي هذا الإطار يميز باريتو بين نمطين مثاليين من النخب: صفوة تميل إلى استخدام الدهاء والمناورة السياسية وتمثلها رمزيا صورة "الثعالب"، وصفوة أخرى تعتمد على القوة والانضباط وتمثلها صورة "الأسود". ويفهم الاستقرار

النسبي للأنظمة السياسية، وفق هذا المنظور، بوصفه نتيجة توازن دينامي بين هذين النمطين داخل البنية السلطوية للمجتمع.

وبهذا المعنى يكشف التحليل النظري الذي بلوره باريتو عن أفق سوسيولوجي يتجاوز القراءة الظاهرية للخطابات السياسية والأيديولوجية، عبر إخضاع ادعاءاتها العقلانية إلى نوع من التفكيك التحليلي الذي يميز بين مستوى التبرير الخطابي ومستوى الدوافع العميقة للفعل الاجتماعي (Aron, 1967). فالمسألة لا تتعلق، في هذا المنظور، بنفي العقلانية من الحياة الاجتماعية بقدر ما تتعلق بإعادة وضعها ضمن ترتيب إبستيمولوجي أوسع يبرز طابعها اللاحق أو الاشتقاقي، أي بوصفها صيغة تأويلية تنتج بعد الفعل من أجل منحه قابلية الفهم والقبول داخل الفضاء الرمزي للمجتمع. ومن ثم تعاد قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية لا باعتبارها حصيلة مباشرة لتطور الأفكار أو انتصار مبادئ عقلانية مجردة، بل بوصفها نتاجا لتفاعل معقد بين البنيات الدافعية العميقة المتجذرة في الطبيعة البشرية، أي ما يصوغه باريتو ضمن مفهوم الرواسب، وبين الأشكال الخطابية التي تعاد عبرها صياغة هذه الدوافع في هيئة تبريرات عقلانية أو أخلاقية أو أيديولوجية، أي ما يسميه المشتقات (Bottomore, 1993). وفي هذا الإطار تتجسد الدينامية التاريخية للمجتمع داخل عملية مستمرة من تداول الصفوات، حيث لا تعكس التحولات في مواقع السلطة مجرد تغير في الأفكار أو البرامج السياسية، بل تعبيرا عن إعادة تشكل التوازن بين أنماط مختلفة من البنيات الدافعية داخل النخب المتنافسة (Aron, 1967; Pareto, 1916/1935). ولذلك يمكن النظر إلى التصور الباريتوي بوصفه محاولة مبكرة لتشييد سوسيولوجيا نقدية للخطاب السياسي، تقوم على الكشف عن العلاقة البنيوية بين البنية الدافعية للفعل الاجتماعي ومستوى العقلنة الخطابية الذي يعمل على إعادة صياغة تلك الدوافع وإضفاء طابع الشرعية والقبول عليها داخل المجالين السياسي والاجتماعي، بما يجعل الخطاب الأيديولوجي ذاته جزءا من آليات اشتغال السلطة لا مجرد تعبير انعكاسي عن الواقع الاجتماعي (Bottomore, 1993).

1.4. مجالات علم الاجتماع عند باريتو

ينطلق المشروع السوسيولوجي الذي بلوره باريتو من افتراض إبستيمولوجي مركزي مفاده أن تفسير الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يستند حصرا إلى نموذج العقلانية الأداتية الذي يفترض تطابقا منطقيا بين الوسائل والغايات، لأن هذا النموذج يعجز عن الإحاطة بالبنية الفعلية للسلوك الإنساني داخل الحياة الاجتماعية (Pareto, 1916/1935). فالمجتمع، في التصور الباريتوي، لا يتشكل فقط من أفعال محسوبة وفق منطق المنفعة أو الحساب العقلاني، بل يتأسس كذلك على طبقات أعمق من الدوافع والانفعالات والميولات الكامنة

التي تعمل في مستوى سابق على الوعي الانعكاسي للفعل. ومن ثم يقترح باريتو إعادة توجيه التحليل السوسيولوجي نحو الكشف عن تلك البنيات الدافعية العميقة التي تنتج الفعل الاجتماعي قبل أن يعاد تأويله داخل الخطاب العقلاني، وهو ما قاده إلى صياغة تمييز تحليلي بين مستوى الأفعال المنطقية (Logical Actions) التي يمكن تفسيرها بعلاقة عقلانية واضحة بين الوسائل والغايات، ومستوى الأفعال غير المنطقية (Non-logical Actions) التي تشكل في الواقع القسم الأكبر من الأفعال الاجتماعية (Boudon, 1986; Pareto, 1916/1935). وفي هذا الإطار يصبح موضوع علم الاجتماع، عند باريتو، ليس مجرد دراسة المؤسسات أو البنى الظاهرة للمجتمع، بل تحليل الآليات العميقة التي تنتج السلوك الاجتماعي وتعيد تنظيمه داخل النسق الاجتماعي. فالسوسيولوجيا، بهذا المعنى، مطالبة بالكشف عن العلاقة البنيوية بين الدوافع الكامنة التي توجه الفعل الإنساني وبين الأشكال الرمزية والخطابية التي تعاد عبرها عقلنة تلك الدوافع داخل المجال الاجتماعي والسياسي. ولذلك يحدد باريتو مجال التحليل السوسيولوجي في دراسة التفاعل المركب بين البنيات الدافعية التي يصوغها ضمن مفهوم الرواسب بوصفها أنماطا شبه ثابتة من الميولات النفسية والاجتماعية، وبين منظومات التبرير الخطابي التي يسميها المشتقات والتي تمثل الأطر الأيديولوجية والرمزية التي يعاد من خلالها تقديم الأفعال غير المنطقية في صورة أفعال عقلانية أو أخلاقية (Aron, 1967; Pareto, 1916/1935). وانطلاقا من هذا التحديد النظري لموضوع علم الاجتماع، تتحدد مجالات اهتمام باريتو في تحليل هذه المستويات المتداخلة من الحياة الاجتماعية، أي في دراسة البنية الدافعية العميقة للسلوك الاجتماعي، وآليات إنتاج الخطاب التبريري الذي يضفي عليه الشرعية، إضافة إلى تحليل الديناميات السلطوية التي تتجسد في تشكل النخب الاجتماعية وتداولها داخل النظام السياسي (Bottomore, 1993). وبذلك لا يظهر علم الاجتماع في التصور الباريتوي بوصفه علما يكتفي بوصف الظواهر الاجتماعية، بل باعتباره مشروعا تحليليا يسعى إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين الدوافع غير الظاهرة للفعل الاجتماعي وبين الأطر الخطابية والمؤسساتية التي تعمل على تنظيمها وإعادة إنتاجها داخل النظام الاجتماعي.

1.1.4. تحليل الأفعال غير المنطقية

يشكل مفهوم الأفعال غير المنطقية أحد المرتكزات التحليلية الأساسية في البناء النظري الذي شيده باريتو، إذ ينطلق من فرضية إبستيمولوجية مفادها أن معظم الأفعال التي تشكل الحياة الاجتماعية لا يمكن تفسيرها وفق النموذج العقلاني الذي يفترض انسجاما صارما بين الوسائل والغايات. فالفعل الاجتماعي، في الواقع، لا يتحدد فقط عبر حسابات المنفعة أو التقدير العقلاني للنتائج، بل يتأسس في الغالب على بنية دافعية

عميقة تتكون من ميولات نفسية وعاطفية وغريزية تعمل في مستوى سابق على الوعي الانعكاسي للفعل. ومن ثم فإن ما يبدو في الظاهر فعلا عقلانيا منظما قد يكون في حقيقته نتيجة تفاعل معقد بين دوافع لا عقلانية وبين صيغ خطابية لاحقة تعيد تفسير ذلك الفعل في إطار عقلاني أو أخلاقي. ولهذا السبب يميز باريتو بين الأفعال المنطقية التي تتوافق فيها الوسائل مع الغايات وفق معيار عقلاني واضح، وبين الأفعال غير المنطقية التي تتشكل أساسا بفعل دوافع غير عقلانية، حتى وإن جرى لاحقا تقديمها في صورة عقلانية داخل الخطاب الاجتماعي (Pareto, 1916/1935). وفي هذا السياق، لا يكتفي باريتو بوصف الأفعال غير المنطقية، بل يسعى إلى تفكيك البنية التي تنتجها، عبر التمييز بين مستويين تحليليين متكاملين: مستوى الرواسب الذي يشير إلى البنيات الدافعية العميقة التي تحرك السلوك الإنساني، ومستوى المشتقات الذي يحيل إلى منظومات التبرير الفكري أو الخطابي التي تستخدم لتفسير تلك الأفعال وإضفاء طابع عقلاني عليها. فالرواسب تمثل ما يمكن تسميته بالبنية ما قبل–الخطابية (Pre–discursive) للفعل الاجتماعي، أي تلك النزعات العميقة التي تدفع الأفراد إلى التصرف بطرق معينة، بينما تمثل المشتقات مستوى العقلنة الرمزية الذي يعاد عبره تقديم هذه الأفعال في صورة مقبولة اجتماعيا أو أخلاقيا (Aron, 1967).

ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بعدة أمثلة سوسيولوجية، ففي المجال السياسي كثيرا ما تبرر الحروب أو الصراعات الدولية بخطابات أيديولوجية تتحدث عن الدفاع عن الحرية أو حماية الأمن القومي أو نشر قيم حضارية معينة. غير أن باريتو يرى أن هذه الخطابات تمثل في كثير من الأحيان مشتقات خطابية تخفي وراءها دوافع أعمق مرتبطة بالمنافسة على النفوذ أو الهيمنة أو الموارد. وبالمثل، في المجال الاجتماعي، قد تبرر بعض التقاليد أو الطقوس الثقافية بحجج دينية أو أخلاقية، بينما تعكس في الواقع نزعات دافعية أعمق تتعلق بالحفاظ على الهوية الجماعية أو ترسيخ التضامن داخل الجماعة. كما يمكن ملاحظة هذه الظاهرة في الحياة اليومية للأفراد. فالفرد قد يبرر انحيازه إلى جماعته السياسية أو الثقافية باعتبارات عقلانية تتعلق بالمصلحة العامة أو بصواب أفكاره، غير أن هذا الانحياز قد يكون في جوهره تعبيرا عن رواسب نفسية تتعلق بالولاء للجماعة أو بالحاجة إلى الانتماء والاعتراف الاجتماعي. وهنا يظهر الدور التحليلي لمفهوم المشتقات، إذ يسمح بالكشف عن كيفية إعادة صياغة هذه الدوافع العميقة في شكل تبريرات عقلانية تبدو في ظاهرها منطقية ومتماسكة. وبذلك يتحول تحليل الأفعال غير المنطقية إلى أداة إبستيمولوجية لفهم كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي يصعب تفسيرها بالاعتماد على نموذج العقلانية الصارمة وحده. فالنزاعات السياسية، والتحولات في السلطة، وحتى بعض أشكال التغير الثقافي، لا يمكن فهمها فقط من خلال الأفكار المعلنة أو البرامج السياسية، بل ينبغي ربطها بالبنيات الدافعية العميقة التي تحرك الفاعلين الاجتماعيين. ومن هذا

المنظور، يسعى التحليل الباريتوي إلى نقل اهتمام السوسيولوجيا من مستوى الخطابات المعلنة إلى مستوى الميكانيزمات الخفية للفعل الاجتماعي، أي تلك الدوافع والميولات التي تعمل في الخلفية وتعيد إنتاج نفسها في أشكال خطابية ومؤسساتية مختلفة داخل النظام الاجتماعي (Bottomore, 1993).

2.1.4. دراسة الرواسب

يحتل مفهوم الرواسب موقعا إبستيمولوجيا مركزيا في البناء النظري الذي شيده باريتو، لأنه يمثل الأداة التحليلية التي تسمح بالانتقال من مستوى الخطابات الظاهرة للفعل الاجتماعي إلى مستوى البنيات الدافعية العميقة التي تنتجه. فالرواسب لا تشير إلى معتقدات أو أفكار واعية بقدر ما تحيل إلى أنماط ميل بنيوية متجذرة في الطبيعة الإنسانية، تعمل في مستوى سابق على تشكل الخطاب وتوجه السلوك الاجتماعي بصورة شبه لاواعية. ومن ثم يمكن النظر إليها بوصفها البنية ما قبل–الخطابية للفعل الاجتماعي، أي تلك الطبقة العميقة من الاستعدادات النفسية والاجتماعية التي تحدد اتجاهات الفعل قبل أن يعاد تأويله أو تبريره داخل خطاب عقلاني أو أيديولوجي (Pareto, 1916/1935). وبهذا المعنى لا تنتمي الرواسب إلى مجال الأفكار المعلنة، بل إلى مجال الميكانيزمات الدافعية التي تشكل البنية التحتية للسلوك الاجتماعي. وعليه، ينطلق باريتو من فرضية مفادها أن الحياة الاجتماعية لا يمكن تفسيرها انطلاقا من تطور الأفكار أو المبادئ العقلانية وحدها، لأن هذه الأخيرة تمثل في الغالب مجرد صيغ خطابية لاحقة للفعل. أما المحرك الحقيقي للسلوك الاجتماعي فيكمن في الرواسب التي تعبر عن نزعات ثابتة نسبيا في الطبيعة البشرية، مثل الميل إلى الابتكار وإعادة تركيب العلاقات الاجتماعية، أو النزوع إلى المحافظة والاستقرار، أو الحاجة إلى التعبير الرمزي عن المشاعر، أو الميل إلى ترسيخ التضامن داخل الجماعة. ومن هنا يصبح التحليل السوسيولوجي، في التصور الباريتوي، معنيا بالكشف عن الكيفية التي تتجسد بها هذه البنيات الدافعية في أنماط متكررة من السلوك الاجتماعي والسياسي عبر التاريخ (Aron, 1967).

فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تفسر التحولات في أنماط القيادة أو في أساليب الحكم من خلال البرامج السياسية أو الأيديولوجيات المعلنة. غير أن باريتو يرى أن هذه التفسيرات تبقى سطحية إذا لم تربط بالبنيات الدافعية التي تشكل سلوك النخب الحاكمة. فبعض النخب تميل إلى اعتماد أساليب مرنة تقوم على المناورة والابتكار السياسي، وهو ما يعكس هيمنة نوع معين من الرواسب المرتبطة بالتركيب والابتكار، في حين تميل نخب أخرى إلى الاعتماد على القوة والانضباط الصارم في إدارة السلطة، وهو ما يعكس حضور رواسب المحافظة والاستمرار. ومن خلال هذا التباين في البنيات الدافعية يمكن تفسير الاختلاف بين أنماط الحكم

البراغماتية التي تعتمد على التفاوض والمرونة، وأنماط الحكم السلطوية التي تعتمد على الانضباط والقوة. كما يمكن ملاحظة أثر الرواسب في المجال الثقافي والاجتماعي. فاستمرار بعض الطقوس أو التقاليد الاجتماعية عبر أجيال متعاقبة لا يمكن تفسيره فقط بوصفه نتيجة اقتناع عقلاني بقيمتها، بل بوصفه تعبيرا عن رواسب عميقة تتعلق بالحاجة إلى الاستمرارية الرمزية للجماعة أو إلى تعزيز التضامن الاجتماعي. فمثلا، قد تستمر بعض الممارسات الاحتفالية أو الطقوس الجماعية حتى عندما يفقد الأفراد الإيمان الكامل بمعانيها الأصلية، لأن وظيفتها الحقيقية تكمن في التعبير عن رواسب تتعلق بالحاجة إلى الانتماء والهوية الجماعية. وتتضح أهمية مفهوم الرواسب بشكل أكبر عندما يربط بدينامية السلطة داخل المجتمع. فباريتو يرى أن النخب الاجتماعية لا تختلف فقط في مواقعها داخل البنية السلطوية، بل تختلف أيضا في التركيب الدافعي الذي يوجه سلوكها. فبعض النخب تتميز بقدرتها على الابتكار والمناورة السياسية، في حين تتميز نخب أخرى بالنزعة إلى الحزم والانضباط والحفاظ على النظام. ويؤدي التوتر بين هذه الأنماط المختلفة من الرواسب داخل النخب إلى إنتاج دينامية تاريخية تتجسد في التحولات المستمرة في أنماط القيادة وفي آليات ممارسة السلطة (Bottomore, 1993). وبهذا المعنى يكشف مفهوم الرواسب عن بعد إبستيمولوجي مهم في النظرية الباريتوية، لأنه يسمح بتجاوز القراءة الاختزالية للظواهر الاجتماعية التي تفسرها انطلاقا من الأفكار المعلنة أو الأيديولوجيات الظاهرة. فالرواسب تشير إلى أن ما يبدو في الخطاب السياسي أو الثقافي تعبيرا عن مبادئ عقلانية قد يكون في الواقع مجرد صيغة رمزية لإعادة صياغة دوافع أعمق تتجذر في البنية النفسية والاجتماعية للفاعلين. ومن ثم يصبح تحليل الرواسب أداة أساسية لفهم الاستمرارية والتكرار في أنماط السلوك الاجتماعي عبر التاريخ، وكذلك لفهم العلاقة المعقدة بين البنية الدافعية للفعل الاجتماعي والأشكال الخطابية والمؤسساتية التي تعمل على تنظيمه وإضفاء الشرعية عليه داخل النظام الاجتماعي.

3.1.4. دراسة الصفوة والديناميات النخبوية

يشكل تحليل الصفوة والديناميات النخبوية أحد المحاور النظرية الأساسية في المشروع السوسيولوجي الذي صاغه باريتو، إذ ينطلق من فرضية واقعية مفادها أن المجتمعات، مهما اختلفت أنظمتها السياسية أو ادعت الطابع الديمقراطي أو المساواتي، تدار فعليا من قبل أقلية محدودة تمتلك قدرا أكبر من الموارد والقدرة التنظيمية والنفوذ الرمزي مقارنة ببقية أفراد المجتمع. غير أن أهمية هذا التصور لا تكمن فقط في الإقرار بوجود النخب، بل في محاولة الكشف عن الآليات البنيوية التي تتحكم في تشكل هذه النخب وفي دينامية صعودها وأفولها داخل البنية السلطوية للمجتمع (Pareto, 1916/1935). ففي التحليل الباريتوي لا يفهم المجتمع

باعتباره فضاء متجانسا تتوزع فيه السلطة بصورة متكافئة، بل باعتباره بنية هرمية تتمايز داخلها المواقع الاجتماعية تبعا لدرجة امتلاك الأفراد للقدرات والموارد الاستراتيجية. ومن هنا يميز باريتو بين الصفوة الحاكمة (Governing Elite) التي تمارس السلطة بشكل مباشر داخل الجهاز السياسي والإداري، وبين الصفوة غير الحاكمة (Non-governing Elite) التي تمتلك بدورها قدرا كبيرا من الكفاءة أو النفوذ داخل مجالات أخرى مثل الاقتصاد أو الثقافة أو الجيش، وتشكل في الوقت نفسه احتياطيا اجتماعيا يمكن أن تنبثق منه نخب حاكمة جديدة. ويكشف هذا التمييز عن الطابع الدينامي للنظام الاجتماعي، حيث لا تبقى السلطة محتكرة بشكل مطلق من قبل نخبة واحدة، بل تخضع لعمليات مستمرة من إعادة التشكيل والتجديد (Bottomore, 1993; Pareto, 1916/1935). وتتجسد هذه الدينامية فيما يسميه باريتو تداول الصفوات، وهو المفهوم الذي يشير إلى العملية التاريخية التي يتم من خلالها انتقال السلطة تدريجيا من نخبة إلى أخرى. فالنخب الحاكمة تميل مع مرور الزمن إلى فقدان حيويتها وقدرتها على الابتكار نتيجة التصلب المؤسسي أو الانغلاق الاجتماعي، مما يفسح المجال أمام صعود نخب جديدة أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية. غير أن هذا التحول لا يحدث عادة في شكل قطيعة جذرية أو ثورة شاملة تقودها الجماهير، بل في صورة إعادة ترتيب داخل البنية النخبوية نفسها، حيث تحل نخبة جديدة محل نخبة أخرى داخل مواقع السلطة (Aron, 1967).

ولتوضيح هذه الفكرة يمكن الاستعانة بأمثلة تاريخية متعددة، ففي العديد من التحولات السياسية الكبرى، مثل الانتقال من الأنظمة الأرستقراطية إلى الأنظمة البرجوازية في أوروبا الحديثة، لم تختف ظاهرة حكم النخبة، بل تغيرت فقط طبيعة النخبة الحاكمة، حيث حلت النخب الاقتصادية والصناعية محل النخب الأرستقراطية التقليدية، مع احتفاظ المجتمع ببنيته الهرمية الأساسية (Aron, 1967). وبالمثل، في بعض التحولات السياسية المعاصرة قد تصل إلى السلطة نخب جديدة قادمة من مجالات اقتصادية أو عسكرية أو بيروقراطية، لكنها سرعان ما تعيد إنتاج منطق الهيمنة ذاته داخل بنية السلطة (Bottomore, 1993). كما يربط باريتو بين دينامية الصفوات وبين البنية الدافعية العميقة للسلوك الإنساني التي يعبر عنها مفهوم الرواسب. فبعض النخب تميل إلى المرونة والابتكار والمناورة السياسية، في حين تميل نخب أخرى إلى الاعتماد على القوة والانضباط الصارم للحفاظ على النظام الاجتماعي. وقد عبر باريتو عن هذا التباين من خلال استعارة شهيرة تميز بين نمطين من النخب: نخب "الثعالب" التي تعتمد على الدهاء والمناورة والمرونة السياسية، ونخب "الأسود" التي تعتمد على القوة والانضباط والسلطة الصارمة. ويعد التوازن النسبي بين هذين النمطين أحد الشروط الأساسية لاستقرار النظام الاجتماعي، لأن هيمنة أحدهما بشكل مطلق قد يؤدي إلى اختلال التوازنات السياسية وظهور أزمات داخل بنية السلطة (Pareto, 1916/1935). وبهذا المعنى يكشف تحليل الصفوة عند باريتو عن

رؤية سوسيولوجية واقعية للسلطة، ترى أن التاريخ السياسي للمجتمعات لا يتمحور حول صراع بين الجماهير والسلطة بقدر ما يتمحور حول التنافس المستمر بين النخب المختلفة داخل البنية السلطوية للمجتمع. ومن ثم يصبح فهم التحولات السياسية مرهونا بتحليل التفاعلات المعقدة بين هذه النخب، وبالكشف عن الكيفية التي تعيد بها إنتاج مواقعها داخل النظام الاجتماعي، سواء عبر آليات الهيمنة الاقتصادية أو التنظيم البيروقراطي أو السيطرة الرمزية داخل المجال السياسي (Aron, 1967; Bottomore, 1993; Pareto, 1916/1935).

4.1.4. النظام الاجتماعي والدينامية التاريخية

يولي باريتو اهتماما خاصا بتحليل النظام الاجتماعي بوصفه نسقا معقدا من العلاقات والقوى المتباينة التي تتفاعل داخل بنية اجتماعية تتسم في الوقت ذاته بقدر من التوازن النسبي وبقابلية مستمرة للتحول. فالمجتمع، في التصور الباريتوي، لا يفهم باعتباره مجرد تجمع للأفراد أو إطارا مؤسساتيا ثابتا، بل بوصفه منظومة دينامية تتشابك داخلها المصالح والموارد والقدرات التنظيمية، وتخضع باستمرار لعمليات إعادة تشكيل ناتجة عن التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين داخل البنية السلطوية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. ومن هذا المنظور يقترب تحليل باريتو من تصور نسقي مبكر للمجتمع، حيث تتحدد استمرارية النظام من خلال توازن دقيق بين قوى الاستقرار وقوى التغير الداخلي (Aron, 1967). ويفترض هذا التصور أن كل نظام اجتماعي يسعى إلى الحفاظ على قدر من التوازن بين مكوناته المختلفة، غير أن هذا التوازن لا يعني الجمود أو الثبات المطلق، بل يشير إلى حالة من الاستقرار النسبي الذي يمكن أن يتعرض للاهتزاز نتيجة التحولات التي تطرأ داخل البنية الاجتماعية نفسها. فالتغير الاجتماعي، في نظر باريتو، لا ينشأ بالضرورة من عوامل خارجية، بل غالبا ما ينتج عن التوترات الكامنة بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل النظام، مثل التنافس بين الجماعات ذات المصالح المتعارضة أو الصراع بين النخب الساعية إلى توسيع نفوذها داخل البنية السلطوية (Bottomore, 1993). وفي هذا السياق يكتسب مفهوم تداول الصفوات أهمية مركزية في تفسير الدينامية التاريخية للمجتمعات. فباريتو يرى أن النخب الحاكمة لا تبقى ثابتة عبر الزمن، بل تخضع لعملية مستمرة من الاستبدال التدريجي بنخب جديدة تنبثق من داخل المجتمع أو من داخل الصفوة غير الحاكمة. ويحدث هذا التحول عندما تفقد النخبة الحاكمة قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية أو عندما تتعرض بنيتها الداخلية للتصلب والانغلاق، الأمر الذي يسمح بصعود فاعلين جدد يمتلكون موارد وقدرات تنظيمية مختلفة (Pareto, 1916/1935).

ويرتبط هذا التحليل أيضا بالبنية الدافعية للسلوك الاجتماعي التي عبر عنها باريتو من خلال مفهوم الرواسب، إذ يرى أن التوازن داخل النظام الاجتماعي يتأثر بالتوزيع النسبي لأنماط مختلفة من الرواسب داخل النخب. فحين تهيمن الرواسب المرتبطة بالابتكار والمناورة السياسية قد يميل النظام إلى المرونة وإعادة التكيف مع التغيرات الاجتماعية، في حين أن هيمنة الرواسب المرتبطة بالانضباط والمحافظة قد تؤدي إلى تصلب البنية السلطوية وزيادة احتمالات الصراع الداخلي. ومن هنا تصبح الدينامية التاريخية للمجتمع نتيجة تفاعل مستمر بين البنيات الدافعية العميقة للسلوك الإنساني وبين البنى المؤسسية التي تنظم ممارسة السلطة داخل النظام الاجتماعي (Bottomore, 1993). وبهذا المعنى يكشف تحليل باريتو للنظام الاجتماعي عن رؤية سوسيولوجية ترى التاريخ بوصفه سلسلة من التحولات الداخلية التي تنشأ عن إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الاجتماعيين، أكثر مما تنشأ عن التحولات الأيديولوجية أو الخطابات السياسية المعلنة. ومن ثم فإن فهم استقرار المجتمعات أو أزماتها يتطلب تحليل البنية العميقة للعلاقات السلطوية، وكذلك دراسة التفاعلات المعقدة بين النخب المختلفة التي تشكل المحرك الأساسي للدينامية التاريخية داخل النظام الاجتماعي.

5.1.4. التحليل الإيديولوجي والخطابي

يشكل تحليل المشتقات محورا مركزيا في فهم باريتو للعلاقة بين البنيات الدافعية العميقة للفعل الاجتماعي وبين الخطابات التي تعيد إنتاجها وتبررها داخل المجال الاجتماعي والسياسي. فالمشتقات تمثل الأطر العقلانية أو الأخلاقية أو الدينية التي يعاد من خلالها تقديم الأفعال غير المنطقية في صورة مقبولة اجتماعيا، وهو ما يسمح بتقنينها داخل نظام من القيم والمعايير المعترف بها (Pareto, 1916/1935). ومن منظور باريتو، الخطابات الأيديولوجية والدينية والسياسية لا تنتج دائما الأفكار أو المبادئ من تلقاء نفسها، بل غالبا ما تعمل بوصفها آليات إعادة تأويل (Reinterpretation Mechanisms) للأفعال الناتجة عن الرواسب. فعلى سبيل المثال، النزاعات السياسية التي تبرر غالبا بمبادئ الحرية أو العدالة الاجتماعية قد تكون في حقيقتها انعكاسا لدوافع أعمق مرتبطة بالمناورة على السلطة أو الحفاظ على النفوذ الاقتصادي، وتعيد المشتقات تقديم هذه الدوافع في شكل عقلاني وأخلاقي بحيث تبدو مقبولة أمام المجتمع والجماهير (Bottomore, 1993). ويمتد تأثير المشتقات إلى ما هو أبعد من مجرد تبرير الأفعال الفردية، ليشمل بنية الوعي الاجتماعي الجمعي (Collective Social Consciousness)، حيث تعمل المشتقات كآلية لإعادة إنتاج النظام الرمزي الذي ينظم فهم الجماهير للأحداث السياسية والاجتماعية، ويضفي الشرعية على ممارسات النخب الحاكمة بطريقة تبدو طبيعية ومنطقية. فالمشتقات تقوم بتقنين العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، بحيث تحول النزاعات

والممارسات الهيمنية إلى إطار يقبل اجتماعيا، من خلال استخدام الخطاب الديني، الأخلاقي، أو القيمي، لإضفاء صيغ عقلانية على ما قد يكون في جوهره فعلا غير عقلاني يحركه دافع غريزي أو نفسي أو اجتماعي كامن (Boudon, 1998; Pareto, 1916/1935).

على سبيل المثال، قد يستغل الخطاب الديني لتبرير سياسات عقابية أو توجيهية، فيما تخفي في أعماقها دوافع اقتصادية أو اجتماعية تتعلق بالهيمنة على الموارد أو المحافظة على مواقع السلطة ضمن النظام الاجتماعي. ومن منظور إبستيمولوجي أعمق، تظهر المشتقات بوصفها طبقة وسيطة بين البنية الدافعية للفعل الاجتماعي والخطاب الظاهر، أي أنها تعمل على إعادة صياغة الرواسب في شكل خطابي عقلاني يتيح للفاعلين الاجتماعيين والجماهير قبول ممارسات السلطة دون إدراك الصراع الكامن على الموارد والنفوذ (Aron, 1967). وبالتالي، يصبح التحليل الباريتوي للأيديولوجيا أداة إبستيمولوجية مزدوجة الوظيفة: فهو يسمح أولا بكشف الأبعاد الخفية للفعل الاجتماعي، وفهم أن الخطابات المعلنة ليست سوى إعادة تركيب للأفعال الدافعية العميقة، وثانيا بفهم كيف تنتج المشتقات نمطا من الوعي الاجتماعي المقبول والمؤطر، يحافظ على استمرارية الهيمنة النخبوية ويعيد إنتاج البنية السلطوية نفسها عبر التاريخ. وهذا يعيد تعريف مفهوم العقلانية في العلوم الاجتماعية، حيث لا تكون العقلانية عند باريتو مجرد حسابات أدواتية، بل نتيجة إنتاج اجتماعي للخطاب الذي يضفي على الفعل غير العقلاني مظهرا من التنظيم والشرعية (Bottomore, 1993). ولتوضيح الفكرة بمثال تاريخي، يمكن النظر إلى الخطابات الأيديولوجية في الثورة الفرنسية، حيث جرى تقديم مطالب الحرية والمساواة كأطر عقلانية وأخلاقية، بينما كان جزء من التحولات نتيجة صراعات حقيقية بين النخب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وبالمثل، في السياق الحديث، قد تستخدم الخطابات الاقتصادية أو الإصلاحية لتبرير سياسات تنظيمية داخل مؤسسات الدولة، في حين تعكس دوافع النخب السياسية رغبتها في الحفاظ على النفوذ وتوجيه الموارد وفق مصالحها (Mosca, 1896/1939). وبذلك يوضح التحليل الإيديولوجي والخطابي عند باريتو العلاقة المعقدة بين الرواسب التي تحدد الفعل الاجتماعي والمشتقات التي تعيد تقديمه في شكل مقبول، مؤكدا على أن فهم الخطاب السياسي والاجتماعي لا يكتفي بمستواه الظاهر، بل يستلزم تفكيك البنية الدافعية العميقة التي تنتجه.

بناء على هذه المجالات، يمكن القول إن علم الاجتماع عند باريتو يتسم بتكامل منهجي فريد يجمع بين دراسة الدوافع العميقة للفعل الاجتماعي وفك طلاسم السلوك الفردي والجماعي، وبين تحليل الديناميات النخبوية والبنية التاريخية للنظام الاجتماعي، أي القوى المؤسسية والبنى السلطوية التي تتحكم في توزيع السلطة واستمرارية النظام. وفي هذا الإطار، تصبح الرواسب والمشتقات أدوات مركزية لفهم كيفية توليد الفعل الاجتماعي

وتحويله إلى خطاب عقلاني ينتج الشرعية الاجتماعية والسياسية، وهو ما يسمح بالكشف عن العمق الخفي للعلاقات الاجتماعية والهيمنة النخبوية (Aron, 1967; Pareto, 1916/1935). ويعكس هذا التكامل بين المستويين الميكروي والماكروي قدرة التحليل الباريتوي على تفسير الاستمرارية والتغير الاجتماعيين على حد سواء. فالمستوى الميكروي يكشف عن الدوافع النفسية والاجتماعية الأساسية التي تحدد سلوك الأفراد والجماعات، بينما المستوى الماكروي يوضح كيف تتفاعل هذه الدوافع ضمن سياق مؤسساتي وتاريخي معين لتوليد الدينامية التاريخية للمجتمع، بما في ذلك صعود وهبوط النخب والتغيرات البنيوية في توزيع السلطة والموارد (Bottomore, 1993; Mosca, 1896/1939). ومن منظور معرفي، يبرز هذا التكامل الباريتوي كإطار قادر على تجاوز الاختزالية العقلانية، إذ لا يكتفي بتفسير الفعل الاجتماعي من خلال الحسابات الأداتية، بل يربط بين البنية الدافعية العميقة للفعل وبين إعادة إنتاج الشرعية الرمزية والاجتماعية عبر الخطابات والأيديولوجيات، ما يجعل التحليل قادرا على تقديم قراءة شاملة لمجمل الظواهر الاجتماعية والسياسية ضمن نسق مترابط ومعقد (Boudon, 1998). وبذلك يتحول علم الاجتماع الباريتوي إلى أداة منهجية متعددة المستويات، تجمع بين الفهم التحليلي للفعل الفردي، وفهم القوى البنيوية التي تؤطر النظام الاجتماعي على المدى الطويل، مع القدرة على تفسير استمرار الهيمنة النخبوية، ومرونة النظام في الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية، ما يميزه عن المقاربات الوظيفية البحتة أو النماذج الماكرو اقتصادية التقليدية (Aron, 1967).

2.4. النظام الاجتماعي ودور الصفوة

إذا كانت مفاهيم الرواسب والمشتقات تتيح لباريتو تفكيك البنية النفسية–الاجتماعية العميقة للفاعلين، فإن مفهوم الصفوة (Elite) يمثل الحلقة الوسيطة التي تنتقل عبرها هذه البنية من مستوى الدوافع الكامنة إلى مستوى التنظيم السياسي–الاجتماعي الملموس. فالصفوة، في تصور باريتو، ليست مجرد فئة اجتماعية متفوقة اقتصاديا أو سياسيا، بل هي بنية وظيفية تتجسد فيها القدرة على القيادة، والتنظيم، والإقناع، واحتكار الموارد الرمزية والمادية التي تسمح بإنتاج النظام الاجتماعي واستمراره. وينطلق باريتو من فرضية مفادها أن المجتمع يتوزع بنيويا إلى فئتين أساسيتين: أقلية حاكمة تمتلك مهارات السيطرة والتوجيه، وأغلبية خاضعة تفتقر إلى هذه القدرات. غير أن هذا التقسيم لا يفهم في إطار أخلاقي أو معياري، بل بوصفه قانونا اجتماعيا عاما يتكرر عبر التاريخ، بغض النظر عن الأيديولوجيات أو الأشكال المؤسسية التي تتخذها السلطة. ومن ثم، فإن الصراع الاجتماعي لا يفسر عند باريتو بوصفه صراعا طبقيا بالمعنى الاقتصادي، بل بوصفه صراعا على المواقع القيادية داخل النسق الاجتماعي، أي صراعا على احتكار السلطة والشرعية (Pareto, 1916/1935). وفي

هذا الإطار، يحدد باريتو مجال علم الاجتماع بوصفه تحليلا لبنية السلطة، لا من حيث أشكالها القانونية أو الدستورية فقط، بل من حيث آليات اشتغالها العميقة. ويتجلى ذلك في طرحه لأسئلة مركزية، من قبيل: كيف تتكون الصفوة وتعيد إنتاج نفسها؟ كيف تنتج المشتقات الأيديولوجية التي تضفي الشرعية على سيطرتها؟ وكيف تنجح في احتواء المعارضة، سواء عبر الإدماج الانتقائي، أو عبر إعادة توزيع الرموز والمنافع، أو عبر توظيف العنف المشروع عند الضرورة؟ (Aron, 1967). وهكذا، يصبح علم الاجتماع عند باريتو علما لتحليل الديناميات البنيوية للسلطة، لا مجرد دراسة وصفية للمؤسسات السياسية أو القيم السائدة. ومن هنا، ينبثق البعد المحافظ–النخبوي في فكر باريتو، إذ يرفض التصورات التي ترى في الثورة أو القطيعة الجذرية آلية أساسية للتغيير الاجتماعي. فالتاريخ، في نظره، لا يشهد اختفاء النخب، بل يشهد تداولها عبر ما يسميه تداول الصفوة، أي انتقال السلطة من صفوة فقدت قدرتها على القيادة إلى صفوة جديدة أكثر كفاءة في توظيف الرواسب وإنتاج المشتقات الملائمة للسياق الاجتماعي. وبهذا المعنى، لا يفهم التغير الاجتماعي كتقدم خطي أو تحرر نهائي، بل كعملية دورية تعيد إنتاج البنية النخبوية بأشكال مختلفة (Nisbet, 1966). وعليه، يرسخ باريتو تصورا لعلم الاجتماع بوصفه علما يشتغل على تحليل الاستمرارية داخل التغير، وعلى فهم كيف تحافظ المجتمعات على نظامها عبر إعادة تشكيل النخب، لا عبر إلغائها. وهذا ما يجعل مشروعه أحد التعبيرات الأكثر تماسكا عن الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع الكلاسيكي، مع احتفاظه في الوقت نفسه بصرامة تحليلية ومنهجية عالية.

يعد رفض فلفريدو باريتو لفكرة التقدم الخطي أحد المرتكزات الأساسية التي يعاد من خلالها تعريف مجال علم الاجتماع في مشروعه النظري. فعلى خلاف التصورات التطورية الكلاسيكية، كما نجدها عند أوغست كونت أو هربرت سبنسر، والتي تفترض مسارا تصاعديا منتظما ينتقل فيه المجتمع من البساطة إلى التعقيد، ومن البدائية إلى الحداثة، يرى باريتو أن التحول الاجتماعي لا يخضع لمنطق الغاية أو التقدم، بل لمنطق الدورة التاريخية القائمة على التوازن والاختلال (Pareto, 1916/1935). وينطلق هذا التصور من فرضية أن الأنظمة الاجتماعية تقوم دائما على توازنات غير متكافئة بين القوى الاجتماعية، وبالأخص بين الصفوة الحاكمة وبقية الفئات. غير أن هذه التوازنات ليست ثابتة أو دائمة، بل هي عرضة للتآكل عندما تفقد الصفوة قدرتها على توظيف الرواسب النفسية السائدة وإنتاج مشتقات أيديولوجية مقنعة تضمن استمرار الشرعية. وعندما يحدث هذا الانفصال بين البنية العميقة للسلوك الاجتماعي (الرواسب) والبنية التبريرية الظاهرة (المشتقات)، تدخل المنظومة الاجتماعية في حالة اختلال بنيوي تفتح المجال لتحول نخبوي جديد (Aron, 1967). وبهذا المعنى، لا يفهم التحول الاجتماعي عند باريتو بوصفه انتقالا من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، بل بوصفه

عملية إعادة تشكيل دورية للسلطة داخل الإطار الاجتماعي نفسه. فكل صفوة تحمل في داخلها شروط أفولها، إذ يؤدي الإفراط في الاعتماد على نمط معين من الرواسب (مثل الحيلة والدهاء أو العنف والقوة) إلى فقدان المرونة التاريخية، وهو ما يمهد لظهور صفوة بديلة أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة. وهكذا، يصبح التاريخ الاجتماعي سلسلة من الدورات المتعاقبة، لا مسارا تقدميا تراكميا (Bottomore, 1993). وفي هذا السياق، يتقاطع تصور باريتو مع مفهوم الأزمة في التحليل السوسيولوجي، لكنه يمنحه دلالة مغايرة. فالأزمة لا تقرأ عنده كمرحلة انتقالية نحو وضع أفضل أو أكثر عقلانية، بل كـ لحظة كاشفة لانهيار توازن سابق وبروز شروط توازن جديد. أي أنها ليست انحرافا استثنائيا عن مسار طبيعي، بل عنصرا بنيويا في اشتغال النظام الاجتماعي ذاته (Nisbet, 1966). ومن ثم، فإن علم الاجتماع، وفق هذا المنظور، لا يهدف إلى التنبؤ بمستقبل أكثر تقدما، بل إلى تحليل القوانين غير المعلنة التي تحكم تعاقب الاستقرار والاضطراب داخل المجتمعات. وعليه، يعيد باريتو تعريف مجال علم الاجتماع بوصفه علما لدراسة استمرارية البنى عبر التحول، لا علما للتقدم أو التحرر. وهو بذلك يقدم تصورا تشاؤميا–تحليليا للتاريخ الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه تصور يتميز بقدر عال من الصرامة المفاهيمية، ويشكل أحد الجذور النظرية الأساسية للاتجاهات التداولية والدورية في علم الاجتماع السياسي.

3.4. الرواسب والمشتقات

يحتل مفهوم الرواسب موقعا مركزيا في البناء النظري لـ فلفريدو باريتو، إذ يمثل المدخل الأساسي لفهم منطق الفعل الاجتماعي من زاوية غير أخلاقية وغير واعية. فالرواسب، في تصور باريتو، ليست أفكارا أو معتقدات معلنة، بل هي ميول نفسية–اجتماعية عميقة، مستقرة نسبيا، تشكل البنية التحتية للسلوك الجماعي، وتعمل بوصفها محركات خفية للأفعال والممارسات الاجتماعية. وهي بهذا المعنى تعبر عن مستوى ما قبل عقلاني (Pre-rational) في الفعل الاجتماعي، لا يخضع مباشرة للمنطق أو البرهنة، لكنه يوجه الأفراد والجماعات في اختياراتهم وتفضيلاتهم. في المقابل، تمثل المشتقات المستوى الظاهر والخطابي للفعل الاجتماعي، أي منظومات الأفكار والتبريرات والأيديولوجيات التي يلجأ إليها الفاعلون لإضفاء معنى عقلاني أو أخلاقي على أفعالهم، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الديني. ولا يرى باريتو في هذه المشتقات أسبابا حقيقية للسلوك، بل صيغا خطابية لاحقة تهدف إلى إضفاء الشرعية، وتسهيل القبول الاجتماعي، وتخفيف التوترات الناتجة عن الصراع أو الهيمنة. ومن ثم، فإن العلاقة بين الرواسب والمشتقات هي علاقة إنتاج غير مباشر، حيث تنتج الدوافع العميقة أشكالا فكرية متعددة تتغير بتغير السياق التاريخي، بينما تظل

الرواسب أكثر ثباتا (Pareto, 1916/1935). وانطلاقا من هذا التمييز، يعيد باريتو تحديد وظيفة علم الاجتماع بوصفه علم كشف العمق لا علم الاكتفاء بالسطح، أي علم لا ينشغل فقط بما يقوله الفاعلون عن أفعالهم، بل بما يدفعهم فعليا إلى تبني أنماط معينة من السلوك والاعتقاد. وهكذا، يصبح علم الاجتماع تحليلا للأسباب غير المباشرة، وللانتظامات الخفية التي تفسر لماذا تتكرر أنماط معينة من الشرعية، ولماذا تعاود المجتمعات إنتاج أشكال متشابهة من الهيمنة، رغم اختلاف الخطابات والأيديولوجيات عبر الزمن (Nisbet, 1966). وبهذا المعنى، يقدم باريتو تصورا سوسيولوجيا قريبا من تحليل الإيديولوجيا، لكنه يختلف عن المقاربات النقدية المعيارية في كونه لا يسعى إلى فضح الزيف أو الوعي المغلوط، بل إلى تفكيك آليات الاشتغال الاجتماعي للفكر نفسه، بوصفه أداة تبرير وتنظيم واستقرار. وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذا المدخل يضع باريتو في موقع مؤسس لعلم اجتماع تحليلي للأنماط والمنتظمات، يتجاوز التفسير الأخلاقي والتاريخاني الخطي، ويؤكد على تكرار البنى السلوكية داخل التاريخ الاجتماعي (Aron, 1967). ومن ثم، فإن المجال الأول لعلم الاجتماع عند باريتو يتمثل في تحليل البنية النفسية–الاجتماعية العميقة للمجتمع، وفهم كيفية تحول هذه البنية إلى خطابات وممارسات تنتج المعنى والشرعية والاستقرار، وهو ما يجعل من مشروعه أداة تفسيرية قوية لفهم استمرارية الأنظمة الاجتماعية، أكثر من كونه نظرية في التقدم أو التغيير الجذري.

يؤسس فلفريدو باريتو مشروعه السوسيولوجي على قطيعة إبستمولوجية جذرية مع التصورات التي تفسر الفعل الاجتماعي انطلاقا من العقلانية الواعية أو الالتزام القيمي المعياري، منطلقا من تمييز تحليلي مركزي بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية. فالأفعال المنطقية هي تلك التي يتحقق فيها تطابق مزدوج: تطابق ذاتي بين نية الفاعل والغاية التي يسعى إليها، وتطابق موضوعي بين الوسائل المستخدمة والنتائج الفعلية المتحققة في الواقع. ويؤكد باريتو أن هذا النوع من الأفعال يظل محدود الانتشار، ويكاد ينحصر في المجالات التقنية–الأداتية، كالنشاط الاقتصادي أو الهندسي، حيث تسود الحسابات العقلانية الصريحة. في المقابل، يرى باريتو أن الغالبية الساحقة من الأفعال الاجتماعية هي أفعال غير منطقية، لا بمعنى أنها فوضوية أو عديمة المعنى، بل لأنها لا تقوم على استدلال عقلاني واع، رغم انتظامها وتكرارها التاريخي. ويقترح باريتو تصنيفا دقيقا لهذه الأفعال غير المنطقية إلى أربعة أنماط أساسية: (1) أفعال لا يوجد فيها أي تطابق، لا في وعي الفاعل ولا في نتائج الفعل، بين الوسائل والغايات؛ (2) أفعال يعتقد الفاعل فيها بوجود علاقة منطقية بين الوسائل والغايات، بينما تكشف النتائج الواقعية عدم هذا التطابق؛ (3) أفعال تبدو غير عقلانية في وعي الفاعل، لكنها تنتج نتائج واقعية منسجمة جزئيا مع أهداف النظام الاجتماعي؛ و(4) أفعال يغيب فيها أصلا التفكير في العلاقة بين الوسائل والغايات، وتؤدى بدافع العادة أو الانفعال أو التقليد (Pareto, 1916/1935).

ويكشف هذا التصنيف أن اللاعقلانية، في نظر باريتو، ليست استثناء، بل قاعدة بنيوية للفعل الاجتماعي، وهو ما يعززه تحليل آرون (Aron, 1967) لمفهوم اللاعقلانية المنظمة (Organized Irrationality) في التفكير الاجتماعي. وانطلاقا من هذا التمييز، يبني باريتو ثنائيته المفهومية المحورية بين الرواسب والمشتقات، بوصفهما الأداتين التفسيريتين الأساسيتين لفهم انتظام الأفعال غير المنطقية. فالرواسب تمثل البنية العميقة والدائمة نسبيا للدوافع النفسية–الاجتماعية، أي تلك الاستعدادات الغريزية التي تحرك السلوك دون أن تظهر مباشرة في الخطاب أو الوعي. ويصنف باريتو الرواسب إلى ست فئات رئيسية، من أبرزها: رواسب غريزة التركيب (Instinct of Combinations)، المرتبطة بالابتكار، والمناورة، والمرونة الذهنية، وهي سمة غالبا ما تميز النخب السياسية والاقتصادية القادرة على التكيف؛ ورواسب استمرارية التجميع (Persistence of Aggregates)، التي تعبر عن الميل إلى المحافظة، والانضباط، واحترام التقاليد والسلطة، وتشكل الأساس النفسي للاستقرار الاجتماعي. كما يميز رواسب التعبير عن المشاعر، ورواسب النزاهة الجماعية، ورواسب الغرائز الجنسية والاجتماعية، وكلها تشكل مخزونا ثابتا نسبيا يفسر تكرار أنماط السلوك عبر التاريخ.

أما المشتقات، فهي البنى الفكرية والخطابية التي تنتج لاحقا لتبرير الأفعال غير المنطقية المنبثقة عن الرواسب، وتؤدي وظيفة عقلنة لاحقة تمنح السلوك الاجتماعي مظهرا عقلانيا أو أخلاقيا. ويصنف باريتو المشتقات إلى أربعة أنماط رئيسية: (1) مشتقات تقوم على التأكيد المجرد للمبادئ والقيم الأخلاقية العامة؛ (2) مشتقات تستند إلى السلطة، سواء كانت دينية أو تقليدية أو تاريخية؛ (3) مشتقات تعتمد على استدلالات عقلانية أو علمية صورية تستخدم لإضفاء المشروعية؛ و(4) مشتقات لغوية–بلاغية تقوم على الغموض والمجاز والتلاعب الرمزي. ومن خلال هذا التحليل، يكشف باريتو أن الأيديولوجيا لا تعكس الدوافع الحقيقية للفعل، بل تخفيها وتبررها (Pareto, 1916/1935). ومن ثم، يعيد باريتو تحديد مجال علم الاجتماع بوصفه علما لتحليل الآليات غير المرئية التي تنتج النظام الاجتماعي وتعيد إنتاجه، لا عبر الوعي أو الإرادة الأخلاقية، بل عبر تفاعل معقد بين رواسب نفسية ثابتة نسبيا ومشتقات رمزية متغيرة. فالمجتمع، في هذا التصور، لا يقوم على توافق عقلاني أو إجماع قيمي، بل على توازن هش بين رواسب متعارضة تدار بواسطة نخب قادرة على إنتاج مشتقات فعالة، وهو ما يفسر، في نظر باريتو، استمرارية أنماط الهيمنة وتداول الصفوة داخل دورات تاريخية لا تخضع لمنطق التقدم الخطي، بل لمنطق الاستقرار والانهيار وإعادة التشكل (دوران وفايل، 2019).

4.4. التفسير المنهجي

لا يقتصر إسهام فلفريدو باريتو في إعادة تعريف مجال علم الاجتماع على مستوى المفاهيم أو موضوعات التحليل، بل يمتد بشكل جوهري إلى المستوى المنهجي والإبستمولوجي. ففي قلب مشروعه، يقدم باريتو تصورا لعلم الاجتماع بوصفه علما تحليليا يهدف إلى الكشف عن النماذج المتكررة (Patterns) التي ينتظم بها السلوك الاجتماعي، لا إلى إصدار أحكام معيارية أو تقديم تفسيرات أخلاقية–سياسية للظواهر الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يرفض باريتو اختزال التحليل السوسيولوجي في ثنائية الخير/الشر أو العدل/الظلم، معتبرا أن مثل هذه المقاربات تحجب منطق اشتغال السلطة بدل أن تكشفه (Pareto, 1916/1935). ينبني هذا الموقف على تمييز صارم بين ما هو وصفي–تحليلي وما هو تقويمي–معياري. فالمهمة الأساسية لعلم الاجتماع، في نظر باريتو، ليست الدفاع عن نظام اجتماعي معين أو نقده من منطلق أخلاقي، بل تحليل القواعد التي تجعل هذا النظام ممكنا ومستقرا، أي فهم الكيفية التي تتحول بها الدوافع النفسية الفردية والجماعية إلى أشكال مؤسسية دائمة للهيمنة والتنظيم. وبهذا المعنى، يصبح علم الاجتماع علما للانتظامات الاجتماعية الكامنة، لا خطابا إصلاحيا أو إيديولوجيا (Aron, 1967). غير أن الطابع غير الأخلاقي (Non–moral) لعلم الاجتماع عند باريتو لا يعني غياب البعد النقدي، بل على العكس، ينقل النقد من مستوى القيم المعلنة إلى مستوى تفكيك الأنساق الفكرية التي تنتج هذه القيم وتوظف لتبرير السلطة. فالمشتقات الأيديولوجية، سواء اتخذت شكل خطاب ديني أو ليبرالي أو قومي، لا تحلل من حيث صدقها أو عدالتها، بل من حيث وظيفتها في إضفاء المعنى والشرعية على علاقات الهيمنة القائمة. ومن هنا، يتحول التحليل المنهجي إلى نقد جذري للوعي الاجتماعي ذاته، لا إلى نقد أخلاقي للفاعلين (Nisbet, 1966).

وفي هذا الإطار، يتحدد مجال علم الاجتماع عند باريتو كحقل معرفي يدرس: (1) كيف تنتج الأفكار والخطابات بوصفها أدوات رمزية لتبرير الهيمنة؛ (2) كيف تعاد إنتاج الأنساق الاجتماعية عبر ممارسات يومية تبدو محايدة أو طبيعية؛ (3) وكيف تتحول الرواسب النفسية العميقة إلى نماذج مؤسساتية مستقرة للسيطرة والتنظيم. ويترتب على ذلك أن علم الاجتماع، وفق هذا المنظور، لا يسعى إلى تفسير المجتمع انطلاقا من نوايا الفاعلين أو القيم التي يعلنونها، بل إلى تحليل المنطق البنيوي الذي يجعل هذه القيم فعالة اجتماعيا. وهو ما يجعل باريتو قريبا، من حيث المنهج، من بعض التحليلات البنيوية والنسقية اللاحقة، دون أن يقع في الحتمية البنيوية الصارمة (Bottomore, 1993). وعليه، يمكن القول إن المجال المنهجي يشكل حلقة الوصل التي توحد مشروع باريتو السوسيولوجي بأكمله: فمن خلاله تتكامل نظرية الرواسب والمشتقات، وتحليل الصفوة،

والتصور الدوري للتحول الاجتماعي، داخل تصور علمي واحد لعلم الاجتماع بوصفه علم تحليل النماذج والانتظامات، لا علم القيم أو الوعظ الاجتماعي.

الفصل الثالث

النظرية الماركسية في علم الاجتماع

تمثل النظرية الماركسية في علم الاجتماع أحد أكثر المشاريع الفكرية راديكالية وتأثيرا في تاريخ الفكر السوسيولوجي الحديث، ليس فقط لأنها قدمت تفسيرا بنيويا للمجتمع الرأسمالي، بل لأنها أعادت تعريف وظيفة المعرفة الاجتماعية ذاتها. فماركس لا ينظر إلى علم الاجتماع بوصفه علما محايدا يكتفي بوصف الوقائع أو تصنيف الظواهر، بل بوصفه ممارسة نقدية تهدف إلى كشف البنى العميقة التي تحكم إنتاج الحياة الاجتماعية وإعادة إنتاجها. ومن هذا المنطلق، ينبني التصور الماركسي للمجتمع على قطيعة إبستمولوجية مع المقاربات التي تفسر النظام الاجتماعي عبر القيم أو الأفكار أو الإرادة الفردية، مؤكدا أن البنية الاقتصادية–المادية تشكل الأساس الذي تتحدد من خلاله أشكال الوعي، وأنماط التنظيم السياسي، والبنى الثقافية والرمزية (Marx & Engels, 1846/1976). وتستند الماركسية إلى مبدأ المادية التاريخية بوصفه الإطار التفسيري المركزي لفهم التحول الاجتماعي، حيث يفهم التاريخ لا كسلسلة من الأفكار المتعاقبة أو التقدم الأخلاقي، بل كحصيلة لصراعات اجتماعية تنشأ من تناقضات مادية داخل أنماط الإنتاج. فالمجتمع، في هذا التصور، لا يدار بمنطق الانسجام الوظيفي أو التوازن القيمي، بل بمنطق الصراع البنيوي بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة في مواقعها داخل علاقات الإنتاج، وهو ما يجعل الصراع الطبقي ليس حدثا عرضيا، بل مبدأ منظما للبنية الاجتماعية ذاتها (Marx, 1859/2009).

وعلى هذا الأساس، تطرح النظرية الماركسية تصورا نقديا للدولة، والقانون، والأيديولوجيا، باعتبارها آليات تاريخية لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية، لا بوصفها تعبيرا محايدا عن الإرادة العامة. فالأيديولوجيا، في التحليل الماركسي، لا تفهم كنسق من الأفكار الخاطئة فحسب، بل كآلية بنيوية تخفي الطابع الاستغلالي للعلاقات الاجتماعية عبر تقديمها في صورة طبيعية أو عقلانية أو أخلاقية (Marx, 1867/2013). ومن ثم، فإن علم الاجتماع الماركسي لا يهدف إلى تحقيق التوافق الاجتماعي، بل إلى تفكيك أشكال الوعي الزائف التي تنتج الامتثال للنظام القائم. وتكمن أهمية النظرية الماركسية في علم الاجتماع في كونها لم تؤسس فقط اتجاها نظريا، بل دشنت تقليدا نقديا ممتدا، أعاد التفكير في قضايا العمل، والسلطة، والاغتراب، والتشيؤ، والأزمة، داخل المجتمعات الرأسمالية الكلاسيكية والمعاصرة. كما أنها أسهمت في توسيع أفق التحليل السوسيولوجي من دراسة الوقائع الجزئية إلى مساءلة الشروط التاريخية الشاملة التي تنتج هذه الوقائع، وهو ما

جعلها مرجعا لا غنى عنه، سواء في المقاربات الصراعية أو في نظريات النقد الاجتماعي الحديثة (Althusser, 1971/1984; Harvey, 2010).

1. تصور الماركسية للرأسمالية

تقدم الماركسية تصورا للرأسمالية بوصفها بنية تاريخية–اجتماعية معقدة، لا تختزل في كونها نظاما اقتصاديا لتبادل السلع، بل تفهم باعتبارها نمط إنتاج (Mode of Production) يتأسس على ترابط جدلي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، حيث تعاد صياغة المجتمع بكامله وفق منطق تراكم رأس المال. ففي هذا النمط، تتحول الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى المبدأ المنظم للعلاقات الاجتماعية، بينما تختزل قوة العمل إلى سلعة تخضع لقوانين السوق، ما يفضي إلى انفصال بنيوي بين المنتج المباشر ونتاج عمله. ويشكل فائض القيمة جوهر هذه البنية، إذ لا ينبع من تبادل غير عادل أخلاقيا، بل من آلية موضوعية ينتج فيها العامل قيمة أكبر من القيمة التي تدفع له في شكل أجر، ويستولي عليها الرأسمالي بحكم موقعه داخل علاقات الإنتاج، لا بحكم نواياه الفردية (Marx, 1867/2013). وبهذا المعنى، تحلل الماركسية الاستغلال بوصفه علاقة اجتماعية بنيوية تعاد إنتاجها يوميا عبر سيرورة الإنتاج نفسها، لا عبر خرق استثنائي لمعايير العدالة. ولا تنظر الماركسية إلى الرأسمالية كنظام اقتصادي مستقل عن البنى الفوقية، بل تؤكد الطابع الجدلي للعلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، حيث تلعب الدولة، والقانون، والمؤسسات السياسية، والأيديولوجيا، دورا حاسما في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية ومنحها طابعا طبيعيا وشرعيا. فالدولة الحديثة، في التحليل الماركسي، لا تختزل في جهاز قمعي مباشر، بل تفهم بوصفها إطارا قانونيا–سياسيا ينظم شروط الاستغلال ويضمن استمراريته عبر حماية الملكية الخاصة، وتنظيم سوق العمل، وإدارة التناقضات الطبقية (Althusser, 1971/1984; Engels, 1884/2010). ومن هنا، تصبح الأيديولوجيا عنصرا مركزيا في استقرار الرأسمالية، إذ لا تفرض الهيمنة بالقوة وحدها، بل عبر إنتاج تصورات للعالم تخفي الطابع الاستغلالي للعلاقات الاجتماعية، وتحولها إلى علاقات تبدو طبيعية، أو تقنية، أو محكومة بقوانين محايدة للسوق.

وفي هذا السياق، يطور ماركس مفهوم تشيؤ السلعة (Commodity Fetishism) بوصفه أحد أعمق آليات الوعي الزائف في الرأسمالية، حيث تنقلب العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى علاقات بين أشياء، فتبدو السلع وكأنها تمتلك قيمة ذاتية مستقلة عن العمل البشري الذي أنتجها. ويؤدي هذا التشيؤ إلى حجب علاقات السيطرة والاستغلال، ويجعل النظام الرأسمالي يبدو كمنظومة تبادل عقلانية ومنظمة، رغم أنه يقوم في عمقه على علاقات لا متكافئة (Marx, 1867/2013). ويتقاطع هذا التحليل مع مفهوم الاغتراب الذي طوره

ماركس في كتاباته المبكرة، حيث لا يقتصر اغتراب العامل على انفصاله عن نتاج عمله، بل يمتد إلى اغترابه عن فعله الإنتاجي ذاته، وعن جوهره الإنساني، وعن الآخرين، داخل بنية تقسيم عمل تحول التعاون الاجتماعي إلى تنافس فردي دائم (Marx, 1844/2007). وعلى المستوى التاريخي–الدينامي، ترى الماركسية أن الرأسمالية ليست نظاما مستقرا أو متوازنا بطبيعته، بل نمط إنتاج تحكمه تناقضات داخلية بنيوية، أبرزها التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للتملك. فبينما ينجز الإنتاج عبر تعاون جماعي معقد، تحتكر نتائجه من قبل فئة محدودة، ما يؤدي إلى أزمات دورية تتجلى في فائض الإنتاج، والبطالة البنيوية، والأزمات المالية، وتفاقم اللامساواة. وتؤكد الماركسية أن هذه الأزمات ليست اختلالات عرضية أو ناتجة عن سوء إدارة، بل تعبير عن منطق التراكم نفسه، الذي يسعى بلا حدود إلى تعظيم الربح على حساب الحاجات الاجتماعية (Harvey, 2010; Luxemburg, 1913/2015). وبذلك، تفهم الماركسية الرأسمالية بوصفها مرحلة تاريخية محددة، نشأت في شروط معينة، وتحمل في بنيتها إمكانات تجاوزها. فهي لا تمثل نهاية التطور الاجتماعي، بل لحظة تتكثف فيها التناقضات الطبقية، ويعاد فيها إنتاج الصراع بين العمل ورأس المال على نحو بنيوي. ومن هذا المنظور، لا يكون تجاوز الرأسمالية مسألة أخلاقية أو إصلاحية جزئية، بل مسألة تاريخية–اجتماعية ترتبط بتحول نمط الإنتاج ذاته، وتفكيك الأسس البنيوية للاستغلال، والتشيؤ، والهيمنة الطبقية (جونز، 2010).

2. عناصر الفلسفة الماركسية

تتأسس الفلسفة الماركسية على بنية نظرية مزدوجة تجمع بين مذهب معرفي–تفسيري يتمثل في المادية التاريخية، ومنهج تحليلي–جدلي يتمثل في المادية الجدلية، وهو ما يمنحها طابعا كليا (Totalizing) يدمج بين تفسير البنى الاجتماعية وتحليل دينامياتها الداخلية في آن واحد. فهذه الازدواجية لا تعبر عن فصل بين مستوى تفسيري وآخر منهجي، بل عن علاقة تكامل عضوي تجعل من التحليل التاريخي للمجتمع مشروطا بفهم جدلي لحركته وصيرورته. وبهذا المعنى، لا تنظر الماركسية إلى المجتمع كنسق ثابت أو كتركيب متوازن من المؤسسات، بل كعملية تاريخية مفتوحة، تتشكل باستمرار عبر تناقضات مادية كامنة في أنماط الإنتاج وعلاقات القوة التي تنظمها (Marx, 1859/2009). وانطلاقا من ذلك، لا تقدم الماركسية رؤية فلسفية تجريدية للوجود أو نظرية تأملية في الإنسان، بقدر ما تصوغ إطارا نظريا نقديا يهدف إلى فهم المجتمع في تاريخيته الملموسة، أي بوصفه نتاجا لشروط مادية محددة، ولعلاقات اقتصادية غير متكافئة، ولصراعات بنيوية تتخذ شكل صراع طبقي. فالوعي الاجتماعي، في هذا التصور، لا يفهم باعتباره أصلا مفسرا للواقع، بل كنتيجة

تاريخية لشروط الوجود الاجتماعي، حيث تتحدد الأفكار، والقيم، والأنساق القانونية والسياسية من داخل البنية الاقتصادية التي تنتجها وتعيد إنتاجها (Marx & Engels, 1846/1976). وعليه، فإن الطابع الكلي للفلسفة الماركسية لا يعني الشمول التجريدي، بل يعني القدرة على الربط بين مستويات التحليل المختلفة –الاقتصادي، والسياسي، والأيديولوجي– ضمن منطق جدلي يكشف عن آليات الهيمنة والاستغلال وإعادة الإنتاج الاجتماعي. ومن هنا، تتحول الماركسية إلى مشروع نظري يتجاوز الوصف السوسيولوجي المحايد، ليؤسس لعلم اجتماع نقدي يرى في المجتمع مجالا للتناقض والصراع، لا مجرد إطار للتكامل أو التوازن، ويجعل من تحليل الرأسمالية، باعتبارها نمط إنتاج تاريخي، مدخلا أساسيا لفهم الحداثة الاجتماعية ذاتها (غيدنز، 2005).

1.2. المذهب: المادية التاريخية

تشكل المادية التاريخية (Historical Materialism) في الفلسفة الماركسية إطارا إبستمولوجيا–تفسيريا يضع العلاقات المادية للإنتاج في قلب فهم المجتمع والتاريخ، بحيث لا تقرأ الظواهر الاجتماعية بوصفها نتاجا لأفكار مجردة أو قيم أخلاقية مستقلة، بل باعتبارها تعبيرا عن تكوينات اجتماعية مادية تتشكل داخل سياقات تاريخية محددة. ووفق هذا المنظور، يصبح الوعي الإنساني– بما فيه القوانين والأيديولوجيا والدين والسياسة– نتيجة ثانوية (أو انعكاسا) لظروف وجود الإنسان المعيشي، أي أن "الوجود الاجتماعي يحدد الوعي" وليس العكس، وهو ما يجعل التحليل الماركسي في جوهره تحليلا لتطور التركيب المادي للمجتمع (Marx, 1859/2009). ولا يكتفي هذا الإطار بتفسير المجتمع بوصفه بنية ثابتة، بل يراه سيرورة تاريخية تتطور عبر تغير قوى الإنتاج (المعرفة التقنية، والوسائل، وتنظيم العمل) وتحول علاقات الإنتاج (الملكية، والسلطة، وتقسيم الطبقات). وتشكل العلاقة بين هذين البعدين محورا لتفسير التحولات الاجتماعية، إذ ينتج التوتر البنيوي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تناقضات تتراكم داخل النظام، ثم تتحول إلى صراعات طبقية تعيد تشكيل نمط الإنتاج نفسه. بهذا المعنى، يختزل التحليل الماركسي مفهوم التاريخ في حركة داخلية للنظام الاجتماعي، لا في مسار خطي من التقدم أو في إرادة "أبطال تاريخيين"، بل في تضادات مادية تنبثق من شروط الإنتاج نفسها (Marx & Engels, 1846/1976). ومن هنا، تستدرج البنية الفوقية (الدولة، والقانون، والأيديولوجيا، والمؤسسات الثقافية) في دائرة تفسيرية لا تكتفي بوصفها انعكاسا بسيطا للاقتصاد، بل باعتبارها مجالا للصراع والتأثير المتبادل. فالبنية الفوقية ليست "وظيفية" بمعنى أنها تحافظ على النظام بصفته نظاما متكاملا، بل هي آلية إنتاج للشرعية وإعادة إنتاج للهيمنة عبر الأدوات الرمزية والسياسية، وتعمل على إضفاء طابع طبيعي على علاقات الاستغلال، بحيث تبدو كأنها أمر طبيعي أو قانون تاريخي. وهذا ما يفسر الاهتمام الماركسي

بالأيديولوجيا ليس كفكرة منفصلة، بل كأداة اجتماعية لتبرير وتثبيت الهيمنة، وهو ما يعاد تفسيره لاحقا في صياغات ألتوسير التي تربط بين الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الإيديولوجية (Althusser, 1971/1984). وبالتالي، تتحول المادية التاريخية إلى مذهب تفسيري يربط بين البنية الاقتصادية وبين البنية الفوقية عبر منطق جدلي، حيث تشكل التناقضات الداخلية للنظام الاقتصادي محركا للحداثة الاجتماعية، لكن في الوقت نفسه تنتج ضمن الأطر الثقافية والسياسية التي تعيد إنتاجها. ومن ثم، يكتسب التحليل الماركسي طابعا كليا لأنه لا يكتفي بدراسة جزء من الواقع الاجتماعي، بل يسعى إلى تفسير النظام ككل: من شروط إنتاجه إلى آليات استمراره، ومن تناقضاته إلى أفق تحوله. وفي هذا السياق، تصبح المادية التاريخية بمثابة نظرية تفسير وليس مجرد نظرية وصف، لأنها تتيح فهما للعلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات إنتاج، وللتاريخ بوصفه عملية تغير مادي مدفوعة بصراعات داخلية، وللأيديولوجيا بوصفها آلية لإضفاء الشرعية على الهيمنة. وهذه الصياغة تبرز الفارق الجوهري بين الماركسية ومقاربات أخرى، مثل الوضعية التي تبحث عن قوانين عامة مستقلة عن الصراع الطبقي، أو البنائية التي تركز على القيم والرموز دون ربطها بالشروط المادية للإنتاج (Althusser, 1971/1984; Marx, 1859/2009; Marx & Engels, 1846/1976).

2.2. المنهج: المادية الجدلية

تمثل المادية الجدلية (Dialectical Materialism) في الفلسفة الماركسية منهجا تحليليا يهدف إلى فهم الواقع الاجتماعي بوصفه عملية تاريخية ديناميكية، لا كتركيب ثابت أو نظام متوازن يمكن دراسته من خارج حركة تحوله. ومن هنا، تنطلق المادية الجدلية من فرضية مركزية: أن العالم الاجتماعي ليس موضوعًا جامدا بل هو واقع يتغير عبر تناقضات داخلية (Contradictions)، وأن هذه التناقضات ليست شذوذا أو عيوبا مؤقتة، بل هي محرك جوهري للحركة التاريخية. فبدل أن يفهم التاريخ بوصفه سلسلة أحداث أو تطورا أخلاقيا أو تحققا للأفكار، يصبح التاريخ في هذا المنظور ميدانا لصراع تناقضات تتراكم وتتفجر، فتحدث تحولات نوعية في بنية المجتمع. ولقد استلهم ماركس المادية الجدلية من الجدل الهيغلي، لكنه أعاد صياغتها في اتجاه مادي، إذ لم يعد الجدل حركة للأفكار بقدر ما أصبح حركة للواقع المادي ذاته. ومن ثم، فإن الجدل عند ماركس لا يعني مجرد تطور مفاهيمي، بل يعني أن الواقع الاجتماعي يتحول عبر صدامات بنيوية بين عناصره، مثل تناقضات الإنتاج والاستغلال، أو بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج. وفي هذا السياق، يصبح التحول الاجتماعي ليس تقدما عقلانيا بل تطورا تناقضيا، حيث لا تتغير البنى الاجتماعية عبر توافقات واعية فحسب، بل عبر تراكم أزمات تنتج اضطرابا، ثم إعادة ترتيب اجتماعي في شكل جديد. وبذلك تتحول المادية

الجدلية إلى منهج مادي للحركة، يجعل من التناقض ليس مجرد عنصر منطقي، بل قوة تاريخية تفتح المجال لفهم التحول الاجتماعي بوصفه عملية صراع وإعادة تشكيل مستمرة. وهذا يعني أن المجتمع لا يفهم بوصفه نسقا متجانسا، بل كـ بنية مشدودة بين قوى متضادة، حيث يشكل الصراع الطبقي تجسيدا مركزيا لهذه التناقضات. وفي هذا الإطار، يصبح التغير الاجتماعي نتاجا لتفاعل بنيوي بين قوى الإنتاج التي تتطور، وبين علاقات الإنتاج التي قد تصبح عائقا أمام هذا التطور، فتحدث أزمة تؤدي إلى تغيير جذري في نمط الإنتاج، وهو ما يفسر لماذا يرى ماركس أن التاريخ تاريخ صراع طبقي (Marx & Engels, 1848/2010). كما أن المادية الجدلية لا تفسر المجتمع بوصفه مجموعة من عناصر منفصلة، بل بوصفه كلا متشابكا، حيث يرتبط الاقتصاد بالسياسة والثقافة والدين والقانون في شبكة علاقات لا يمكن فصلها دون إضعاف فهمها. لذلك، فإن البنية الفوقية (Superstructure) (الدولة، الأيديولوجيا، المؤسسات الثقافية) لا تختزل في انعكاس ميكانيكي للبنية التحتية، بل تفهم كأشكال تتشكل في تفاعل مع البنية الاقتصادية، وتعيد إنتاجها عبر آليات الشرعية والسيطرة. ومن هنا، تتبلور فكرة أن الأيديولوجيا ليست مجرد أفكار خاطئة، بل آلية إنتاج اجتماعي تساهم في إعادة إنتاج الهيمنة، كما يوضح ألتوسير في تحليله لأجهزة الدولة الإيديولوجية التي تعمل على إنتاج المواطن والذات الاجتماعية ضمن منطق الهيمنة (Althusser, 1971/1984). وفي هذا السياق، تصبح المادية الجدلية منهجا يتيح فهم التغير الاجتماعي بوصفه حركة من داخل التناقض، وليس من خارجها، أي أن الفاعل الاجتماعي ليس مجرد مراقب بل جزء من بنية تناقضية، ويتحرك وعيه وممارساته ضمن شروط مادية محددة. وبذلك، تتيح المادية الجدلية قراءة الواقع الاجتماعي كحقل حركة، حيث كل ظاهرة تحمل في داخلها شروط نشأتها وتحولها، ولا يمكن فهمها بمعزل عن تاريخها المادي.

1.2.2. التناقض: المحرك الداخلي للحركة التاريخية

تعتبر المادية الجدلية في الفلسفة الماركسية منهجا يحول التناقض من مجرد ظاهرة جانبية إلى محرك داخلي للحركة التاريخية، بحيث يصبح كل واقع اجتماعي محملا بنوع من التوتر البنيوي الذي لا يمكن تفكيكه إلا عبر تحول جذري في علاقات الإنتاج وبنيتها. فالتناقضات ليست عند الماركسية عيوبا مؤقتة يمكن تلافيها عبر الإصلاحات الجزئية، بل هي قوى داخلية تتراكم وتتفاعل إلى أن تنتج انفجارا في النظام نفسه، وتحولا في بنية المجتمع، بما يتجاوز مجرد تعديل سطحي في السياسات أو القوانين. وبناء على ذلك، لا تفهم الظواهر الاجتماعية بوصفها عناصر مستقلة يمكن دراستها منفصلة عن بعضها، بل كأطراف متشابكة في بنية تناقضية: قوى الإنتاج/علاقات الإنتاج، الحرية/القيد، المركز/الهامش، والطبقة الحاكمة/الطبقة المحكومة. وكل هذه

الأقطاب ليست مجرد ثنائيات وصفية، بل تمثل أقطابا ديناميكية تتحرك عبر صراع دائم، حيث تنتج كل علاقة اجتماعية داخلية شروط استمرارها وشروط انهيارها في آن واحد (Marx, 1867/2013). ومن ثم، يصبح الصراع الطبقي (Class Struggle) ليس مجرد نزاع سياسي أو اقتصادي، بل تجسيدا ماديا لتناقضات الإنتاج التي تتراكم حتى تتجاوز حدودها، ما يؤدي إلى أزمات بنيوية تفضي إلى تغيير نمط الإنتاج نفسه (Marx & Engels, 1848/2010). وفي هذا الإطار، تتحول المادية الجدلية إلى نقد مباشر للمنظور الوظيفي الذي يرى في المجتمع نظاما يميل بطبيعته إلى الاستقرار والتوازن. فالماركسية لا تنظر إلى الاستقرار كخاصية جوهرية للنظام، بل كمرحلة مؤقتة تبنى على هيمنة طبقية (Class Domination) تحافظ على التوازن عبر أدوات قسرية أو رمزية، مثل الدولة، والقانون، والأيديولوجيا. أو عبر أشكال من السيطرة الرمزية التي تمنح الهيمنة صبغة طبيعية أو أخلاقية. وفي هذا المعنى، تصبح فكرة الانسجام الاجتماعي (Social Harmony) عند الماركسية ليست هدفا أخلاقيا أو حالة طبيعية، بل نتيجة مؤقتة لهيمنة طبقية قادرة على إنتاج أطر شرعية تعيد إنتاج نفسها وتعيد إنتاج التفاوت (Althusser, 1971/1984).

كما أن التناقض، في المادية الجدلية، ليس مجرد نزاع بين فئات بل هو تراكم داخلي للضغوط البنيوية داخل النظام نفسه. فالعلاقات الاقتصادية ليست ثابتة، بل تتغير وفقا لتطور قوى الإنتاج (Forces of Production)؛ وإذا ظلت علاقات الإنتاج (Relations of Production) متشبثة بأطر قديمة لا تستجيب لهذا التطور، ينشأ ما يسميه ماركس أزمة تتجاوز القدرة على الاستيعاب، وتفضي إلى إعادة تشكيل اجتماعي. ومن ثم، لا يفهم التحول الاجتماعي في هذا المنظور كـ تطور أخلاقي أو تحقق للأفكار، بل كعملية صدام داخلي بين قوى متناقضة داخل النظام نفسه، حيث تتحول الأزمات إلى نقاط انطلاق لإعادة ترتيب بنيوي. وبهذا المعنى، تتجاوز المادية الجدلية الإطار التحليلي التجزيئي، وتفرض على علم الاجتماع الماركسي أن يدرس المجتمع ككل كـ بنية مشدودة (Taut Structure)، لا كأجزاء منفصلة، وأن يضع في صميم تحليله فكرة أن كل ظاهرة اجتماعية تحمل في داخلها شروط نشأتها وتحولها وزوالها، وأن الوعي الاجتماعي نفسه ليس منفصلا عن هذه البنية، بل جزء منها، ويتشكل وفق شروطها المادية. وهكذا، يصبح علم الاجتماع عند ماركس ليس علما لوصف الواقع فحسب، بل علما نقديا يهدف إلى كشف تناقضات النظام، وفهم آليات إعادة إنتاجها، وتفسير الأسباب العميقة التي تجعل التحول الاجتماعي ليس مجرد خيار، بل نتيجة حتمية لتراكم التناقضات (Marx, 1867/2013; Marx & Engels, 1848/2010).

2.2.2. التحول من الكم إلى الكيف: قانون التحول النوعي

يمثل مبدأ التحول من الكم إلى الكيف أحد أركان المنهج الجدلي في الفلسفة الماركسية، وهو يحدد كيفية انتقال الحركة التاريخية من مجرد تراكم تدريجي إلى تحول نوعي يغير طبيعة النظام الاجتماعي. والفكرة الأساسية هنا ليست أن التراكم الكمي مجرد زيادة في الحجم، بل أن الكميات المتراكمة تحمل في داخلها إمكانات تغيير نوعي، وأن تجاوز حد معين من الكثافة أو الضغط يفتح المجال لولادة بنية جديدة تختلف نوعا عن السابقة، وليس فقط في درجة أكبر من نفس النوع. وهكذا، لا تفهم التطورات الاجتماعية في هذا المنظور كمسار خطي مستمر نحو تحسين أو تقدم ثابت، بل كحركة تتقاطع فيها فترات طويلة من التراكم الكمي مع نقاط انعطاف (Tipping Points) تنفجر فيها التناقضات لتنتج تحولات نوعية. والتحول النوعي لا يعني مجرد تغير في الشكل فحسب، بل تغير في المنطق البنيوي للنظام: تتحول علاقة الإنتاج، وتتفكك قواعد الهيمنة، وتتغير طبيعة الصراع الاجتماعي، بل قد تنشأ طبقات اجتماعية جديدة أو تتبدل شروط تكوينها. وفي السياق الماركسي، يمكن تفسير هذا المبدأ عبر مثال واضح: تراكم رأس المال (Capital Accumulation) ليس مجرد زيادة في الثروة، بل هو عملية تخلق تراكما في قوى الإنتاج وتزيد من قدرة النظام على الإنتاج، لكن في الوقت نفسه تثقل علاقات الإنتاج القديمة التي قد تصبح عائقا أمام هذا التطور. وعندما تصل قوى الإنتاج إلى حد يفوق قدرة العلاقات القديمة على الاستيعاب، تنشأ أزمة بنيوية، ليس لأن النظام أخطأ في إدارته، بل لأن بنية النظام نفسها أصبحت غير متوافقة مع شروط الإنتاج الجديدة. وهكذا، يصبح التحول النوعي عند ماركس ليس مجرد تغيير شكلي، بل انتقالا إلى نمط إنتاج جديد ينتج علاقات اجتماعية مختلفة، ومؤسسات جديدة، وتوزيعا جديدا للسلطة (Marx, 1867/2013).

كما يفسر هذا المبدأ أيضا لماذا تنتج التغيرات الاجتماعية الكبرى أحيانا طفرات (Leaps) تبدو مفاجئة، رغم أنها تكون نتيجة تراكمات طويلة. فالأزمة ليست في هذا السياق حدثا خارجيا أو شذوذيا، بل مرحلة طبيعية في دورة النظام، تكشف عن حدود استمراريته وتفتح المجال لإعادة تنظيمه. وفي هذا المعنى، تصبح الأزمة لحظة كشف (Moment of Revelation) تكشف عن التناقضات الكامنة في النظام، وتعيد طرح سؤال: كيف يمكن إعادة إنتاج النظام في ظل تناقضاته؟ (Harvey, 2010). ومن زاوية سوسيولوجية، يمكن اعتبار هذا المبدأ أيضا تفسيرا لظهور التحولات الثقافية والسياسية غير المتناسبة مع تراكمات بسيطة في الوعي أو القيم. فالتراكم الكمي في ضغوط اللامساواة أو التهميش أو الاحتقان الاجتماعي قد لا ينتج تغييرا سياسيا مباشرا، لكن عندما يتجاوز مستوى معين، يصبح التحول النوعي ممكنا: يتغير شكل الصراع، وتتغير قواعد الشرعية، وتصبح المؤسسات القديمة عاجزة عن احتواء التحولات، فتظهر بدائل جديدة في الأيديولوجيا

والممارسة السياسية. وهكذا، تتحول النقطة النوعية إلى لحظة إعادة تأسيس (Reconfiguration) للنظام الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تتداخل فكرة التحول النوعي مع مفهوم الأزمة (Crisis) لدى الماركسية: فالأزمة ليست مجرد عطل في الاقتصاد، بل أزمة في التوافق البنيوي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بين إمكانيات الإنتاج وبين شكل توزيع المنافع والسلطة. لذلك، فإن الأزمة لا تفهم كحدث عرضي، بل كـ فصل طبيعي من حركة النظام التاريخية، التي تخلق شروطا لانتقال نوعي أو لإعادة ترتيب داخلي. وبذلك، يثبت مبدأ التحول من الكم إلى الكيف أن الحركة التاريخية ليست مجرد تراكمات كمية، بل حركة تنفجر عند نقطة معينة لتنتج نوعا جديدا من الواقع الاجتماعي، وفق منطق جدلي يتجاوز التصورات الوظيفية أو التطورية الخطية (Harvey, 2010; Lefebvre, 1968; Marx, 1867/2013).

3.2.2. نفي النفي: الحركة في شكل دورة صاعدة

في إطار المادية الجدلية، لا يفهم التغيير الاجتماعي على أنه إلغاء مباشر لمرحلة سابقة، بل كعملية مركبة تتضمن سلسلة من التحولات التي تتجاوز الشكل القديم دون أن تمحوه كليا، ثم تعيد صياغة ما تم تجاوزه في شكل جديد. هذا ما يعرف بمبدأ نفي النفي (Negation of the Negation)، الذي يجعل الحركة التاريخية ليست خطا مستقيما بل دورة صاعدة (Spiral Development): لا تعود إلى نفس النقطة، لكنها تنتج شكلا جديدا يحافظ على بعض العناصر القديمة بعد إعادة تنظيمها داخل بنية مختلفة. وهذا المنطق الجدلي يرفض التفسير الثنائي البسيط الذي يرى أن التحول الاجتماعي يتم عبر استبدال كامل أو إلغاء نهائي للأشكال السابقة، كما يرفض أيضا قراءة التاريخ كـ تكرار ممل أو دوائر مغلقة. فالمادية الجدلية ترى أن كل مرحلة جديدة تتشكل عبر تجاوز تناقضات المرحلة السابقة، لكن هذا التجاوز لا يتم عبر محو كامل لما سبق، بل عبر استيعاب جزئي وتحويل في الوظيفة والدلالة. لذا، فإن القديم لا يختفي تماما، بل يتبقى كـ بقايا أو إرث يعاد توظيفه داخل النظام الجديد، لكن في سياق جديد وبوظيفة جديدة. وفي هذا الإطار، يصبح التحول الاجتماعي عملية تراكمية–نوعية: إذ يمكن أن يبدو الشكل الجديد مغايرا تماما، لكنه في الواقع يتضمن مكونات قديمة تمت إعادة صياغتها. وهذا يفسر لماذا يمكن أن يستمر وجود مؤسسات مثل الدولة أو القانون أو الأسرة، رغم أن دورها ودلالتها قد تغيرا جذريا داخل نظام إنتاج مختلف. فالدولة، مثلا، قد تبقى كبناء سياسي، لكنها تتبدل من دولة رعوية أو تقليدية إلى دولة برجوازية–أممية، أو من دولة قومية إلى دولة رأسمالية عابرة للحدود، بما يواكب تغير قواعد الإنتاج والهيمنة (Marx, 1859/2009, 1867/2013). كما يفسر هذا المنطق أيضا استمرار بعض الأشكال الثقافية أو الأنماط الإيديولوجية في المجتمعات الحديثة، ليس لأنها لم تهدم، بل لأنه

أعيد تدويرها لتخدم النظام الجديد. وهذا ما يجعل المادية الجدلية منهجا قادرا على فهم كيف أن التحول الاجتماعي لا يعني بالضرورة إلغاء كل شيء، بل إعادة توجيه العناصر القديمة ضمن بنية جديدة تعيد إنتاجها. وبالتالي، يصبح التاريخ حركة صاعدة: ليس تكرارا، ولا عودة إلى الوراء، بل صيرورة تدمج القديم داخل الجديد بطريقة تحافظ على استمرارية داخل تغيير. وفي هذا السياق، تظهر المادية الجدلية أن التطور الاجتماعي لا يحدث عبر تحقق أفكار أو نمو أخلاقي فقط، بل عبر تراكم تناقضات وتجاوزها في شكل جديد. وهو ما يجعل من مبدأ نفي النفي أداة تفسيرية قوية لفهم كيف أن الأشكال الاجتماعية تنتج نفسها عبر مراحل من التحول تتضمن تجاوزا وإعادة تركيب، لا مجرد إلغاء. وهذا المنطق يربط بين الاستمرارية والتغيير في قراءة ديناميكية للتاريخ، حيث يصبح كل نفي مرحلة تأسيسية لمستوى أعلى من الحركة، ويجعل من التاريخ ليس مجرد تسلسل زمني، بل سيرورة تصاعدية تتجاوز ذاتها باستمرار (كابان ودورتيه، 2010).

تكمن الأهمية السوسيولوجية للمادية الجدلية في أنها توفر أدوات تحليل كلية تربط بين الاقتصاد والسياسة والثقافة، وتتيح فهم الظواهر الاجتماعية في سياقها التاريخي، وليس كعناصر منفصلة. فهي منهج يرفض التفسير التجزيئي أو الانفصال بين المجالات، ويعيد المجتمع إلى وحدة تاريخية متحركة، حيث كل ظاهرة تحمل في داخلها شروط نشأتها وتحولها وزوالها. وبهذا، يتحول علم الاجتماع الماركسي إلى علم نقدي بامتياز، لأنه لا يكتفي بوصف الواقع، بل يسعى إلى كشف التناقضات البنيوية التي تنتج الظواهر الاجتماعية، ويكشف آليات إعادة إنتاجها عبر الدولة، والأيديولوجيا، والمؤسسات. وبالتالي، يصبح التحليل الماركسي ليس مجرد تفسير، بل قراءة نقدية للهيمنة والسلطة، في إطار حركة تاريخية. وهذا ما يفسر تطور الماركسية نحو تحليل أكثر تعقيدا للأيديولوجيا والسلطة، كما في صياغات ألتوسير التي ترى في الأيديولوجيا آلية إنتاج للذات الاجتماعية عبر أجهزة الدولة الأيديولوجية وليس مجرد أفكار تروجها الطبقة الحاكمة (Althusser, 1971/1984). كما يبرز هذا المنهج في أعمال لوفيفر التي تربط بين الفضاء الاجتماعي والسلطة والانتاج الحضري، مع التأكيد على أن الفضاء نفسه ليس حياديا بل نتاج للتناقضات الاجتماعية (Lefebvre, 1968). وبذلك، تمثل المادية الجدلية منهجا يتيح فهم الواقع الاجتماعي كـ حقل حركة وتناقض، وليس كتركيب ثابت، وهي بالتالي تعطي الماركسية صيغتها الكلية كفلسفة علمية للتحليل الاجتماعي، قادرة على تفسير الاستقرار والتحول، والهيمنة والرفض، والصراع والتغيير. واستخلاصا لما تقدم، يمكن القول إن الفلسفة الماركسية تقوم على تكامل عضوي بين المادية التاريخية كمذهب يفسر المجتمع انطلاقا من شروطه المادية، والمادية الجدلية كمنهج يحلل حركته وصيرورته التناقضية. وهذا التكامل هو ما يمنح الماركسية قدرتها التفسيرية والنقدية،

ويجعلها أحد أكثر الاتجاهات تأثيرا في علم الاجتماع، خاصة في تحليل الرأسمالية، والصراع الطبقي، وأشكال الهيمنة الحديثة.

3. المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية

النظرية الماركسية من أكثر النظريات السوسيولوجية تركيبا وتأثيرا في تاريخ الفكر الاجتماعي، ليس فقط لأنها قدمت نقدا جذريا للرأسمالية، بل لأنها أسست نسقا مفاهيميا متماسكا لإعادة تفسير المجتمع والتاريخ انطلاقا من شروطهما المادية. فالماركسية لا تختزل في كونها نظرية اقتصادية أو أيديولوجيا سياسية، بل تشكل إطارا تحليليا شاملا لفهم البنى الاجتماعية، وآليات الهيمنة، وديناميات التغير التاريخي، من خلال ربط الوعي الاجتماعي بمحدداته المادية والطبقية (Aron, 1967; Marx & Engels, 1848/2010). وتنطلق الماركسية من مسلمة إبستمولوجية مركزية مفادها أن العلاقات الاجتماعية لا يمكن فهمها بمعزل عن أنماط الإنتاج السائدة، وأن الظواهر السياسية والثقافية والقانونية ليست كيانات مستقلة، بل تتشكل داخل بنية اجتماعية تاريخية محددة. ومن هنا، تبرز أهمية المقولات الماركسية بوصفها أدوات تحليل علمي لا تهدف إلى الوصف المحايد للواقع، بل إلى كشف تناقضاته البنيوية وآليات إعادة إنتاجه. فالمفاهيم الماركسية لا تعمل كتعريفات ثابتة، بل كفئات تاريخية ديناميكية، تتغير دلالاتها باختلاف السياقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج (Giddens, 1971; Marx, 1859/2009). وفي هذا الإطار، تتأسس المقولات الأساسية للنظرية الماركسية (كالطبقة الاجتماعية، والصراع الطبقي، وأسلوب الإنتاج، والتكوين الاقتصادي–الاجتماعي، وفائض القيمة، والبروليتاريا، والاغتراب، والدولة...الخ) ضمن رؤية كلية ترى المجتمع بوصفه بنية مشدودة بالتناقضات، لا نظاما متوازنا أو منسجما بطبيعته. فالصراع، في هذا التصور، ليس انحرافا عن النظام الاجتماعي، بل مكونا بنيويا من مكوناته، والتغير ليس نتيجة تطور أخلاقي أو تقدم خطي، بل حصيلة تراكم تناقضات مادية داخل البنية الاجتماعية نفسها (Bottomore, 1993; Marx, 1867/2013). وعليه، فإن دراسة المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية لا تهدف فقط إلى الإحاطة بمعجمها النظري، بل إلى استيعاب منطقها التحليلي الذي يمكن علم الاجتماع من تجاوز التفسيرات الفردانية أو الثقافوية، والانتقال إلى تحليل العلاقات الاجتماعية في تاريخيتها الملموسة. فالماركسية، بهذا المعنى، تقدم علم اجتماع نقديا يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي من الداخل، بوصفه مجالا للصراع والتحول، لا كمعطى ثابت أو محايد (غيدنز، 2005).

1.3. الطبقة والصراع الطبقي: من البنية إلى الفعل التاريخي

تحتل الطبقة الاجتماعية موقعا تأسيسيا في البنية النظرية للماركسية، إذ تمثل الأداة التحليلية المركزية لفهم تشكل العلاقات الاجتماعية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي. فالطبقة، في المنظور الماركسي، لا تعرف انطلاقا من معايير وصفية مثل الدخل أو المستوى التعليمي أو المكانة الاجتماعية، بل تحدد من خلال الموقع البنيوي داخل علاقات الإنتاج، أي من خلال طبيعة العلاقة بوسائل الإنتاج وبعملية إنتاج فائض القيمة (Surplus Value). وبهذا المعنى، فإن الطبقة ليست فئة إحصائية أو جماعة اجتماعية متجانسة، بل موقعا موضوعيا يولد مصالح مادية متعارضة وأشكالا مختلفة من الفعل الاجتماعي. وانطلاقا من هذا التحديد البنيوي، يظهر الصراع الطبقي بوصفه التعبير التاريخي عن التناقض الجوهري الكامن في نمط الإنتاج. فالصراع لا يفهم هنا كصدام عرضي بين فئات اجتماعية، ولا كنتيجة لسوء توزيع الموارد أو خلل في آليات التوافق الاجتماعي، بل بوصفه آلية داخلية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي وتحويله في آن واحد. إذ إن العلاقة بين الطبقات تقوم على الاستغلال البنيوي لقوة العمل، وهو ما يجعل الصراع ملازما لبنية النظام نفسه، حتى في فترات الاستقرار الظاهري (Marx, 1867/2013). ولا يقتصر الصراع الطبقي، في التحليل الماركسي، على المجال الاقتصادي الضيق، بل يمتد ليشمل الحقول السياسية والقانونية والثقافية والإيديولوجية. فالسيطرة الطبقية لا تمارس فقط عبر التحكم المباشر في عملية الإنتاج، بل أيضا عبر إنتاج أنماط من الوعي والمعنى تعمل على تطبيع علاقات الهيمنة وتحويلها إلى علاقات مشروعة أو طبيعية. ومن هنا، تفهم الدولة والمؤسسات الإيديولوجية بوصفها أشكالا تاريخية تتداخل وظيفيا مع مصالح الطبقة السائدة، لا باعتبارها أجهزة حيادية، بل كوسائط لإدارة الصراع الطبقي وإعادة إنتاجه في أشكال غير مباشرة (Althusser, 1971/1984).

ويميز ماركس، في هذا السياق، بين الطبقة في ذاتها (Class in Itself)، أي الطبقة بوصفها موقعا موضوعيا داخل البنية الاقتصادية، والطبقة لذاتها (Class for Itself)، أي الطبقة التي تنتقل من الوجود البنيوي إلى الفعل التاريخي الواعي. ويبرز هذا التمييز أن الصراع الطبقي لا يؤدي بالضرورة إلى التحول الاجتماعي بصورة آلية أو حتمية، بل يتوقف على مستوى تشكل الوعي والتنظيم السياسي وقدرة الفاعلين الاجتماعيين على تحويل التناقض البنيوي إلى مشروع تاريخي يتجاوز حدود الإطار الاقتصادي إلى المجال السياسي والثقافي. وفي هذا الإطار، لا يفهم الصراع الطبقي كـ "نزاع مصالح" فحسب، بل كـ آلية لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية وتشكيل ذات اجتماعية جديدة قادرة على مقاربة الفضاء الاجتماعي باعتباره ساحة صراع بين الهيمنة (Hegemony) والمقاومة (Lukács, 1971). وعليه، لا يمكن اختزال الصراع الطبقي في ثنائية ميكانيكية بين طبقة حاكمة وطبقة محكومة، بل ينبغي فهمه كسيرورة تاريخية معقدة تتخذ أشكالا متعددة، من

الصراع الاقتصادي المباشر إلى النزاعات الرمزية والإيديولوجية حول المعنى والشرعية والهوية. فالطبقة ليست مجرد فئة اجتماعية، بل حقل صراع تحدد مواقعه علاقات القوة والهيمنة التي تتوزع بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهكذا، يصبح الصراع الطبقي متعدد الأبعاد: فهو صراع على السيطرة على الموارد، وعلى إنتاج المعنى، وعلى تشكيل الوعي، وعلى إعادة إنتاج الشرعية. وبهذا المعنى، يصبح الصراع الطبقي ليس فقط أداة تفسير للتحول الاجتماعي، بل مبدأ تحليليا كاشفا لبنية المجتمع وحدود انتظامه. فهو يوضح أن ما يبدو انسجاما اجتماعيا ليس سوى نتيجة مؤقتة لهيمنة طبقية ناجحة في إدارة تناقضاتها، عبر استثمار البنية الفوقية في إعادة إنتاج علاقات القوة، وتطبيعها عبر الأيديولوجيا، وتوظيف الدولة كأداة تنظيمية لتثبيت التوازنات الطبقية (والاس وولف، 2010). ومن ثم، يصبح الاستقرار في النظام الاجتماعي حالة تاريخية مشروطة، لا حالة طبيعية، لأنها تعتمد على قدرة الطبقة المسيطرة على إضفاء الشرعية على نظامها، وإخفاء تناقضاته، وامتصاص الضغوط الاجتماعية عبر التوافقات الجزئية أو القمع. وبذلك، لا يفهم الصراع الطبقي في الماركسية كحدث متقطع أو كمرحلة ظرفية، بل ك ديناميةٍ دائمة تعيد إنتاج النظام الاجتماعي في أشكاله المتغيرة، وتكشف عن حدود قدرة النظام على تحقيق تماسك دائم. ومن هنا تتجلى أهمية تحليل الصراع الطبقي كمنهج فكري قادر على قراءة المجتمع بوصفه نسقا متنازعا لا متجانسا، حيث تتقاطع علاقات الإنتاج مع علاقات السلطة والثقافة، وتنتج الأشكال المختلفة من الاستقرار والانهيار والتحول (Poulantzas, 1978).

2.3. أسلوب الإنتاج: البنية الاقتصادية كمنطق تاريخي

يشكل مفهوم أسلوب الإنتاج في النظرية الماركسية نقطة الانطلاق لفهم المجتمع ككل تاريخي، لا كمجموعة من عناصر متفرقة. فأسلوب الإنتاج ليس مجرد وصف لآليات الإنتاج المادية، بل هو إطار تنظيمي شامل يحدد كيف ينتج المجتمع سلعته، وكيف توزع الموارد، وكيف تنظم علاقات العمل، وكيف تشكل الطبقات، وكيف تؤسس الدولة والقانون والأيديولوجيا. وبعبارة أخرى، يفهم أسلوب الإنتاج ك نظام من العلاقات الاجتماعية–الاقتصادية يرتبط فيه الإنسان بوسائل الإنتاج، ويحدد موقعه الاجتماعي عبر درجة سيطرته أو تبعيته في العملية الإنتاجية (Marx, 1859/2009). وفي هذا السياق، يتكون أسلوب الإنتاج من عنصرين متداخلين: (1) قوى الإنتاج؛ أي الموارد المادية والتقنية والبشرية التي تسمح بإنتاج السلع، بما في ذلك التكنولوجيا، والأدوات، والمعرفة العملية، والقوة العاملة. و(2) علاقات الإنتاج؛ أي العلاقات الاجتماعية التي تنظم ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع العوائد، بما في ذلك علاقات الملكية، وعلاقات السيطرة، وتقسيم العمل، وعلاقة العامل بصاحب العمل، وعلاقة الطبقات ببعضها. ويؤكد هذا المفهوم أن المجتمع لا يفهم فقط من

خلال ما يتم إنتاجه، بل من خلال كيف يتم إنتاجه؟ ومن يملك وسائل الإنتاج؟ ومن يتحكم في توزيع فائض الإنتاج؟ وبالتالي، تصبح الطبقة الاجتماعية ليست مجرد فئة اجتماعية أو طبقة ثقافية، بل موضعا بنيويا داخل أسلوب الإنتاج يحدد درجة استغلال الفرد وإمكاناته في التملك والهيمنة. ومن هنا ينبع مفهوم الطبقة لدى ماركس بوصفه علاقة اجتماعية وليس مجرد موقع اقتصادي، أي أن الطبقة تتحدد عبر علاقة الفرد بوسائل الإنتاج وليس عبر الخصائص الفردية أو التمييز الثقافي وحده (Marx, 1867/2013).

ومن ناحية أخرى، يوضح مفهوم أسلوب الإنتاج أن التحول الاجتماعي ليس مسارا خطيا أو تقدما أخلاقيا، بل هو تحول في منطق الإنتاج نفسه. فكل أسلوب إنتاج يحمل تناقضات داخلية: تناقض بين تطور قوى الإنتاج وبين علاقات الإنتاج السائدة التي قد تصبح عائقا أمام هذا التطور، وتؤدي إلى أزمة بنيوية. وهذه الأزمة ليست انهيارًا عشوائيا، بل لحظة تاريخية تكشف عن حدود قدرة النظام على امتصاص تناقضاته. وعند هذه النقطة، يحدث تحول نوعي يفتح المجال لظهور نمط إنتاج جديد، وبالتالي لنمط طبقي جديد، ولمؤسسات سياسية وثقافية جديدة (Marx & Engels, 1848/2010). وعليه، فإن أسلوب الإنتاج لا يقتصر على الاقتصاد وحده، بل يمتد إلى البنية الفوقية، حيث تتشكل الدولة، والقانون، والأيديولوجيا، والمؤسسات الثقافية في علاقة غير متماثلة مع البنية التحتية. فالبنية الفوقية ليست انعكاسا ميكانيكيا للبنية التحتية، بل هي مجال صراع وإعادة إنتاج للهيمنة، تعمل على تثبيت علاقات الإنتاج القائمة وتبريرها. وفي هذا الإطار، تتحول الأيديولوجيا إلى أداة مركزية لإضفاء الشرعية على النظام، وليس مجرد أفكار خاطئة، كما يوضح ألتوسير في مفهومه لأجهزة الدولة الإيديولوجية (Althusser, 1971/1984). وهذا يعني أن المجتمع لا ينتج فقط سلعا، بل ينتج وعيا اجتماعيا يتوزع وفق منطق الهيمنة، ويستخدم لتطبيع التفاوت الطبقي. وأخيرا، يتيح مفهوم أسلوب الإنتاج فهم المجتمع كـ تكوينات تاريخية (Historical Formations) تتحدد عبر نمط إنتاج محدد، وليس كتركيبات ثابتة. فكل نمط إنتاج يحمل في داخله شروط نشأته، وشروط استمراره، وشروط زواله، بما يشمل علاقات العمل، والعلاقات الطبقية، وأنماط التنظيم السياسي، والتمثلات الثقافية. ومن ثم، يصبح تحليل أسلوب الإنتاج مدخلا لفهم كيف تنتج المجتمعات نفسها تاريخيا؟ وكيف تتحول عبر تناقضات بنيوية، وليس عبر تغييرات سطحية أو فردية؟ (Lefebvre, 1968).

3.3. التكوين الاقتصادي–الاجتماعي: قراءة ماركسية شاملة للتاريخ والمجتمع

يعتبر مفهوم التكوين الاقتصادي–الاجتماعي أحد أهم المحاور التي تعيد صياغة الفهم الماركسي للمجتمع بوصفه كلا تاريخيا متكاملا لا يمكن اختزاله في البنية الاقتصادية وحدها، بل هو نسق يتضمن البنية التحتية

(البنية الاقتصادية) والبنية الفوقية (الدولة، القانون، الأيديولوجيا، المؤسسات الثقافية)، ضمن تفاعل تاريخي متشابك. فالتكوين الاقتصادي–الاجتماعي، في هذا الإطار، ليس مجرد نمط إنتاج تقني، بل منظومة من العلاقات الاجتماعية تنتج وتعاد إنتاجها عبر شبكة من المؤسسات والتمثلات التي تضمن استمرارية هيمنة طبقية معينة. وهذا يجعل التحليل الماركسي يتجاوز الاقتصار على الاقتصاد كعامل وحيد، ليصبح تحليلا للمنطق البنيوي الذي ينظم المجتمع ككل، بما في ذلك السياسة والثقافة والوعي (Marx & Engels, 1848/2010). ومن ثم، لا يمكن فهم التكوين الاقتصادي–الاجتماعي كظاهرة ثابتة، بل كـ نمط تاريخي يتشكل في ظروف مادية محددة، ويتعرض لتناقضات داخلية تؤدي إلى أزمات تحرك التحول الاجتماعي. فالتكوينات الاقتصادية–الاجتماعية المختلفة (الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية...) ليست مجرد مراحل زمنية، بل أنماط تتضمن تركيبة طبقية خاصة، وعلاقة محددة بين الملكية والعمل، ودورا معينا للدولة، وطريقة إنتاج الشرعية والأيديولوجيا. ومن هذا المنظور، يصبح التغير الاجتماعي ليس مجرد تعديل في القيم أو في المؤسسات، بل تحول في بنية العلاقات الإنتاجية التي تعيد تشكيل الطبقات والدولة والأيديولوجيا (Marx, 1859/2009). ولا يقتصر التحليل هنا على البنية الاقتصادية، بل يتضمن المنظومة الرمزية التي تساهم في إعادة إنتاج التكوين الاجتماعي. فالأيديولوجيا، في القراءة الماركسية، ليست مجرد أفكار مضللة أو وعي زائف، بل هي آلية لإنتاج المعنى الذي يبرر العلاقات الطبقية ويعيد إنتاجها عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية. ومن هذا المنطلق، يبرز دور الدولة ليس فقط كآلة قسرية، بل كـ مجموعة من الممارسات والمؤسسات التي تدير التناقضات وتعيد إنتاج الشرعية، بما في ذلك ما يعرف بـ أجهزة الدولة الإيديولوجية (Althusser, 1971/1984).

كما يتيح مفهوم التكوين الاقتصادي–الاجتماعي فهم العلاقة الجدلية بين التطور التكنولوجي وتغير البنية الاجتماعية، إذ لا يفهم التقدم التقني بوصفه مجرد تحسين أدوات الإنتاج، بل بوصفه قوة مادية تعيد تشكيل بنية المجتمع من جذورها. فالتغير في قوى الإنتاج، بما في ذلك التكنولوجيا والمعرفة وتنظيم العمل، لا يقتصر على زيادة الإنتاجية فحسب، بل يفرض إعادة توزيع للسلطة والموارد داخل المجتمع، ويعيد تشكيل العلاقات الطبقية، ويغير من دور الدولة ووظيفتها، ويخلق أيديولوجيا جديدة تتناسب مع الشكل الاجتماعي الجديد. وفي هذا الإطار، يصبح التقدم التكنولوجي ليس مجرد عامل خارجي، بل محركا داخليا لتغيير نمط الإنتاج والتركيب الطبقي. ومن هنا، يمكن فهم العلاقة بين التطور التكنولوجي والبنية الاجتماعية باعتبارها علاقة جدلية: فالتكنولوجيا ليست محايدة بل مرتبطة بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنتجها، كما أن هذه العلاقات تتأثر بها وتعيد إنتاجها. فإذا تطورت التكنولوجيا، لكنها ظلت عالقة في علاقات إنتاج قديمة، فإنها تولد تناقضا

بنيويا، لأن البنية الاجتماعية لا تستطيع استيعاب إمكانات الإنتاج الجديدة في إطار العلاقات القائمة. وهنا تظهر الأزمة كمرحلة انتقالية تتجاوز فيها البنية القديمة حدودها، ما يؤدي إلى إعادة ترتيب الطبقات، وإعادة صياغة الدولة، وإعادة إنتاج أيديولوجيا جديدة تبرر النظام الجديد أو تحاول إخفاء تناقضاته. وهذا ما يوضحه ماركس في تحليله لأزمة الرأسمالية، حيث تؤدي التناقضات بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج التقليدية إلى أزمات دورية تعيد إنتاج النظام في شكل جديد أو تدفعه نحو تحول جذري (Marx, 1867/2013). ويمكن ربط هذا التحليل بما ذهب إليه محمد عابد الجابري في قراءة نقدية للحداثة والتطور، حيث يبرز أن التحولات التقنية في المجتمعات الحديثة لا تحدث تغييرا اجتماعيا مجردا، بل تفتح صراعات جديدة حول السلطة والمعرفة والهوية، وتعيد تشكيل علاقات القوة داخل المجتمع. فالتكنولوجيا، في هذه القراءة، ليست مجرد أداة، بل تأثيرات بنيوية تعيد ترتيب المؤسسات والسلطة، وتؤدي إلى تغيرات في البناء الاجتماعي والثقافي (الجابري، 1991).

4.3. فائض القيمة: بنية الاستغلال والربح في الرأسمالية

يشكل مفهوم فائض القيمة في التحليل الماركسي حجر الزاوية لفهم منطق الرأسمالية ليس كـ نظام اقتصادي فحسب، بل كـ نظام اجتماعي–سياسي يقوم على استخراج فائض من العمل البشري وتوزيعه بشكل طبقي. فالرأسمالية لا تعرف العمل بوصفه نشاطا إنسانيا فحسب، بل تحوله إلى سلعة تباع وتشترى في سوق العمل. وفي هذا السياق، لا يدفع للعامل ثمن ما ينتج، بل ثمن قوة العمل (Labor Power)، أي القدرة على العمل التي تقدر قيمتها وفقا لتكاليف إعادة إنتاجها (المواد الغذائية، السكن، التعليم، الصحة، إلخ). لكن قيمة ما ينتجه العامل خلال يوم العمل غالبا ما تتجاوز قيمة قوة العمل التي دفعت له، وهذا الفارق هو فائض القيمة الذي يذهب إلى رأس المال كربح. وبذلك يتبين أن الربح ليس مكافأة للمهارة أو عائدا للاستثمار، بل قيمة مستخرجة من العمل المجاني الذي لا يقابل أجرا (Marx, 1867/2013). ولا يكتفي مفهوم فائض القيمة عند ماركس بتفسير كيفية تحقيق الربح داخل الرأسمالية، بل يشكل مفتاحا تحليليا لفهم البنية العميقة للعلاقات الطبقية الحديثة. فالرأسمالية لا تقوم على تبادل متكافئ بين العمل ورأس المال، كما تفترض النظريات الليبرالية، بل على فصل بنيوي بين العامل ووسائل الإنتاج، يجعل بيع قوة العمل فعلا قسريا من حيث الشروط، حتى وإن بدا حرا من حيث الشكل القانوني. ففي لحظة التعاقد، لا يتبادل العامل والرأسمالي قيما متساوية، بل يتنازل العامل عن قدرة إنتاجية تدر قيمة أكبر مما يعاد إليه في شكل أجر، بينما يحتفظ الرأسمالي بفائض هذه القيمة بحكم سيطرته على شروط الإنتاج وتنظيمه. وبهذا المعنى، يتحول فائض القيمة من كونه مجرد فرق حسابي

بين قيمة الإنتاج وقيمة الأجر، إلى علاقة اجتماعية تتجسد فيها الهيمنة الطبقية. فالاستغلال لا يقع بعد عملية التبادل، بل يبنى داخلها، لأن الأجر ذاته لا يعكس قيمة ما ينتجه العامل، بل قيمة قوة عمله كما تحدد تاريخيا واجتماعيا. ومن هنا، يكشف التحليل الماركسي أن السوق لا يلغي اللامساواة، بل يعيد إنتاجها في شكل قانوني–اقتصادي، حيث تمارس السيطرة لا عبر العنف المباشر، بل عبر آليات تبدو محايدة مثل العقد، والأجر، وحرية العمل.

كما يسمح مفهوم فائض القيمة بفهم الطابع التاريخي للرأسمالية، إذ إن أشكال استخراجه ليست ثابتة، بل تتغير بتغير تنظيم العمل وتقنيات الإنتاج. فماركس يميز بين فائض القيمة المطلق، القائم على إطالة زمن العمل، وفائض القيمة النسبي، الناتج عن رفع الإنتاجية عبر التكنولوجيا والتنظيم العلمي للعمل. وهذا التمييز يبين أن الرأسمالية لا تعتمد فقط على تكثيف الاستغلال، بل على إعادة تشكيل شروطه باستمرار، بما يجعل السيطرة أكثر تجريدا وأقل ظهورا، دون أن تكون أقل فاعلية (Marx, 1867/2013). ومن ثم، يصبح فائض القيمة أداة مركزية لتحليل الانتقال من مستوى الفاعلين الأفراد إلى مستوى البنى الاجتماعية. فالاستغلال ليس نتيجة نوايا الرأسمالي أو ضعف العامل، بل نتيجة منطق بنيوي يحكم نمط الإنتاج ذاته، ويجعل العلاقة بين العمل ورأس المال علاقة تبعية بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا بتغيير شروط الإنتاج نفسها. ولهذا، لا تطرح مسألة فائض القيمة عند ماركس بوصفها قضية أخلاقية أو مطلبا إصلاحيا، بل بوصفها أساسا لفهم الصراع الطبقي وحدود الاستقرار الاجتماعي داخل الرأسمالية الحديثة (Giddens, 1971). ولا يستخرج فائض القيمة فقط عبر إطالة يوم العمل، بل عبر آليات متعددة تتعلق بتنظيم العمل نفسه، مثل زيادة سرعة العمل، تقسيم العمل، الأتمتة، الرقابة، وتحويل وقت الفراغ إلى وقت إنتاجي. وفي هذا المعنى، يصبح فائض القيمة مفهوما لا يختص فقط بالاقتصاد، بل يرتبط بتحويل الزمن الاجتماعي إلى زمن إنتاجي، وبإعادة تشكيل السلوك الاجتماعي داخل مصانع ومؤسسات حديثة. وبذلك، تتحول الدولة والقانون والتعليم والإعلام إلى أدوات لإعادة إنتاج ظروف استخراج الفائض، عبر إنتاج وعي يجعل من العمل المأجور نمطا طبيعيا للحياة، ويخفي التناقض البنيوي بين قيمة العمل والقيمة المدفوعة. كما يتيح مفهوم فائض القيمة فهم تطور الرأسمالية عبر التاريخ، لأنه يربط بين التراكم الرأسمالي وتوسع الاستغلال وتشكل الطبقة العاملة (Proletariat). فالتراكم ليس مجرد زيادة في رأس المال، بل عملية تحول اجتماعي تتضمن تحويل الموارد الطبيعية والعمال إلى عناصر في منظومة إنتاجية تهيمن عليها الطبقة المالكة. ومن ثم، يصبح التناقض بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج محركا للأزمات الدورية في الرأسمالية، حيث يؤدي نمو الإنتاج إلى فائض في السلع، ومن ثم إلى أزمات في الأسواق، وهو ما يعيد إنتاج النظام عبر دورات من الانهيار والإصلاح (Harvey, 2010). وفي العصر الرقمي، يتعمق التناقض

عبر ظهور ما يسمى "العمل غير المأجور" أو "العمل المعرفي"، حيث يستخرج فائض القيمة من نشاطات لا تحتسب ضمن ساعات العمل الرسمية، مثل الإنتاج المعرفي على الإنترنت، والتفاعل على منصات التواصل، والتسويق الذاتي، والإبداع الرقمي. ويظهر هذا التطور أن الرأسمالية لا تقتصر على استغلال العمال داخل المصنع، بل تمتد إلى إعادة تنظيم الحياة اليومية بحيث تصبح جزءا من عملية إنتاج القيمة (Casilli, 2024).

5.3. البروليتاريا: الطبقة الاجتماعية المحورية في دينامية الاستغلال والتحول

في التصور الماركسي لا تختزل البروليتاريا (Proletariat) في كونها فئة مهنية أو شريحة اجتماعية محدودة الدخل، بل تفهم بوصفها موقعا بنيويا داخل نمط الإنتاج الرأسمالي، يتحدد بعلاقة موضوعية مع وسائل الإنتاج ومع منطق تراكم رأس المال. فالبروليتاري هو ذاك الفاعل الاجتماعي الذي جرد تاريخيا من ملكية وسائل العيش المستقلة، ولم يعد يملك سوى قوة عمله التي يضطر إلى بيعها في السوق من أجل البقاء. ومن هنا، فإن البروليتاريا ليست نتيجة فقر عرضي أو اختلال اقتصادي مؤقت، بل نتاج تاريخي لعملية الفصل بين المنتج المباشر ووسائل الإنتاج، وهي العملية التي تشكل الشرط البنيوي لقيام الرأسمالية ذاتها (Marx & Engels, 1848/2010). وتكتسب البروليتاريا أهميتها النظرية لا من حجمها العددي فقط، بل من موقعها داخل علاقات الإنتاج، حيث تمثل الطرف الذي ينتج منه فائض القيمة ويعاد انتزاعه منه بصورة منهجية. فالبروليتاريا ليست مجرد ضحية للاستغلال، بل هي، في التحليل الماركسي، الفاعل الحامل للتناقض المركزي في الرأسمالية: فهي في الوقت ذاته شرط وجود رأس المال وضحيته. وهذا الوضع المتناقض يمنحها طابعا مزدوجا؛ إذ تنتج الثروة الاجتماعية لكنها تقصى عن التحكم فيها، وتشارك في إعادة إنتاج النظام بينما تعيش آثار اغترابه واستلابه. ويميز ماركس داخل هذا الإطار بين البروليتاريا بوصفها طبقة في ذاتها، أي بوصفها تجمعا موضوعيا لأفراد يشغلون موقعا واحدا في البنية الاقتصادية، وبين البروليتاريا بوصفها طبقة لذاتها، أي حين تتحول من وجود بنيوي صامت إلى فاعل تاريخي واع بذاته وبمصالحه. ولا يحدث هذا الانتقال تلقائيا، بل عبر سيرورة معقدة تشمل تشكل الوعي الطبقي، والتنظيم النقابي والسياسي، والصراع الإيديولوجي حول معنى العمل والعدالة والشرعية. وبذلك، لا تكون البروليتاريا فاعلا ثوريا بحكم وجودها فقط، بل بحكم قدرتها على تحويل التناقض البنيوي إلى مشروع تاريخي واع (Lukács, 1971).

كما أن التحليل السوسيولوجي الماركسي يرفض النظر إلى البروليتاريا باعتبارها كتلة متجانسة أو طبقة واحدة دون تفكيك، إذ يبرز التمايزات الداخلية التي تنشأ من توزيع العمل، وتفاوت المواقع داخل عملية الإنتاج، والاختلافات في شروط العمل والدخل، فضلا عن الانقسامات التي تعمقها عوامل مثل الجندر، والهجرة،

والعمالة غير المستقرة (Precarious Labour)، والتفاوتات الإقليمية. وهذه التمايزات، مع أنها تفضي إلى تشظي في الخبرات الطبقية وتعدد في الأشكال النضالية، إلا أنها لا تلغي وحدة البروليتاريا البنيوية بوصفها فئة لا تملك وسائل الإنتاج وتجبر على بيع قوة عملها في سوق العمل. ومن هذا المنطلق، تتحول البروليتاريا في التحليل الماركسي إلى تركيبة اجتماعية متعددة الطبقات داخل طبقة واحدة، حيث تدار تمايزاتها داخل منطق إنتاجي عام يعيد إنتاج التبعية لرأس المال عبر آليات متعددة: التقسيم الفني للعمل، والتفاوت في الأجور، وتوظيف الانقسامات الاجتماعية لتفكيك التضامن، فضلا عن الأشكال الحديثة للهيمنة التي تستخدم في الاستغلال الرقمي والمرن. ولهذا السبب، يصبح السؤال المركزي ليس فقط هل توجد طبقة عاملة؟ بل كيف تتشكل وحدتها التاريخية عبر صراعها ضد آليات الهيمنة والاستغلال؟ وكيف يمكن أن تنتقل من وعي ذاتي جزئي إلى وعي طبقي شامل؟ وهنا يبرز التمييز الماركسي بين الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها، الذي يوضح أن التمايزات الداخلية لا تمنع وجود طبقة موضوعية، لكنها تعيق تحولها إلى فاعل تاريخي واع. إذ إن التغيير الاجتماعي لا يتولد تلقائيا من وجود التناقض البنيوي، بل يتطلب تطورا في الوعي الطبقي والتنظيم السياسي، وقدرة العمال على تحويل تجاربهم المعيشة إلى مشروع تاريخي مشترك. وبذلك، تصبح مسألة توحيد الوعي والتنظيم إحدى الإشكاليات المركزية في تاريخ الحركة العمالية، لأن الرأسمالي يسعى دائما إلى تفكيك هذا التوحيد عبر إنتاج اختلافات وظيفية واجتماعية تستخدم كأداة لتفتيت التضامن (Poulantzas, 1978). ولا تفهم البروليتاريا في سياق الرأسمالية المعاصرة فقط كطبقة مصنع تقليدية، بل كتركيبة اجتماعية تتوسع لتشمل فئات متعددة في الاقتصاد الرقمي، والقطاع غير الرسمي، والخدمات، والعمالة المأجورة وغير المأجورة، بما يجعل إعادة تعريف مفهوم البروليتاريا وإعادة تحديد حدودها أحد أهم التحديات النظرية في الفكر الماركسي المعاصر (Casilli, 2024). وفي هذا السياق، يصبح تحليل البروليتاريا ليس مجرد وصف اجتماعي، بل تحليلا لمركزية العمل في إنتاج القيمة، وللإشكالية التي تواجهها الطبقة العاملة في تحويل وضعها البنيوي إلى قوة تاريخية قادرة على إعادة تشكيل شروط الإنتاج نفسها (الحوراني، 2008).

6.3. الاغتراب: تفكك العلاقة بين الإنسان وعمله في الرأسمالية

لا يفهم الاغتراب في التحليل الماركسي بوصفه مجرد حالة نفسية فردية أو شعورا بالعزلة، بل بوصفه ظاهرة بنيوية تنبثق من منطق الإنتاج الرأسمالي نفسه. فالعمل في هذا النظام ليس مجرد نشاط اقتصادي أو وسيلة لإشباع الحاجة، بل هو علاقة اجتماعية تحول العامل إلى مجرد وسيط في عملية إنتاج يسيطر عليها رأس المال، بحيث يصبح المنتج النهائي مفصولا عن صانعه ويعاد إدخاله في السوق كسلعة مستقلة عن

علاقات الإنتاج التي أنتجته. وبهذه الطريقة، لا ينظر إلى الاغتراب كمشكلة سلوكية أو ثقافية، بل كمشكلة بنيوية تعكس تفكك الفعل الإنساني داخل منظومة القيم الرأسمالية. وتحول الرأسمالية العامل إلى قوة عمل تشترى وتباع، وتفرض عليه شروط العمل من خارج ذاته، وهو بذلك يفقد القدرة على تحويل نشاطه إلى فعل ذي معنى، إذ يصبح العمل مجرد وسيلة للبقاء لا لتحقيق الذات. وفي هذا السياق، يتحول العامل إلى ذات مشتتة (Fragmented Subject) تعيش انفصالا بين الكينونة والوظيفة، إذ يفقد العمل صفة الإبداع والحرية، ويصبح مجرد وظيفة آلية ضمن نظام اجتماعي يهيمن عليه منطق الربح والتراكم (Marx, 1859/2009). ولأن الاغتراب ليس ظاهرة اقتصادية فحسب، بل تكوين وجودي، فإنه يتجسد في أربعة أبعاد مترابطة: الاغتراب عن المنتج، وعن عملية الإنتاج، وعن الذات الإنسانية، وعن الآخرين. وهذا الربط بين الأبعاد يجعل الاغتراب ليس فقط فقدان ملكية المنتج بل فقدان القدرة على الانتماء إلى الذات، وبالتالي يصبح العامل غريبا عن طبيعته الإنسانية في تحويل الطبيعة وإنتاج العالم. وهكذا، يصبح الاغتراب بوصفه تحولا في البنية الوجودية، وهو ما يجعل الإنسان في الرأسمالية مسخرا لا بوصفه عبدا مباشرا، بل بوصفه موضوعا اقتصاديا–اجتماعيا يفقد القدرة على التحكم في شروط وجوده.

علاوة على ذلك، يمكن ربط الاغتراب في السياق المعاصر بمفهوم العمل غير المأجور والعمل المعرفي، إذ تعيد الرأسمالية تنظيم الحياة اليومية بحيث تحولها إلى مجال لإنتاج القيمة، سواء داخل المصنع أو خارجها. ففي اقتصاد المعرفة، يصبح العامل معرضا لتعمق الاغتراب عبر توسيع ساعات العمل الافتراضية، وتفتيت العلاقات الاجتماعية، وتكريس منطق الإنتاج المستمر الذي لا يترك مجالا للفصل بين الحياة والعمل (Standing, 2011). وبذلك، يصبح الاغتراب ليس فقط عن العمل بل عن الوقت والهوية والذات. ومن زاوية سوسيولوجية نقدية، لا يعالج الاغتراب عبر تحسين شروط العمل أو رفع الأجور فقط، لأن جوهره يكمن في علاقة الملكية وبنية السيطرة على وسائل الإنتاج. لذلك، يرتبط نقد الاغتراب بنقد أعمق للسلطة والهيمنة، إذ لا يمكن حل الاغتراب دون تحويل العلاقة بين الإنسان ووسائل الإنتاج من علاقة استغلال إلى علاقة مشاركة وتملك جماعي. وهنا، يصبح الاغتراب أيضا أداة تحليل لفهم أزمة الديمقراطية والشرعية، لأن النظام الرأسمالي لا يكتفي بتحويل العمل إلى سلعة، بل يسعى إلى تحويل الإنسان إلى كيان قابل للتسويق، أي إلى ذات قابلة للبيع في سوق الهوية (أبو زيد، 2002). وأخيرا، يبرز الاغتراب في التحليل الماركسي كشرط لوجود الرأسمالية وليس مجرد أثر جانبي لها، لأن إعادة إنتاج علاقات الإنتاج تستدعي استمرار حالة الاغتراب: العامل الذي لا يملك وسائل الإنتاج ولا يملك السيطرة على عمله هو نفس العامل الذي يجبر على بيع قوة عمله، وهو نفس

العامل الذي يستمر في تكريس منظومة الاستغلال عبر تناقضاته اليومية. بهذا المعنى، يصبح الاغتراب ليس مجرد مشكلة اجتماعية، بل نقطة انطلاق لفهم التناقضات البنيوية التي تحرك التاريخ (Marx, 1859/2009).

7.3. الدولة: أداة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج

الدولة في التحليل الماركسي لا تفهم بوصفها جهازا إداريا محايدا أو إطارا سياسيا مستقلا عن الاقتصاد، بل تفهم كـ تشكيلة اجتماعية–اقتصادية تعمل على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة، وتضمن استمرار هيمنة الطبقة المسيطرة عبر شبكة من المؤسسات القسرية والرمزية. فالدولة ليست مجرد منفذ للقوانين، بل هي آلية لإنتاج الشرعية، تحول علاقات القوة إلى علاقات تبدو طبيعية وقانونية، وتعمل على جعل التفاوتات الاجتماعية تبدو كأنها نتيجة كفاءة أو تفاوت في القدرات، لا كنتاج لهيمنة تاريخية وتراكمية. ومن ثم، لا يكون دور الدولة في التحليل الماركسي محدودا في القمع فحسب، بل يمتد إلى إنتاج الإجماع عبر مؤسسات التعليم والإعلام والقضاء، ما يجعل الهيمنة أكثر استدامة وأقل اعتمادا على العنف المباشر. كما أن الدولة في هذا المنظور لا تعتبر ككيان موحد متجانس، بل كفضاء للصراع الداخلي، حيث تتقاطع مصالح النخب المختلفة، ويتنافس فيها رأس المال مع فئات سياسية وإدارية، وتبرز فيها صراعات بين أجهزة الدولة نفسها. وهذا يجعل الدولة ليست مجرد أداة في يد الرأسمالي، بل ساحة للتفاوض بين قوى اجتماعية مختلفة حول شكل إدارة النظام، ما يفسر التباين في سياسات الدولة بين الفترات والأزمات. إلا أن هذا التعدد لا يغير طبيعة الدولة البنيوية، لأن وظيفة الدولة الأساسية تظل ضمان استمرارية النظام الاقتصادي عبر ضبط سوق العمل، وتوجيه السياسة الاقتصادية، وإدارة التناقضات بحيث لا تتحول إلى أزمة تهدد الاستقرار العام (Poulantzas, 1978). وتتجلى أهمية الدولة في إعادة إنتاج النسق الاجتماعي عبر ما يمكن تسميته بعملية الشرعنة (Legitimation)، أي تحويل علاقات الهيمنة إلى علاقات تبدو مشروعة وقانونية، ما يجعل التمرد عليها صعبا ومكلفا اجتماعيا. ففي زمن الرأسمالية الحديثة، لم يعد كافيا أن تقمع المعارضة بالقوة، بل يجب أيضا أن تنتج إطارا فكريا يفسر وجود النظام كأمر طبيعي، أو كضرورة تاريخية، أو كخيار لا بد منه، وهو ما يجعل الدولة تعمل على إنتاج الوعي الاجتماعي الذي يبرر ويطبع علاقات الاستغلال، بدل أن يكشفها. ومن هنا، تصبح الدولة في الفكر الماركسي ليست مجرد قوة، بل منتج للمعنى في المجتمع. ومن زاوية نظرية أكثر عمقا، يمكن القول إن الدولة ليست جهازا خارجيا على المجتمع، بل هي جزء من بنية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج؛ فهي تعمل على إعادة إنتاج العامل القابل للبيع عبر التعليم والتنشئة الاجتماعية، وتعيد إنتاج فكرة الملكية الخاصة عبر القانون، وتعيد إنتاج الثقافة الرأسمالية عبر الإعلام والإيديولوجيا. وبهذا المعنى، تصبح الدولة في الفكر الماركسي أداة محورية

لإعادة إنتاج الهيمنة، لأنها تضمن أن يستمر العامل في تقديم قوة عمله، وأن تبدو علاقات الاستغلال كأمر طبيعي، وأن تتقلص احتمالات التحول الاجتماعي إلى حد يجعل النظام قادرا على استيعاب الصراعات داخل أطر إصلاحية لا تهدد جوهره (Marx & Engels, 1848/2010; Poulantzas, 1978).

4. الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية

رغم المكانة المركزية التي تحتلها النظرية الماركسية في تاريخ الفكر السوسيولوجي، فإنها كانت، منذ نشأتها، موضوعا لنقد متعدد المستويات، شمل أسسها الفلسفية، ومنطلقاتها المنهجية، واستنتاجاتها التاريخية والسياسية. ويعد أول هذه الانتقادات ما يوجه إلى نزعتها الحتمية التاريخية، إذ يرى نقادها أن الماركسية تميل إلى اختزال مسار التاريخ في منطق ضروري تحكمه قوانين بنيوية شبه آلية، تجعل من التحول الاجتماعي نتيجة حتمية لتناقضات نمط الإنتاج، بما يقلص من دور الفاعل الاجتماعي والاختيار الإنساني والإبداع التاريخي. وقد اعتبر هذا المنظور، من وجهة نظر نقدية، تفسيرا مفرطا في البنيوية يقلل من تعقيد التجربة الاجتماعية وتعدد مساراتها. كما وجهت للماركسية انتقادات إبستمولوجية تتعلق بادعائها الطابع العلمي للتاريخ، حيث يرى بعض منظري العلم أن تحويل التاريخ إلى مجال تحكمه قوانين قابلة للتنبؤ يضع الماركسية في موضع إشكالي بين العلم والأيديولوجيا. ففي هذا السياق، اعتبر كارل بوبر (Karl Popper) أن الماركسية، بوصفها نظرية شاملة، غير قابلة للدحض التجريبي، لأنها تعيد تأويل الوقائع المخالفة لتوقعاتها بدل أن تراجع فروضها الأساسية، ما يجعلها أقرب إلى منظومة تفسيرية مغلقة منها إلى نظرية علمية بالمعنى الدقيق (Popper, 1957). ومن جهة أخرى، ركزت الانتقادات السوسيولوجية على ما اعتبر نزعة اقتصادية اختزالية (Economic Reductionism)، حيث تتهم الماركسية برد الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى محددها الاقتصادي في التحليل الأخير (عبد المعطي، 1981). ورغم محاولات ماركس نفسه التأكيد على الطابع الجدلي للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، إلا أن كثيرا من القراءات الماركسية اللاحقة كرست فهما تبسيطيا يجعل الاقتصاد محددا أحاديا للتاريخ، وهو ما دفع مفكرين مثل فيبر إلى التأكيد على استقلالية القيم والمعاني والثقافة في تفسير الفعل الاجتماعي (Weber, 1922/1978).

كما شملت الانتقادات البعد السياسي للنظرية الماركسية، خاصة في ضوء التجارب التاريخية التي ادعت تمثيلها. فقد رأى عدد من المنظرين أن تطبيق الماركسية في أنظمة الاشتراكية الواقعية أدى إلى تعزيز الدولة السلطوية بدل زوالها، وإلى إعادة إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة بدل تحرير الإنسان من الاستغلال. وقد استخدمت هذه التجارب كحجة نقدية ضد الفرضية الماركسية القائلة بزوال الدولة مع زوال الطبقات، حيث بدا

أن الدولة لم تذبل بل توسعت وتكثفت وظائفها القمعية (Arendt, 1951). وفي السياق المعاصر، لم تعد الانتقادات الموجهة إلى الماركسية تنحصر في بعدها الاقتصادي–الحتمي، بل اتسعت لتشمل قدرتها التفسيرية إزاء التحولات العميقة التي عرفتها الرأسمالية المتأخرة، خاصة مع صعود اقتصاد المعرفة، وتحول العمل من نمط صناعي مركزي إلى أنماط مجزأة ومرنة، وتفكك الشكل الكلاسيكي للطبقة العاملة الصناعية. وقد ذهب عدد من الباحثين إلى أن الماركسية الكلاسيكية، بتركيزها على المصنع والعمل المأجور المباشر، تميل إلى اختزال علاقات الهيمنة في بعدها الاقتصادي، بينما أصبحت السيطرة في المجتمعات المعاصرة أكثر تعقيدا، وتعمل عبر آليات رمزية وثقافية ومعرفية لا تختزل في الاستغلال الاقتصادي المباشر. وفي هذا الإطار، برز نقد يرى أن مفهوم الصراع الطبقي، بصيغته التقليدية، لم يعد كافيا لتفسير أنماط الهيمنة الجديدة التي تتجسد في التحكم بالمعرفة، وإنتاج الخطاب، وإدارة الهويات، وتشكيل الرغبات، وهي أشكال من السلطة لا تعمل فقط عبر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بل عبر السيطرة على المعنى والتمثيل والشرعية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز تيارات ما بعد ماركسية (Post–Marxism) أعادت النظر في مركزية الطبقة، واقترحت توسيع التحليل ليشمل علاقات الهيمنة المتقاطعة بين الاقتصاد، والثقافة، والسياسة، واللغة، معتبرة أن الفاعلين الاجتماعيين لا يختزلون في مواقعهم الطبقية، بل يتشكلون أيضا عبر انتماءات جندرية، وإثنية، ومهنية، ورمزية (Laclau & Mouffe, 1985). ومع ذلك، فإن كثيرا من هذه الانتقادات لم تؤد إلى تجاوز الماركسية بقدر ما ساهمت في إعادة بنائها نظريا. فقد أنتجت الماركسية النقدية، والمدرسة الغربية، والمقاربات البنيوية وما بعد البنيوية، قراءات جديدة سعت إلى تجاوز الحتمية والاختزال، دون التخلي عن جوهر النقد الماركسي للرأسمالية. ومن ثم، يمكن القول إن قوة الماركسية لا تكمن في كونها نظرية مكتملة أو معصومة، بل في قدرتها المستمرة على توليد النقد الذاتي، وعلى إعادة طرح الأسئلة الجوهرية حول السلطة، والعمل، والاستغلال، والتاريخ.

الفصل الرابع

نظرية الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع

تشكل نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر نقطة تحول منهجية في الفكر السوسيولوجي، لأنها تعيد تموضع السؤال السوسيولوجي من دراسة الظواهر الاجتماعية كحقائق مستقلة عن الفاعل إلى دراسة المعنى الذي يختزنه الفعل في ذاته، وإلى دراسة الفعل بوصفه مرتبطا بالآخرين عبر شبكة من التفاعلات ذات دلالة. ففيبر لا يقتصر على تحليل السلوك الإنساني بوصفه مجرد حركة أو نشاط فردي، بل يضع الفعل في قلب البناء الاجتماعي باعتباره وحدة تفسيرية قادرة على كشف كيفية تشكل المجتمع من خلال الفاعلين الذين يمنحون أفعالهم معنى ينظم العلاقات ويعيد إنتاجها (Weber, 1922/1978). إن الأهمية النظرية لهذه المقاربة تكمن في أنها تفتح الطريق أمام فهم المجتمع ليس ككيان جامد أو ككل فوقي، بل كنتاج ديناميكي للتفاعلات التي تتشكل وفق مقاصد (Intentions) وتوقعات ومعاني ينسجها الفاعلون داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة. وبذلك، لا يمكن فهم الواقع الاجتماعي دون فهم الطريقة التي ينظمه الفاعلون عبر أفعالهم، وهو ما يجعل الفعل الاجتماعي ليس مجرد سلوك، بل عملية تفسيرية تحول العالم إلى واقع قابل للمعرفة والتمثيل العلمي (كريب، 1999). وعليه، فإن شرح نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر يتطلب أولا تفكيك البنية المعرفية التي يستند إليها: فهم الفعل بوصفه اتجاها نحو الآخرين، وفهم المعنى الاجتماعي بوصفه شرطا لكون الفعل موضوعا للسوسيولوجيا، وفهم المجتمع بوصفه شبكة من التفاعلات التي تعاد إنتاجها عبر المعنى، وليس مجرد تراكم من الأفراد. كما يتطلب ذلك التمييز بين أنواع الفعل الاجتماعي بحسب الدوافع والمعاني التي يضفيها الفاعلون على أفعالهم، وهو ما سيمكننا من استيعاب كيفية انتقال الفعل من حالة فردية إلى حالة اجتماعية، وكيفية تحليل المعنى كعنصر مركزي في تفسير الظاهرة الاجتماعية (Weber, 1917/2004).

1. مفهوم وموضوع علم الاجتماع عند فيبر

يشكل تحديد مفهوم وموضوع علم الاجتماع إحدى القضايا المركزية في البناء النظري للسوسيولوجيا الحديثة، إذ يتوقف عليه تحديد طبيعة الظواهر التي يدرسها هذا العلم والمنهجيات الملائمة لتحليلها. وفي هذا السياق، قدم ماكس فيبر تصورا متميزا لعلم الاجتماع يقوم على إعادة تعريف موضوعه انطلاقا من الفعل الاجتماعي بوصفه الوحدة التحليلية الأساسية لفهم الحياة الاجتماعية. فبدل النظر إلى المجتمع ككيان موضوعي

مستقل عن الفاعلين، ركز فيبر على المعاني الذاتية التي يضفيها الأفراد على أفعالهم، وعلى الكيفية التي تتشكل بها أنماط التفاعل الاجتماعي من خلال تداخل هذه المعاني داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة. ومن هذا المنطلق، يتأسس علم الاجتماع عند فيبر على مشروع معرفي يسعى إلى فهم الفعل الاجتماعي وتفسيره تفسيرا سببيا، الأمر الذي يجعل من تحليل المعنى الذاتي للأفعال، ومن دراسة أنماط التنظيم الاجتماعي والمؤسسات، محورين أساسيين لتحديد مفهوم علم الاجتماع وموضوعه في التصور الفيبري (Turner, 2012; Weber, 1922/1978).

1.2. مفهوم علم الاجتماع عند فيبر

يؤسس ماكس فيبر مفهوم علم الاجتماع ضمن أفق إبستمولوجي نقدي يقوم على تجاوز النزعة الوضعية التي اختزلت الظواهر الاجتماعية في ظواهر خارجية خاضعة لقوانين سببية ميكانيكية، إذ يعتبر أن السوسيولوجيا لا يمكن أن تكون علما صرفا عن المعنى، ولا علما يعيد إنتاج منطق العلوم الطبيعية، بل هي معرفة تأويلية–تفسيرية تتعامل مع الفعل الاجتماعي باعتباره حدثا ذا دلالة، يفهم من داخل السياق الذي يعيشه الفاعل، ومن ثم يفسر من خلال علاقته بالتركيب الاجتماعي الأوسع، وهو ما يوضحه فيبر حين يعرف علم الاجتماع بوصفه علما يهدف إلى الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي ومن ثم تفسيره تفسيرا سببيا، في صيغة معرفية لا تساوي بين المعنى والسببية بل تجعل منهما علاقة جدلية لا انفصالية (Weber, 1922/1978). ويستمد هذا التعريف من رفض فيبر لخطاب الحتمية الذي يعزل الفرد عن المعنى، ويستبدل به خطاب يرى في الفعل الاجتماعي نتاجا لتفاعلات ذاتية ذات معنى، لا يمكن فهمها إلا عبر استحضار تمثلات الفاعلين ومقاصدهم، وهو ما يدفعه إلى تأسيس الفهم (Verstehen) كمنهج مركزي، إذ لا يكفي وصف السلوك الخارجي أو قياسه، بل لا بد من الوصول إلى البنية الدلالية التي يحيل إليها الفاعل عبر الفعل، وهو ما يجعل الفهم ليس مجرد تقنية تفسيرية بل شرطا لاعتبار الفعل اجتماعيا. ومن ثم، لا يعد فيبر علم الاجتماع علما للبنيات المجردة أو للظواهر القسرية فحسب، بل علما لتفسير العالم الاجتماعي بوصفه عالما من المعاني، وهو ما يقتضي أن ينظر إلى الفعل الاجتماعي بوصفه وحدة تحليلية مركزية، حيث لا يعنى الباحث بما إذا كان الفعل صحيحا أو منتجا في نظر الفاعل، بل بما يعنيه الفاعل، وكيف يشكل هذا المعنى العلاقات الاجتماعية ويعيد إنتاجها أو يغيرها. وعند هذا المستوى، يصبح مفهوم علم الاجتماع عند فيبر مشروعا معرفيا يدمج بين التأويل والعلية: فالفهم يفتح بابا لالتقاط المعنى، والسببية تمكن من إدراك كيف تتحول هذه المعاني إلى نتائج اجتماعية، بما يجنب السوسيولوجيا الوقوع في مطبات النفسيات الفردية أو في التفريغ البنيوي. ويضاف إلى ذلك أن فيبر لا

يرى الفعل الاجتماعي كظاهرة معزولة عن تاريخها، بل كحدث تاريخي–ثقافي يكتسب معناه داخل أفق المعقول الذي يحدده النظام القيمي والمعتقدات والأشكال المؤسسية، وهو ما يفسر إصراره على أن علم الاجتماع هو علم تاريخي لا يمكن فصله عن تحليل الظروف التاريخية التي تتيح أو تعيق أنواعا معينة من الفعل، وهذا ما يميزه عن المقاربات التي تسعى إلى استخراج قوانين عامة للمجتمع، إذ يرى أن القوانين الاجتماعية ليست قوانين طبيعية بل قوانين تاريخية تتشكل ضمن مسارات تطورية خاصة.

وفي هذا الإطار، يتحول مفهوم الفعل الاجتماعي إلى مفهوم مركب يضم في آن واحد: المعنى الذاتي، والاتجاه نحو الآخرين، والسياق التاريخي، وإمكانات العقلنة، وهو ما يفسر اهتمام فيبر بإظهار أن المعنى لا يفهم إلا في علاقته بالبناء الاجتماعي، وأن الفعل لا يفسر إلا إذا وضع في سياق العلاقات الاجتماعية التي تشكله وتحدده. وعليه، لا يعد علم الاجتماع عند فيبر علما للفرد ولا علما للبنية فقط، بل علما للمعنى في شبكة العلاقات، أي علما للفعل الاجتماعي الذي يكون المجتمع ويعاد إنتاجه عبر تفاعلات ذاتية–معنوية، وهو ما يفتح الباب أمام فهم أكثر تعقيدا للعلاقة بين الذات والمجتمع، إذ تصبح الذات ليست مجرد نتاج للبنية، ولا البنية مجرد نتيجة للأفعال، بل كيانا يتشكل في تبادل متداخل بين المعنى والسلطة والقيم، ضمن عملية تاريخية لا تنتهي (Weber, 1904/1949). ومن ثم، فإن مفهوم علم الاجتماع عند فيبر لا يقتصر على تعريف نظري، بل يحدد أيضا موقف الباحث: فالعالم الاجتماعي لا يدرس كشيء معطى، بل كـ "نص" يقرأ، وكـ "فعل" يفهم، وهو ما يجعل من السوسيولوجيا علما يتطلب إحاطة دقيقة بالمعاني، مع الحفاظ على صرامة منهجية تمكن من التمييز بين الفهم والتقييم، وهو ما يستدعى منه مفهوم الحياد القيمي (Value Neutrality) الذي يرفض أن تتحول القيم إلى معايير لتحديد صحة النتائج العلمية، مع الإقرار بأن القيم تظل حاضرة في اختيار موضوع البحث وقولبة إشكالياته، لكنها لا يجب أن تتسلل إلى التفسير نفسه إذا ما أراد العلم أن يحتفظ بموضوعيته (Weber, 1917/2004). وبهذا يكون مفهوم علم الاجتماع عند فيبر مشروعا معرفيا مزدوجا: تفهمي من جهة، وسببي من جهة أخرى، يربط بين المعنى والسببية، وبين الذات والبنية، وبين التاريخ والقانون، وهو ما يجعل منه إطارا مفاهيميا قويا لفهم المجتمعات الحديثة التي تتسم بتعقيد العقلنة وتداخل القيم والسلطة، كما يوضح امتداد هذا المشروع في أعمال لاحقة لدى منظرين مثل هابرماس في نظرية الفعل التواصلي التي تحاول إعادة بناء العلاقة بين الفهم والتواصل، أو لدى ألكسندر في السوسيولوجيا الثقافية التي تعيد توجيه الاهتمام إلى الرموز والمعاني داخل البنى الاجتماعية (Alexander, 1987; Habermas, 1981/1985).

2.2. موضوع علم الاجتماع عند فيبر

يحدد ماكس فيبر موضوع علم الاجتماع بشكل لا يلتبس فيه بين المجتمع ككيان عام والفعل كظاهرة فردية، بل يجعل من الفعل الاجتماعي وحدة مركزية للتحليل، لأن هذا الفعل وحده يحمل المعنى الذي يميز الظاهرة الاجتماعية عن الظواهر الطبيعية. فالفعل الاجتماعي عند فيبر ليس مجرد سلوك أو حركة، بل هو سلوك ذو معنى يوجه نحو الآخرين، ويتشكل في شبكة علاقات اجتماعية محددة، وبالتالي لا يفهم إلا إذا عرف السياق الذي يتيح للفاعل أن يفسر أفعاله، وكذلك الآخرين الذين يتفاعل معهم. ومن هنا تتضح خصوصية موضوع السوسيولوجيا الفيبرية: فهي ليست دراسة للأفراد ولا دراسة للبنى فحسب، بل دراسة للعلاقات المعنوية التي تتكون داخل المجال الاجتماعي، وهو ما يجعل الفعل الاجتماعي نقطة التقاء بين الذات والبنية، وبين النية والنتيجة، وبين المعنى والتنظيم. ويذهب فيبر إلى أن الفعل الاجتماعي يمكن أن يكون موضوعا للعلم فقط إذا كان قابلا للتمييز من خلال نوع من المعنى الاجتماعي (Social Meaning) الذي يتشارك فيه الفاعلون، إذ أن السوسيولوجيا لا تدرس كل ما يقوم به الفرد، بل تدرس فقط ما يتضمن توجيها اجتماعيا، أي ما يكون له أثر أو دلالة في سياق العلاقات الاجتماعية، وهو ما يفسر تأكيده على أن الفعل يصبح اجتماعيا عندما يتضمن توقعا (Expectation) لرد فعل الآخرين أو عندما يعاد إنتاجه ضمن نمط من التفاعلات المتوقعة (Weber, 1922/1978). وفي هذا الإطار، يتطلب موضوع علم الاجتماع منهجا قادرا على الإمساك بتعقيد الفعل الاجتماعي، وهو ما يدفع فيبر إلى تطوير أداة النموذج المثالي (Ideal Type) باعتباره بناء مفهوميا لا يطابق الواقع حرفيا، بل يختزله ويكثفه لتوضيح منطق الفعل داخل نوع معين من التنظيم الاجتماعي. فالنموذج المثالي ليس نموذجا تجريبيا، ولا هو وصف واقعي صرف، بل هو أداة تحليلية تمكن الباحث من مقارنة الواقع بتكوين نظري مركب، ومن ثم فهم الانحرافات والتحولات التي تحدث في الواقع.

وبذلك يصبح موضوع السوسيولوجيا عند فيبر ليس مجرد وصف لظواهر اجتماعية، بل تفسير للعلاقات الداخلية بين الفعل والمعنى والمؤسسات والقيم، عبر تحليل الأنماط المختلفة للعقلانية وغير العقلانية. وقد صاغ فيبر تصنيفه الشهير لأنماط الفعل الاجتماعي (العقلاني الهادف، والعقلاني القيمي، والعاطفي، والتقليدي)، كأدوات تحليلية تساعد على فهم كيف تتشكل الدوافع والمعاني داخل الفعل، وكيف تتقاطع مع البناء الاجتماعي. وفي هذا السياق، يظهر العقلاني الهادف أن الفعل قد ينظم وفق حسابات وسطية لتحقيق غاية محددة، بينما يبين العقلاني القيمي أن الفعل قد يستند إلى التزام بالقيمة بغض النظر عن النتائج، ويكشف الفعل العاطفي عن تأثير المشاعر، أما الفعل التقليدي فيظهر قوة العادات في تنظيم السلوك. ولا يعني هذا التصنيف أن الواقع الاجتماعي يتكوّن من أنواع منفصلة، بل أن هذه الأنماط تعد أدوات تحليلية (Analytical

Tools) لتفكيك التعقيد، بحيث يمكن للباحث أن يتتبع مزيجا من الأنماط داخل نفس الفعل أو المجال الاجتماعي، وبالتالي فهم كيف تتصارع القيم والعقلانية والسلطة في تكوين الفعل وتطوره. وعلاوة على ذلك، يرتبط موضوع علم الاجتماع عند فيبر ارتباطا وثيقا بمفهوم العقلنة (Rationalization) الذي يرى أنه يميز الحداثة الغربية، إذ تحول العقلانية الأهداف والقيم إلى إجراءات تنظيمية، وتنتج العقلانية الإدارية والروتينية والبيروقراطية، ما يجعل الفعل الاجتماعي في المجتمعات الحديثة يخضع لضغوط تنظيمية تؤدي إلى تجريد المعنى وتحويله إلى آليات تشغيل. ومع ذلك، فإن فيبر لا يختزل الفعل الاجتماعي في مجرد عقلنة، بل يبين أن العقلانية نفسها تتعدد، وأنها تتقاطع مع القيم الدينية والأخلاقية والاقتصادية، بما يجعل موضوع علم الاجتماع يتجاوز مجرد دراسة المؤسسات إلى تحليل المنطق القيمي (Value Logic) الذي يشتغل داخلها. ومن هنا، يصبح موضوع علم الاجتماع عند فيبر تحليلا لعملية تشكل المعنى في سياق العلاقات الاجتماعية، وبخاصة كيف تتحول القيم إلى قواعد تنظيمية، وكيف تتحول التنظيمات إلى أنظمة قسرية على الفاعل، وهو ما يفسر استمرار النقاش الفيبري حول سلطة البيروقراطية والهيمنة في الحداثة (Weber, 1904/1949). وأخيرا، يتضح أن موضوع علم الاجتماع عند فيبر لا ينفصل عن البعد التاريخي والحواري للمعرفة، لأن الفعل الاجتماعي لا يفهم خارج تاريخ القيم والسلطة والاقتصاد، وهو ما يدفعه إلى اعتبار أن السوسيولوجيا هي علم التاريخ الاجتماعي (Social History) بمعنى أن كل تفسير سوسيولوجي يجب أن يربط الفعل الاجتماعي بسياقه التاريخي، لأن الأنماط الاجتماعية ليست أزلية بل تاريخية. وبالتالي، يبرز موضوع علم الاجتماع عند فيبر بوصفه دراسة للفعل الاجتماعي الذي يشكل المجتمع ويعاد إنتاجه، عبر شبكة من المعاني والقيم والعلاقات التي لا يمكن فهمها إلا من خلال منهج فهمي–تفسيري يجمع بين الفهم والسببية، وبين التفكيك البنيوي والتفسير التاريخي (Weber, 1904/1949, 1922/1978).

2. نقد للوضعية وتبلور نظرية الفعل الاجتماعي

لم يتبلور مشروع ماكس فيبر في نظرية الفعل الاجتماعي بوصفه اجتهادا معزولا أو قطيعة فجائية مع التراث السوسيولوجي السابق، بل تشكل داخل سياق إبستمولوجي إشكالي اتسم بصراع عميق حول طبيعة المعرفة العلمية وحدودها، خاصة في علاقتها بالظواهر الإنسانية. فقد جاء هذا المشروع في مواجهة مباشرة مع الوضعية الكلاسيكية التي هيمنت على الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر، وسعت إلى إخضاع الظاهرة الاجتماعية لمنطق العلوم الطبيعية، عبر البحث عن قوانين عامة وعلائق سببية ثابتة، تقوم على الملاحظة الخارجية والقياس والتعميم. وفي نظر فيبر، لم يكن هذا التوجه مجرد خيار منهجي محايد، بل كان ينطوي

على اختزال معرفي خطير، إذ يؤدي إلى تشييء الفعل الاجتماعي وتحويله إلى واقعة صماء، تدرس بمعزل عن الدلالات الذاتية والمعاني المقصودة التي يضفيها الفاعلون على أفعالهم، وبذلك يقصى البعد الذاتي والمعنوي من قلب التحليل السوسيولوجي (Weber, 1904/1949). وانطلاقا من هذا النقد، أعاد فيبر طرح السؤال حول موضوع علم الاجتماع ذاته، رافضا أن يكون مجرد تجميع للوقائع أو رصد للانتظامات السلوكية، ومؤكدا أن ما يميز الفعل الإنساني عن الظواهر الطبيعية هو كونه فعلا موجها بالمعنى (Meaning Oriented Action). فالفعل الاجتماعي لا يختزل في حركته الخارجية أو في نتائجه القابلة للملاحظة، بل يعرف أساسا من خلال المعنى الذاتي الذي يقصده الفاعل، ومن خلال توجيه هذا المعنى نحو سلوك الآخرين. ومن هنا، فإن التفسير السببي، حين يفصل عن إعادة بناء المعنى، يتحول إلى تفسير اختزالي يعجز عن الإمساك بالمنطق الداخلي للفعل، ويقود إلى إسقاط نماذج تفسيرية جاهزة على واقع اجتماعي متغير وتاريخي بطبيعته.

وعليه، اتخذ نقد الوضعية عند فيبر طابعا مزدوجا ومركبا: فهو، من جهة أولى، نقد منهجي يستهدف آليات التفسير السببي الصارم حين تستعمل بوصفها الأداة الوحيدة لفهم الظواهر الاجتماعية، ومن جهة ثانية، نقد معرفي أعمق يمس تصور العلم ذاته، ولا سيما الادعاء بإمكانية نقل مناهج العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الاجتماعية دون تعديل. فبينما تقوم الأولى على تفسير الظواهر عبر علاقات سببية خارجية، تفترض الثانية، في منظور فيبر، ضرورة اعتماد الفهم التفسيري بوصفه مدخلا أساسيا لإدراك المعنى الاجتماعي للأفعال، دون التخلي في الوقت نفسه عن مطلب الضبط المفهومي والاتساق العقلاني في التفسير (Weber, 1922/1978). وبذلك، لا يفهم نقد فيبر للوضعية بوصفه رفضا للعلم أو للسببية في حد ذاتها، بل باعتباره محاولة لإعادة تأسيس علم الاجتماع على قاعدة إبستمولوجية أكثر تركيبا، تزاوج بين الفهم الذاتي والتفسير العقلاني، وتقر بتاريخية الفعل الاجتماعي وخصوصيته الدلالية. ولقد مثل هذا الموقف نقطة انعطاف حاسمة في مسار الفكر السوسيولوجي، إذ فتح أفق السوسيولوجيا التفسيرية، وحرر التحليل الاجتماعي من هيمنة النموذج الوضعي، واضعا المعنى، والفاعل، والتاريخ، في صلب بناء النظرية السوسيولوجية الحديثة.

في هذا الإطار، يمكن فهم استفادة ماكس فيبر من أعمال فريدريك لوبلاي (Frédéric Le Play) بوصفها لحظة وسيطة في مسار تفكيك النموذج الوضعي السائد، إذ مثل مشروع لوبلاي محاولة مبكرة، وإن كانت غير مكتملة نظريا، للخروج من أسر التعميمات المجردة عبر إعادة الاعتبار للتحليل الملموس للحالات الاجتماعية الجزئية. فقد انطلق لوبلاي من دراسة الأسرة والوسط المهني بوصفهما وحدات تحليل أساسية، لا باعتبارهما معطيات إحصائية قابلة للتجريد، بل كفضاءات اجتماعية حية تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية

والأخلاقية والثقافية، بما يسمح بالكشف عن منطق التنظيم الاجتماعي من الداخل. ورغم الطابع المحافظ والنزعة الإصلاحية الأخلاقية التي وسمت بعض استنتاجاته، فإن القيمة المنهجية لأعماله تكمن في اعتماده الملاحظة الدقيقة للحياة اليومية، وفي ربط الوقائع الاجتماعية بسياقاتها التاريخية والمعيشية، بدل اختزالها في مؤشرات كمية أو صيغ قانونية عامة (Le Play, 1855). وقد مكن هذا المنظور فيبر من إدراك حدود المقاربة الوضعية التي تفصل الظاهرة الاجتماعية عن شروط تشكلها الواقعية، ومن ترسيخ قناعة منهجية مفادها أن الفعل الاجتماعي لا يمكن فهمه إلا بوصفه ممارسة متجذرة في سياق اجتماعي وتاريخي محدد. فالمعنى الاجتماعي لا يستنبط من الخارج عبر نماذج تفسيرية جاهزة، ولا يفرض من موقع الملاحظ المحايد، بل يعاد بناؤه تحليليا انطلاقا من ممارسات الفاعلين أنفسهم، ومن انتظام أفعالهم داخل شبكات من العلاقات والتوقعات المتبادلة. ومن هنا، شكلت دراسات لوبلاي خلفية منهجية غير مباشرة أسهمت في دفع فيبر نحو تجاوز التفسير القائم على السببية الصارمة، لصالح تحليل يأخذ بعين الاعتبار منطق الفعل، ودوافعه، وأنماط انتظامه الاجتماعي. وعليه، لا تكمن أهمية لوبلاي في كونه مصدرا نظريا مباشرا لنظرية الفعل الاجتماعي، بل في كونه قد ساهم، من حيث لا يقصد، في زعزعة المسلمات الوضعية التي تفترض إمكانية فهم المجتمع من خلال قوانين كلية مستقلة عن الفاعلين. ولقد استثمر فيبر هذا الإرث المنهجي، وأعاد دمجه ضمن مشروع إبستمولوجي أكثر تركيبا، يجعل من الفعل الواقعي نقطة الانطلاق للتحليل، ومن المعنى الذاتي عنصرا تأسيسيا في بناء المعرفة السوسيولوجية، دون الوقوع في الوصفية أو النزعة الانطباعية. وهكذا، يمكن القول إن تأثير لوبلاي في فيبر كان تأثيرا منهجيا كامنا، مهد الطريق أمام الانتقال من دراسة الظواهر إلى تحليل الفعل الاجتماعي بوصفه وحدة دلالية وتاريخية في آن واحد (Freund, 1968).

غير أن التأثير الأعمق والأكثر حسما في بناء نظرية الفعل الاجتماعي يعود إلى فيلهلم دلثاي (Wilhelm Dilthey)، الذي قدم تأسيسا فلسفيا لما عرف بالعلوم الإنسانية، مميزا إياها عن العلوم الطبيعية من حيث الموضوع والمنهج. فقد أكد دلثاي أن الظواهر الإنسانية لا تفسر تفسيرا سببيا محضا، بل تفهم من الداخل عبر الفهم بوصفه إدراكا للمعنى الذي يضفيه الفاعلون على تجاربهم وأفعالهم. وقد استثمر فيبر هذا التصور ليجعل من الفهم التفسيري أداة مركزية في التحليل السوسيولوجي، دون أن يتخلى في الوقت نفسه عن مطلب التفسير العقلاني والضبط المفهومي. ومن هنا، جاءت نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر كمحاولة تركيبية تتجاوز التعارض بين التفسير السببي والفهم الذاتي، حيث يصبح الفعل الاجتماعي قابلا للعلم فقط عندما يفهم بوصفه فعلا موجها بالمعنى نحو الآخرين (Dilthey, 1883/1989). وبذلك، لم يكن تبلور نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر مجرد رد فعل على النزعة الوضعية (Positivism)، بل مثل إعادة تأسيس

منهجية وجذرية لموضوع علم الاجتماع. فقد انتقل مركز التحليل من التركيز على الظواهر الاجتماعية القابلة للملاحظة الخارجية إلى المعنى الاجتماعي (Social Meaning) للفعل، ومن البحث عن القوانين العامة والقوالب الجامدة إلى دراسة منطق الفعل (Logic of Action) وأنماطه ودوافعه داخل سياق اجتماعي محدد. ويعكس هذا التحول المعياري توجها نحو السوسيولوجيا التفسيرية التي تعتبر الفعل الاجتماعي وحدة دلالية وتاريخية في الوقت نفسه. ولقد مكن هذا الإطار التحليلي فيبر من تصور المجتمع بوصفه شبكة ديناميكية من التفاعلات ذات الدلالة، حيث تتشكل البنى الاجتماعية نتيجة تراكم الأفعال الموجهة بالمعنى، ويعاد إنتاجها باستمرار من خلال التفاعلات المتبادلة بين الأفراد، مع الحفاظ على التوازن بين الفهم الذاتي للفعل (Subjective Understanding) والقياس العقلاني المنهجي. وبهذا، تجاوز فيبر النزعة الذاتية الخالصة، وأبدع نموذجا يسمح بفهم القوانين الجزئية والأنماط المتكررة للفعل الاجتماعي دون سقوط في الحتمية البنيوية الصارمة، وهو ما مهد الطريق لـ إعادة تعريف موضوع علم الاجتماع وتحقيق تفسير مركب للفعل الاجتماعي في ضوء سياقه التاريخي والاجتماعي (Freund, 1968; Weber, 1922/1978).

3. النموذج المثالي: أداة إبستمولوجية لفهم الفعل الاجتماعي

يحتل النموذج المثالي موقعا مركزيا في البناء المنهجي للسوسيولوجيا الفيبيرية، بوصفه أداة تحليلية صورية لا تهدف إلى تمثيل الواقع كما هو، بل إلى تنظيمه مفهوميا وتكثيف دلالاته بما يسمح بفهم منطق الفعل الاجتماعي وتفسير انتظاماته. فالنموذج المثالي لا يحيل إلى الواقع الاجتماعي بوصفه مرآة وصفية أو تعميمًا استقرائيا للوقائع، ولا ينهض على منطق المتوسطات الإحصائية أو القوانين السببية الشاملة، كما لا يتضمن أي حمولة معيارية أو قيمة تقويمية تحوله إلى نموذج أخلاقي يقاس به الفعل الاجتماعي. على العكس من ذلك، يتمثل النموذج المثالي في تشييد ذهني تجريدي ينتج عبر عملية اختيار قصدي وتضخيم منهجي لبعض السمات الدلالية المميزة لأنماط الفعل، انطلاقا من اهتمامات معرفية محددة يفرضها السؤال السوسيولوجي ذاته. وفي هذا المعنى، فإن المثالية التي تميز هذا النموذج لا تكمن في مطابقته للواقع أو في قدرته على تمثيله تمثيلا شاملا، بل في نقائه المفهومي وتماسكه المنطقي، أي في كونه تركيبا مفهوميا خالصا يبرز منطق الفعل الاجتماعي في صيغته الحدية والقصوى، بما يسمح بالكشف عن بنيته الدلالية الداخلية. ومن ثم، يغدو النموذج المثالي أداة تحليلية تستخدم لا لاستخلاص القوانين، بل لإجراء مقارنة تفسيرية بين هذا البناء المفهومي والوقائع التاريخية الملموسة، عبر قياس درجات الاقتراب أو الابتعاد، والتوتر أو الانحراف، بين الفعل الواقعي والفعل كما يفترض منطقيا في النموذج. وعليه، فإن وظيفة النموذج المثالي لا تتمثل في تفسير الواقع تفسيرا

سببيا مباشرا، بل في تنظيم الفوضى الظاهرية للتجربة الاجتماعية وتحويلها إلى مادة قابلة للفهم العلمي، من خلال ربط الفعل بمعناه الذاتي وبسياقه الثقافي والتاريخي. وبهذا، يتجسد النموذج المثالي كحل منهجي وسطي يتجاوز التعارض بين النزعة الوضعية التي تبحث عن القوانين العامة، والنزعة التأويلية الذاتية التي تكتفي بوصف المعاني الفردية، إذ يوفر أداة تحليلية تسمح بالفهم التفسيري المضبوط دون السقوط في النسبية أو الانطباعية (Weber, 1904/1949).

ويكتسب النموذج المثالي أهميته القصوى داخل السوسيولوجيا الفيبيرية من كونه أداة منهجية مفصلية تمكن من تجاوز الثنائية التقليدية التي وسمت تاريخ الفكر الاجتماعي بين الوصف التجريبي الصرف، القائم على تجميع الوقائع وتصنيفها، والتجريد الفلسفي المفرط، المنفصل عن شروط الواقع التاريخي الملموس. فالنموذج المثالي يعمل بوصفه وسيطا تحليليا يربط بين المعنى الذاتي الذي يمنحه الفاعل الاجتماعي لسلوكه (Subjective Meaning) وبين مطلب التفسير العقلاني المنضبط الذي يطمح إليه التحليل السوسيولوجي العلمي. ومن خلال تشييد نماذج مثالية لأنماط الفعل الاجتماعي، أو لأشكال الهيمنة والشرعية، أو لمسارات العقلنة التاريخية، يتمكن الباحث من إدراج الأفعال الفردية داخل أطر دلالية أوسع، دون أن يفرغها من خصوصيتها أو يحولها إلى مجرد تجليات آلية لقوانين سببية عامة. وفي هذا الإطار، لا يسعى النموذج المثالي إلى اختزال الفعل الاجتماعي في علاقات سببية خطية، كما هو الشأن في النزعة الوضعية، ولا إلى الانغماس في وصف المعاني الذاتية بوصفها معطيات فريدة غير قابلة للمقارنة، كما تفعل بعض الاتجاهات التأويلية الراديكالية، بل يتيح إعادة بناء المعنى الاجتماعي للفعل بوصفه بنية دلالية قابلة للفهم والمقارنة التاريخية. وينجز ذلك عبر الحفاظ على مسافة تحليلية ضرورية بين الباحث وموضوعه، وهي المسافة التي تشكل شرطا لما يسميه فيبر الموضوعية المنهجية (Methodological Objectivity)، دون السقوط في وهم الحياد القيمي المطلق أو الادعاء بإمكانية الكشف عن قوانين كلية ثابتة تحكم الفعل الاجتماعي عبر الزمان والمكان. وبهذا المعنى، يصبح النموذج المثالي أداة لضبط الفهم لا لإلغائه، ولتنظيم المعنى لا لمصادرته، إذ يسمح بربط الأفعال الفردية بسياقاتها التاريخية والثقافية، مع الإقرار في الوقت نفسه بالطابع الاحتمالي والتاريخي للمعرفة السوسيولوجية. ومن هنا، تتجلى القيمة المنهجية للنموذج المثالي بوصفه آلية تحليلية تؤسس لسوسيولوجيا تفسيرية قادرة على الجمع بين الفهم والمعقولية، بين التاريخ والمفهوم، وبين الذاتية المنهجية والصرامة العلمية (Weber, 1922/1978).

كما يرتبط النموذج المثالي ارتباطا بنيويا بمفهوم العقلنة في فكر ماكس فيبر، إذ يشكل كلا المفهومين معا نواة المشروع الفيبيري لفهم الحداثة الغربية بوصفها مسارا تاريخيا لتنامي أشكال الضبط العقلي والمنهجي

للفعل الاجتماعي. فالنماذج المثالية التي صاغها فيبر– كالإدارة البيروقراطية، أو الفعل العقلاني الغائي (Instrumentally Rational Action)، أو نمط السلطة القانونية–العقلانية– لا تمثل أوصافا تاريخية مكتملة، بل تجسد صيغا تحليلية قصوى لمنطق عقلاني يتجه نحو الاتساق الداخلي، والكفاءة، وقابلية الحساب، بما يسمح بتعقل مسارات التحول الاجتماعي وفهم اتجاهاتها العامة (Weber, 1922/1978). غير أن هذا الارتباط بين النموذج المثالي والعقلنة لا يعني أبدا تطابقا بين البناء المفهومي والواقع التاريخي المعيش؛ بل على العكس، يكشف النموذج المثالي عن التوتر البنيوي الدائم بين منطق العقلنة في صيغته الخالصة، وبين التعقيد الفعلي للفعل الاجتماعي بما يتضمنه من انحرافات، وتداخل أنماط فعل مختلفة، ومقاومات ثقافية وقيمية تعيق تحقق العقلنة الكاملة. فالعقلنة، كما يظهرها النموذج المثالي، ليست مسارا خطيا أو تقدميا بالضرورة، بل عملية تاريخية متناقضة تنتج في آن واحد مزيدا من الهيمنة العقلية ومزيدا من الاغتراب وفقدان المعنى (Loss of Meaning). وفي هذا السياق، يؤكد جوليان فروند (Julian Freund) أن القيمة العلمية للنموذج المثالي لا تقاس بمدى مطابقته للواقع التجريبي، وإنما بقدرته على كشف التوترات والتناقضات الداخلية التي تحكم الظواهر الاجتماعية، وإبراز منطق تشكلها التاريخي انطلاقا من أفعال موجهة بالمعنى. فالنموذج المثالي يعمل كأداة تشخيصية تسمح بفهم كيفية اقتراب الواقع أو ابتعاده عن صيغ العقلنة الخالصة، دون أن يتحول إلى معيار تقويمي أو قانون تفسيري كلي، وهو ما يجعله القلب المفهومي للسوسيولوجيا التفسيرية الفيبيرية، ووسيلتها الأساسية للربط بين الفهم الذاتي للفاعل والتحليل البنيوي للتاريخ الاجتماعي (Freund, 1968).

لقد شكك فيبر في إمكانية إيجاد معنى موضوعي أو ميتافيزيقي حقيقي في العمليات الثقافية والاجتماعية، وبالتالي لم يعتقد أن البحث من شأنه أن يؤدي إلى اكتشاف قوانين تجريبية عالمية. ومع ذلك، فقد اعتقد أن الافتراضات السببية المعقولة والدراسات التجريبية التي أجريت بعناية من شأنها أن تسمح للعلماء بالوصول إلى نفس النتائج. ولفهم الأفعال والعمليات المعقدة، اقترح فيبر استخدام النموذج المثالي: وهو بناء تحليلي موحد ومناسب. فتحليل الواقع مقابل النموذج المثالي من شأنه أن يسمح بفهم تفسيري لملاحظة تجريبية ملموسة من خلال مقارنة اختلافاتها بالمقياس الذي تم إنشاؤه في البداية. وقد أوضحت أرملة فيبر، ماريان فيبر (Marianne Weber)، هذه الطريقة، بتوضيحها أن النموذج المثالي ليس عرضا للواقع، ولكنه يهدف إلى تزويد العرض بوسيلة واضحة للتعبير. فهو ليس فرضية، ولكنه يهدف إلى توجيه تشكيل الفرضيات. والنماذج المثالية ليست مجرد واقع تاريخي أو مخطط يمكن دمجه فيه، بل هي مفهوم حدودي يمكن قياس الواقع من خلاله لتوضيح بعض المكونات المهمة في جوهره ومقارنته به (Mitzman, 1970). وعلى هذا فإن النماذج المثالية، على النقيض من المفاهيم العامة، هي وسائل للإدراك، وليست أهدافا للإدراك. ولأن تيار الثقافة

المتدفق إلى الأبد يمنح التخصصات التاريخية الشابة على الدوام طرقا جديدة لصياغة المشاكل، فإن الأمر يتطلب دائما خلق (دراسات حالة) جديدة وتصحيح تلك الموجودة باستمرار، ويظل بذلك الإدراك التاريخي في حالة تغير مستمر. ولهذا السبب فإن محاولة دمجه بشكل نهائي في نظام كامل من المفاهيم التي يمكن أن تشتق منها الحقيقة أمر لا معنى له... فكثيرا ما يقرأ الأفراد في هذه النماذج شيئا موجودا فحسب، بل وأيضا شيئا ينبغي أن يوجد. أي ذلك الجانب من جوانبهم الذي يتمتع بقيمة دائمة من وجهة نظر المؤرخ. ولكن بمجرد وجود هذا العنصر غير العلمي في تطبيق مفهوم ما، يفقد هذا المفهوم قيمته المعرفية، وذلك لأن العلاقة بين القيمة النظرية والحكم القيمي العملي تتداخلان بشكل غير محسوس. وعندئذ تتحول الأنماط المثالية (دراسات الحالة) من مساعدات منطقية إلى نماذج مثالية يتم من خلالها قياس الأهمية غير العلمية للظواهر الملموسة. والنتيجة هي تلسكوب غير منظم منطقيا بين الذاتي والموضوعي، بين الإيمان والمعرفة، مما يقلل من القيمة المعرفية للعرض التاريخي.

اعتقد فيبر أنه على الرغم من الاختيار والمعايير التي يحددها الباحث، فمن الممكن إجراء بحث بنتائج خالية من القيمة. ولم يكن فيبر يقصد من مصطلح مثالي (Ideal)، على الرغم من دلالته، أن يوحي بنموذج معياري، كما لم يكن يقصد أن تكون بيروقراطيته المثالية نموذجية تجريبيا (Udy Jr, 1959). ولقد زعم فيبر بشكل قاطع أن النمط المثالي: ليس وصفا للواقع ولكنه يهدف إلى إعطاء وسائل لا لبس فيها للتعبير عن مثل هذا الوصف. [...] يتشكل النمط المثالي من خلال التأكيد أحادي الجانب على وجهة نظر واحدة أو أكثر وعبر توليف عدد كبير جدا من الظواهر الفردية الملموسة المنتشرة والمتفرقة والحاضرة إلى حد ما والغائبة أحيانا، والتي يتم ترتيبها وفقا لوجهات النظر الأحادية الجانب التي تم التأكيد عليها في بناء تحليلي موحد. وفي نقائه المفاهيمي، لا يمكن العثور على هذا البناء العقلي تجريبيا في أي مكان في الواقع، فهو نوع من اليوتوبيا. كما يشير فيبر نفسه، أنه لم يسع إلى وصف الجهاز الإداري الألماني في عصره، على الرغم من أن عمله ربما كان مستوحى من الرايخ الفيلهلميني المعاصر (The Contemporary Wilhelminian Reich) (Al-Wagdani, 2010). وبذلك، يغدو النموذج المثالي تعبيرا عن تصور فيبيري دقيق للعلم الاجتماعي، علم يرفض اختزال الواقع الاجتماعي في قوانين كلية شاملة، ويتجاوز أيضا الوصف السطحي للوقائع كما تعطى. فالنموذج المثالي يتيح للباحث إدراك المجتمع بوصفه نتاجا تاريخيا لتفاعلات دلالية معقدة، حيث تتقاطع الفاعليات الفردية مع السياقات المؤسساتية والثقافية، وتعاد صياغتها باستمرار ضمن أنماط متغيرة من المعنى (الحسن، 2015). ومن ثم، لا يقتصر دور النموذج المثالي على كونه أداة تحليلية تقنية فحسب، بل يمتد ليشكل أفقا منهجيا إبستمولوجيا يعيد تعريف موضوع علم الاجتماع نفسه، بوصفه علما للفعل والمعنى والتاريخ،

مع التأكيد على الفهم التفسيري كآلية مركزية لاستنطاق الظواهر الاجتماعية، وضبط التفسير العقلاني للأنماط التاريخية للفعل الاجتماعي (Freund, 1968). وبهذه الطريقة، يتحول النموذج المثالي من مجرد أداة مقارنة إلى إطار مفهومي ديناميكي يوازن بين التأمل في المعنى الذاتي للفاعلين، وبين الرؤية التحليلية للبنية والمؤسسات، مما يتيح فهم التحولات الاجتماعية باعتبارها عمليات تراكبية مستمرة بين العقلنة، السلطة، والتفاعلات الثقافية، دون الوقوع في الإغراق الوضعي أو التأويل الذاتي المطلق (Freund, 1968; Weber, 1904/1949).

من جانب آخر، لا يمكن فهم انشغال ماكس فيبر بالسلطة إلا بوصفه لحظة مركزية في بلورة المشروع المنهجي للنموذج المثالي، حيث تتحول السلطة إلى مختبر نظري لاختبار حدود الفهم التفسيري وقدرته على الإمساك بالانتظام الاجتماعي دون السقوط في الحتمية البنيوية أو الاختزال السببي. فالسلطة، في التصور الفيبيري، لا تعالج كمعطى بنيوي جاهز أو كخاصية متعالية للنسق السياسي، بل تفكك بوصفها علاقة فعل اجتماعي مشروطة بالمعنى، تقوم على احتمالية الامتثال (Chance of Obedience) داخل أفق من الاعتراف الرمزي بالمشروعية. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل السلطة لا يستهدف الكشف عن "من يحكم؟" بقدر ما يسعى إلى إعادة بناء الشروط الدلالية والتاريخية التي تجعل الطاعة ممكنة ومقبولة، أي إلى فهم الكيفية التي يتحول بها الإكراه المحتمل إلى انتظام اجتماعي مستقر عبر وسائط رمزية وقيمية مؤسسة (Weber, 1922/1978). ويفرق ماكس فيبر بين القوة (Macht / Power) والسلطة (Herrschaft/ Authority) بوصفهما مفهومان متداخلان لكن متمايزان في تحليل الفعل الاجتماعي والتنظيم السياسي. فالقوة تمثل القدرة الفعلية للفرد أو الجماعة على فرض إرادتهم على الآخرين، بغض النظر عن قبول أو رفض هؤلاء الآخرين، وهي مرتبطة بالفعل الملموس والقدرة على الإكراه أو النفوذ. وبذلك، تكون القوة عنصرا من عناصر العلاقة الاجتماعية المهيمنة، لكنها لا تفترض اعترافا داخليا من الخاضعين، ولا تضمن استمرارية الطاعة إلا بالاعتماد على القدرة المادية أو التنظيمية. أما السلطة، فهي بعد الهيمنة الذي يتضمن اعترافا ضمنيا بمشروعية الفعل أو القرار، أي أن الطاعة لا تأتي فقط كنتيجة للإكراه، بل بوصفها قبولا للحق أو الشرعية التي يمنحها المجتمع للفاعل المهيمن. ومن ثم، تصبح السلطة مميزة عن القوة من حيث أنها تولد طاعة ذاتية واستقرارا نسقيا، لأنها تستند إلى توافق معنوي أو رمزي مع القواعد أو الشخص الذي يمارسها (Weber, 1922/1978). ويكشف التمييز بين القوة والسلطة عند فيبر عن الديناميكية الأساسية للفعل الاجتماعي الموجه بالمعنى: فالقوة تمثل الإمكانية المادية للتحكم في أفعال الآخرين، بينما السلطة تمثل الشرط الاجتماعي والفكري الذي يجعل هذا التحكم مقبولا ومستمرا. ومن منظور سوسيولوجي، أي تحليل للسلطة يجب أن يوازن بين هذين البعدين،

لأن فهم الفعل الاجتماعي والهيمنة السياسية لا يمكن أن يقتصر على الملاحظة الخارجية للقوة، بل يشترط دراسة الأفق المعنوي والرمزي الذي يضفي الشرعية على هذا الفعل. وبذلك، يصبح الفعل المهيمن محل تقاطع بين القوة الملموسة والاعتراف الاجتماعي بالحق أو المشروعية، وهو ما يتيح إدراك توازنات القوى في المجتمع الحديث واستمرارية الأنظمة والمؤسسات (Freund, 1968; Weber, 1922/1978).

يميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط خالصة للسلطة، لا بوصفها أشكالا تجريبية قائمة بذاتها، بل باعتبارها نماذج مثالية تجسد صيغا قصوى لمبادئ المشروعية التي تجعل الطاعة ممكنة ومستقرة داخل الفعل الاجتماعي. فالسلطة، في جوهرها الفيبيري، ليست قدرة مادية على الإكراه، بل علاقة اجتماعية قائمة على الاعتراف الرمزي بالمشروعية، حيث يخضع الأفراد للأوامر لا فقط خوفا من العقاب، بل لأنهم يمنحونها معنى ملزما داخل أفق معياري وتاريخي محدد. وأول هذه الأنماط هو السلطة التقليدية (Authority Traditional)، التي تستمد مشروعيتها من قدسية العادة واستمرارية الماضي، حيث ينظر إلى أنماط الحكم والطاعة بوصفها امتدادا طبيعيا لنظام اجتماعي موروث. وفي هذا النمط، لا تطاع الأوامر بسبب عقلانيتها أو قانونيتها، بل لأنها "كانت دائما كذلك"، أي لأنها متجذرة في بنية زمنية تعيد إنتاج ذاتها عبر التكرار والاستقرار الرمزي. ويغدو الحاكم هنا ممثلا للتقليد أكثر منه مشرعا له، بينما تفهم الطاعة باعتبارها التزاما شخصيا تجاه شخص الحاكم أو السلالة، لا تجاه قواعد مجردة. غير أن هذا النمط، رغم ما يوفره من استقرار، يظل محدود القدرة على التكيف مع متطلبات العقلنة الحديثة، إذ يعتمد على ولاءات شخصية وعلاقات غير مفصولة بوضوح بين المجالين الخاص والعام (Weber, 1922/1978). أما السلطة الكاريزمية (Charismatic Authority)، فتمثل النقيض البنيوي للسلطة التقليدية، إذ تقوم على انقطاع جذري مع الماضي، وتستمد مشروعيتها من الصفات الاستثنائية المنسوبة إلى شخص القائد، سواء كانت دينية، أخلاقية، أو بطولية. فالكاريزما ليست خاصية موضوعية، بل علاقة اعتراف اجتماعي تبنى على الإيمان بفرادة القائد وقدرته على تجسيد معنى يتجاوز النظام القائم. وفي هذا النمط، تفهم الطاعة بوصفها التزاما عاطفيا ومعياريا نابعا من الاقتناع الداخلي، لا من العادة أو القانون. غير أن الطابع اللاعقلاني واللااستقراري للكاريزما يجعلها نمطا عابرا تاريخيا، إذ لا يمكن لها أن تستمر دون أن تخضع لعملية روتنة/تقنين الكاريزما (Routinization of Charisma)، تتحول بموجبها إلى سلطة تقليدية أو عقلانية–قانونية، حفاظا على استمرارية النظام الاجتماعي (Weber, 1904/1949, 1922/1978).

ويعد نمط السلطة العقلانية–القانونية (Rational–Legal Authority) التعبير الأكثر اكتمالا عن مسار العقلنة الحديثة، حيث تستند المشروعية إلى منظومة من القواعد القانونية المجردة، المصاغة عقلانيا، والمطبقة بصفة عامة وغير شخصية. ففي هذا النمط، لا تمنح الطاعة للأشخاص، بل للقانون ذاته، ويصبح

الامتثال ناتجا عن الاعتراف بشرعية النظام القانوني والإجرائي الذي ينظم ممارسة السلطة. ويجسد هذا النمط مؤسساتيا في البيروقراطية، بوصفها الشكل التنظيمي الأكثر عقلنة، حيث يفصل بين المنصب والشخص، ويضبط السلوك وفق قواعد مكتوبة، وتسلسل هرمي، وكفاءة تقنية. غير أن فيبر لا يتعامل مع هذا النمط بوصفه ذروة تطورية خالية من التوترات، بل يكشف عن مفارقته الداخلية، حيث يؤدي تصاعد العقلنة إلى ما سماه قفصا حديديا (Iron Cage)، تختزل داخله الأفعال في امتثال إجرائي قد يفرغ الفعل الاجتماعي من أبعاده القيمية والمعنوية (Freund, 1968; Weber, 1922/1978). وعليه، فإن هذه الأنماط الثلاثة لا تفهم كتصنيف سياسي أو تاريخي بسيط، بل كنماذج مثالية تبرز منطق المشروعية في صوره النقية، وتستخدم كأدوات تحليلية لمقارنة التشكلات السلطوية الواقعية، التي غالبا ما تتخذ طابعا هجينا، تتداخل داخله عناصر تقليدية وكاريزمية وقانونية. ومن هنا، تكشف نظرية السلطة عند فيبر عن عمق مشروعه السوسيولوجي، الذي يسعى إلى فهم الانتظام الاجتماعي لا عبر الإكراه أو البنية وحدها، بل عبر تحليل المعنى الذي يجعل الطاعة فعلا اجتماعيا موجها وقابلا للاستمرار داخل التاريخ. ومن جهة أخرى، فإن دراسة السلطة عند فيبر تشكل امتدادا مباشرا لمنهجه في بناء النموذج المثالي، حيث تستخدم السلطة بوصفها مدخلا لتحليل العلاقة الجدلية بين الفعل الفردي والبنية النسقية، وبين المعنى الذاتي والعقلنة المؤسسية. فصعود السلطة العقلانية–القانونية، المرتبطة بالبيروقراطية والدولة الحديثة، لا يفسر كضرورة تاريخية أو تطور خطي، بل كمسار عقلنة مشروط تاريخيا، تعاد صياغته باستمرار عبر أفعال اجتماعية موجهة بالمعنى، وتخضع في الوقت نفسه لتوترات وانحرافات تكشف حدود العقلنة ذاتها. ومن ثم، لا تمثل نماذج السلطة عند فيبر مجرد تصنيف سياسي، بل تجسد أقصى تطبيق للنموذج المثالي بوصفه أفقا منهجيا يعيد تعريف موضوع علم الاجتماع، من تحليل البنى الصلبة إلى فهم ديناميات المشروعية والطاعة والمعنى داخل التاريخ الاجتماعي (Parsons, 1937; Weber, 1922/1978).

4. الدين والفعل الاجتماعي: الرأسمالية وأخلاق البروتستانتية (دور القيم في بناء النظام الرأسمالي)

تمثل دراسة ماكس فيبر حول الدين والفعل الاجتماعي: الرأسمالية وأخلاق البروتستانتية نموذجا سوسيولوجيا تحليليا متقدما لفهم التعقيدات المتداخلة بين الفعل الاجتماعي (Social Action) والقيم المؤسسة للتنظيم الاقتصادي والمؤسسي، حيث يؤكد فيبر أن الرأسمالية الحديثة لم تنشأ كنتيجة مجردة لظروف مادية أو تراكم اقتصادي بحت، بل بوصفها نتاجا تاريخيا للمعنى الاجتماعي الذي يضفيه الفاعلون على أفعالهم اليومية،

ضمن نظم متشابكة من المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية المنظمة لسلوكهم الاقتصادي والاجتماعي (Weber, 1905/1930, 1922/1978). وفي هذا السياق، يتحول الفعل الاجتماعي إلى كيان مزدوج البعد: فهو من جهة موجه بالمعنى ويعكس الدوافع والقيم الذاتية للفاعل، ومن جهة أخرى متحكم به من خلال العقلانية المعيارية (Rationalized Action) التي تفرض ضبطا منهجيا على الأفعال بما يحقق أهدافا محددة ضمن سياقات مؤسسية واجتماعية. ويبرز هذا الطابع المزدوج للفعل الاجتماعي الإشكالية المركزية للسوسيولوجيا التفسيرية، المتمثلة في الجمع بين فهم الذات الفاعلة وتحليل النظم الاقتصادية والاجتماعية وفق منطق العقلنة التاريخية، بحيث لا يمكن فهم التحولات الاقتصادية المعاصرة بمعزل عن المعاني والقيم والممارسات التي شكلت بنيتها التاريخية. ويظهر هنا التفاعل الحاسم بين القيم الدينية البروتستانتية والممارسات الاقتصادية، حيث يتم تحويل الالتزام بالدعوة الدينية (Calling) والانضباط الذاتي إلى فعل اجتماعي موجه بالمعنى والقيم، ما يمنح النشاط الاقتصادي دلالة أخلاقية واجتماعية تتجاوز الأبعاد المادية البحتة. وعبر هذا التوجه، يصبح تحليل ماكس فيبر قادرا على التفكيك الدقيق لتلك التفاعلات بين الفرد، القيم، والمؤسسات التاريخية، مع إبراز التوتر البنيوي بين العقلانية المنطقية للفعل وتعقيدات الواقع الاجتماعي، بما يكشف عن تناقضات الواقع وتفاعلاته المتعددة الأبعاد التي لا تفهم إلا ضمن الإطار التاريخي والسوسيولوجي المتكامل (Dilthey, 1883/1989; Freund, 1968; Weber, 1905/1930). وهكذا، يسمح هذا المشروع التحليلي بفهم الرأسمالية الحديثة ليس كنظام اقتصادي محايد، بل كمنتج تاريخي–ثقافي، يترابط فيه الفعل الفردي والمعتقدات الدينية مع آليات العقلنة المؤسسية والبيروقراطية، وهو ما يجعل الفعل الاجتماعي في هذا الإطار ظاهرة مركبة تجمع بين المعنى، التاريخ، والقيم، والعقلانية، الأمر الذي يعكس عمق الإبستمولوجيا الفيبيرية التي تسعى إلى توسيع فهم السوسيولوجيا خارج حدود التحليل السببي التقليدي، مع الحفاظ على المسافة المنهجية والحياد القيمي في استقراء المعاني الاجتماعية (عثمان، 2008).

ويكتسب النموذج المثالي في هذا التحليل بعدا إبستمولوجيا مركزيا، إذ يتجاوز كونه مجرد أداة تقنية لتصنيف الظواهر، ليصبح إطارا منطقيا–تحليليا يمكن الباحث من التمييز بين الفعل الاجتماعي الواقعي والتمثيل المفاهيمي له، مع تفكيك البنى الدلالية للأنماط التاريخية بشكل منهجي دقيق، دون الانزلاق في فخ الاختزال السببي (Causal Reductionism) أو الوقوع في النزعة الذاتية المطلقة (Weber, 1904/1949). ومن خلال تضخيم بعض الخصائص الجوهرية للفعل الاجتماعي، سواء في الالتزام الديني، أو الانضباط الأخلاقي، أو استثمار الوقت وفق منطق الدعوة، يصبح بالإمكان رسم خريطة تحليلية دقيقة للعقلنة الاقتصادية والمؤسساتية، التي تتجلى جزئيا في شكل العقلنة الأداتية، وتتجلى أعمق في العقلنة القيمية،

والتي تكشف عن الطريقة التي تنسج بها الممارسة الفردية علاقاتها بالبنية المؤسساتية التاريخية، مفسرة التوتر البنيوي بين التوجهات العقلانية للفاعل ومتطلبات النظام الاجتماعي التاريخي (Weber, 1922/1978). ويتيح هذا الإطار فهم كيف يمكن للنماذج المثالية أن تبرز مظاهر الانضباط الاجتماعي التي تفرض ضمن ثقافة اقتصادية محددة، حيث تصبح القيم الدينية والأخلاقية محركات فعلية للأنشطة الاقتصادية، دون أن تتحول إلى مجرد معايير وصفية، بل لتظل أدوات تفسيرية تمكن من إعادة بناء المعنى الاجتماعي للفعل داخل سياقه التاريخي والتفاعلي. ومن هذا المنطلق، يشكل النموذج المثالي أداة مركزية للسوسيولوجيا التفسيرية، فهو يسمح بتفكيك العلاقة بين الفعل والبنية والمؤسسات التاريخية، مع الحفاظ على المسافة التحليلية التي تضمن الموضوعية المنهجية في دراسة الظواهر الاجتماعية (Freund, 1968). ويبرز في هذا الإطار الأهمية المركزية لمبدأ الحياد القيمي كشرط منهجي لا غنى عنه لاستنطاق المعنى الداخلي للفعل الاجتماعي، إذ يمكن الباحث من دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ضمن أطرها الدلالية الخاصة التي يضفيها الفاعلون على ممارساتهم اليومية، بعيدا عن إسقاط الأحكام الأخلاقية المسبقة أو الانزلاق إلى تقييمات قيمة خارجية. واستنادا لهذا المبدأ، يصبح بالإمكان تحليل التناقضات الداخلية للواقع الاجتماعي وتفكيك التوترات البنيوية (Structural Tensions) التي تنشأ بين الفعل الفردي والسياق المؤسساتي، أو بين القيم الأخلاقية الموجهة للفعل ومتطلبات الأنظمة الاقتصادية (Freund, 1968; Weber, 1905/1930).

ويتيح الحياد القيمي كذلك استثمار الملاحظة التاريخية والاجتماعية الدقيقة للكشف عن ديناميات الفعل الاجتماعي، بما يشمل التفاعلات بين الالتزام الديني، الانضباط الأخلاقي، والعقلنة الاقتصادية، دون اختزالها في قوانين سببية صارمة أو إسقاطها في نزعة ذاتية خالصة، ما يعكس النهج الفيبيري في السوسيولوجيا التفسيرية التي تجمع بين الفهم الذاتي للفاعل وضبط التحليل المنهجي للعلاقات الاجتماعية. ويظهر هذا النهج أن الحياد القيمي ليس مجرد قاعدة أخلاقية أو تقنية، بل هو أداة معرفية مركزية تعيد الاعتبار للفاعل والمعنى ضمن سياق التاريخ الاجتماعي، وتتيح قراءة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بوصفها منتجات تفاعلية للمعنى الاجتماعي والقيم المؤسساتية، ما يجعل من دراسة الفعل الاجتماعي عملية تفسيرية دقيقة، قادرة على الجمع بين التحليل البنيوي والتفسير الفهمي، مع الحفاظ على المسافة العلمية اللازمة لفهم الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للواقع الاجتماعي (Weber, 1905/1930). كما تسمح هذه القراءة المركبة بفهم التوتر البنيوي بين العقلانية والخبرة التاريخية للواقع الاجتماعي، إذ يشير فيبر إلى أن أخلاق البروتستانتية لم تؤسس نظاما اقتصاديا متجانسا، بل وضعت أسسا لتعدد المسارات الممكنة للعقلنة والمؤسساتية، بما يعكس الطابع الديناميكي والمتعدد الأبعاد للفعل الاجتماعي. وفي هذا السياق، يظهر الفعل الاجتماعي دائما محاطا بـ انحرافات،

مقاومات، وتعديلات سياقية، تعيد إنتاج النماذج المثالية داخل أطر تاريخية متنوعة، وتكشف عن التداخلات المعقدة بين القيم الدينية، الانضباط الأخلاقي، والتوجهات العقلانية التي تشكل البنى الاقتصادية والمؤسساتية (Weber, 1922/1978). ومن هذا المنطلق، تصبح الدراسة الفيبيرية للفعل الاجتماعي أداة لفهم التفاعل بين الفرد والبنية التاريخية، حيث يعاد بناء المعنى الاجتماعي باستمرار ضمن سياق تاريخي واجتماعي محدد، بعيدا عن أي اختزال سببي صارم أو نزعة ذاتية مطلقة. وتتيح هذه القراءة أيضا إدراك كيف أن العقلنة القيمية تتداخل مع العقلنة الأداتية في توجيه الفعل الفردي، ما يجعل الرأسمالية الحديثة نتاجا تاريخيا للتفاعل بين الفاعلين والقيم المؤسساتية، وليس مجرد نتيجة حتمية للقوانين الاقتصادية، وهو ما يضع النموذج المثالي والحياد القيمي في قلب التحليل السوسيولوجي، كأدوات مركزية لإعادة بناء المعنى الاجتماعي ضمن سياق تفاعلي وتاريخي متغير (زايد، 2006).

وبالتالي، يصبح تحليل الدين والفعل الاجتماعي وأخلاق البروتستانتية ليس مجرد دراسة تاريخية للظواهر الاقتصادية، بل مشروعا نظريا–تحليليا مركبا، يجمع بين فهم المعنى الاجتماعي كمدخل مركزي للفعل الفردي، ومقاربة العقلنة في تطور المؤسسات الاقتصادية، ودرس دور القيم الأخلاقية والدينية في توجيه السلوك، واستخدام النماذج المثالية كأدوات منهجية لإبراز الأبعاد الدلالية والبنيوية للأنماط التاريخية. ويكتسب هذا المشروع تميزا فريدا في السوسيولوجيا الفيبيرية من خلال الجمع بين التحليل التاريخي الدقيق للفعل الاجتماعي والتركيب النظري المنهجي، حيث ينظر إلى المجتمع بوصفه ناتجا عن تفاعلات دلالية مستمرة بين الفاعلين والمؤسسات والقيم، لا ككيان جامد يمكن اختزاله في قوانين اقتصادية أو اجتماعية عامة (Freund, 1968; Weber, 1905/1930). من هنا، يمكن القول إن المشروع الفيبيري يشكل نموذجا متفردا لإعادة صياغة السوسيولوجيا التفسيرية، إذ يسمح بتصور المجتمع كعملية ديناميكية متعددة المستويات، تجمع بين الفعل الفردي الموجه بالمعنى والبنى المؤسساتية التاريخية، وهو ما يفتح آفاقا غنية لفهم التفاعلات التاريخية المعقدة بين الفرد، المؤسسات، والقيم ضمن سياقات متغيرة.

5. الانتقادات الموجهة لنظرية الفعل الاجتماعي

رغم الدور التأسيسي الذي اضطلعت به نظرية الفعل الاجتماعي في إعادة توجيه علم الاجتماع نحو المعنى والتاريخ والذات الفاعلة، فإنها ووجهت بسلسلة من الانتقادات النظرية العميقة، ولا سيما من داخل التقليد الدوركايمي، كما تجلى في أعمال إميل دوركايم، وسيلستين بوجليه (Célestin Bouglé)، وموريس هالبفاكس (Maurice Halbwachs)، ومارسيل موس (Marcel Mauss)، الذين اعترضوا، بدرجات متفاوتة، على

مركزية المعنى الذاتي للفعل وما تنطوي عليه من نزعة فردانية منهجية. فقد رأى دوركايم أن الانطلاق من نوايا الفاعلين ودلالاتهم يفضي إلى تهميش الظواهر الاجتماعية بوصفها أنماطا قهرية خارجية ومستقلة نسبيا عن الوعي الفردي، وهو الموقف الذي عمقه بوجليه عبر الدفاع عن أولوية القيم والبنى الجمعية في تفسير السلوك الاجتماعي. كما بين هالبفاكس، من خلال تحليله للذاكرة الجمعية، أن المعاني الفردية ذاتها مشكلة داخل أطر اجتماعية سابقة على الفاعل، في حين أبرز موس، في دراسته لـ هبة (Le Don) بوصفها ظاهرة اجتماعية كلية، أن الفعل الاجتماعي يتقاطع فيه الاقتصادي والديني والرمزي والقانوني ضمن شبكة من الإلزامات تتجاوز وعي الفاعل ودوافعه الذاتية. ومن هذا المنظور، اعتبرت نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر قاصرة عن تفسير انتظام الظواهر الاجتماعية واستمراريتها البنيوية، لأنها تفرط في إبراز البعد الدلالي للفعل على حساب القيود البنيوية والمؤسساتية التي تضبط الأفعال وتحولها إلى أنماط اجتماعية مستقرة (Bouglé, 1922; Durkheim, 2014; Halbwachs, 1950/1992; Mauss, 1925/2001).

كما وجه نقد إبستمولوجي أكثر حدة للنموذج الفيبيري من داخل التقاليد الوضعية والبنيوية، التي اعتبرت أن اعتماد الفهم كأداة مركزية للتحليل يضعف من قابلية المعرفة السوسيولوجية للضبط العلمي والتعميم، ويجعلها رهينة لإعادة بناء تأويلية تعتمد على الحدس والافتراضات الثقافية للباحث، مما يصعب التحقق من صدقيتها تجريبيا. ففي نظر هذه الاتجاهات، لا يمكن تأسيس علم اجتماعي قوي دون البحث عن علاقات سببية عامة يمكن اختبارها وإعادة إنتاج نتائجها، وهو ما يبرز، وفق هذا النقد، نقطة ضعف بنيوية جوهرية في نظرية الفعل الاجتماعي، التي ترفض اختزال الظواهر في قوانين كلية، وتصر على خصوصية الفعل التاريخية وتعدديته الدلالية. كما أن التركيز على المعنى الذاتي للفعل الفردي، دون الربط الصريح بالبنية الاجتماعية الكبرى أو النسق المؤسساتي، يعتبر بحسب البنيويين والوضعيين عاملا مقيدا لقدرة النظرية على تفسير الانتظام الاجتماعي واستمرارية الأنماط المؤسسية (Freund, 1968; Parsons, 1937). ومن جهة أخرى، انتقدت بعض القراءات النقدية التمييز الفيبيري بين الحياد القيمي والتحليل العلمي، معتبرة أن هذا الفصل يظل إجرائيا أكثر منه واقعيا، إذ إن اختيار موضوعات البحث، وبناء النماذج المثالية، وتحديد ما يعد ذو دلالة اجتماعية، جميعها عمليات مشروطة ضمنيا بسياقات ثقافية وقيمية محددة، تجعل من الصعب بلوغ حياد مطلق. وبعبارة أخرى، يشير هابرماس إلى أن الإطار المنهجي الفيبيري لا يغلق الباب أمام تأثيرات القيم على الملاحظة والتحليل، بل يبقي هذه التأثيرات كجزء من أفق البحث نفسه، ما يعكس الطبيعة التاريخية والاجتماعية للمعرفة السوسيولوجية. ومن هذا المنظور، ينظر إلى الادعاء بالموضوعية المنهجية المطلقة على أنه تعبير عن توتر غير محسوم داخل المشروع الفيبيري، بين الطموح إلى تأسيس علم اجتماعي صارم وبين الاعتراف بالتعقيد

التاريخي والدلالي للفعل الاجتماعي، الذي لا يمكن فصله عن قيم المجتمع وخلفيات الباحث (Habermas, 1981/1985).

ومن داخل التقليد الوظيفي البنيوي، وجه نقد أكثر تركيبا لنظرية الفعل الاجتماعي، خاصة في أعمال تالكوت بارسونز، الذي رأى أن فيبر قدم تحليلا غنيا للمعنى والدوافع الفردية، لكنه لم يوفر إطارا منهجيا كافيا لربط هذه الأفعال بالنسق الاجتماعي الشامل الذي يضمن الاستقرار والتكامل الوظيفي. فالفعل، وفق هذا النقد، لا يفهم ببساطة عبر دلالته الذاتية، بل من خلال موقعه داخل شبكة متشابكة من القيم والمعايير الاجتماعية، والوظائف المؤسساتية، والبنى التنظيمية التي تضبط الفعل وتمنحه انتظامه النسقي (Systemic Regulation). ومن هنا، يشير بارسونز إلى أن الفعل الاجتماعي يحتاج إلى منظور مزدوج: تحليل دلالي للفعل من جهة، وتحليل نسقي لبنى التنظيم الاجتماعي من جهة أخرى، بما يتيح فهم كيفية مساهمة الأفعال الفردية في استدامة الأنظمة الاجتماعية الكبرى، وتوليد النسق الأخلاقي والمؤسساتي الذي يديم الاستقرار الاجتماعي (Parsons, 1937). وبذلك، يصبح النقد البنيوي للفيبيرية نقدا منهجيا جوهريا، يسلط الضوء على الحدود النظرية لتحليل المعنى بمعزل عن السياق النسقي، ويبرز الحاجة إلى تكامل بين المعنى الاجتماعي، والإطار المؤسساتي والقيمي، ووظائف النسق الاجتماعي (Systemic Functions) في تحليل الفعل الاجتماعي. ومن المنظور الماركسي، ينظر إلى الفعل الاجتماعي عند فيبر على أنه قاصرا نسبيا في قدرته على ربط الدلالات والمعاني الفردية بالسياق المادي والبنيوي للمجتمع، إذ يركز التحليل الفيبيري على المعنى والقيم الذاتية للفعل، متجاهلا في الوقت نفسه أن هذه الدلالات لا تنتج في فراغ اجتماعي، بل تتشكل داخل شبكات الإنتاج الاقتصادية وعلاقات الهيمنة الطبقية. فالوعي الاجتماعي والمعنى المضمن في الفعل الفردي يعاد إنتاجه بشكل دائم ضمن نسق متشابك من البنى الاقتصادية والقوى الاجتماعية الصراعية التي تحدد مواقع الأفراد والمؤسسات، وتؤطر الإمكانيات والقيود التي يواجهها الفعل الاجتماعي (Lukács, 1971). ويشير هذا النقد إلى أن الرؤية الفيبيرية، رغم قوة أدواتها التأويلية والقدرة على استنطاق المعنى الاجتماعي من الداخل، تبقى محدودة في تفسير التحولات البنيوية العميقة والصراعات الطبقية التي تعيد تشكيل المجتمع. فالمعنى لا يمكن عزله عن الهيمنة الاقتصادية والعلاقات الطبقية، إذ إن كل فعل اجتماعي يحمل طابعا مزدوجا: جانبا دلاليا يعكس القيم والأهداف الفردية، وجانبا مضمنا في العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تمنح للفعل إمكاناته وحدوده. وعليه، يظهر أن الفعل الاجتماعي، من منظور ماركسي، هو نتيجة جدلية بين القيم والنية الفردية من جهة، والبنى الاقتصادية والعلاقات الطبقية من جهة أخرى، حيث تتفاعل هذه المستويات لإنتاج واقع اجتماعي مركب، ديناميكي، ومتغير عبر التاريخ. وتتيح هذه القراءة إعادة صياغة الفعل الاجتماعي ليس

كمجرد موضوع للتفسير التفسيري أو التحليل العقلاني، بل كعنصر متداخل في نسق اجتماعي تاريخي تتشكل فيه القوى الاقتصادية، الصراع الطبقي، والمؤسسات الاجتماعية بشكل مستمر. من هنا، يظهر جليا أن السوسيولوجيا الفيبيرية، رغم عمقها في دراسة المعنى والقيم، تحتاج إلى استكمال منهجي يمكنها من دمج البعد المادي والطبقي مع التحليل التأويلي للمعنى، لإنتاج فهم أكثر شمولية للفعل الاجتماعي والتغير التاريخي للنظم الاجتماعية (Althusser, 1971/1984; Lukács, 1971).

كما تعرض المنهج الفهمي لانتقادات إبستمولوجية دقيقة من اتجاهات علمية أكدت محدوديته في توفير تحقق تجريبي صارم، إذ إن إعادة بناء المعنى الذاتي للفاعل لا تنفصل عن إطار التأويل الخاص بالباحث، وإلمامه الثقافي والاجتماعي، والخلفيات المنهجية التي ينهض عليها تحليله، ما يجعل أي ادعاء بالموضوعية المنهجية جزئيا ومقيدا. وبحسب هذه القراءة النقدية، فإن الفهم الفيبيري، رغم قدرته على كشف المعاني والدوافع الفردية، يظل محدودا في طاقته على تفسير الديناميات الاجتماعية المعقدة التي تتشكل عبر تفاعلات جماعية، والمؤسسات التاريخية، والأنساق الرمزية التي تنتج المعنى وتعيد إنتاجه على مستوى الجماعات والمجتمع ككل. وقد ذهب يورغن هابرماس إلى أن المنهج الفيبيري، بالرغم من قيمته التحليلية في دراسة الفعل الفردي، يفتقر إلى أفق يشمل البنى التواصلية، والأنساق الرمزية، وسياقات القوة الاجتماعية والسياسية التي تشكل الفعل الجماعي والمعنى التاريخي، وهو ما يحد من قدرته على توفير تفسير شامل للتغير الاجتماعي والتحولات البنيوية في المجتمع (Habermas, 1981/1985). إلى جانب ذلك، أخذ على نظرية الفعل الاجتماعي طابعها النخبوي المفهومي، إذ إن اعتمادها على النماذج المثالية عالية التجريد يجعلها، في نظر بعض النقاد، أقل قدرة على استيعاب التنوع الواقعي للممارسات اليومية، والأفعال العفوية غير العقلانية، والأبعاد اللاواعية للخبرة الاجتماعية، والتي غالبا ما تتجاوز منطق العقلنة المعيارية أو التوجيه الدلالي الواعي للفعل. من هنا، ظهر نقد مركز على أن التفسير الفيبيري، رغم عمقه التحليلي في إعادة بناء المعنى الاجتماعي، يظل محدودا في تفسير الظواهر غير المنضبطة، مثل الأشكال العفوية للتفاعل، الصراعات الصغيرة، والممارسات الطقوسية أو اللاواعية، وهي أبعاد أساسية لفهم الديناميات اليومية للمجتمع (Blumer, 1969; Giddens, 1984). وقد دفعت هذه الملاحظات تيارات مثل التفاعلية الرمزية والتحليل النفسي الاجتماعي إلى مساءلة الأساس الحصري للفعل الموجه بالمعنى كأساس وحيد للفهم السوسيولوجي، مؤكدين على ضرورة الجمع بين البعد التأويلي للفعل الفردي والبنى اللاشعورية أو المؤسساتية التي تنتج المعنى بشكل غير مباشر، وهو ما يعيد توسيع نطاق النظرية ليشمل كل مستويات التحليل الاجتماعي، من الفعل الفردي إلى النسق الجماعي التاريخي (Mead, 1934; Schutz, 1967).

ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات لا تفهم بوصفها تفنيدا شاملا لنظرية الفعل الاجتماعي، بقدر ما تكشف عن حدودها البنيوية وموقعها الوسيط داخل تاريخ الفكر السوسيولوجي الحديث. فقد أحدثت هذه النظرية تحولا منهجيا وأبستمولوجيا جوهريا، إذ أعادت تعريف موضوع علم الاجتماع من دراسة الظواهر الاجتماعية إلى استنطاق المعنى الاجتماعي، ومن البحث عن القوانين العامة الثابتة إلى التفسير التاريخي للفعل ضمن سياقات زمنية وثقافية محددة. وبهذا الانتقال، أصبح الفعل الاجتماعي محور التحليل، بما يتيح فهم العلاقة المعقدة بين الفرد والبنية، الذات والنسق، المعنى والسلطة، مع إبراز الطبيعة التفاعلية والديناميكية للمجتمع كنتاج لتداخلات متواصلة بين الفاعلين والمؤسسات والقيم (Freund, 1968; Habermas, 1981/1985). ومن هنا، تظل النظرية الفيبيرية، برغم ما وجه إليها من نقد من الاتجاهات الوضعية، البنيوية، والماركسية، إطارا مفهوميا ومنهجيا لا غنى عنه لأي تحليل سوسيولوجي معاصر يسعى إلى تجاوز اختزال الظواهر إلى مجرد مؤشرات كمية أو إلى نزعة حتمية بنيوية جامدة، مؤكدا على أهمية الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي داخل أفقه التاريخي والثقافي.

الفصل الخامس

النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع

لا يمكن مقاربة النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع بمعزل عن الإشكالية الكبرى التي لازمت تشكل السوسيولوجيا منذ بداياتها، والمتمثلة في سؤال: كيف يمكن للمجتمع أن يستمر وينتظم رغم تعدد الأفراد وتباين المصالح وتعارض الأفعال؟ فقد نشأ الفكر السوسيولوجي، في عمقه، استجابة لأزمة النظام الاجتماعي التي رافقت التحولات العميقة للمجتمعات الحديثة، حيث أصبح الحفاظ على التماسك والاستقرار تحديا معرفيا وسياسيا في آن واحد. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى مقاربات نظرية لا تكتفي بوصف الظواهر الاجتماعية أو ردها إلى دوافع فردية، بل تسعى إلى فهم المجتمع بوصفه كيانا منظما تحكمه علاقات بنيوية ووظيفية، تتجاوز الأفراد وتؤطر أفعالهم (تيرنر، 2019). ومن هنا، تبلورت تصورات ترى أن الظواهر الاجتماعية لا تستمد معناها فقط من نوايا الفاعلين، بل من الأدوار التي تؤديها داخل الكل الاجتماعي، ومن مساهمتها في إنتاج النظام أو إعادة إنتاجه. كما أن هذا التوجه لم يكن مجرد اختيار نظري محايد، بل ارتبط بطموح علمي واضح يتمثل في تأسيس علم اجتماع قادر على تفسير الاستقرار الاجتماعي، وضبط التغير، وصياغة نماذج تحليلية عامة تتيح المقارنة والتعميم. فالمجتمع، وفق هذا الأفق، يفهم بوصفه نسقا مركبا، تتكامل داخله البنى والمؤسسات والقيم، ويعاد إنتاجه عبر آليات منتظمة تتجاوز الوعي الفردي. وعليه، فإن النظرية البنائية الوظيفية لا تقدم بوصفها نظرية واحدة متجانسة، بل كمسار تحليلي تشكل تدريجيا عبر تفاعل إشكاليات متعددة: النسق والفعل، البنية والمعنى، الاستقرار والتغير. ومن ثم، يصبح عرض هذه النظرية مدخلا لفهم أحد أهم الأجوبة التي قدمها علم الاجتماع الكلاسيكي والحديث عن إشكالية النظام الاجتماعي، قبل الانتقال إلى تحليل مفاهيمها الأساسية، وافتراضاتها المنهجية، وحدودها النقدية (Durkheim, 1895/1982, 1893/1984; Parsons, 1937, 1951).

1. تبلور النزعة الوظيفية في علم الاجتماع (ماكس فيبر، إميل دوركايم، هربرت سبنسر)

لا يمكن فهم تبلور النزعة الوظيفية في علم الاجتماع بوصفه مسارا تطوريا خطيا أو بناء نظريا متجانسا تبلور دفعة واحدة، بل يتعين مقاربته كتشكل إشكالي تراكمي نشأ داخل سياق من التوترات الإبستمولوجية العميقة التي وسمت الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي، خاصة ذلك التوتر القائم بين هاجس تفسير النظام الاجتماعي،

وضمان استمرارية البنى، وموقع الفعل الفردي في إعادة إنتاج الكل الاجتماعي. ففي مراحلها الأولى، لم تكن الوظيفة مفهوما تقنيا مضبوطا بقدر ما كانت أفقا تفسيريا عاما يسعى إلى الإجابة عن سؤال الانتظام الاجتماعي: كيف يستمر المجتمع؟ وبأي آليات يحافظ على تماسكه في مواجهة التفكك والتغير؟ وهو سؤال اكتسب راهنيته في ظل التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الأوروبية الحديثة، من تفكك الروابط التقليدية، وتوسع التقسيم الاجتماعي للعمل، وتصاعد الفردانية (Durkheim, 1893/1984; Giddens, 1971). ومن ثم، فإن الوظيفة لم تتأسس في بداياتها كخاصية ثابتة للنسق، بل كمنظور تحليلي يربط بين الظواهر الاجتماعية وأدوارها في إنتاج الاستقرار أو إعادة التوازن، قبل أن تتحول تدريجيا إلى منطق منهجي يسعى إلى فهم العلاقات البنيوية بين الأجزاء والكل داخل النسق الاجتماعي. غير أن هذا التحول لم يكن محايدا نظريا، إذ رافقه ميل متزايد إلى أولوية النسق على الفعل، وإلى قراءة الظواهر الاجتماعية من زاوية إسهامها في حفظ النظام أكثر من تحليل شروط إنتاجها التاريخي أو تناقضاتها الداخلية. وهو ما جعل النزعة الوظيفية، منذ تشكلها، محمولة على توتر بنيوي بين التفسير الكلي الذي يمنح الأسبقية للبنية، والتفسير الفاعلي الذي يصر على مركزية المعنى الذاتي في الفعل الاجتماعي (Weber, 1922/1978).

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن النزعة الوظيفية لم تتبلور فقط استجابة لحاجة معرفية داخلية، بل بوصفها أيضا مشروعا ضمنيا لعقلنة المجتمع نظريا، أي تحويله إلى نسق قابل للفهم، والتصنيف، والتفسير، بما يضمن إمكانية ضبطه علميا. غير أن هذا الطموح المعرفي حمل في طياته مخاطر الاختزال النسقي، وهو ما تنبه إليه فيبر مبكرا حين رفض اختزال الظواهر الاجتماعية في وظائفها الظاهرة، وأصر على ضرورة إدراج المعنى التاريخي والدلالي للفعل ضمن أي تحليل وظيفي محتمل (Weber, 1904/1949). ويمكن النظر إلى التوتر البنيوي بين النسق والفعل، وبين الوظيفة والمعنى، بوصفه إحدى الإشكاليات المؤسسة التي وسمت تشكل السوسيولوجيا الكلاسيكية في مجملها، لا النزعة الوظيفية فحسب. فمنذ لحظاتها التأسيسية ظل علم الاجتماع مشدودا بين طموح إبستمولوجي يرمي إلى بناء علم موضوعي للمجتمع قائم على انتظام البنى واستقرارها، وبين مطلب تحليلي لا يقل مركزية يتمثل في فهم الفعل الإنساني باعتباره ممارسة تاريخية مشبعة بالدلالة والقصد والمعنى. ويكشف هذا التوتر عن حدود أي مقاربة تسعى إلى اختزال الظاهرة الاجتماعية في منطق وظيفي صرف، كما يبرز في المقابل صعوبة تأسيس علم اجتماعي يتجاهل مقتضيات النسق والانتظام البنيوي (منصور، 2019). ومن هذا المنظور، لا تفهم النزعة الوظيفية باعتبارها نظرية مكتملة أو نموذجا تفسيريا نهائيا، بل كأحد الأجوبة الجزئية والمشروطة تاريخيا عن إشكالية النظام الاجتماعي، داخل حقل نظري ظل مفتوحا على الصراع بين التفسير البنيوي وفهم المعنى الاجتماعي للفعل.

في هذا السياق، مثلت أعمال هربرت سبنسر لحظة تأسيسية أولى للنزعة الوظيفية، ليس بوصفها نظرية مكتملة، بل كأفق تفسيري أولي سعى إلى عقلنة سؤال النظام الاجتماعي عبر استعارة النموذج العضوي (Organic Analogy). فقد جرى تمثل المجتمع عند سبنسر ككيان مركب من بنى متمايزة، تتحدد قيمة كل جزء فيه بقدر إسهامه الوظيفي في حفظ التوازن الكلي وضمان الاستمرارية. وبهذا المعنى، تفهم الوظيفة لا باعتبارها بناء دلاليا أو نتاجا لمعنى اجتماعي متمثل، بل كضرورة تكيفية تخضع لمنطق التطور الاجتماعي وقوانين التمايز التدريجي، على نحو يقارب الظاهرة الاجتماعية من منظور طبيعياني (Naturalistic) يطمح إلى إخضاعها لقواعد شبيهة بقوانين البيولوجيا. وقد أفضى هذا التصور إلى اختزال التغير الاجتماعي في مسار خطي تحكمه آليات الانتقاء، والتخصص الوظيفي، والتكيف البنيوي، بما يجعل المجتمع أقرب إلى كائن حي يتطور تلقائيا وفق منطق داخلي شبه آلي (Spencer, 1876/2003). غير أن هذا التصور، على الرغم من طابعه التأسيسي في بلورة الحس الوظيفي، ظل محدودا من حيث قدرته على إدراك الاستقلال النوعي للوقائع الاجتماعية بوصفها ظواهر ذات وجود خاص لا تختزل في شروطها الطبيعية أو البيولوجية، كما عجز عن مساءلة البعد الدلالي للفعل الاجتماعي، أي المعنى الذي يضفيه الفاعلون على ممارساتهم داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة. ومن ثم، فإن الوظيفة عند سبنسر بقيت مشروطة بمنطق الضرورة والتكيف، دون أن تنفتح على إشكالية المعنى، أو الصراع، أو التاريخية، وهو ما سيجعل هذا النموذج لاحقا موضوع مراجعة نقدية جذرية داخل السوسيولوجيا الكلاسيكية، خصوصا مع التحول الدوركايمي نحو استقلال الاجتماعي، والتحول الفيبيري نحو مركزية الفعل الموجه بالمعنى (Durkheim, 1895/1982; Weber, 1922/1978).

مع إميل دوركايم، تشهد النزعة الوظيفية انتقالا نوعيا من القياس العضوي إلى التأسيس السوسيولوجي الصارم، حيث تتحول الوظيفة من استعارة تفسيرية إلى مبدأ منهجي يؤطر تحليل الظواهر الاجتماعية بوصفها كيانات قائمة بذاتها، مستقلة نسبيا عن الوعي الفردي، وخاضعة لمنطق اجتماعي خاص في إنتاج التماسك والاستمرارية. فالظاهرة الاجتماعية لا تفهم انطلاقا من الدوافع الذاتية للفاعلين، بل من خلال الدور الذي تؤديه داخل النسق الاجتماعي في حفظ التضامن وتنظيم العلاقات، سواء في صيغته القائمة على التشابه أي التضامن الميكانيكي (Mechanical Solidarity) أو في شكله الحديث القائم على التمايز والتكامل الوظيفي أي التضامن العضوي (Organic Solidarity). وبهذا المعنى، يغدو الدين، والقانون، والأخلاق، آليات رمزية ومؤسساتية لإنتاج النظام الاجتماعي، تمارس فعلها الإكراهي عبر فرض أنماط مشتركة من القيم والمعايير، لا باعتبارها تعبيرات ذاتية عن وعي فردي، بل باعتبارها شروطا بنيوية لاندماج الأفراد داخل الكل الاجتماعي (Durkheim, 1893/1984). غير أن هذا التمركز حول النسق والتكامل الوظيفي قاد، في الآن ذاته، إلى

تهميش الفعل الاجتماعي بوصفه ممارسة تاريخية مشبعة بالمعنى، وإلى قراءة المجتمع من زاوية انتظامه أكثر من كونه مجالا للتوتر والصراع. فالمقاربة الدوركايمية، رغم نجاحها في تثبيت استقلالية الاجتماعي وتأسيس علم اجتماع ذي مشروعية علمية، تميل إلى أولوية الاستقرار على حساب الدينامية، وإلى إخضاع الفاعل لمنطق البنية، بما يجعل القواعد الاجتماعية تفهم أساسا كآليات للضبط والاندماج، لا كرهانات للصراع أو موضوعات لإعادة التأويل. وهو ما سيجعل النزعة الوظيفية، في صيغتها الكلاسيكية، عرضة لانتقادات لاحقة رأت فيها تصورا جزئيا للمجتمع، يضيء منطق النظام أكثر مما يستوعب تعقيد الفعل والمعنى (عبد الرحمن، 2006).

أما ماكس فيبر، فيمثل لحظة مفصلية في إعادة صياغة الأفق الوظيفي، ليس عبر تأسيس نظرية وظيفية صريحة كما عند سبنسر أو دوركايم، بل من خلال إدخال البعد الوظيفي ضمن التحليل التفسيري. فالظواهر الاجتماعية لا تختزل عنده في أدوارها النسقية أو وظائفها المادية فقط، بل تفهم انطلاقا من الفعل الاجتماعي الموجه بالمعنى، حيث يتمكن الباحث من تتبع الأثر التاريخي والدلالي للفعل على إعادة إنتاج البنى والمؤسسات، سواء كانت اقتصادية، دينية، أو مؤسساتية. وتتجلى هذه الرؤية بوضوح في تحليله لأخلاق البروتستانتية، حيث تعرض الرأسمالية الحديثة ليس كنتيجة طبيعية لحاجات اقتصادية، بل كنتيجة لتفاعل مركب بين القيم الدينية، أنماط العقلنة، والفعل القيمي الذي يمارسه الفاعلون ضمن سياقات اجتماعية وتاريخية محددة (Weber, 1922/1978). وهكذا، تصبح الوظيفة عند فيبر أداة تحليلية يتم استنتاجها من أثر الفعل الاجتماعي ضمن سياقاته التاريخية، لا خاصية ثابتة أو مستقلة للنسق الاجتماعي كما في النزعة الوظيفية الكلاسيكية. ومن منظور سوسيولوجي أوسع، يبرز هذا البناء التحليلي قدرة النماذج المثالية على إعادة تنظيم الواقع المفهومي، وربط البعد المعنوي للفعل بالفعل التاريخي والوظيفي للبنية الاجتماعية، بما يتيح فهما مركبا للظواهر التي تجمع بين الاستقرار، الوظيفة، والمعنى الاجتماعي، دون الوقوع في اختزال سببي أو اعتبار الوظيفة كخاصية مطلقة للنسق (Freund, 1968).

يكشف هذا المسار الثلاثي أن النزعة الوظيفية لم تتبلور بوصفها مدرسة متجانسة أو منظومة مغلقة، بل كأفق نظري تعددي ومتعدد الأبعاد، يتراوح بين الحتمية التطورية والطبيعية عند سبنسر، إذ تفهم الوظائف بوصفها عناصر تكيفية تضمن البقاء والاستمرارية، والنسقية التضامنية عند دوركايم، حيث تدرس الوظائف ضمن نسق اجتماعي متكامل بهدف تفسير التماسك الاجتماعي واستقلال الظواهر عن الوعي الفردي، والتحليل التاريخي–التفسيري عند فيبر، حيث تغدو الوظيفة أداة لاستقراء أثر الفعل الاجتماعي الموجه بالمعنى على إعادة إنتاج البنى والمؤسسات التاريخية والاجتماعية (Durkheim, 1895/1982; Spencer,

(1876/2003; Weber, 1922/1978). ومن ثم، لا تفهم الوظيفة في هذا السياق فقط كآلية للحفاظ على النظام أو استقرار النسق، بل كنتاج تاريخي لتفاعلات مركبة بين الفعل الفردي، المعنى الاجتماعي، والتكوينات البنيوية للمؤسسات، بما يعكس الطبيعة التعددية والديناميكية للنظام الاجتماعي. وهذا الفهم المركب شكل الأساس الذي مهد لاحقا لمحاولات التركيب الكبرى في الوظيفية البنيوية، خاصة عند تالكوت بارسونز، حيث سعى إلى الجمع بين البعد المعنوي للفعل والفهم النسقي الكلي، مؤسسا لإطار منهجي يسمح بدمج التحليل التفسيري مع النسق الاجتماعي ووظائفه (Parsons, 1937).

2. الإسهامات الأنثروبولوجية في بلورة النظرية الوظيفية

شكلت الأنثروبولوجيا الاجتماعية لحظة انعطاف إبستمولوجي حاسمة في ترسيخ النزعة الوظيفية، ليس فقط عبر توسيع مجال تطبيقها، بل من خلال إعادة تأسيسها كبرنامج تحليلي متماسك يقوم على إدماج الوظيفة في صلب الملاحظة الإمبريقية للأنساق الاجتماعية. ففي هذا السياق، لم تعد الوظيفة مجرد افتراض نظري يستدعى لتفسير انتظام المجتمع أو استمرارية بنيته، بل تحولت إلى أداة تحليلية تستخلص استقرائيا من معاينة الممارسات اليومية والمؤسسات الفعلية داخل مجتمعات محددة تاريخيا وثقافيا (Malinowski, 1935). وقد سمح هذا التحول بإخراج الوظيفية من طابعها الفلسفي–التأملي، وربطها مباشرة بعمليات الرصد الميداني، بما يجعل العلاقة بين الجزء والكل، والممارسة والبنية، علاقة قابلة للتحليل التجريبي، لا مجرد بناء ذهني مجرد. ويكمن العمق النظري لهذا التحول في أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية أعادت تعريف النسق الاجتماعي بوصفه تركيبا عمليا من العلاقات والمؤسسات المتداخلة، حيث تفهم الوظيفة باعتبارها نمط اشتغال فعلي يربط الظاهرة الاجتماعية بشروط إنتاج النظام الاجتماعي واستمراريته (Radcliffe–Brown, 1952). وبهذا المعنى، لم تعد الوظيفة خاصية إسقاطية يفرضها الباحث على الظاهرة، بل نتيجة تحليلية تستنتج من انتظام العلاقات، واستقرار الأدوار، وتكرار الممارسات، داخل سياق اجتماعي ملموس (Malinowski, 1944). وقد أسهم هذا المنظور في تجاوز التفسيرات السببية الخطية، لصالح مقاربة نسقية ترى الظواهر الاجتماعية مترابطة ضمن شبكة من الاعتماد المتبادل، حيث يكتسب كل عنصر دلالته من موقعه الوظيفي داخل الكل (Radcliffe–Brown, 1952). كما أفضى هذا الإدماج المنهجي للوظيفة في الملاحظة الإمبريقية إلى إرساء تصور جديد للعلم الاجتماعي، يقوم على الجمع بين الوصف الإثنوغرافي الدقيق والتحليل النظري المجرد، دون الوقوع في الاختزال السيكولوجي أو الطبيعياني. فالأنثروبولوجيا الوظيفية لم تكتف بتفسير لماذا توجد الظواهر الاجتماعية؟ بل سعت إلى تحليل كيف تعمل؟ وكيف تعاد إنتاجها عبر الزمن؟ وهو ما منح مفهوم الوظيفة بعدا ديناميكيا

يتجاوز مجرد الحفاظ على التوازن، ليشمل آليات الضبط، والتكيف، وإدارة التوتر داخل النسق (Parsons, 1937). ومن ثم، يمكن القول إن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم ترسخ النزعة الوظيفية فحسب، بل أعادت صياغتها بوصفها أفقا تحليليا مركبا، يتوسط بين النظرية والممارسة، وبين التجريد المفاهيمي والمعاينة الميدانية، ومهدت بذلك لشروط إمكان انتقالها إلى السوسيولوجيا البنيوية الوظيفية لاحقا.

1.2. مالينوفسكي والفعل اليومي: الوظيفة الاجتماعية كآلية لإشباع الحاجات وإعادة إنتاج النسق الثقافي

ساهمت الأنثروبولوجيا بشكل حاسم في بلورة النظرية الوظيفية من خلال انتقال التنظير الاجتماعي من الاعتماد على الفلسفة التخمينية والتاريخانية التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر– مثل أعمال إدوارد تايلور (Edward Tylor) وجيمس فريزر (James Frazer) اللتين اعتمدتا على الاستدلال المقارن المجرد والتطورية الخطية دون دليل ميداني مباشر– إلى الاستمداد المباشر من الملاحظة الإثنوغرافية الدقيقة والمطولة داخل السياقات الثقافية الحية للمجتمعات البدائية، مما أضفى طابعا علميا إمبريقيا صارما على النظرية وجعلها أداة تحليلية تركز على الثقافة ككل عضوي مترابط يلبي احتياجات الإنسان الأساسية، حيث برز برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) كرائد أساسي ورائد مدرسة الوظيفية البيولوجية بعد دراسته الميدانية الرائدة والمبتكرة لجزر تروبياند في المحيط الهادئ (1915–1918، نشرت عام 1922 في كتاب الأرغونوتس الغربيين للمحيط الهادئ Argonauts of the Western Pacific)، التي اعتمدت منهج الملاحظة المشاركة الذي يتطلب الإقامة الطويلة داخل المجتمع المدروس مع تسجيل اليوميات الدقيقة للسلوكيات اليومية والطقوس، ليظهر كيف تشكل الظواهر الثقافية مثل نظام الكولا (Kula ring)– وهو تبادل حلقي رمزي للمجوهرات بين قبائل الجزر– ليس مجرد نظام اقتصادي بدائي عشوائي، بل جزءا لا يتجزأ من دائرة تبادل وظيفي أوسع يشمل الصداقة، التحالفات بين المجموعات المتنافسة، منح المكانة الاجتماعية، وتعزيز الروابط الجماعية، معززة بذلك التعاون الاجتماعي والتكامل الثقافي كقيمة أساسية تحقق التماسك في بيئة طبيعية قاسية تعتمد على الصيد والبحر، وتمنع الصراعات الداخلية عبر آليات رمزية تلقائية تعيد التوازن (Malinowski, 1922). مؤسسا بذلك مفهوم الكل العضوي (Organic Whole)، الذي يقارن الثقافة بالكائن الحي المترابط عضويا حيث لا يمكن فهم أي عنصر معزولا دون سياقه الكلي، يرى مالينوفسكي الثقافة كنظام مترابط ديناميكي يلبي أولا احتياجات الفرد البيولوجية والنفسية الأساسية في تسلسل هرمي منطقي: الاحتياجات الابتدائية مثل التغذية، التكاثر، الحركة، النمو، الصحة، والأمان، التي تغطى عبر تقنيات مادية بسيطة وأدوات؛ ثم يولد إشباع هذه

الاحتياجات احتياجات ثقافية مشتقة أو أداتية (Instrumental Needs) أو أكثر تعقيدا، تدار عبر مؤسسات متخصصة ومكملة لبعضها: الاقتصاد لتنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، الرقابة الاجتماعية لضبط السلوكيات والنزاعات عبر القوانين والعقوبات والطقوس، التعليم لنقل المعرفة والمهارات والقيم عبر الأجيال، والسياسة للحفاظ على النظام الهرمي والقيادة والدفاع عن المجموعة، مضمنة بذلك بقاء الفرد داخل الجماعة واستمرارية النظام في توازن ديناميكي يعاد توزيعه تلقائيا عبر التفاعلات اليومية دون الحاجة إلى تاريخ تطوري تخميني (Malinowski, 1935).

يركز مالينوفسكي بشكل خاص على الوظيفة كإشباع حاجة بشرية عبر نشاط تعاوني يستخدم أدوات ويستهلك سلعا، مميزا بين الوظائف الظاهرة (Manifest Functions) –الأغراض الواعية والمقصودة مباشرة للعنصر الثقافي، مثل دور الطقوس في تعزيز الترابط الاجتماعي المدرك– والكامنة (Latent Functions)– التأثيرات غير المقصودة والمخفية، مثل دور سحر الحدائق (Garden Magic) في تخفيف التوتر النفسي وإعطاء شعور بالسيطرة على الطبيعة رغم عدم فعاليتها الزراعية الفعلية–، مقدما بذلك أداة تحليلية ثاقبة تتجاوز الوصف السطحي للعادات لتكشف عن الديناميكيات الخفية التي تحفظ الاستقرار، مجانبة بذلك النظريات التطورية بالتركيز على الثقافة كما هي موجودة حاليا لا كمراحل تاريخية، ومؤكدا على أهمية الدراسة الحقلية الدقيقة دون الاعتماد على روايات المخبرين المرافقين الذين قد يخفون التناقض بين القول والفعل (Malinowski, 1922; Merton, 1968). ولم يقف هذا الإطار الأنثروبولوجي المبتكر عند الثقافات البدائية بل شكل أساسا لانتقال النظرية الوظيفية إلى علم الاجتماع الحديث، مؤثرا في تالكوت بارسونز الذي وسع المتطلبات الوظيفية، وروبرت ميرتون الذي طور مفهوم الوظائف الكامنة والمعوقات، موسعين النموذج للمجتمعات الصناعية المعقدة مع الحفاظ على جوهره الإثنوغرافي، رغم الانتقادات التي وجهت له مثل الإفراط في التركيز على الاستقرار والاحتياجات الفردية على حساب الصراع الاجتماعي والتغيير التاريخي (كما انتقده راد كليف براون لتركيزه على الفرد مقابل الكل الاجتماعي)، أو تجاهل السلطة واللامساواة داخل الثقافات، إلا أن إسهاماته بقيت حجر زاوية في المنهج الوظيفي الميداني، محولة الأنثروبولوجيا إلى علم يدرس الإنسان البدائي ككائن عقلاني يكيف ثقافته مع بيئته (Radcliffe–Brown, 1952).

في سياق إعادة تعريف الوظيفة ضمن الإطار الأنثروبولوجي، يمثل عمل برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) نقطة مفصلية في صياغة مقاربة وظيفية تمتد إلى قلب الممارسة الاجتماعية اليومية، حيث تفهم الثقافة بوصفها نسقا من المؤسسات والممارسات المتشابكة التي تؤدي أدوارا تنظيمية حيوية لاستمرارية النظام الاجتماعي ولتلبية الحاجات الأساسية (Basic Needs) للفرد والجماعة، غير أن عمق هذا

التحول لا يكمن في مجرد تحديد وظائف الظواهر الاجتماعية بل في تأسيس علاقة إبستمولوجية جديدة بين الملاحظة الميدانية والتحليل النظري، بحيث تصبح الوظيفة ليست خاصية افتراضية تسند على الكل أو على بنية مفترضة، بل أداة تفسيرية تستخلص من انتظام الممارسات وتكرارها اليومي، ومن قدرة المؤسسات والطقوس على خلق استقرار وظيفي متقطع في السياقات التاريخية والثقافية المحددة (Malinowski, 1922, 1944). ولقد تجاوز مالينوفسكي، عبر منهجه القائم على الملاحظة بالمشاركة، الثنائية التقليدية بين الفرد والمجتمع، أو بين الفاعل والنسق، إلى صياغة نموذج وظيفي يضع الفعل اليومي في قلب التحليل الاجتماعي، حيث يتمثل التحدي النظري في فهم كيف تستجاب الحاجات النفسية والاجتماعية عبر بنى اجتماعية مؤسساتية متعددة؟ بدءا من شبكات القرابة، مرورا بالاقتصاد التبادلي والطقوس، وصولا إلى اللغة والرموز اليومية، بحيث تفهم هذه الممارسات بوصفها آليات إنتاج الوظيفة لا مجرد انعكاسات رمزية أو تجليات معنوية لنسق فوقي مفترض. وهكذا، تتحول الوظيفة إلى وسيط تفسيري يربط بين الأبعاد المعيشة للفعل الفردي وبين الانتظام النسقي، مع الحفاظ على مكانة الفاعل كمنتج ومشارك في إعادة إنتاج الوظيفة نفسها، دون الانزلاق إلى الاختزال السيكولوجي أو الفردانية المنهجية الصارمة (Malinowski, 1935, 1944). ويكتسب هذا التحليل أهميته النظرية من إدراك أن الوظيفة ليست محصلة نهائية ثابتة، بل علاقة ديناميكية ومفتوحة بين الممارسة والحاجة، حيث يمكن للمؤسسات الاجتماعية والطقوس والممارسات الاقتصادية أن تنتج استقرارا وظيفيا متغيرا، قابلا للاضطراب أو التعديل في مواجهة الضغوط الداخلية أو التحديات البيئية، وهو ما يفتح الباب أمام فهم النسق الاجتماعي ليس بوصفه بنية ثابتة فحسب، بل كعملية مستمرة من التنظيم، والتكيف، وإعادة إنتاج الوظائف في الزمن الواقعي (Malinowski, 1944).

وعلى هذا الأساس، يصبح التحليل الوظيفي لدى مالينوفسكي أداة إبستمولوجية دقيقة، تسمح بربط التجريبية الميدانية بالتجريد النظري، من خلال تتبع آليات الفعل اليومي وعلاقاتها بالنسق الاجتماعي الكلي، دون الوقوع في التجريد الميتافيزيقي أو الاكتفاء بتفسير النظام الاجتماعي بوصفه مجرد نسق متوازن افتراضي. وبذلك، يعطي مالينوفسكي للوظيفة بعدا مزدوجا: فهي، من جهة، تحافظ على النظام الاجتماعي عبر استقرار مؤسساتي نسقي، ومن جهة أخرى، تمنح الفاعل قدرة على المشاركة والتفاعل وإعادة تشكيل الوظيفة نفسها في إطار الحياة اليومية، وهو ما يهيئ الأرضية للانتقال إلى الوظائف البنيوية الأكثر تجريدا كما طورها رادكليف–براون ومن ثم بارسونز (Parsons, 1937, 1951; Radcliffe–Brown, 1952). ومن زاوية إبستمولوجية أعمق، يمكن القول إن مالينوفسكي أعاد تعريف العلاقة بين الممارسة والمفهوم: فالوظيفة ليست مجرد إسهام نظري للحفاظ على التوازن، ولا مجرد خاصية تفسيرية تفرضها البنية على الظواهر، بل هي نتيجة عملية تفاعل

مستمرة بين الفعل الفردي، الممارسة الجماعية، ومتطلبات البقاء، وهو ما يجعل الوظيفية، وفق هذا المنظور، قابلة لإعادة القراءة ضمن أطر تحليلية حديثة، مثل تحليل الشبكات الاجتماعية، والديناميات التكيفية، والقدرة على إدارة التوتر النسقي، دون المساس بالعمق النظري الذي يميز المدرسة البنيوية–الوظيفية الأولى (Malinowski, 1944).

2.2. رادكليف–براون والبنية الاجتماعية: الوظيفة كآلية لاستمرارية النسق وضبط التضامن

أسهمت الأنثروبولوجيا الاجتماعية إسهاما حاسما في التأسيس المعرفي للنظرية الوظيفية، عبر إحداث تحول إبستمولوجي جوهري في طرائق التفكير السوسيولوجي. وفي هذا الإطار، برز ألفرد رادكليف–براون (Alfred Radcliffe–Brown) بوصفه أحد المؤسسين الرئيسيين للوظيفية البنيوية، حيث أعاد صياغة التحليل الوظيفي على أسس بنيوية صارمة تجعل من البنية الاجتماعية محورا لتفسير انتظام الظواهر الاجتماعية واستقرار النسق. وهذا بعد دراسته الميدانية الرائدة للمجتمعات الأسترالية الأصلية والأندامانية (1906–1908، نشرت عام 1922 في كتاب سكان جزر أندامان The Andaman Islanders) ولاحقا الأفريقية والإندونيسية في الثلاثينيات، التي اعتمدت منهج الملاحظة المشاركة المطولة مع التركيز على البنى الاجتماعية الدائمة نسبيا، ليظهر كيف تشكل الظواهر الثقافية مثل نظام القرابة والطقوس الجنائزية والانتحار القبلي ليس مجرد عادات عشوائية أو بقايا تطورية، بل جزءا لا يتجزأ من بنية اجتماعية أوسع تحقق التوازن الديناميكي والتكامل عبر حركية الوصل (Process of Connection) بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، معززة بذلك الترابط الاجتماعي والاستقرار كقيمة بنيوية أساسية تمنع الفوضى والتفكك في مجتمعات تفتقر إلى الدولة المركزية أو السلطة القسرية، ويعاد تشكلها عبر آليات توازن آلية تعتمد على العلاقات الاجتماعية المنظمة (Radcliffe–Brown, 1922). مؤسسا بذلك مفهوم البنية الاجتماعية كنظام مترابط من العلاقات الاجتماعية الدائمة والمتكررة – مقارنا إياها بالبنية التشريحية أو المورفولوجيا في الكائن الحي حيث تشكل الوحدات البنيوية (مثل الأدوار والمكانات والجماعات) شبكة وظيفية مترابطة– يرى راد كليف براون المجتمع كنظام وظيفي كلي يشبه الكائن الحي العضوي المتكامل، حيث يؤدي كل عنصر (مثل المؤسسات، الأدوار، القيم، والعادات) دورا محددا لإشباع المتطلبات الوظيفية الأساسية الأربعة في تسلسل منطقي يعاد في كل مجتمع: التكيف مع البيئة الخارجية (Adaptation)، الاستهداف أو تحقيق الأهداف الجماعية (Goal Attainment)، التكامل بين الأجزاء الداخلية (Integration)، والحفاظ على النمط أو الاستمرارية الثقافية (Latency/Pattern Maintenance)، التي تغطى عبر بنى اجتماعية متخصصة ومكملة مثل نظام القرابة لتنظيم الزواج والوراثة

والتضامن، الطقوس الدينية لتعزيز الإجماع القيمي والهيمنة الاجتماعية عبر الرموز الجماعية، القوانين القبلية والعقوبات لضبط النزاعات وإعادة التوازن، والقيادة الهرمية أو الشيخية للحفاظ على الوحدة والتنسيق، مضمنة بذلك بقاء المجتمع ككل في توازن ديناميكي يعاد تعديله تلقائيا عبر التفاعلات الاجتماعية اليومية والحركية المستمرة دون الحاجة إلى قوى خارجية أو تاريخية تخمينية (Radcliffe-Brown, 1952).

يركز راد كليف براون بشكل خاص على الوظيفة كعلاقة وظيفية بين الجزء والكل، حيث تعرف الوظيفة بأنها نصيب النشاط الاجتماعي الجزئي في النشاط الكلي الذي يسهم في استمرارية البنية الاجتماعية ككل، مميزا بين الوظائف الظاهرة التي تسهم مباشرة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي المدرك (مثل دور الطقوس الجنائزية في تعزيز الترابط العائلي)، والكامنة التي تحقق توازنا غير مقصود مثل تخفيف التوترات الاجتماعية عبر رموز التطهير الجماعي، مقدما بذلك أداة تحليلية تركز على الحتمية الوظيفية (Functional Prerequisite) التي تجعل كل بنية ضرورية للبقاء والتكيف، كما في تحليله للانتحار في المجتمعات البدائية الذي يشبع وظيفة التطهير الاجتماعي (Social Catharsis) لإعادة التوازن بعد الجريمة أو الانتهاك، محولا إياها من فعل فردي مدمر إلى آلية بنيوية حيوية للتماسك الجماعي ومنع الصراعات الأوسع، مجانبة بذلك النظريات التطورية بالتركيز على الوظيفة داخل السياق المتزامن لا على التسلسل التاريخي أو البيولوجي للثقافة كما عند مالينوفسكي الذي ركز على احتياجات الفرد البيولوجية مقابل تركيز براون على الكل الاجتماعي (Malinowski, 1935; Radcliffe-Brown, 1952). وهذا الإطار الأنثروبولوجي المبتكر لم يقف عند الثقافات البدائية أو المجتمعات البسيطة بل شكل أساسا لانتقال النظرية البنائية الوظيفية إلى علم الاجتماع الحديث، مؤثرا بشكل مباشر في تالكوت بارسونز الذي تبنى المتطلبات الوظيفية الأربعة صراحة في نموذج (AGIL) لتحليل المجتمعات المعقدة، وروبرت ميرتون الذي أدخل البدائل الوظيفية والمعوقات الوظيفية لتوسيع التحليل إلى السياقات الصناعية مع الاعتراف بالتغيير، رغم الانتقادات التي وجِهت له مثل الإفراط في التركيز على الاستقرار والتوازن والإجماع القيمي على حساب الصراع الطبقي والتغيير التاريخي واللامساواة السلطوية (كما انتقده علماء الصراع مثل ماكس فيبر لاحقا)، أو افتراض الانسجام الكامل دون النظر في الديناميكيات التنافسية داخل البنى، إلا أن إسهاماته بقيت حجر زاوية في المنهج الوظيفي الميداني والمقارن، محولة الأنثروبولوجيا إلى علم طبيعي يدرس الأنساق الاجتماعية بمنهجية دقيقة كالعلوم البيولوجية (Parsons, 1951).

تعرض التصور الفرداني للوظيفة الذي ربطها أساسا بإشباع الحاجات الفردية لإعادة صياغة جذرية مع ألفرد رادكليف-براون، الذي نقل محور التحليل الوظيفي من مستوى الفعل اليومي والفاعلية الفردية إلى مستوى

البنية الاجتماعية كنسق متكامل من العلاقات والمؤسسات. وقد استلهم رادكليف–براون بشكل صريح الإرث الدوركايمي في التعامل مع الظواهر الاجتماعية بوصفها أنماطا مستقرة وملزمة للعلاقات، تمتلك استقلالا نسقيا نسبيا عن وعي الأفراد، ما يتيح للباحث إمكانية تحليل النسق الاجتماعي باعتباره نظاما من التفاعلات المترابطة، ينتج نفسه ويعيد إنتاجه عبر مؤسسات متماسكة وقواعد ممأسسة (Durkheim, 1895/1982; Radcliffe–Brown, 1952). وفي هذا السياق، لم تعد الوظيفة تقاس بمدى فائدتها المباشرة للفرد، بل بقدرتها على الحفاظ على انتظام العلاقات الاجتماعية، وضمان استمرار النسق، وتحقيق التكامل بين الأجزاء المختلفة للنظام. فالطقوس، والقوانين العرفية، وأنظمة القرابة، لم تعد أدوات لإشباع حاجات محددة، بل تحولت إلى آليات بنيوية (Structural Mechanisms) لضمان التضامن الاجتماعي، وضبط التوتر، وإدارة الصراعات الداخلية ضمن النسق، بما يحافظ على الاستمرارية ويحد من احتمالات التفكك النسقي. وبهذه الطريقة، يكتسب التحليل الوظيفي طابعا بنيويا صارما، حيث تدرس الظواهر الاجتماعية بوصفها أدوات تنظيمية مستقلة عن الفاعل الفردي، وتصبح الثقافة نسقا من القواعد الممأسسة التي تعمل غالبا خلف وعي الأفراد، ما يعيد إنتاج رؤية المجتمع كنظام متوازن ومتماسك، تفسر تحولات أجزائه الرئيسية من زاوية الاستمرارية وليس من زاوية القطيعة التاريخية (Radcliffe–Brown, 1952).

ومن منظور إبستمولوجي، يعكس هذا التحول إعادة تحديد العلاقة بين الفعل والنسق، حيث يتم إخضاع المعنى الذاتي للفاعل الفردي للمعايير البنيوية للعلاقات الموضوعية، دون أن يغيب عن التحليل دور التفاعلات اليومية في إنتاج النظام واستمراره. فالنظام الاجتماعي في رؤية رادكليف–براون ليس مجرد تراكم لظواهر فردية أو ممارسات متفرقة، بل عملية إعادة إنتاج مستمرة تتكامل فيها المؤسسات والطقوس والقوانين ضمن نسق قابل للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية، ما يجعل الوظيفة عنصرا مركزيا لفهم استمرارية النسق، التكامل البنيوي، وإدارة الصراعات، دون الحاجة للعودة دائما إلى تفسير كل فعل على حدة عبر نية الفرد أو إدراكه الشخصي (Durkheim, 1895/1982; Radcliffe–Brown, 1952). وبذلك، يوضح رادكليف–براون كيف يمكن للوظيفة أن تفهم بوصفها علاقة معقدة بين البنية والمؤسسات، وبين الاستمرارية والتغير، بحيث تصبح الوظيفية أداة تحليلية قادرة على ربط النسق الكلي بالجزء الفرعي، وضبط التوترات، وإعادة إنتاج التضامن، وهو ما يفتح المجال أمام تطوير مقاربات لاحقة في السوسيولوجيا البنيوية–الوظيفية، كما سنجد لاحقا عند بارسونز، حيث يستثمر هذا التراث البنيوي لفهم النظم الاجتماعية المعقدة من منظور استمراري متكامل (Parsons, 1937, 1951).

ويكشف هذا التمايز النظري بين مالينوفسكي ورادكليف–براون عن انقسام إبستمولوجي عميق داخل الوظيفية الأنثروبولوجية نفسها، يتمثل في التباين بين مقاربة ترى الوظيفة متجذرة في الفعل اليومي، الحاجة، والخبرة المعيشة للفرد، ومقاربة أخرى تفهمها باعتبارها خاصية بنيوية مستقلة عن الوعي الفردي وعن النية الذاتية للفاعلين. فالأولى تعطي الأولوية لفاعلية الأفراد في إنتاج الوظائف وضبطها ضمن الممارسات اليومية، بينما الثانية تضع المؤسسات والنسق الاجتماعي في صميم التحليل، باعتبارهما كيانين منتجين للوظيفة ومستقلين نسقيا عن الفعل الفردي (Malinowski, 1922, 1935; Radcliffe–Brown, 1952). غير أن هذا التوتر الإبستمولوجي، بدل أن يضعف النزعة الوظيفية، ساهم في تعقيدها وتوسيع أفقها التحليلي، إذ أسس لفكرة مركزية مفادها أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها في عزلة عن الكل، سواء فهم هذا الكل بوصفه شبكة مترابطة من الحاجات التي تلبيها الممارسات اليومية أو بوصفه بنية من العلاقات المنتظمة والمؤسسات الممأسسة. ويعني هذا أن الوظيفة يجب النظر إليها في شبكة من التفاعلات المتبادلة، حيث كل عنصر يكتسب دلالته من موقعه داخل النسق الكلي، وتتحدد فعالياته ضمن آليات التوازن، التضامن، وضبط التوتر الاجتماعي، مع مراعاة أن النسق يتجاوز إدراك الأفراد أو إدراكهم الذاتي للوظائف (Radcliffe–Brown, 1952). وعلى هذا الأساس، وفرت الأنثروبولوجيا الوظيفية جسرا نظريا يسمح بانتقال الوظيفة من مستوى الوصف الإثنوغرافي الميداني إلى مستوى التنظير السوسيولوجي الشامل، بحيث أصبح بالإمكان صياغة النظرية البنيوية الوظيفية التي تسعى، وإن بشكل إشكالي، إلى التوفيق بين الفعل الفردي، البنية النسقية، المعنى الاجتماعي، واستقرار النظام في الوقت ذاته. ويظهر هذا الانتقال كيف أن الإرث الأنثروبولوجي لم يقتصر على وصف الظواهر الاجتماعية فحسب، بل أتاح تأسيس أدوات تحليلية لتفسير العلاقات بين الفاعل والنسق، بين التجربة اليومية والتكامل المؤسساتي، وبين الديناميات الداخلية للنسق وعمليات إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، بما يمهد الطريق أمام تطوير نماذج تحليلية أكثر تجريدا في السوسيولوجيا البنيوية–الوظيفية (Parsons, 1937).

3. الإطار التصوري للبنائية الوظيفية

يقتضي الاشتغال النظري داخل أفق البنائية الوظيفية تجاوز التعامل مع مفاهيمها بوصفها أدوات توصيفية منفصلة، والنظر إليها باعتبارها منظومة تصورية متكاملة تشكل إطارا تحليليا ذا منطق داخلي خاص. فهذه المقاربة لا تقدم مفاهيم جزئية تستدعى لتفسير ظواهر معزولة، بل تبني تصورا كليا للمجتمع يقوم على افتراض مركز مفاده أن الظواهر الاجتماعية لا تفهم إلا من خلال موقعها داخل نسق من العلاقات المتداخلة، وأن انتظام الحياة الاجتماعية هو نتاج تفاعل بنيوي بين عناصر متعددة تؤدي وظائف متباينة ولكن مترابطة.

ومن ثم، فإن المدخل البنيوي الوظيفي يفترض مسبقا إعادة تعريف موضوع علم الاجتماع ذاته، لا باعتباره مجموع أفعال فردية أو تجليات رمزية مستقلة، بل بوصفه نسقا اجتماعيا منظما يمتلك شروط اشتغال داخلية وآليات لإعادة إنتاج ذاته عبر الزمن، ويأتي هذا السياق التمهيدي ليفسح المجال أمام عرض بعض المفاهيم الأساسية للإطار التصوري للبنائية الوظيفية كما يلي.

1.3. المجتمع كوحدة عضوية

يشكل تصور المجتمع كوحدة عضوية حجر الزاوية في النظرية البنيوية الوظيفية، إذ ينظر إلى المجتمع بوصفه نسقا متعدد المستويات من العلاقات، المؤسسات، الممارسات، والأنماط الرمزية، تتفاعل فيه عناصره بطريقة متشابكة تسهم في استمرارية النسق واستقراره العام، وتحافظ على التوازن الديناميكي (Homeostasis) عبر ضبط التوترات الداخلية وإعادة توزيع القوى والوظائف (Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). وفي هذا الإطار، لا يمكن تفسير أي عنصر اجتماعي بمعزل عن الكل؛ فكل مؤسسة، قاعدة، أو ممارسة تكتسب معناها من موقعها ضمن الشبكة الكلية للعلاقات، ومن الوظائف التي تؤديها في ضبط التوتر، إعادة إنتاج التضامن، وتأمين الاستقرار البنيوي للنظام الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، يتحول المجتمع في التحليل البنائي الوظيفي إلى وحدة تحليلية كلية (Analytical Unit)، حيث يحكم الفعل الفردي بوظائفه داخل النسق وليس بالحاجات الفردية وحدها، مما يتيح التوفيق بين تحليل البنية والفعل دون اختزال أحدهما للآخر. وتتجلى قوة هذا التصور الإبستمولوجي عند دراسة الوظائف الظاهرة والكامنة كما صاغها ميرتون (1968)، والتي تمكن من تفكيك العلاقة بين عناصر النسق الاجتماعي ووظائفها في الحفاظ على استمرارية النظام. فالوظائف الظاهرة تمثل النتائج المقصودة والواضحة للممارسات، مثل تنظيم الزواج أو التوزيع الاقتصادي، بينما تكمن الوظائف الكامنة في النتائج غير المقصودة التي تساهم في استمرارية النسق، كتعزيز الولاء الرمزي، ضبط الصراع بين الفاعلين الاجتماعيين، أو ترسيخ القيم المشتركة التي تدعم التكامل الداخلي. ومن ثم، تصبح الممارسات الاجتماعية، حتى وإن بدت سطحية، أدوات لإعادة إنتاج النسق، بحيث يتحقق التكامل والاستمرارية دون الحاجة إلى سلطة مركزية صارمة، وهو ما يميز النموذج البنيوي العضوي عن أي تصور فرداني أو نفسي اختزالي للفعل الاجتماعي. ويتيح تصور المجتمع كوحدة عضوية أيضا فهم الديناميكية الداخلية للتغير الاجتماعي. فالنسق الاجتماعي لا يفهم هنا كنظام جامد، بل ككيان ديناميكي قادر على امتصاص الصدمات والتكيف عبر ما أسماه ميرتون (1968) البدائل الوظيفية (Functional Alternatives)، حيث يمكن استبدال المؤسسات أو الممارسات القديمة بأخرى تؤدي الوظائف نفسها مع الحفاظ على التكامل البنيوي والتوازن

الاجتماعي. وبالمثل، يوفر هذا الإطار أداة لفهم المعوقات الوظيفية (Dysfunctions)، أي العناصر أو الممارسات التي تعرقل أداء النسق أو تؤدي إلى اختلال التوازن، مما يمكن الباحث من دراسة التوترات البنيوية والتغير التدريجي دون اختزالها إلى عوامل فردية.

يكتسب هذا التصور عمقا إضافيا عند ربطه بالتحليل الإثنوغرافي، كما طبقه رادكليف–براون (1922) في دراسة سكان جزر أندامان، حيث يتضح كيف تعمل المؤسسات، الطقوس، وأنظمة القرابة كوحدات وظيفية مترابطة تسهم في استمرارية النسق الاجتماعي. فالطقوس، على سبيل المثال، ليست مجرد ممارسات رمزية، بل آليات لإعادة إنتاج التضامن، ترسيخ السلطة الرمزية، وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات. وفي المقابل، يرى مالينوفسكي (Malinowski, 1922, 1935) أن الفعل اليومي والحاجات الفردية يشكلان نقطة انطلاق لتحليل الوظائف، مما يظهر التكامل بين المنظور الإثنوغرافي القائم على الخبرة اليومية والمنظور البنيوي الذي يركز على النسق الكلي. علاوة على ذلك، يتيح المجتمع كوحدة عضوية تحليل النسق الاجتماعي على مستويات متعددة: من الفرد إلى الأسرة، إلى الجماعة المحلية، وصولا إلى النسق الكلي للمجتمع. وكل مستوى يحتوي على وظائف مضمنة (Embedded Functions) تؤثر في مستويات أخرى، بحيث تصبح العلاقة بين الجزء والكل ديناميكية ومتبادلة، ولا يقتصر تأثير كل عنصر على موقعه المباشر فقط، بل يمتد إلى النسق ككل. ومن ثم، يمكن دراسة كيفية إعادة إنتاج التوازن البنيوي عبر الزمن، وكيف تؤدي الاختلالات الوظيفية إلى ظهور التوترات، الصراعات، أو التحولات المؤسسية، في إطار يحافظ على المنطق النسقي دون اختزال التغير إلى فعل فردي معزول. وفي البعد الإبستمولوجي، يظهر هذا التصور قدرة النظرية البنيوية الوظيفية على الجمع بين التجريد النظري والتحليل الميداني، بين النسق الكلي والفعل اليومي، وبين الاستقرار والتغير، بما يمنح الباحث أدوات دقيقة لدراسة المجتمعات كوحدات عضوية حية. وهكذا، يتحول المجتمع في هذا الإطار من مجرد سياق للظواهر إلى نسق ديناميكي، متكامل، ومتجدد، يمكن من خلاله تفسير انتظام الظواهر الاجتماعية، توزيع السلطة الرمزية، ضبط التضامن، وإدارة الاختلالات الوظيفية ضمن نموذج تحليلي متماسك يجمع بين العمق البنيوي والتطبيق الإثنوغرافي (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe–Brown, 1952).

2.3. النسق الاجتماعي وحاجاته

يشكل النسق الاجتماعي (Social System) وحدة تحليلية مركزية في النظرية البنيوية الوظيفية، إذ ينظر إليه ليس كمجموعة من الأفراد أو المؤسسات المعزولة، بل كشبكة متكاملة ومتداخلة من العلاقات، القواعد، والممارسات الرمزية التي تعمل بتناغم لضمان استمرارية النظام واستقراره العام. ويكتسب هذا التصور

عمقا إبستمولوجيا من كونه يربط بين البنية والفعل، النسق الكلي والفاعلية الفردية، الوظائف الظاهرة والكامنة، بحيث يصبح كل عنصر اجتماعي معنيا بفهم دوره داخل النسق الكلي وليس ككيان مستقل بمعزل عن السياق. وفي هذا الإطار، يصبح فهم حاجات النسق (System Needs) شرطا أساسيا لتحليل وظائفه، إذ تمثل هذه الحاجات متطلبات جوهرية للحفاظ على التوازن الديناميكي، واستمرارية النسق عبر الزمن، سواء من حيث التنظيم الداخلي، ضبط التوترات، إعادة إنتاج التضامن، أو إدارة الاختلالات البنيوية (Merton, 1968; Parsons, 1951). وتتجلى أهمية تحليل حاجات النسق في أنه يوضح كيف أن المؤسسات الاجتماعية ليست مجرد قواعد صورية، بل آليات وظيفية تستخلص من النشاط الاجتماعي الفعلي، وتشكل شبكة اعتماد متبادل بين مختلف المكونات. فالممارسات اليومية– سواء كانت اقتصادية، طقسية، أو رمزية– تستجيب ليس فقط لحاجات فردية محددة، بل لتلك المرتبطة بالحفاظ على النسق الاجتماعي ككل، إذ يتم فيها دمج الأبعاد المادية، الرمزية، والتنظيمية. ومن ثم، يصبح كل عنصر اجتماعي محورا لدراسة كيفية تحقيق التكامل البنيوي (Structural Integration)، ويدرس الباحث دوره في صيانة الاستمرارية النظامية، مع إبراز كيف تساهم الوظائف الظاهرة في الأهداف المعلنة للنسق، بينما تضمن الوظائف الكامنة الحفاظ على التوازن الداخلي، ضبط الصراع، وتعزيز الولاء الرمزي.

ويتيح هذا التحليل أيضا فهم الديناميات التكيفية للنظام الاجتماعي، إذ ينظر إلى النسق الاجتماعي كنظام حي قادر على امتصاص الصدمات والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية عبر البدائل الوظيفية، والتي تمكن النظام من الحفاظ على استقراره دون فقدان التماسك. وفي هذا السياق، تصبح المعالجات المؤسسية للتوترات جزءًا من آليات التوازن الديناميكي، الذي يربط بين الأداء الفردي والوظائف الكلية للنسق، ويتيح للنظام التكيف مع الطوارئ والتغيرات الاجتماعية المستمرة. علاوة على ذلك، يتيح تصور النسق الاجتماعي وحاجاته ربط التحليل البنيوي بالمنهج الإثنوغرافي، كما أوضح مالينوفسكي (1922, 1935) في المجتمعات البدائية، حيث تظهر المؤسسات والطقوس والأنشطة اليومية كأدوات عملية لتلبية حاجات النسق، وليس فقط لحاجات الأفراد. فشبكات التبادل، القرابة، والطقوس الرمزية تساهم في تحقيق التكامل البنيوي والتوازن الديناميكي من خلال تعزيز التضامن، ضبط الصراع، وإعادة إنتاج الاستقرار الرمزي والاجتماعي عبر الأجيال. ومن هنا، يصبح التركيز على حاجات النسق أداة أساسية لفهم وظائف المؤسسات، العلاقات، والممارسات اليومية في سياقها الكلي، وربطها بالاستمرارية والتكيف الاجتماعي.

3.3. الوظائف الظاهرة والكامنة

يشكل التمييز بين الوظائف الظاهرة والكامنة أداة تحليلية مركزية في النظرية البنيوية الوظيفية، إذ يمكن من خلاله تفكيك النسق الاجتماعي إلى مكوناته المختلفة وفهم كيفية مساهمة كل مكون في استمرارية النسق واستقراره (Merton, 1968). فالوظائف الظاهرة تمثل النتائج المقصودة والواضحة للممارسات الاجتماعية، وهي تلك التي يسعى النسق إلى تحقيقها بشكل صريح، مثل تنظيم الزواج، توزيع الموارد الاقتصادية، أو إنشاء المؤسسات التعليمية والقانونية، حيث تمثل هذه الوظائف الأهداف المعلنة للنظام الاجتماعي، وتتيح قياس أداء المؤسسات والفاعلين الاجتماعيين وفق إطار محدد ومعروف. في المقابل، تكمن الوظائف الكامنة في النتائج غير المقصودة وغير المعلنة التي غالبا ما تكفل استمرارية النسق الاجتماعي ومرونته، مثل تعزيز الولاء الرمزي، ضبط التوترات بين الفاعلين الاجتماعيين، ترسيخ القيم المشتركة، أو إدارة الصراعات المؤسسية بطريقة تحفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي. ومن خلال هذا الفهم، يظهر أن الممارسات اليومية –حتى وإن بدت سطحية أو روتينية– تؤدي دورا مزدوجا: فهي تلبي الحاجات الوظيفية الظاهرة وتدعم في الوقت نفسه الوظائف الكامنة، ما يجعل كل عنصر اجتماعي جزءا من شبكة متكاملة من الاعتماد المتبادل تضمن التكامل البنيوي واستقرار النسق. ويتيح هذا التحليل فهم ديناميات التكيف الاجتماعي، حيث يمكن للنسق الاجتماعي التعامل مع الصدمات أو التحولات الداخلية والخارجية عبر البدائل الوظيفية التي تحل محل مؤسسات أو ممارسات قديمة دون المساس بالوظائف الأساسية للنسق، وهو ما يضمن صيانة التوازن البنيوي والتوازن الديناميكي للنسق عبر الزمن (Merton, 1968; Parsons, 1951). وفي هذا السياق، تصبح الوظائف الكامنة أداة لفهم التوترات البنيوية والمعوقات الوظيفية، أي تلك العناصر التي تعرقل عمل النسق الاجتماعي أو تؤدي إلى اختلال توازناته الداخلية، مما يمكن الباحث من دراسة التحولات الاجتماعية ضمن إطار منهجي نسقي بعيد عن التفسير الفرداني البحت.

يكتسب هذا التصور عمقا إضافيا عند ربطه بالتحليل الإثنوغرافي، كما يظهر في دراسات مالينوفسكي (1922, 1935) حول المجتمعات البدائية، أو رادكليف–براون (1922) في دراسة سكان جزر أندامان، حيث يمكن ملاحظة أن الطقوس، القرابة، أو شبكات التبادل لا تكتسب دلالتها فقط من وظائفها الظاهرة، بل من الوظائف الكامنة التي تكفل إعادة إنتاج النسق الاجتماعي واستمراره عبر الأجيال. فشبكات التبادل الكولا، على سبيل المثال، ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل أداة لإعادة إنتاج التوازن الديناميكي، التضامن الرمزي، والاعتماد المتبادل بين الجماعات. وبالمثل، تلعب الطقوس الدينية والزراعية دورا مزدوجا في تحقيق الأهداف الظاهرة للكائن الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تعزيز الولاء، ضبط الصراعات الداخلية، وضمان الامتثال غير المعلن

للقيم الاجتماعية. ومن منظور نسقي أوسع، يتيح التركيز على الوظائف الظاهرة والكامنة دراسة تفاعل المستويات المختلفة للنسق الاجتماعي: من الفرد، إلى الأسرة، إلى الجماعة المحلية، وصولا إلى النسق الكلي. ففي كل مستوى، توجد وظائف مضمنة تؤثر على مستويات أخرى، بحيث تصبح العلاقة بين الجزء والكل ديناميكية ومتبادلة، وتتضح فيها آليات إعادة إنتاج الاستقرار والتوازن. ومن ثم، يمكن دراسة كيفية تحقيق الاستمرارية والتكيف الاجتماعي، وكيف تؤدي الاختلالات الوظيفية إلى ظهور الصراعات أو التحولات المؤسسية، ضمن نموذج تحليلي يحافظ على المنطق النسقي دون اختزال التغير إلى أفعال فردية منعزلة (Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). ويمكن الاستفادة من التحليل البنيوي للثقافة الذي يرى أن المؤسسات والممارسات الاجتماعية تعمل ضمن نسق متكامل يسعى لتحقيق وظائف مزدوجة: وظائف معلنة تعنى بالتنظيم السياسي والاجتماعي، ووظائف كامنة تعنى بالحفاظ على الهوية الجماعية والتوازن الداخلي للنسق (ليلة، 1981). وهذا يربط بين الرؤية البنيوية الغربية والتحليل المحلي للنسق الاجتماعي، ويؤكد أن دراسة الوظائف الظاهرة والكامنة ضرورية لفهم ديناميات الاستقرار، التكيف، والتغير الاجتماعي في أي سياق تاريخي أو ثقافي. وبهذا، يصبح تحليل الوظائف الظاهرة والكامنة أداة مركزية لفهم النسق الاجتماعي وحاجاته الوظيفية، ولربط البنية الاجتماعية بالممارسات اليومية، وتفسير كيف يسهم كل عنصر اجتماعي، سواء كان مؤسسة رسمية أو ممارسة رمزية، في الحفاظ على التوازن الديناميكي، التكامل البنيوي، واستمرارية النظام الاجتماعي عبر الزمن، بما يجعل النظرية البنيوية الوظيفية إطارا متكاملا لدراسة المجتمعات كوحدات عضوية حية ومتجددة.

4.3. المتطلبات الوظيفية

تمثل المتطلبات الوظيفية (Functional Requirements) حجر الأساس في البناء التحليلي للنظرية البنيوية الوظيفية، لأنها تحيل إلى الشروط البنيوية الدنيا التي بدون تحققها يفقد النسق الاجتماعي قدرته على الاستمرار وإعادة إنتاج ذاته عبر الزمن. فالنسق الاجتماعي لا يفهم هنا كمجرد تجميع عرضي للمؤسسات أو الأفراد، بل بوصفه بنية علائقية معقدة يتوقف بقاؤها على درجة معينة من التناسق الوظيفي بين مكوناتها، بما يسمح بالحفاظ على التوازن الديناميكي رغم التحولات والضغوط الداخلية والخارجية (Merton, 1968; Parsons, 1951). وتكمن أهمية المتطلبات الوظيفية في أنها تنقل التحليل من توصيف الظواهر الاجتماعية إلى تفكيك شروط إمكان اشتغال النسق ذاته، أي الآليات البنيوية العميقة التي تضمن انتظام العلاقات واستمرارية النظام الاجتماعي. وفي هذا الإطار، لا تختزل المتطلبات الوظيفية في بعد واحد، بل تتوزع على مستويات

متداخلة تشمل التكامل الاجتماعي الذي يضمن الحد الأدنى من التضامن القيمي بين الفاعلين، والضبط الاجتماعي الذي يؤطر التفاعلات ويحد من تفجر الصراعات، والتكيف البنيوي الذي يسمح للنسق بإعادة تنظيم موارده ومؤسساته استجابة للتحولات التاريخية والبيئية (Parsons, 1951). ويغدو ضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات الصغيرة ليس غاية في ذاته، بل شرطا وظيفيا يمنع تفكك الشبكة العلائقية التي يقوم عليها النسق ككل، تماما كما يشكل تنظيم الموارد الاقتصادية شرطا لاستمرارية الأدوار الاجتماعية وتوزيع المواقع داخل البنية. أما إعادة إنتاج القيم والمعايير المشتركة، فلا تفهم بوصفها مجرد عملية تلقين ثقافي، بل باعتبارها متطلبا وظيفيا مركزيا لضمان الشرعية الرمزية للنظام الاجتماعي واستدامة الامتثال القاعدي دون اللجوء الدائم إلى الإكراه. فالتكامل الرمزي والتضامن الاجتماعي يعاد إنتاجهما عبر مؤسسات وطقوس وممارسات تؤدي وظائف ظاهرة وكامنة في آن واحد، بحيث يصبح الامتثال جزءا من اشتغال النسق نفسه، لا مجرد استجابة واعية أو إرادية من قبل الأفراد (Merton, 1968). وبهذا المعنى، لا يظهر استقرار النسق الاجتماعي كحالة سكونية، بل كحصيلة عملية تنظيمية مستمرة تدار من داخل البنية عبر توازن دقيق بين الضبط، التكيف، وإعادة إنتاج المعنى الاجتماعي.

وتتحقق المتطلبات الوظيفية عبر التفاعل المعقد بين الوظائف الظاهرة، التي تتجلى في النتائج المقصودة للممارسات، مثل تنظيم الزواج، توزيع الموارد، أو وضع القوانين العرفية، وبين الوظائف الكامنة، التي تنتج تأثيرات غير مقصودة لكنها ضرورية لاستمرار النسق، مثل تعزيز الولاء الرمزي، ضبط التوتر بين الفاعلين الاجتماعيين، أو تثبيت الشرعية الرمزية للمؤسسات. على سبيل المثال، في دراسة الكولا لدى المجتمعات الإندونيسية، يظهر كيف تؤدي تبادلات المجوهرات والصدف دورا ظاهرا في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية، في حين تكمن الوظائف الكامنة في تعزيز الروابط الاجتماعية، استقرار التحالفات بين القبائل، وضمان استمرار النظام الرمزي الذي يربط الأفراد بالنسق الاجتماعي الأكبر (Malinowski, 1922, 1935). وتوضح المتطلبات الوظيفية أن كل عنصر اجتماعي لا يُفهم بمعزل عن دوره في النسق الكلي؛ فالفعل الفردي يكتسب دلالته الحقيقية عبر مساهمته في تلبية المتطلبات الأساسية للنظام، بما يعكس التفاعل بين البنية والفع، ويمكن الباحث من رصد كيفية تحقيق النسق لتوازن داخلي مستمر أو استجابة للتغيرات البيئية والاجتماعية. وعندما تفشل بعض العناصر أو المؤسسات في الوفاء بوظيفتها الأساسية، يظهر ما يسميه ميرتون الاختلال الوظيفي، الذي يمكن أن يولد توترات بنيوية أو صراعات، ويجبر النسق على تفعيل بدائل وظيفية لإعادة التوازن واستمرار التكامل البنيوي (Merton, 1968). وبذلك، يصبح مفهوم المتطلبات الوظيفية أداة تحليلية مركزية لفهم التوازن الديناميكي داخل النسق الاجتماعي، حيث ينظر إلى المجتمع كوحدة عضوية

قادرة على امتصاص الصدمات، تعديل العلاقات الداخلية، وضبط الاختلالات الناتجة عن الصراعات أو التحولات المؤسسية. ويظهر هذا بشكل واضح عند دراسة الطقوس، أنظمة القرابة، والمؤسسات التقليدية، حيث لا تقتصر وظيفتها على تنظيم السلوك الظاهر، بل تشمل تحقيق استمرارية النسق، إدارة الضغوط الاجتماعية، وضمان استدامة القيم والمعايير الرمزية التي تربط الأفراد بالنظام الاجتماعي الكلي (Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). من هنا، توضح المتطلبات الوظيفية أن فهم استقرار النظام الاجتماعي واستمراريته يتطلب تحليلا متكاملا يشمل الوظائف الظاهرة والكامنة، العلاقة بين الجزء والكل، وطرق امتصاص النسق للصدمات والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، بما يجعل النسق الاجتماعي ليس مجرد إطار تنظيمي جامد، بل كيانا ديناميكيا حيا، متعدد المستويات، ومتجددا، قادرا على إعادة إنتاج ذاته عبر شبكة متشابكة من الوظائف والممارسات والمؤسسات.

5.3. المعوقات الوظيفية

تمثل المعوقات الوظيفية أحد المفاهيم المفصلية التي أدخلت تعقيدا إبستمولوجيا حاسما على التحليل البنيوي الوظيفي، لأنها كسرت الافتراض الضمني الذي كان يرى المجتمع نسقا منسجما يشتغل تلقائيا في اتجاه الاستقرار والتكامل. فالمعوق الوظيفي لا يختزل في كونه خللا عرضيا أو انحرافا هامشيا طارئا على النسق، بل يفهم باعتباره أثرا بنيويا سالبا تنتجه بعض المؤسسات أو القواعد أو أنماط التنظيم عندما تعيق تحقيق المتطلبات الوظيفية الأساسية للنظام، أو عندما تضعف قدرته على الحفاظ على توازنه الديناميكي عبر الزمن. وبذلك، لا يعود الخلل مجرد استثناء عن القاعدة، بل يصبح مكونا تحليليا داخليا يكشف حدود اشتغال النسق نفسه (Merton, 1968). ويكمن العمق النظري لهذا المفهوم في أنه ينقل التحليل الوظيفي من منطق التبرير إلى منطق التفكيك، إذ لم يعد يفترض أن كل ما هو قائم يؤدي بالضرورة وظيفة إيجابية للنظام ككل. فبعض العناصر الاجتماعية قد تنتج، في الوقت ذاته، وظائف ظاهرة أو كامنة في مستوى معين، ومعوقات وظيفية في مستوى آخر، مما يكشف عن تعدد مستويات التأثير الوظيفي داخل النسق. وهكذا، يمكن لمؤسسة معينة أن تسهم في استقرار بنيوي جزئي، بينما تنتج آثارا سلبية طويلة المدى تتمثل في تراكم التوترات، إعادة إنتاج اللامساواة، أو إضعاف الاندماج الاجتماعي، دون أن يؤدي ذلك فورا إلى تفكك النظام (Merton, 1968; Parsons, 1951). كما يسمح مفهوم المعوقات الوظيفية بإعادة إدراج الصراع والتوتر داخل التحليل البنيوي دون الخروج عن المنطق النسقي، إذ يفهم الصراع هنا لا بوصفه نقيضا للنظام، بل كعرض بنيوي لاختلال في توزيع الوظائف أو في قدرة المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات النسق المتغيرة. وعندما تتراكم هذه المعوقات

وتتجاوز قدرة آليات الضبط والتكيف على احتوائها، يصبح النسق مضطرا إلى تفعيل بدائل وظيفية أو إعادة هيكلة بعض مؤسساته، بما يسمح باستعادة حد أدنى من التوازن دون افتراض قطيعة راديكالية أو انهيار شامل للنظام الاجتماعي (Merton, 1968).

ومن ثم، يضفي مفهوم المعوقات الوظيفية بعدا نقديا داخليا على البنيوية الوظيفية، لأنه يكشف أن الاستقرار الظاهري قد يبنى أحيانا على حساب فئات اجتماعية معينة، أو عبر إنتاج اختلالات مؤجلة يتم احتواؤها مؤقتا دون حلها جذريا. وبهذا المعنى، لا يعود المجتمع وحدة عضوية منسجمة بالكامل، بل نسقا حيا يتعايش مع اختلالاته، ويعيد تنظيم نفسه باستمرار عبر إدارة التوترات البنيوية التي تنتجها بنيته الخاصة، وهو ما يمنح التحليل الوظيفي قدرة تفسيرية أدق لفهم العلاقة المركبة بين الاستقرار، الاختلال، والتغير الاجتماعي. وتكمن الأهمية النظرية للمعوقات الوظيفية في أنها تفتح التحليل على التناقضات الداخلية للنسق الاجتماعي، وتظهر أن الاستقرار ليس نتيجة انسجام كامل بين الأجزاء، بل حصيلة توازن هش بين وظائف إيجابية وأخرى سلبية. فقد تؤدي مؤسسة ما وظيفة ظاهرة أو كامنة في مستوى معين، بينما تحدث في الوقت ذاته آثارا معوقة في مستوى آخر من النسق. فالبيروقراطية، على سبيل المثال، قد تؤدي وظيفة تنظيمية واضحة في ضبط الأداء الإداري وتوحيد القواعد، لكنها قد تولد في المقابل معوقات وظيفية تتمثل في الجمود التنظيمي، تعطيل المبادرة الفردية، أو إنتاج اغتراب وظيفي يضعف اندماج الفاعلين داخل النسق. وهنا، لا يفهم المعوق الوظيفي كفشل أخلاقي أو انحراف فردي، بل كنتاج لبنية تنظيمية محددة تفرز نتائج غير مقصودة تقوض بعض متطلبات النسق (Merton, 1968). كما يسمح مفهوم المعوقات الوظيفية بتحليل ديناميات التغير الاجتماعي من داخل المنطق النسقي نفسه، دون الحاجة إلى افتراض قطيعة راديكالية أو تدخل خارجي دائم. فحين تتراكم المعوقات الوظيفية وتصبح غير قابلة للاحتواء عبر آليات الضبط والتكيف، يدخل النسق في حالة توتر بنيوي مزمن، ما يفرض إما إعادة توزيع الوظائف، أو تفعيل بدائل وظيفية، أو إعادة هيكلة بعض المؤسسات بما يضمن استعادة حد أدنى من التوازن. وبذلك، لا ينظر إلى التغير باعتباره نقيضا للاستقرار، بل كآلية داخلية لإدارة الاختلالات البنيوية التي تعجز البنية القائمة عن استيعابها (Merton, 1968; Parsons, 1951). ومن منظور إبستمولوجي أوسع، يحرر مفهوم المعوقات الوظيفية التحليل البنيوي الوظيفي من النزعة التبريرية التي اتهم بها تاريخيا، لأنه يسمح بالكشف عن الآثار السالبة للسلطة، الهيمنة، وعدم تكافؤ توزيع الموارد داخل النسق الاجتماعي. فبعض الأنساق قد تحافظ على استقرارها الظاهري عبر إنتاج معوقات وظيفية تطال فئات اجتماعية معينة دون غيرها، ما يجعل الاستقرار نفسه محل تساؤل تحليلي. وبهذا، يتحول مفهوم المعوقات

الوظيفية إلى أداة نقدية دقيقة تمكن الباحث من تفكيك العلاقة المعقدة بين الاستقرار، الاختلال، والتغير، داخل تصور يرى المجتمع كوحدة عضوية حية، لكنها غير منسجمة بالضرورة في كل مستوياتها.

6.3. البدائل الوظيفية

البدائل الوظيفية أحد أكثر المفاهيم تركيبا وخصوبة إبستمولوجيا داخل التحليل البنيوي الوظيفي، لأنها تؤسس لفهم غير جوهري ولا اختزالي لعلاقة النسق الاجتماعي بمؤسساته، وتفكك الافتراض الضمني الذي يربط بين الوظيفة وبنية اجتماعية بعينها بوصفها تجسيدا طبيعيا أو ضروريا لها. فالنسق الاجتماعي، في هذا المنظور، لا يستمد استمراريته من ثبات أشكاله التنظيمية، بل من قدرته على ضمان أداء المتطلبات الوظيفية الأساسية عبر ترتيبات مؤسسية متعددة ومتغيرة تاريخيا، بحيث يصبح الاستقرار نتيجة لإعادة توزيع الوظائف داخل البنية، لا للحفاظ على البنية ذاتها (Merton, 1968). وبهذا المعنى، تنتقل البنيوية الوظيفية من تصور ساكن للنظام الاجتماعي إلى تصور ديناميكي يرى في التحول المؤسسي آلية داخلية لإعادة إنتاج النسق، لا تهديدا خارجيا له. ويكتسب هذا المفهوم أهميته النظرية من كونه يفصل تحليليا بين مستوى الوظيفة ومستوى المؤسسة، إذ لا تعود الوظائف الاجتماعية مرتبطة بشكل حصري بأطر تنظيمية محددة، بل تفهم بوصفها متطلبات نسقية يمكن تحقيقها عبر صيغ مختلفة من التنظيم الاجتماعي. فوظائف مثل الضبط الاجتماعي، إعادة إنتاج التضامن، أو توزيع الموارد، قد تؤدى تاريخيا عبر مؤسسات تقليدية، لكنها يمكن أن تنتقل –دون انهيار النسق– إلى مؤسسات حديثة أو أشكال تنظيم غير رسمية، متى أصبحت الصيغ القديمة عاجزة عن الاستجابة للتحولات البنيوية أو التغيرات القيمية. ومن ثم، تكشف البدائل الوظيفية عن الطابع اللاحتمي للبنى الاجتماعية، وتظهر أن ما يبدو ثابتا أو ضروريا في لحظة تاريخية معينة ليس سوى حل وظيفي مؤقت فرضته شروط سياقية محددة (Merton, 1968).

ويتيح مفهوم البدائل الوظيفية إعادة إدماج التغير الاجتماعي داخل منطق التحليل الوظيفي دون السقوط في ثنائية الاستقرار/الانهيار. فالتغير لا يفهم هنا كقطيعة راديكالية مع النسق، بل كعملية إعادة موضعة وظيفية تنتقل فيها الأدوار والوظائف من بنى فقدت فعاليتها إلى أخرى أكثر قدرة على تلبية المتطلبات الوظيفية المستجدة. وعندما تتراكم المعوقات الوظيفية داخل مؤسسة معينة، لا يكون الحل بالضرورة في إزالتها أو الإبقاء عليها، بل في تمكين بدائل تؤدي الوظيفة نفسها بآليات مختلفة، بما يسمح باستعادة التوازن الديناميكي دون افتراض انسجام كامل أو غياب للتوتر (Parsons, 1951). وهكذا، تصبح البدائل الوظيفية أداة مركزية لفهم كيفية امتصاص النسق للصدمات، وإدارته للاختلالات البنيوية بطريقة تدريجية وغير انفجارية. ومن زاوية

إبستمولوجية أعمق، يضفي هذا المفهوم بعدا نقديا داخليا على البنيوية الوظيفية، لأنه يكشف أن استمرار النظام الاجتماعي قد يتحقق أحيانًا عبر تحولات صامتة في البنية الوظيفية لا تكون مرئية على مستوى الخطاب أو الوعي الجمعي. فالنسق قد يحافظ على استقراره الظاهري بينما تتغير آليات اشتغاله في العمق، عبر استبدال قنوات الضبط، أنماط التنشئة، أو أشكال الوساطة الاجتماعية، دون أن يعاد تعريف النظام نفسه بوصفه مختلفا جذريا. وبذلك، تتيح البدائل الوظيفية للباحث تجاوز القراءة التبريرية للمؤسسات القائمة، وفتح التحليل على إمكان مساءلة شرعيتها، كفاءتها، وحدود قدرتها على الاستجابة للتحولات الاجتماعية، دون التخلي عن المنطق النسقي الذي يرى المجتمع كوحدة عضوية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها عبر التحول لا عبر الجمود. وعليه، لا يمكن فهم البدائل الوظيفية باعتبارها مجرد آلية تقنية داخل النظرية، بل بوصفها مبدأ تحليليا عاما يعيد تعريف العلاقة بين الاستقرار والتغير، بين البنية والتاريخ، وبين النسق ومؤسساته. فهي تكشف أن المجتمع لا يستمر لأنه يحتفظ بأشكاله، بل لأنه يمتلك القدرة البنيوية على استبدالها حين تفقد وظيفتها، وهو ما يجعل النسق الاجتماعي كيانا حيا، متجددا، وقابلا لإعادة التنظيم باستمرار، ضمن منطق لا ينفي التوتر والصراع، لكنه يسعى إلى احتوائهما عبر إعادة توزيع الوظائف وضبط اختلالاتها في الزمن الاجتماعي الطويل.

4. المقولات والمفاهيم الأساسية للنظرية الوظيفية

تقوم النظرية الوظيفية على بناء تصوري كثيف تتشابك داخله المقولات والمفاهيم الأساسية بوصفها أدوات تحليلية لا تعمل منفصلة، بل تنتظم ضمن نسق إبستمولوجي موحد يحدد طريقة مقاربة الظاهرة الاجتماعية وحدود تفسيرها. فهذه النظرية لا تنطلق من الوقائع الاجتماعية باعتبارها معطيات جزئية أو أحداثا معزولة، بل تفترض منذ البداية أن المجتمع كيان منظم يمتلك منطق اشتغال داخلي، وأن فهم أي عنصر اجتماعي يقتضي إدراجه ضمن شبكة من العلاقات البنيوية والوظيفية التي تمنحه معناه ودلالته. ومن ثم، فإن المفاهيم الوظيفية لا تستدعى لتسمية الظواهر أو وصفها فقط، بل لتفكيك شروط انتظامها، آليات استمرارها، وحدود اختلالها داخل الكل الاجتماعي.

1.4. البناء الاجتماعي

لا يطرح البناء الاجتماعي في الأفق البنيوي الوظيفي بوصفه مفهوما توصيفيا محايدا، ولا كأداة تحليلية قابلة للاستدعاء الإجرائي المباشر، بل باعتباره افتراضا إبستمولوجيا قبليا يحدد منذ البداية شروط إمكان المعرفة السوسيولوجية وحدودها. فقبل أن يصبح البناء الاجتماعي موضوعا للتحليل، يكون إطارا ناظما للرؤية، أي

منطقا معرفيا يعيد تعريف ما يعد اجتماعيا أصلا، وما يستبعد من مجال التفسير. وانطلاقا من هذا المنظور، تفترض البنائية الوظيفية أن الواقع الاجتماعي لا يختزل في تتابع أفعال فردية، ولا في تجليات رمزية عائمة، بل يتموضع في مستوى بنيوي أعمق، حيث تتشكل الأفعال والمعاني داخل بنى سابقة عليها، تضبط إمكاناتها وتحدد أفقها الوظيفي. فالبناء الاجتماعي هنا لا يفهم كمحصلة تفاعلات عرضية، بل كنسق من العلاقات الممأسسة التي تمتلك درجة من الاستقلال النسبي عن وعي الفاعلين، وتفرض نفسها عليهم بوصفها شروطا موضوعية للفعل الاجتماعي المنظم. ويترتب على هذا الافتراض الإبستمولوجي قلب جذري لمنطق التفسير السوسيولوجي، إذ لا ينطلق التحليل من سؤال: لماذا يتصرف الأفراد بهذه الطريقة؟ بل من سؤال أكثر تركيبا: كيف يعاد إنتاج نمط معين من الفعل بوصفه منتظما، متوقعا، ومقبولا داخل نسق اجتماعي محدد؟ هنا يغدو البناء الاجتماعي بنية حاملة للانتظام الاجتماعي، لا لأنه يقصي الفعل الفردي، بل لأنه يدمجه داخل شبكات أدوار ومكانات وقواعد تجعل السلوك قابلا للتنسيق وقابلا للاستمرار عبر الزمن. وبهذا المعنى، لا ينظر إلى الاستقرار الاجتماعي كنتيجة توافق إرادي، بل كأثر بنيوي ناتج عن اشتغال آليات مؤسسية تضبط التوتر، تنظم الصراع، وتعيد توجيه الفعل نحو صيغ لا تهدد التماسك الكلي للنسق (Parsons, 1951).

ومن منظور إبستمولوجي أدق، يفترض هذا التصور أن البناء الاجتماعي يمتلك منطق اشتغال داخلي مستقل نسبيا عن النوايا الذاتية، وأن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يكون صحيحا إلا إذا أدرجت داخل هذا المنطق. فالمؤسسة، القاعدة، أو الدور الاجتماعي لا تفسر من خلال مضمونها الظاهر فقط، بل من خلال موقعها البنيوي ووظيفتها في تحقيق متطلبات النسق. وهذا ما يجعل التحليل البنيوي الوظيفي تحليلا علائقيا بالدرجة الأولى، إذ لا تفهم العناصر الاجتماعية في ذاتها، بل في علاقاتها المتبادلة وفي إسهامها في الحفاظ على التوازن الديناميكي للنسق ككل. ومن ثم، فإن البناء الاجتماعي لا يعمل بوصفه بنية ساكنة، بل كبنية تنظيمية قادرة على امتصاص الاختلالات، إعادة توزيع الأدوار، وإنتاج صيغ تكيف جديدة دون انهيار شامل. غير أن هذا الافتراض المعرفي لا يعني التسليم بطابع توافقي مطلق للبناء الاجتماعي، إذ أدخل ميرتون تصحيحا حاسما على هذا المستوى، حين نبه إلى أن البناء قد ينتج آثارا سلبية وغير مقصودة، وأن بعض عناصره قد تؤدي وظائف معوقة أو متناقضة مع المتطلبات الوظيفية العامة. وبهذا المعنى، يصبح البناء الاجتماعي مجالا للتوتر البنيوي لا مجرد أداة للاندماج، ويغدو التحليل الوظيفي تحليلا احتماليا لا معياريا، يقر بإمكان أن تكون البنية نفسها مصدرا للاختلال بقدر ما هي شرط للاستقرار (Merton, 1968). وعليه، فإن البناء الاجتماعي يفهم كصيغة تنظيمية مفتوحة نسبيا، تسعى إلى إعادة إنتاج ذاتها، لكنها تفعل ذلك عبر توازن هش بين الاستقرار والتغير، وبين التكامل البنيوي وإمكان التفكك الجزئي. وبذلك، لا يمثل البناء الاجتماعي

مفهوما من ضمن مفاهيم البنائية الوظيفية فحسب، بل يشكل القاعدة المعرفية التي تنبني عليها بقية المفاهيم من قبيل النسق الاجتماعي، المتطلبات الوظيفية، الوظائف الظاهرة والكامنة، المعوقات والبدائل الوظيفية. فهو الإطار الذي يمنح لهذه المفاهيم معناها التحليلي، ويجعلها قابلة للاشتغال ضمن نسق تفسيري واحد، لا كأدوات متناثرة، بل كعناصر مترابطة داخل رؤية سوسيولوجية كلية ترى المجتمع كواقع منظم، معاد الإنتاج، ومشروط ببنى تتجاوز الأفراد دون أن تلغي فاعليتهم.

2.4. النسق الاجتماعي

في المنظور البنيوي الوظيفي، لا يطرح النسق الاجتماعي بوصفه مفهوما وصفيا يدل على تجمع من العلاقات أو المؤسسات، بل يؤسس له باعتباره مقولة إبستمولوجية مركزية تعيد تنظيم حقل التحليل السوسيولوجي برمته. فالنسق الاجتماعي يفهم، قبل كل شيء، كمنطق اشتغال كلي يربط بين الأفعال، الأدوار، القواعد، والقيم ضمن بنية علائقية تمتلك درجة من الانتظام والاستقلال النسبي عن الفاعلين الأفراد. وبهذا المعنى، لا يكون النسق مجرد مجموع عناصر، بل وحدة تحليلية مركبة، تتحدد خصائصها من خلال العلاقات المتبادلة بين مكوناتها، لا من خلال خصائص كل عنصر على حدة. فالظاهرة الاجتماعية لا تكتسب معناها التحليلي إلا إذا أدرجت داخل النسق الذي تنتمي إليه، إذ إن وظيفتها، دلالتها، وحتى آثارها غير المقصودة، تتحدد من خلال موقعها البنيوي ضمن الكل الاجتماعي، لا من خلال نوايا الفاعلين أو تمثلاتهم الذاتية فقط (Parsons, 1951). ويترتب على هذا التصور أن النسق الاجتماعي يفترض فيه امتلاك حاجات بنيوية موضوعية، لا تستمد من رغبات الأفراد، بل من شروط استمرارية النسق ذاته. فالحاجات هنا لا تفهم بمعناها النفسي أو البيولوجي، بل بوصفها متطلبات وظيفية ضرورية لضمان التماسك، الاستقرار النسبي، والتوازن الديناميكي للنسق. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، حاجات الضبط المعياري، تنظيم الأدوار، توزيع الموارد، وإدارة التوترات الاجتماعية بطريقة لا تهدد التكامل البنيوي العام. ومن ثم، يصبح النسق الاجتماعي إطارا يدمج الأفعال الفردية داخل منظومة من التوقعات المؤسسية، حيث يعاد توجيه السلوك الاجتماعي بحيث يخدم – بشكل مباشر أو غير مباشر – استمرارية البناء الاجتماعي ككل، وهو ما يجعل الفعل الفردي مشروطا وظيفيا حتى في لحظات الاختلاف أو الانحراف. ويفترض هذا التصور أن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يكون كافيا إذا توقف عند مستوى الفعل أو التفاعل المباشر، بل يجب أن يرتقي إلى مستوى النسق، حيث تفهم هذه الظواهر بوصفها استجابات بنيوية لمتطلبات داخلية. فالمؤسسات، على هذا الأساس، لا تفسر فقط من حيث أهدافها المعلنة، بل من حيث إسهامها في الحفاظ على التوازن النسقي، سواء عبر وظائف ظاهرة تسهم في التنظيم الصريح،

أو وظائف كامنة تعمل على إعادة إنتاج التضامن والشرعية الرمزية دون وعي مباشر من الفاعلين (Merton, 1968). ويظهر هذا أن النسق الاجتماعي ليس بنية ساكنة أو مغلقة، بل كيان ديناميكي قادر على التكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية عبر إعادة توزيع الوظائف، أو عبر ما يعرف بالبدائل الوظيفية، دون فقدان هويته البنيوية الأساسية.

ولا يكتمل هذا التصور دون الإقرار بأن النسق الاجتماعي قد ينتج، في بعض لحظات اشتغاله، اختلالات ومعوقات وظيفية، تجعل بعض مكوناته تعمل ضد متطلبات الاستقرار أو التكيف. غير أن إدراج مفهوم المعوقات داخل التحليل لا ينقض فكرة النسق، بل يعمقها، إذ يؤكد أن النسق الاجتماعي ليس مثالا للانسجام المطلق، بل بنية توتر دائم تسعى إلى إدارة التناقضات بدل إلغائها. وبهذا، يتحول النسق الاجتماعي إلى أداة تحليلية تسمح بفهم الاستقرار والتغير في آن واحد، من خلال تتبع كيفية اشتغال البنية في مواجهة الاختلالات، وكيف تعاد صياغة التوازنات الداخلية عبر الزمن. وعليه، فإن النسق الاجتماعي، في التحليل البنيوي الوظيفي، لا يعد مجرد مفهوم من بين مفاهيم أخرى، بل يمثل المستوى التحليلي الذي تنتظم داخله بقية المفاهيم، ويشكل الخلفية المعرفية التي تمنح للوظائف، المتطلبات، والمعوقات معناها السوسيولوجي الدقيق. فهو الإطار الذي يجعل المجتمع قابلا للفهم بوصفه كيانا منظما، متماسكا نسبيا، وقادرا على إعادة إنتاج ذاته تاريخيا، دون اختزال هذا الانتظام في وعي الأفراد أو في الحتميات المادية وحدها (Merton, 1968; Parsons, 1951).

▪ الفرق بين البناء الاجتماعي والنسق الاحتماعي

يمثل التمييز بين النسق (System) والبناء (Structure) أحد الفروق المفاهيمية الدقيقة التي لا يشتغل بها التحليل السوسيولوجي العادي، لكنها تؤدي دورا حاسما في الأفق البنيوي الوظيفي، بل وتكشف عن اختلاف في مستوى التجريد الإبستمولوجي الذي تبنى عليه المقاربة النظرية ذاتها. من حيث المبدأ، يحيل البناء الاجتماعي إلى الترتيب النسقي للعلاقات الاجتماعية في صورتها النسبية الثابتة: أي إلى أنماط الأدوار، المواقع، المراكز، والمؤسسات كما تنتظم موضوعيا داخل المجتمع. فالبناء يعبر عن كيفية الترتيب (Patterning) وشكل العلاقات بين الفاعلين والجماعات، بغض النظر – نسبيا – عن ديناميات التشغيل أو تدفق الأفعال داخله. وبهذا المعنى، يقارب البناء بوصفه البعد الشكلي–العلائقي للمجتمع، أي البنية التي تجعل العلاقات قابلة للتكرار، التوقع، والاستمرار عبر الزمن، وهو ما يجعل البناء أقرب إلى مستوى الوصف البنيوي الذي يحدد ما هو ثابت نسبيا داخل الحياة الاجتماعية (Radcliffe–Brown, 1952). أما النسق الاجتماعي، فيتحرك على مستوى تحليلي أكثر تجريدا وتعقيدا، إذ لا يقتصر على شكل العلاقات، بل يشمل آليات اشتغالها

ووظائفها وديناميات تفاعلها. فالنسق لا يعرف بما هو قائم فقط، بل بما يفعله هذا القائم داخل الكل الاجتماعي. إنه مفهوم وظيفي–ديناميكي يركز على تدفق الأفعال، تبادل الأدوار، معالجة التوترات، وتحقيق التوازن، أي على العمليات التي تجعل البناء الاجتماعي حيا وقابلا للاستمرار. ومن ثم، فالنسق لا يختزل في البنية، بل يفترضها ويشتغل عبرها، بحيث يمكن القول إن البناء هو شرط إمكان النسق، بينما النسق هو مبدأ تشغيل البناء (Parsons, 1951). وبصياغة إبستمولوجية أدق، يمكن اعتبار البناء مستوى ما قبل وظيفي (Pre–functional)، يحدد الإطار العلائقي العام، في حين يمثل النسق مستوى ما فوق بنيوي (Meta–structural) يهتم بكيفية عمل هذا الإطار في تحقيق متطلبات الاستقرار، التكيف، والتكامل. فالمؤسسة، مثلا، يمكن تحليلها بنيويا من حيث موقعها داخل البناء الاجتماعي، لكن لا تفهم نسقيا إلا إذا أدرجت ضمن شبكة من الوظائف التي تؤديها لتلبية حاجات النسق، سواء كانت وظائف ظاهرة أو كامنة (Merton, 1968).

كما أن هذا التمييز يسمح بتفادي خلط شائع بين الثبات والحركية؛ فالبناء يميل إلى التعبير عن الاستمرارية والانتظام، بينما يتيح مفهوم النسق إدخال التغير، الاختلال، والمعوقات الوظيفية ضمن التحليل دون تقويض فكرة الكل الاجتماعي. فالنسق قادر على استيعاب التوترات وإعادة تنظيم عناصره عبر بدائل وظيفية، حتى عندما يظل البناء – ظاهريا – قائما، وهو ما يبرز الطابع الديناميكي للنسق في مقابل الطابع الشكلي للبناء. وعليه، يمكن القول إن البناء يجيب عن سؤال: كيف ترتب العلاقات؟ بينما النسق يجيب عن سؤال: كيف يشتغل هذا الترتيب ليحافظ على ذاته ويتكيف مع شروط وجوده؟ ومن هنا، لا يشكل الفرق بين النسق والبناء مجرد تمايز اصطلاحي، بل يعكس انتقال التحليل السوسيولوجي من مستوى توصيف البنية إلى مستوى تفسير انتظام المجتمع، أي من منطق الشكل إلى منطق الوظيفة والاشتغال، وهو انتقال جوهري في الإطار التصوري للبنائية الوظيفية (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe–Brown, 1952).

3.4. الوظيفة الاجتماعية

يعتبر مفهوم الوظيفة من أكثر المفاهيم إشكالية وتعقيدا في النظرية البنائية الوظيفية، ليس فقط بسبب مركزية حضوره، بل لأنه يشتغل في مستوى إبستمولوجي سابق على المفهوم الوصفي، أي في مستوى تحديد كيف ينبغي أن يفهم الاجتماعي قبل الإجابة عما هو الاجتماعي؟ فالوظيفة لا تعرف بوصفها خاصية داخلية للعنصر الاجتماعي في ذاته، ولا باعتبارها نية واعية للفاعل، بل تفهم باعتبارها علاقة تحليلية تربط بين عنصر جزئي (ممارسة، مؤسسة، قاعدة، طقس) وبين متطلبات النسق الاجتماعي الكلي. وبذلك، فإن الوظيفة ليست معطى إمبريقي مباشر، بل بناء نظري يستخلص من إدراج الظاهرة ضمن شبكة من العلاقات النسقية التي

تمنحها معناها وأثرها الاجتماعي (Parsons, 1951). في هذا الأفق، تنزع الوظيفة من أي بعد غائي بسيط أو نفعي فرداني، لتعاد صياغتها كآلية وسيطة بين البنية والنسق: فهي تعبر عن الكيفية التي يسهم بها عنصر ما في استمرارية النظام، سواء عبر تعزيز التكامل، ضبط التوتر، إعادة إنتاج القيم، أو الحفاظ على التوازن الديناميكي. ومن ثم، لا يكون السؤال الوظيفي: لماذا وجد هذا العنصر؟ بل: ما الذي ينتجه وجوده داخل النسق؟ وهو انتقال إبستمولوجي حاسم من منطق التفسير السببي المباشر إلى منطق التحليل العلائقي–النسقي (Radcliffe–Brown, 1952). ويبلغ مفهوم الوظيفة درجة أعلى من التعقيد مع ميرتون، الذي حرره من النزعة التوافقية الصارمة، مميزا بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، وبين الوظائف والمعوقات الوظيفية. وبهذا المعنى، لا تفترض الوظيفة أن كل عنصر قائم يؤدي بالضرورة دورا إيجابيا، بل تفتح التحليل على إمكان أن تكون بعض المؤسسات أو الممارسات منتجة لآثار سلبية تعرقل تحقيق المتطلبات الوظيفية للنسق، حتى وإن كانت مشروعة أو مستقرة ظاهريا. وهنا، تتحول الوظيفة إلى أداة نقدية تسمح بفهم التوترات البنيوية والتغير التدريجي دون الخروج من المنطق النسقي (Merton, 1968).

تفترض الوظيفة تصورا خاصا للعلاقة بين الفعل والبنية: فهي لا تختزل في قصدية الفاعل، ولا تفهم بمعزل عن الأثر الكلي للفعل داخل النسق. فالطقوس، مثلا، لا تحلل وظيفيا من حيث معانيها الذاتية فقط، ولا من حيث شكلها البنيوي فحسب، بل من حيث قدرتها على إعادة إنتاج التضامن، ترسيخ الانضباط الرمزي، أو امتصاص التوترات الاجتماعية، حتى عندما يجهل الفاعلون أنفسهم هذه الآثار. ومن هنا، تشتغل الوظيفة في مستوى ما فوق الوعي الفردي دون أن تنفي الفعل، بل تعيد إدراجه داخل منطق نسقي أوسع. وعليه، فإن مفهوم الوظيفة لا يعبر عن خاصية ثابتة أو حكم معياري، بل عن منظور تحليلي يرى المجتمع بوصفه كيانا مترابطا لا تفهم أجزاؤه إلا من خلال أدوارها في استمرارية الكل. وبهذا المعنى، تشكل الوظيفة حجر الأساس الذي يسمح للبنائية الوظيفية بالانتقال من وصف البنى إلى تفسير انتظام الحياة الاجتماعية، ومن تحليل العناصر المعزولة إلى فهم المجتمع كنظام ديناميكي يعيد إنتاج ذاته عبر تفاعل معقد بين الاستقرار، الاختلال، والتكيف (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe–Brown, 1952).

4.4. المكانة الاجتماعية

مفهوم المكانة الاجتماعية (Social Status) يعد من المفاهيم المركزية التي تشتغل في قلب الإطار البنيوي الوظيفي على مستوى إبستمولوجي سابق على الوصف التجريبي، إذ لا يفهم باعتباره خاصية فردية أو صفة نفسية ملحقة بالفاعل، بل بوصفه موقعا بنيويا داخل النسق الاجتماعي، يتحدد من خلال شبكة العلاقات،

التوقعات المعيارية، والوظائف المنوطة به. فالمكانة ليست ما يكونه الفرد، بل ما يشغله داخل البنية، أي موقعا محددا في توزيع الأدوار والحقوق والواجبات، وهو ما يجعلها مفهوما علائقيا بامتياز لا يمكن عزله عن البناء الاجتماعي الكلي (Parsons, 1951). في هذا الأفق، تفهم المكانة الاجتماعية كآلية تنظيمية تساهم في ترتيب الفعل الاجتماعي وضبطه، إذ تنتج أنماطا مستقرة من التوقعات المتبادلة بين الفاعلين، وتحدد مسبقا ما ينتظر من حامل المكانة وما ينتظر منه الآخرون. وبهذا المعنى، لا تعمل المكانة فقط على تصنيف الأفراد، بل على تقليل اللاتعيّن (Uncertainty) داخل التفاعل الاجتماعي، عبر إدماج الفعل الفردي في منطق نسقي أوسع يضمن قابلية التنبؤ بالسلوك واستمرارية العلاقات الاجتماعية. ومن ثم، تغدو المكانة شرطا بنيويا لإمكان التنسيق الاجتماعي، لا مجرد نتيجة ثانوية للتفاوت أو الامتياز (Radcliffe-Brown, 1952). ويفترض مفهوم المكانة قطيعة مع التفسيرات السيكولوجية أو الاختيارية للفعل، إذ لا تشتق دلالة الفعل من نوايا الفاعل الذاتية، بل من موقعه البنيوي داخل النسق. فالفعل ذاته قد يكتسب معاني ووظائف مختلفة تبعا لاختلاف المكانة التي يصدر عنها، وهو ما يعني أن التحليل الوظيفي لا ينشغل بالفعل في حد ذاته، بل بالعلاقة بين الفعل، الدور، والمكانة ضمن البناء الاجتماعي. وهنا، تصبح المكانة حلقة وصل مفصلية بين البنية والدور (Role)، حيث تمثل الإطار الذي تشتق منه الأدوار، وتضبط من خلاله أنماط الأداء الاجتماعي (Parsons, 1951).

يكتسب هذا المفهوم بعدا أكثر تعقيدا عند إدراجه ضمن منطق الوظائف الظاهرة والكامنة. فالمكانة لا تؤدي فقط وظائف ظاهرة، كتنظيم السلطة أو توزيع المسؤوليات، بل تنتج أيضا وظائف كامنة تتجلى في ترسيخ الفوارق الرمزية، إعادة إنتاج الهرمية الاجتماعية، وتعزيز القبول الضمني بعدم المساواة بوصفها أمرا مشروعا أو طبيعيا. وبهذا، تسهم المكانة في الحفاظ على استقرار النسق، حتى عندما تنتج توترات أو اختلالات، وهو ما يسمح بتحليلها ليس فقط كعنصر تكاملي، بل أيضا كمصدر محتمل للمعوقات الوظيفية (Merton, 1968). ومن منظور نسقي، لا تفهم المكانة كعنصر جامد، بل كموضع ديناميكي قابل لإعادة التشكل تبعا للتحولات البنيوية، حيث يمكن للنسق أن يعيد توزيع المكانات أو تعديل قيمتها الرمزية استجابة للتغيرات الاجتماعية، دون أن ينهار منطق التنظيم الكلي. وهنا، تظهر المكانة كأداة لتحقيق التوازن الديناميكي، إذ تسمح بامتصاص التغير عبر إعادة ضبط العلاقة بين الأدوار والتوقعات، بدل اللجوء إلى القطيعة البنيوية. وعليه، فإن المكانة الاجتماعية، في الإطار البنيوي الوظيفي، ليست مجرد مفهوم وصفي لتفاوت المواقع، بل بنية تحليلية تكشف كيف يعاد إنتاج النظام الاجتماعي عبر تنظيم الفعل، ضبط التوقعات، وترسيخ الشرعية الرمزية للتراتبية. وهي بذلك تشكل أحد المفاتيح النظرية لفهم كيف يتحول المجتمع من مجرد تجاور أفراد إلى

نسق منظم يعمل كوحدة عضوية، تتكامل أجزاؤه عبر توزيع المواقع والوظائف ضمن منطق داخلي متماسك (Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952; Merton, 1968).

5.4. الدور الاجتماعي

يشكل الدور الاجتماعي (Social Role) في النظرية البنيوية الوظيفية امتدادا منطقيا لمفهوم المكانة الاجتماعية، لكنه يتجاوز مجرد تحديد موقع الفرد داخل النسق ليصبح شبكة معقدة من الالتزامات، التوقعات، والمعايير التي تؤطر الفعل الاجتماعي ضمن النسق. فالوظيفة الأساسية للدور تتمثل في ترجمة المكانة البنيوية إلى أفعال عملية، أي في تحويل موقع الفرد في النسق إلى أداء اجتماعي متسق مع متطلبات النسق الكلي، بما يضمن تحقيق التوازن الديناميكي واستمرارية النسق عبر الزمن (Parsons, 1951). ومن هنا، ينظر إلى الدور بوصفه إطارا للعلاقات بين الأفراد والنسق، إذ يضع قيودا وتوقعات معيارية توجيهية، ويمنح الفعل الاجتماعي دلالته ضمن شبكة مترابطة من الوظائف والتفاعلات التي تتجاوز إرادة الفرد ونواياه الذاتية. كما يعنى الدور بتحليل العلاقة بين البنية والفعل، لكنه يرفض اختزال هذه العلاقة إلى ثنائية بسيطة بين الفعل الفردي والنسق الكلي. فالدور لا يفهم بوصفه صفة أو سلوكا منفصلا، بل كشبكة علائقية تشتغل على مستويات متعددة: على المستوى الجزئي، ينظم الفعل الفردي والتفاعل المباشر؛ وعلى المستوى الوسيط، يربط بين المجموعات والأدوار المتقاطعة داخل النسق؛ وعلى المستوى الكلي، يضمن استمرارية الوظائف البنيوية للنسق الاجتماعي، بما في ذلك إعادة إنتاج القيم، ضبط النزاعات، وتنظيم الموارد الرمزية والمادية (Radcliffe-Brown, 1952). وفي هذا السياق، يكتسب الدور بعدا إبستمولوجيا فوق فرداني، إذ يعمل كوسيط بين الفاعل والنسق، ويتيح دراسة الفعل الاجتماعي بوصفه وظيفيا ومترابطا نسقيا، لا مجرد نتاج إرادة أو سلوك فردي مستقل.

وبالإضافة إلى دوره في ضبط واستقرار النسق، يعد الدور الاجتماعي آلية ديناميكية للتكيف والتغير. فالنسق الاجتماعي، باعتباره وحدة عضوية، لا يواجه فقط تحديات الاستقرار، بل يحتاج إلى امتصاص التغيرات الداخلية والخارجية. وهنا، يصبح الدور أداة مركزية لتطبيق البدائل الوظيفية، إذ يمكن تعديل التوقعات المرتبطة بالدور، إعادة توزيع المهام، أو إعادة تشكيل الأداء الاجتماعي بما يحافظ على التوازن النسقي، دون المساس بالهيكل البنيوي الكلي (Merton, 1968). ويظهر هذا بوضوح عند دراسة الصراعات أو التوترات المؤسسية: الدور، في حين يفرض انتظاما وظيفيا، يسمح أيضا بحدوث اختلالات محلية (Local Dysfunctions)، والتي يمكن أن تتحول لاحقا إلى محركات للتكيف النسقي وإعادة ترتيب الأدوار داخل النسق. ومن زاوية

الوظائف الظاهرة والكامنة، يمكن للدور الاجتماعي أن يكون حاملا لأكثر من بعد وظيفي في الوقت نفسه. فالوظائف الظاهرة تشمل تنظيم العلاقات، توزيع السلطة، وإعادة إنتاج القواعد الاجتماعية، بينما الوظائف الكامنة تتمثل في ترسيخ القيم الرمزية، تعزيز قبول التراتبية الاجتماعية، وضبط التضامن الداخلي للنسق حتى في حالات الاختلالات الجزئية (Merton, 1968). وهذا يجعل الدور وحدة تحليلية مركبة يمكن من خلالها دراسة كيفية تكامل الأداء الفردي مع أهداف النسق الكلي، وكيف يمكن أن تنتج عن هذا التكامل أو هذا الاختلال تغييرات مؤسسية أو اجتماعية مستمرة. وبالتالي، يعد الدور الاجتماعي في التحليل البنيوي الوظيفي حلقة وصل مركزية بين المكانة، الوظيفة، والنسق، فهو لا يكتفي بضبط التوقعات الفردية، بل يتيح أيضا فهم التوترات البنيوية، ضبط الصراعات، وإعادة إنتاج النسق الاجتماعي بطريقة تسمح بتحقيق التوازن الديناميكي. ومن هذا المنطلق، يصبح الدور ليس مجرد سلوك أو التزام، بل منظومة تحليلية تسمح بفهم المجتمع كوحدة عضوية حية، حيث تتفاعل الأجزاء المختلفة في شبكة وظيفية مترابطة، ويعاد إنتاج النظام الاجتماعي باستمرار عبر تكامل الوظائف والأدوار داخل النسق (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952).

6.4. الإجماع الاجتماعي

يشكل الإجماع الاجتماعي (Social Consensus) في النظرية البنيوية الوظيفية عنصرا جوهريا لفهم كيفية انتظام النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره الديناميكي، إذ لا يفهم الإجماع كظاهرة سطحية أو مجرد انعكاس لميول الأفراد أو توافقهم الطوعي، بل كـ بنية معيارية مركبة (Normative Structure) تتبلور عبر شبكة من العلاقات، الأدوار، والوظائف المتشابكة التي تحدد ما يعتبر مقبولا أو مرفوضا داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، ينظر إلى الإجماع باعتباره آلية نسقية (Systemic Mechanism) تنشأ عن تفاعل متعدد المستويات بين المكانة، الدور، والقيم الرمزية، وهو ما يتيح دمج التفاعل الفردي ضمن منطق كلي يحقق التماسك الاجتماعي ويحد من الانحراف أو الفوضى المحتملة (Merton, 1968; Parsons, 1951). ويمكن اعتبار الإجماع نقطة التقاء بين ما قبل المفهوم وما بعده، فهو ليس مجرد شبكة قواعد معيارية، بل ظاهرة تنشأ من العمليات الاجتماعية نفسها؛ أي من تكرار التفاعلات، إعادة إنتاج الأدوار، وممارسة الالتزامات الوظيفية داخل النسق. فالإجماع يسمح بفهم كيف تتحول الاختلافات الفردية والتعددية في المصالح إلى انتظام وظيفي، بحيث تستوعب التباينات ضمن إطار نسقي متماسك يحقق التوازن الديناميكي، ويحول ما قد يبدو صراعا محتملا إلى تكامل وظيفي ضمن النظام الاجتماعي. ومن ثم، يصبح الإجماع أداة تحليلية لفهم العلاقة

بين الفعل الفردي والبنية، إذ يتم قراءة السلوك الاجتماعي ليس في معزل عن الوظائف النسقية التي يخضع لها، بل كجزء من شبكة مترابطة من العلاقات التفاعلية التي تؤمن استمرار النسق وتحافظ على استقراره.

كما أن مفهوم الإجماع يتجاوز وظائفه الظاهرة، التي تشمل ضبط السلوك، تنظيم السلطة، وضمان التوافق الظاهر بين المكونات الاجتماعية، ليشمل وظائف كامنة أكثر عمقا، تتجلى في ترسيخ الشرعية الرمزية للنسق، تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة، وإعادة إنتاج العلاقات البنيوية على المدى الطويل، حتى في حالات الاختلال الجزئي أو التوترات المؤسسية (Merton, 1968). ومن هذا المنظور، يصبح الإجماع آلية احتواء للتوترات البنيوية (Structural Tensions)، إذ يمكن النسق من امتصاص الصدمات والتغيرات الداخلية أو الخارجية دون انهيار النظام الكلي، ما يجعل منه مكونا أساسيا لفهم التكيف النسقي، التغير التدريجي، وإعادة إنتاج الاستقرار الاجتماعي بشكل مستمر. ويكتسب الإجماع أبعادا أكثر تعقيدا عند ربطه بالنسق كوحدة عضوية والمكانة والدور الاجتماعيين، إذ يمكن اعتباره حلقة وصل بين الأدوار الفردية والتكامل النسقي الكلي. فالمكانة تحدد موقع الفاعل، الدور يحدد التوقعات الوظيفية المرتبطة بهذا الموقع، والإجماع ينسق التفاعلات بين جميع الأدوار والمكانات عبر شبكة معيارية تضمن أن الأداء الجزئي يساهم في الوظائف الكلية للنسق. وهذا يسمح بفهم كيف يمكن لنظام اجتماعي متعدد الطبقات أن يعاد إنتاجه باستمرار؟ وأن يمتص التغيرات دون فقدان توازنه الداخلي أو تعطيل التكامل بين أجزائه؟ وهو ما يجعل دراسة الإجماع ضرورة لفهم التوازن الديناميكي، المرونة النسقية، واستدامة الوظائف الاجتماعية على مستويات متعددة، من الفرد إلى الجماعة وصولا إلى النسق الكلي (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الإجماع الاجتماعي يمثل مفتاحا تحليليا مركزيا ليس فقط لفهم التماسك الداخلي، بل أيضا لتفسير كيفية تحقق الاستقرار النسقي عبر التفاعل بين الوظائف الظاهرة والكامنة، الأدوار، المكانات، والمعايير، ما يجعل النسق الاجتماعي ليس مجرد تجمع للأفراد، بل كيانا متكاملا، ديناميكيا، وقابلا لإعادة إنتاج ذاته في سياق تفاعلي مستمر ومعقد.

7.4. الاستقرار الاجتماعي

يشكل الاستقرار الاجتماعي (Social Stability) في النظرية البنيوية الوظيفية أحد الأعمدة الجوهرية لفهم كيفية انتظام النسق الاجتماعي واستمراريته عبر الزمن، إذ ينظر إليه بوصفه نتيجة ديناميكية لتكامل الوظائف والأدوار والمكانات داخل الشبكة النسقية، وليس كحالة ثابتة أو سكونية. فالنسق الاجتماعي، باعتباره وحدة عضوية متكاملة، لا يحقق استقراره إلا من خلال التوازن بين الوظائف الظاهرة والكامنة، وتلبية المتطلبات

الوظيفية الأساسية، ومعالجة المعوقات التي قد تنتج عن التباينات أو الاختلالات الجزئية داخل البنية (Merton, 1968; Parsons, 1951). ومن هذا المنطلق، يصبح الاستقرار الاجتماعي مفهوما نسقيا متعدد الأبعاد، يشمل الاستمرارية البنيوية (Structural Continuity)، التوازن الديناميكي والقدرة على امتصاص الصدمات والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، مما يتيح للنسق تحقيق استدامته دون الحاجة إلى تدخل خارجي مستمر أو قمع دائم للفعل الفردي. وينظر إلى الاستقرار على أنه نتاج تعقيد نسقي يتجاوز مستوى الأفراد أو الفاعلين الاجتماعيين، إذ ينشأ من تفاعل متوازي بين الأدوار الاجتماعية والمكانات، وبين الوظائف الظاهرة والكامنة، وبين القيم والمعايير الرمزية التي تحدد إطار الإجماع الاجتماعي. فالاستقرار ليس مجرد غياب النزاع أو التنظيم القسري، بل هو حالة نسقية مستمرة تتجدد عبر التفاعل اليومي والالتزام بالوظائف، والتوافق الرمزي والمعياري، ما يجعل التحليل البنيوي الوظيفي قادرا على تفسير كيف يمكن للنسق أن يحافظ على تكامله في مواجهة التحديات البنيوية أو الصراعات الجزئية؟ (Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952).

علاوة على ذلك، يتيح تحليل الاستقرار الاجتماعي دراسة آليات التعويض والتكيف داخل النسق، إذ يفهم الدور الاجتماعي، والإجماع، والمعايير المشتركة بوصفها أدوات لضبط الاختلالات وضمان استمرار الوظائف البنيوية. وفي هذا السياق، تظهر البدائل الوظيفية كوسائل للتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، بحيث يمكن تعديل الأدوار أو إعادة توزيع الوظائف بين المؤسسات لتحقيق التوازن دون المساس بالبناء الكلي للنسق، وهو ما يؤكد الطبيعة الديناميكية والمتجددة للاستقرار الاجتماعي (Merton, 1968). ومن زاوية الوظائف الظاهرة والكامنة، يمكن ملاحظة أن الاستقرار الاجتماعي لا يقتصر على ضبط العلاقات الملموسة، بل يشمل أيضا إعادة إنتاج القيم والشرعية الرمزية التي تمنح النسق قوة استدامة رمزية إلى جانب القوة البنيوية، وهو ما يتيح دمج التحليل الميداني الإثنوغرافي مع التصورات النظرية المجردة، بما يعزز فهم كيفية تحقيق التوازن بين الفعل الفردي ومتطلبات النسق الكلي، وكيف تظل البنية الاجتماعية قادرة على الاحتفاظ بتماسكها الداخلي مع السماح بمرونة كافية لاستيعاب التغيرات (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). وبالتالي، يصبح الاستقرار الاجتماعي في البنائية الوظيفية ليس حالة سكونية، بل عملية مستمرة من التفاعل النسقي بين العناصر المختلفة، تتضمن ضبط الصراعات، تحقيق التوازن الديناميكي، واستدامة التكامل البنيوي والرمزي للنسق الاجتماعي ككل، مما يؤكد أن فهم المجتمعات كوحدات عضوية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحليل شامل للتفاعلات بين الوظائف، الأدوار، المكانات، والإجماع الاجتماعي في سياق نسقي متكامل ومتجدد.

8.4. التوازن الاجتماعي

ينظر إلى التوازن الاجتماعي (Social Equilibrium) بوصفه الحالة التي يتم فيها تنسيق الوظائف المتعددة للنسق الاجتماعي بطريقة تتيح استمرار النظام واستقراره الديناميكي دون الانحراف عن أهدافه الأساسية أو انهيار أجزائه. وفي هذا السياق، لا يفهم التوازن على أنه حالة ساكنة أو غياب الصراعات، بل كعملية نسقية مستمرة تتولد عن التفاعل المعقد بين الأدوار الاجتماعية، المكانات، المؤسسات، والقيم والمعايير الرمزية التي تحدد سلوك الفاعلين الاجتماعيين، بحيث تتحقق الحاجات الوظيفية للنسق وتدار المعوقات الوظيفية بفعالية (Merton, 1968; Parsons, 1951). كما يشير التوازن إلى قدرة النسق الاجتماعي على ضبط نفسه ذاتيا من خلال شبكة من الآليات التنظيمية، تشمل الإجماع الاجتماعي، المعايير المشتركة، وآليات التكيف والتعويض التي تسمح للنسق بامتصاص الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية. وهكذا، يصبح التوازن النسقي عنصرا ديناميكيا، يتضمن ضبط الاختلالات البنيوية (Structural Adjustments) وإعادة توزيع الوظائف بين العناصر المختلفة، بما يضمن استمرار التكامل البنيوي والوظيفي للنظام، ويحول التباينات الفردية أو الجماعية إلى جزء من تنظيم النسق بدلا من أن تصبح مصدرا للتفكك أو الصراع (Radcliffe-Brown, 1952). علاوة على ذلك، يرتبط التوازن بالوظائف الظاهرة والكامنة لكل مؤسسة وممارسة اجتماعية. فالوظائف الظاهرة تعمل على تنظيم العلاقات الظاهرة وتحقيق التوافق السلوكي المباشر، بينما تعمل الوظائف الكامنة على ترسيخ الشرعية الرمزية، تعزيز التضامن الداخلي، واستدامة النسق عبر الزمن، حتى في حالة وجود صراعات أو توترات مؤقتة. ومن هذا المنظور، يصبح التوازن الاجتماعي ليس نتيجة تلقائية، بل نتاج تفاعل وظيفي مستمر بين جميع عناصر النسق الاجتماعي، يربط بين الفعل الفردي ومتطلبات النسق الكلي، بين الدور والمكانة، وبين المؤسسات والقيم المشتركة (Merton, 1968; Parsons, 1951).

يمكن القول أيضا إن التوازن الاجتماعي يمثل آلية مرنة للتكيف والتجدد، حيث يسمح للنسق بالاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية دون المساس بالتكامل الكلي، ويتيح استدامة الاستقرار الديناميكي الذي يحافظ على استمرارية النسق على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، يظهر التوازن كجسر بين التحليل البنيوي الكلي والتحليل الإثنوغرافي الجزئي، حيث يمكن دراسة كيفية تحويل التفاعلات اليومية بين الأفراد والجماعات إلى تنظيم نسقي مستدام يضمن إعادة إنتاج القيم والمعايير والوظائف الأساسية للنظام الاجتماعي (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952). وبالتالي، يعد التوازن الاجتماعي في البنائية الوظيفية آلية مركزية لفهم العلاقة بين الاستقرار، الإجماع، الوظائف، والنسق الكلي، إذ يوضح كيف يمكن

للمجتمع أن يحافظ على تكامله في مواجهة التغيرات والصراعات الجزئية، ويبرز الطبيعة الديناميكية والمرنة للنسق الاجتماعي كوحدة عضوية قادرة على التكيف والتجدد المستمر.

9.4. التكامل الاجتماعي

في الإطار البنائي الوظيفي يعاد بناء مفهوم التكامل الاجتماعي (Social Integration) على مستوى إبستمولوجي عميق يتجاوز دلالته التداولية بوصفه انسجاما أو توافقا عاما، ليغدو مبدأ تأسيسيا لفهم إمكان انتظام الاجتماع ذاته. فالتكامل لا يقارب هنا كحالة وصفية قابلة للرصد المباشر، بل كخاصية علائقية ناشئة (Emergent Property) عن نمط معين من ترابط الأبنية، الأدوار، المعايير، والرموز داخل النسق الاجتماعي. ومن هذا المنظور، لا يفترض التكامل سلفا بوصفه نتيجة طبيعية لوجود المجتمع، بل يطرح كسؤال نظري مركزي: كيف يمكن لتعدد الفاعلين، اختلاف المواقع الاجتماعية، وتباين المصالح، أن ينتج انتظاما نسقيا قابلا للاستمرار عبر الزمن دون الانزلاق إلى التفكك أو العنف البنيوي؟ وعليه، ينطلق التحليل البنيوي الوظيفي من افتراض مفاده أن المجتمع لا يقوم على التشابه، بل على التمايز المنظم؛ أي أن التكامل لا يتحقق رغم الاختلاف، بل بفضله. فاختلاف المكانات الاجتماعية وتعدد الأدوار لا ينظر إليهما كمصدر فوضى، وإنما كشرط بنيوي لقيام علاقات اعتماد متبادل تجعل كل عنصر داخل النسق مرتبطا بوظائف عناصر أخرى. وبهذا المعنى، يعاد تعريف التكامل باعتباره آلية تنسيقية تسمح بتحويل التمايز البنيوي إلى وحدة وظيفية، حيث لا يستمد كل عنصر مشروعيته من ذاته، بل من إسهامه في استمرارية النسق ككل (Parsons, 1951). فالتكامل هنا ليس وحدة مادية ولا تطابقا قيميا تاما، بل تناغما وظيفيا بين عناصر غير متماثلة.

وعلى مستوى ما قبل المفهوم، يفترض التكامل تصورا مخصوصا للفعل الاجتماعي، لا باعتباره تعبيرا حرا عن إرادات فردية معزولة، بل كفعل مقنن، مؤطر، ومشروط بنيويا. فالأفراد لا يندمجون في المجتمع فقط عبر الامتثال الواعي للقواعد، بل عبر استدماج منظومات معيارية ورمزية تعمل كـ بنى موجهة للفعل تحدد ما هو متوقع، مشروع، أو قابل للجزاء. ومن ثم، فإن التكامل لا يشتغل فقط في مستوى السلوك الظاهر، بل في مستوى أعمق يتمثل في توحيد الأطر التأويلية التي من خلالها يفهم الفاعلون أفعالهم وأفعال غيرهم، بما يقلل من اللايقين ويجعل التفاعل الاجتماعي ممكنا ومستقرا نسبيا (Durkheim, 1893/1984). كما يرتبط التكامل ارتباطا وثيقا بمنظومة القيم والمعايير، لا بوصفها محتوى ثقافيا ساكنا، بل كآليات بنيوية لإنتاج الانضباط النسقي. فالقيم المشتركة تؤدي وظيفة مزدوجة: فهي من جهة تشرعن توزيع الأدوار والتراتبية الاجتماعية، ومن جهة أخرى تحول هذا التوزيع إلى أمر مقبول رمزيا، حتى في ظل التفاوت وعدم المساواة.

وبهذا المعنى، يعمل التكامل كجسر بين البنية المادية للمجتمع وبنيته الرمزية، إذ يسمح بتمفصل السلطة، التقسيم الاجتماعي للعمل، وأنماط الضبط الاجتماعي داخل إطار يبدو متماسكا وذا معنى بالنسبة للفاعلين. وعندما تضعف هذه المنظومة القيمية أو تفقد قدرتها على الإقناع، لا يظهر الخلل فقط في شكل صراع ظاهر، بل في صورة تآكل تدريجي للتكامل، يتجلى في فقدان الثقة، تفكك الروابط، وتنامي اللامعيارية. ومن زاوية ديناميكية، لا يُفهم التكامل كمعطى نهائي، بل كعملية تاريخية متغيرة تعاد صياغتها باستمرار عبر آليات التنشئة الاجتماعية، مؤسسات الضبط، وإدارة الانحراف. فالانحراف نفسه لا يستبعد من التحليل البنيوي الوظيفي، بل يدرج بوصفه مؤشرا على حدود التكامل وآلية غير مباشرة لإعادة تعريف المعايير وتعزيز التماسك، وهو ما يبرز بوضوح في تحليل ميرتون لوظائف الانحراف الظاهرة والكامنة (Merton, 1968). فالتكامل، بهذا المعنى، لا يعني غياب التوتر، بل القدرة النسقية على استيعابه وتنظيمه دون أن يتحول إلى قوة تفكيك شامل. كما يكشف مفهوم التكامل عن الرهان المركزي للبنائية الوظيفية: الانتقال من تفسير الظواهر الاجتماعية انطلاقا من خصائص الأفراد إلى تفسيرها بوصفها نتاجا لمنطق نسقي كلي. فالتكامل ليس قيمة معيارية ولا هدفا أخلاقيا، بل شرطا بنيويا لإمكان قيام النسق الاجتماعي واستمراره. وبدونه، لا يمكن الحديث عن استقرار، توازن، أو حتى معنى اجتماعي مشترك. ومن ثم، يتحول التكامل إلى مفهوم مفصلي يربط بين البنية والوظيفة، بين الاستقرار والتغير، وبين الفعل الفردي والمنطق الكلي للنسق، ضمن تصور نظري يسعى إلى فهم المجتمع بوصفه وحدة معقدة، ديناميكية، وقابلة لإعادة إنتاج ذاتها عبر آليات داخلية دقيقة (Durkheim, 1893/1984; Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952).

10.4. المحافظة على النمط

في صلب الإطار البنائي الوظيفي، يعد مفهوم المحافظة على النمط (Pattern Maintenance) –أو ما يسميه بارسونز لاحقا بوظيفة الكمون (Latency)– من أكثر المفاهيم تجريدا وعمقا، لأنه يشتغل في مستوى سابق على الفعل الظاهر والمؤسسة الملموسة، أي في مستوى الشروط الرمزية والثقافية لإمكان استمرار النسق الاجتماعي ذاته. فالمحافظة على النمط لا تتعلق مباشرة بتنظيم السلوك أو توزيع الأدوار، بل بضمان استمرارية المنظومات القيمية، المعايير، وأنماط الدافعية التي تجعل الفعل الاجتماعي ممكنا وقابلا للتوقع عبر الزمن. ومن هذا المنظور، لا يفهم المجتمع فقط كنظام علاقات أو بنى مؤسسية، بل كنسق معنوي–رمزي يحتاج إلى إعادة إنتاج مستمرة لأسسه الثقافية العميقة التي تمنح المعنى، الشرعية، والاتساق الداخلي للتفاعل الاجتماعي (Parsons, 1951). ويفترض مفهوم المحافظة على النمط تصورا خاصا للثقافة، لا بوصفها مخزونا من

الرموز أو التقاليد الساكنة، بل كبنية مولدة للفعل تعمل في الغالب خلف وعي الفاعلين. فالقيم والمعايير لا تؤدي وظيفتها عبر الإكراه المباشر، بل عبر الاستدماج التدريجي الذي يتم من خلال التنشئة الاجتماعية، التعليم، الأسرة، والمؤسسات الرمزية، حيث يتحول النظام القيمي إلى جزء من البنية النفسية للفرد. وبهذا المعنى، فإن المحافظة على النمط تمثل الحلقة الوسيطة بين النسق الاجتماعي والنسق الشخصي، إذ تضمن توافق الدوافع الفردية مع متطلبات النظام الكلي دون الحاجة إلى تدخل قسري دائم، وهو ما يميز الضبط البنيوي عن الضبط السلطوي المباشر.

وتتجلى أهمية هذا المفهوم في كونه يفسر لماذا يستمر النسق الاجتماعي حتى في غياب الإجماع الواعي أو الرضا الصريح. فالمحافظة على النمط لا تفترض انسجاما كاملا أو تطابقا تاما في القيم، بل تفترض حدا أدنى من التشابه المعياري يسمح بتقليل اللايقين، تنظيم التوقعات المتبادلة، وضمان قابلية التفاعل للاستمرار. ومن هنا، تصبح القيم الأساسية –مثل الشرعية، الواجب، الانضباط، أو المسؤولية– بنى كامنة تؤدي وظيفة تثبيت النسق عبر الزمن، حتى وإن تغيرت المؤسسات أو الأدوار التي تتجسد فيها. فالتغير الاجتماعي، في هذا الإطار، لا يعني بالضرورة انهيار النمط، بل قد يتم عبر إعادة تأويل القيم نفسها بما يسمح للنظام بالتكيف دون فقدان هويته البنيوية. كما يتيح مفهوم المحافظة على النمط فهم العلاقة الدقيقة بين الاستقرار والتغير. فالنسق الاجتماعي لا يحافظ على ذاته فقط عبر إعادة إنتاج أنماط قائمة، بل عبر إدارة التوتر الناتج عن التحولات البنيوية. وهنا، تلعب الوظائف الكامنة دورا حاسما، إذ تعمل بعض الممارسات والمؤسسات –التي قد تبدو ثانوية أو غير عقلانية ظاهريا– على تجديد الالتزام الرمزي بالقيم الأساسية، كما هو الحال في الطقوس، الاحتفالات الجماعية، أو حتى بعض أشكال الانحراف المنضبط، التي تؤدي وظيفة تأكيد الحدود المعيارية وتعزيز الهوية الجمعية (Durkheim, 1912/1995). وبهذا المعنى، لا تفهم المحافظة على النمط كآلية محافظة جامدة، بل كعملية ديناميكية لإعادة إنتاج المعنى في سياق متغير. ومن زاوية تحليلية أعمق، يكشف هذا المفهوم عن أحد الرهانات المركزية للبنائية الوظيفية: تفسير الاستمرارية الاجتماعية دون السقوط في الحتمية أو الاختزال النفسي. فالمحافظة على النمط لا ترجع انتظام المجتمع إلى طبيعة بشرية ثابتة، ولا إلى توافق عقلاني دائم، بل إلى اشتغال بنيوي معقد تتداخل فيه الثقافة، التنشئة، والضبط الرمزي. وهو ما يسمح بفهم كيف يمكن للمجتمعات أن تحافظ على حد أدنى من التماسك حتى في سياقات الصراع، التفاوت، أو التحول السريع، طالما بقيت آليات إعادة إنتاج النمط القيمي قادرة على أداء وظيفتها الأساسية. وعليه، يغدو مفهوم المحافظة على النمط عنصرا مفصليا في النسق النظري للبنائية الوظيفية، لأنه يؤسس لفهم المجتمع بوصفه كيانا لا يستمر فقط عبر التوازن المادي أو التنظيم المؤسسي، بل عبر إعادة إنتاج دائمة للمعنى والقيم

التي تمنح البنية الاجتماعية قابليتها للحياة. ومن دون هذا البعد الكامن، يفقد التحليل الوظيفي قدرته على تفسير لماذا تستمر الأنساق الاجتماعية، وكيف تدار العلاقة المعقدة بين الفعل، القيم، والاستقرار عبر الزمن (Merton, 1968; Parsons, 1951; Radcliffe-Brown, 1952).

11.4. إدارة التوتر

يشكل مفهوم إدارة التوتر (Tension Management) أحد المفاتيح التحليلية الدقيقة في الإطار البنائي الوظيفي، إذ يشتغل على مستوى وسيط بين الاستقرار البنيوي والتغير الاجتماعي، ويكشف عن الكيفية التي يعالج بها النسق الاجتماعي التناقضات، الاختلالات، والصراعات الكامنة دون الانزلاق إلى التفكك أو الانهيار. فالنسق الاجتماعي، بوصفه بنية مركبة من أدوار، مكانات، ومعايير متداخلة، لا يفترض فيه غياب التوتر، بل على العكس، يفهم التوتر باعتباره نتاجا بنيويا حتميا لتفاوت المصالح، اختلاف التوقعات المعيارية، وتباين المواقع داخل البناء الاجتماعي. غير أن ما يميز النسق المستقر هو قدرته على احتواء هذه التوترات، إعادة توزيعها، أو تفريغها عبر آليات مؤسسية ورمزية تحول دون تحولها إلى صراع مدمر (Parsons, 1951). ولا تفهم إدارة التوتر باعتبارها وظيفة عرضية أو تقنية تنظيمية ثانوية، بل كآلية اشتغال داخلية تضمن التوازن الديناميكي للنسق، عبر تحويل التناقض من عامل تفكك إلى مورد تنظيمي. ففي هذا الإطار، تضطلع المؤسسات الاجتماعية -كالأسرة، الدين، القانون، والتعليم- بدور مركزي في امتصاص الضغوط البنيوية، سواء عبر إعادة تعريف المعايير، أو عبر توفير قنوات مشروعة للتعبير عن التوتر (كالطقوس، الإجراءات القانونية، أو الأدوار العلاجية والرمزية). وهكذا، لا يعمل النسق على إلغاء التوتر، بل على تدبيره ضمن حدود وظيفية تسمح باستمرار التكامل الاجتماعي دون تعطيل الفعل الفردي أو الجماعي (Merton, 1968).

ويزداد المفهوم تعقيدا عند ربطه بالوظائف الكامنة، إذ إن كثيرا من آليات إدارة التوتر لا تنتج آثارها على مستوى الوعي المباشر للفاعلين، بل تشتغل خلفيا عبر إعادة إنتاج الشرعية، تعزيز القبول الضمني بالقواعد، أو إعادة توجيه الإحباطات الفردية نحو مسارات غير مدمرة للنسق. فالطقوس الدينية، على سبيل المثال، لا تؤدي وظيفة رمزية فحسب، بل تعمل -وفق المنظور الدوركايمي- كآليات جماعية لإعادة شحن التضامن وتفريغ التوترات الناتجة عن الحياة الاجتماعية، بما يضمن استمرار الروابط الأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع (Durkheim, 1912/1995). ومن ثم، تصبح إدارة التوتر شرطا مسبقا لإمكان الإجماع، لا نتيجة له فقط، إذ تتيح الحفاظ على حد أدنى من الانسجام القيمي رغم التفاوت البنيوي. كما تسمح هذه المقاربة بتجاوز التصورات التوافقية الساذجة التي ترى المجتمع نظاما خاليا من الصراع، دون السقوط في المقاربات الصراعية

الاختزالية التي تختزل الديناميات الاجتماعية في التنازع وحده. فإدارة التوتر، في التحليل البنيوي الوظيفي، تشكل نقطة التقاء بين الاستقرار والتغير: إذ إن فشل آليات التدبير قد يؤدي إلى تراكم الاختلالات وتحولها إلى معوقات وظيفية، بينما يتيح نجاحها إدماج التغير تدريجيا داخل النسق عبر بدائل وظيفية تحافظ على التكامل العام. وعليه، لا يقرأ التوتر كعرض مرضي، بل كإشارة بنيوية على حدود النسق وقدرته على التكيف، ما يمنح هذا المفهوم قيمة تحليلية عالية في فهم استمرارية المجتمعات، مرونتها، وحدود قابليتها للتحول (Durkheim, 1912/1995; Merton, 1968; Parsons, 1951).

5. السياق المنهجي للبنائية الوظيفية

تقوم البنيوية الوظيفية على تصور المجتمع بوصفه نسقا مترابطا من العناصر المترابطة، تتفاعل عبر وظائف متبادلة تضمن استمرار الاستقرار النسقي وإعادة إنتاجه عبر الزمن. ومن هذا المنظور، لا يفهم المجتمع كمجموعة أفراد مجردة أو ككيان ثابت، بل كنظام ديناميكي تتوزع فيه الوظائف على مستويات متعددة، حيث تعالج الاختلالات البنيوية والتوترات الرمزية عبر مؤسسات وتنظيمات قادرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية (Parsons, 1951). ويستند هذا الإطار المنهجي إلى افتراض أن الاستمرارية والتكامل الاجتماعي ليسا نتيجة عشوائية، بل نتاج لآليات مؤسسية ومعيارية، وفعل اجتماعي ممأسس، يتيح للنسق إنتاج التوازن والتماسك عبر مزيج من الضبط المعياري، والتنشئة الرمزية، والتفاوض المستمر على المعنى الاجتماعي (Bourdieu, 1992; Durkheim, 1912/1995). ومن ثم، فإن تحليل أي جانب من جوانب النسق الاجتماعي –سواء توازن النسق، ميكانيزمات التنشئة، أو التساند الوظيفي– يتطلب فهمه في سياق هذه الشبكة المعقدة من العلاقات البنيوية والوظيفية، حيث يصبح كل عنصر ذا معنى فقط داخل الإطار البنيوي الكلي الذي يربطه بالنسق ككل.

1.5. المجتمع كنسق اجتماعي معياري

يعاد تأسيس تصور المجتمع كنسق اجتماعي معياري داخل البنائية الوظيفية بوصفه اختيارا إبستمولوجيا جذريا يمس مستوى ما قبل المفهوم، أي مستوى الافتراضات العميقة التي تحدد مسبقا ما الذي يعد موضوعا مشروعا للتحليل السوسيولوجي وكيف ينبغي مقاربته؟ فالمجتمع لا يفهم هنا كواقع تجريبي مباشر أو كحصيلة تفاعلات آنية بين ذوات مستقلة، بل كبنية معيارية مسبقة التنظيم تمتلك قدرة ذاتية على إنتاج الانتظام الاجتماعي، وتعمل بوصفها إطارا مرجعيا عاما يسبق الفعل الفردي ويؤطره من الداخل. وبهذا المعنى، لا تعد

المعايير مجرد قواعد سلوكية سطحية أو اتفاقات تعاقدية قابلة للنقض، بل تفهم كبنى رمزية مؤسسة تشكل شروط إمكان الفعل، وتحدد أفق المعقولية الاجتماعية، أي ما يمكن فعله، قوله، أو توقعه داخل النسق الاجتماعي دون أن يعد ذلك انحرافا أو تهديدا لاستقراره (Parsons, 1951). إن الطابع المعياري للنسق الاجتماعي لا يشتغل بوصفه جهازا قمعيا مباشرا، بل كآلية تنظيمية دقيقة تقوم على إدماج الإكراه في المعنى، بحيث يتحول الامتثال للمعايير إلى ممارسة تبدو طبيعية وذاتية، لا نتيجة ضغط خارجي صريح. فالمعايير تستبطن عبر التنشئة الاجتماعية، وتعاد إنتاجها عبر الأدوار والمكانات والمؤسسات، لتغدو جزءا من البنية الإدراكية للفاعلين أنفسهم. ومن ثم، فإن الفعل الاجتماعي، حتى في أكثر تجلياته فردانية، يظل مشروطا بمعايير سابقة عليه، تعمل كقوالب تفسيرية تضبط التوقعات المتبادلة وتقلص هامش اللايقين داخل التفاعل الاجتماعي. وهنا يتبدى التقاطع العميق بين البنائية الوظيفية والإرث الدوركايمي، حيث تفهم القيم والمعايير بوصفها ظواهر اجتماعية ذات قوة إلزامية كامنة، لا لأنها مفروضة بالقسر، بل لأنها متجذرة في الضمير الجمعي وتعمل خلف وعي الأفراد بوصفها حقائق تنظيمية لا يساءل مصدرها في الممارسة اليومية (Durkheim, 1912/1995).

ويتجاوز النسق الاجتماعي المعياري مجرد ضمان الانتظام السلوكي، ليؤدي وظيفة أكثر تركيبا تتمثل في إدارة التوترات البنيوية الناشئة عن التفاوت في المكانات، تعارض المصالح، واختلاف التوقعات. فالتوتر لا يعد عرضا مرضيا طارئا، بل نتيجة بنيوية حتمية لكون المجتمع نسقا غير متجانس. غير أن ما يمنع تحول هذا التوتر إلى صراع مدمر هو قدرة النسق المعياري على إعادة ترميز التناقضات وإدماجها ضمن أطر مقبولة وظيفيا. فالاختلافات تعاد صياغتها في شكل أدوار متكاملة، والتعارضات تحول إلى منافسة منظمة، والصراعات تُحتوى عبر قنوات مؤسسية وقانونية ورمزية، ما يسمح بالحفاظ على التوازن الديناميكي دون تجميد الحركة الاجتماعية أو إنكار التغير (Merton, 1968). وبهذا المعنى، لا ينظر إلى الاختلاف بوصفه نقيضا للإجماع، بل كمعطى بنيوي ملازم لتعقد النسق الاجتماعي، في حين يفهم الإجماع كشرط بنيوي لتنظيم هذا الاختلاف وضبط مآلاته. فبدون حد أدنى من الاتفاق المعياري حول القيم الأساسية (كالشرعية، العدالة، الواجب، والاستحقاق)، يتحول التباين إلى صراع غير قابل للاحتواء، ويغدو النسق عاجزا عن ضمان استمراريته. ومن هنا، تكتسب وظيفة المحافظة على النمط أهمية مركزية، باعتبارها الوظيفة التي تضمن إعادة إنتاج البنى القيمية والدلالية التي يقوم عليها الإجماع، ليس بوصفها معطيات ثابتة، بل كبنى مرنة قابلة لإعادة الصياغة. وتضطلع المؤسسات الاجتماعية الأساسية –كالأسرة، والدين، والتعليم، والقانون– بدور مزدوج في هذا السياق: فمن جهة، تعمل على تثبيت المرجعيات المعيارية عبر التنشئة الاجتماعية والتطبيع الرمزي، بما يضمن

استمرارية النسق وحماية وحدته القيمية؛ ومن جهة أخرى، تتيح إمكانية التعديل التدريجي للأنماط القيمية استجابة للتحولات البنيوية والضغوط الوظيفية، دون الانزلاق نحو القطيعة أو التفكك. فالتغير، داخل هذا المنطق، لا يدار عبر الهدم، بل عبر الإدماج المعياري، أي إعادة تأويل القيم السائدة بما يسمح باستيعاب أوضاع جديدة داخل أطر الشرعية القائمة.

وعليه، يغدو النسق الاجتماعي كيانا يتمتع بقدرة ذاتية على امتصاص الصدمات البنيوية –سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو ثقافية– من خلال آليات ضبط معيارية تعيد توزيع المعاني والأدوار دون المساس بالمرتكزات الأساسية للتكامل. إن هذه القدرة لا تعبر عن جمود محافظ، بل عن توازن ديناميكي يوفق بين الاستمرارية والتحول، ويجعل من الإجماع القيمي ليس حالة سكونية، بل عملية اجتماعية مستمرة لإنتاج النظام وإعادة إنتاجه عبر الزمن (Parsons, 1951). واستنادا لذلك، فإن تصور المجتمع كنسق اجتماعي معياري يعيد توجيه التحليل السوسيولوجي من سؤال الفعل الفردي المباشر إلى سؤال أشد تركيبا يتعلق بشروط إمكان الفعل ذاته: كيف يصبح السلوك متوقعا؟ كيف تنتج الشرعية؟ كيف يعاد إنتاج النظام دون حضور دائم للقسر؟ وبهذا، لا تختزل المعايير إلى مجرد خلفية ثقافية، بل تفهم كبنية مولدة للنظام الاجتماعي، وشرط بنيوي لإمكان الاستقرار، التكامل، وإدارة التوتر عبر الزمن. إن هذا التصور يمنح البنائية الوظيفية قدرتها التفسيرية الخاصة، ويجعل من النسق الاجتماعي المعياري ليس فقط موضوعا للتحليل، بل إطارا نظريا لفهم كيفية اشتغال المجتمع ككل عضوي حي، يمتلك منطقا داخليا لإعادة إنتاج ذاته وتنظيم تناقضاته في آن واحد.

2.5. توازن النسق الاجتماعي وميكانيزمات التنشئة الاجتماعية

يمكن تناول توازن النسق الاجتماعي وميكانيزمات التنشئة الاجتماعية باعتبارهما بعدين مترابطين من الاشتغال السوسيولوجي، أحدهما بنيوي–نظامي مرتبط بالبناء الكلي للنسق الاجتماعي والأدوار المؤسسية، والآخر معياري–تكويني يختص بتشكيل الفاعل الاجتماعي وإنتاج قابليته للامتثال الداخلي والتحكم الذاتي في سياق التفاعل الاجتماعي (Parsons, 1951). فالتوازن النسقي، في هذا الإطار، لا يعني غياب الصراع أو الانسجام التام، بل هو حالة ديناميكية ناشئة تتشكل من تفاعل مجموعة من القوى المؤسسية والفعلية، حيث تتشابك الضغوط البنيوية، والتوترات الرمزية، والتحولات التاريخية للمعنى الاجتماعي، بما يمكن النسق من امتصاص الصدمات والتكيف مع التحولات الاقتصادية والثقافية والسياسية دون فقدان قدرته على الاستمرارية وإعادة إنتاج نفسه (Bourdieu, 1992). ويقوم هذا التوازن على شبكة مترابطة من الآليات المعقدة التي تضمن اتساق الأدوار، واستمرارية التوقعات المعيارية، وضبط التفاعلات داخل حدود الشرعية الاجتماعية، مع

ترك هامش للفعل الاستراتيجي الفردي، حيث تصبح كل ممارسة اجتماعية مجالا للتفاوض الرمزي، وإعادة تمثل القيم والمعايير بطريقة تجعل الامتثال الاجتماعي ليس مجرد فرض خارجي، بل ممارسة متمثلة من قبل الفاعل نفسه (Durkheim, 1912/1995). وفي هذا السياق، تشكل ميكانيزمات التنشئة الاجتماعية الحلقة الجوهرية التي تحول البنية الخارجية إلى فاعل ممأسس قادر على استيعاب وتحويل المتطلبات البنيوية إلى استعدادات ذاتية ودوافع داخلية، بحيث يصبح الفاعل قادرا على توجيه أفعاله بما يتوافق مع الأهداف البنيوية للنسق، وفي الوقت نفسه يحافظ على قدرته على التأويل وإعادة إنتاج المعنى الاجتماعي بما يتناسب مع ظروفه الفردية والاجتماعية (Bourdieu, 1992). فالتنشئة، بهذا المعنى، ليست مجرد نقل للقيم أو توجيه سلوكي، بل عملية إبستيمية معقدة لإنتاج الفاعل الذي يمتلك أدوات التكيف والتمثل الداخلي للمعايير، بحيث يصبح الامتثال الاجتماعي فعلا مشروعا وطبيعيا في نظر الفاعل، ويؤدي في الوقت نفسه إلى استدامة النسق وضمان توازنه عبر الزمن (Parsons, 1951).

وتتجلى أهمية التنشئة الاجتماعية في كونها تمثل الوسيط بين البنية والفعل، إذ تتحكم في طريقة إدماج القيم والمعايير في الشخصية، وفي مدى قدرة الأفراد على توجيه سلوكهم ضمن الحدود المشروعة للنظام الاجتماعي. فهي تعمل على إنتاج شخصيات اجتماعية قابلة للممارسة المنسقة للوظائف الاجتماعية، وتسمح بإدارة التوترات الناتجة عن تضارب الحاجات الفردية مع متطلبات النظام، وتخلق مرونة تنظيمية تمكن النسق من الاستمرار دون اللجوء إلى استخدام القسر أو أدوات الضبط الخارجي المكثف (Durkheim, 1912/1995). وهكذا، لا يقتصر دور التنشئة على التكييف، بل يشمل إنتاج فاعلين قادرين على الموازنة بين الامتثال والاستقلالية، بما يجعلهم عناصر فاعلة في إعادة إنتاج النظام والتوازن النسقي على حد سواء. كما أن التوازن الاجتماعي، وفق هذا المنظور البنائي–الوظيفي، لا يفهم كخطية سببية بسيطة بين البنية والفعل، بل كنتيجة لتفاعل معقد بين مستويات متعددة: الأطر المعيارية، المؤسسات، التمثلات، والممارسات اليومية للفاعلين. فحين تعجز ميكانيزمات التنشئة عن تحقيق هذا الحد الأدنى من القابلية المشتركة للتنسيق، يظهر الاختلال ليس كفشل كامل للنسق، بل كأزمة في إنتاج المعنى الاجتماعي، حيث تتفكك الروابط الرمزية التي تمنح القواعد مشروعيتها، مما يفرض على النسق إعادة ضبط أدواته الرمزية والتنظيمية، سواء عبر تعديل صيغ التنشئة، أو إعادة تعريف الحدود المقبولة للفعل الاجتماعي، أو عبر إعادة إنتاج صياغات جديدة للشرعية الرمزية (Bourdieu, 1992; Durkheim, 1912/1995).

وعلاوة على ذلك، تظهر التحليلات البنائية–الوظيفية أن التنشئة الاجتماعية تضمن استمرار الأنماط المقبولة للفعل الاجتماعي، وتحد من احتمالات الانحراف غير القابل للاحتواء، وتوفر للنسق احتياطيا من

الشرعية الرمزية يمكنه من مواجهة الأزمات والتحولات المفاجئة، بما يجعل التوازن الاجتماعي حالة ديناميكية قابلة للتجديد، وليست نتيجة امتناع عن الاختلاف أو القضاء على الصراع. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم النسق الاجتماعي كشبكة متشابكة من العلاقات المعيارية، والمؤسساتية، والفعلية، حيث يتم إنتاج التوازن وإعادة إنتاجه باستمرار من خلال عملية مستمرة لإدماج الفاعل، وتحويل المتطلبات البنيوية إلى استجابات داخلية ممأسسة، وإعادة إنتاج المعنى الاجتماعي في ضوء التحولات التاريخية، بما يعكس طبيعة النسق ككيان قادر على الاستمرار عبر التغيير، لا برفضه (Durkheim, 1912/1995; Parsons, 1951). وهكذا، يغدو التوازن النسقي والفاعلية الفردية مترابطين في علاقة علائقية متبادلة، حيث يظل النسق الاجتماعي غير قابل للاختزال في صيغ بنيوية جامدة، ويظل الفاعل الاجتماعي غير قابل للاختزال في امتثال ميكانيكي، بل يتحقق كل منهما في ضوء الآخر، وهو ما يجعل النسق الاجتماعي قادرا على الإنتاج المستمر للمعنى، وإعادة ضبط التوازن عبر الزمن، وإدارة الاختلاف داخل الحدود المقبولة، مع المحافظة على استمرارية الوظائف الأساسية للنسق الاجتماعي، بما يتيح له الجمع بين التغير والاستقرار، وبين الانضباط والمرونة، في عملية إبستيمية متجددة من الإنتاج الاجتماعي (Durkheim, 1912/1995; Merton, 1968; Parsons, 1951).

3.5. تكامل النسق الاجتماعي وميكانيزمات التساند الوظيفي

يفهم تكامل النسق الاجتماعي بوصفه عملية ديناميكية متعددة المستويات، تنشأ من التفاعل المتواصل بين البنية والمؤسسات من جهة، والفاعلين الاجتماعيين وتمثلاتهم وممارساتهم من جهة أخرى، بحيث يعاد إنتاج النسق وتوجيهه نحو توازن وظيفي يضمن استمرار النظام الاجتماعي في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية (Parsons, 1951). ويقترن هذا التكامل بمفهوم ميكانيزمات التساند الوظيفي، التي تعمل على توفير شبكة من الدعم البنيوي والمعنوي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة، سواء عبر الوظائف الظاهرة التي تحقق أهداف النسق بشكل مباشر، أو الوظائف الباطنة التي تساهم في إنتاج استقرار النظام بطريقة غير مقصودة لكنها حاسمة لاستمراره (Merton, 1968). فالتكامل لا ينبثق من انسجام مثالي بين الأدوار والمؤسسات، بل هو خاصية ناشئة تنتج عن القدرة المستمرة للنسق على استيعاب الاختلافات والتوترات البنيوية وإدماجها ضمن أطر الشرعية والمعايير، مع السماح للفعل الفردي بمساحة للتأويل والممارسة الاستراتيجية (Bourdieu, 1992). وتتجسد ميكانيزمات التساند الوظيفي في مجموعة من العمليات البنيوية والرمزية التي تسمح بوضع الترتيبات اللازمة لاستمرار التوازن الاجتماعي، مثل التنسيق بين المؤسسات، وإعادة توزيع الموارد، وضبط العلاقات بين الفاعلين، بحيث تظل التوقعات المعيارية قابلة للتحقق ضمن حدود الشرعية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تعمل التنشئة الاجتماعية كحلقة وصل أساسية، إذ تحول القيم والمعايير من مجرد أنماط خارجية مفروضة إلى مكونات داخلية متمثلة في شخصية الفاعل الاجتماعي، مما يجعل الامتثال للأدوار والوظائف أمرا مشروعا وطبيعيا في نظر الفاعلين أنفسهم، ويزيد من مرونة النظام في استيعاب المتغيرات الجديدة (Durkheim, 1912/1995).

ومن منظور بنائي وظيفي، فإن تكامل النسق الاجتماعي لا يتحقق فقط عبر ضبط الوظائف الظاهرة، بل عبر تناغم الوظائف الباطنة التي غالبا ما تظل خفية لكنها ضرورية لضمان استمرارية النظام، مثل إنتاج الثقة، وتوطيد الروابط الرمزية، وإعادة إنتاج الشرعية الرمزية للمعايير الاجتماعية، وهي عناصر تجعل الفاعلين قادرين على الموازنة بين مصالحهم الفردية ومتطلبات النظام (Merton, 1968; Parsons, 1951). وهكذا، يصبح التكامل نتيجة لتفاعل مستمر بين البنية والممارسة، حيث يعاد إنتاج النسق عبر مزيج من الضبط المعياري، والتنشئة الرمزية، وإعادة التفاوض حول المعنى الاجتماعي، مما يمنحه القدرة على التكيف مع التحولات دون فقدان فعاليته أو انسجامه البنيوي (Bourdieu, 1992). وعلاوة على ذلك، يتيح التكامل النسقي عبر ميكانيزمات التساند الوظيفي للنظام الاجتماعي إدارة الاختلاف والتوتر بطريقة ديناميكية، بحيث لا يلغى الصراع أو الاختلاف، بل يستوعب ويدمج ضمن أطر مؤسسية ومعيارية تضمن استمرار النظام، مع المحافظة على قدرة الفاعلين على إعادة إنتاج المعنى الاجتماعي وتحقيق مصالحهم ضمن الحدود المقبولة. وبهذا، يغدو النسق الاجتماعي شبكة متشابكة من العلاقات المعيارية، والمؤسساتية، والفعلية، حيث ينتج التوازن ويعاد إنتاجه باستمرار من خلال تفاعل البنية مع الفاعل الممأسس، وتحويل المتطلبات البنيوية إلى استعدادات داخلية، وإعادة صياغة المعنى الاجتماعي بما يتوافق مع التحولات التاريخية والثقافية (Bourdieu, 1992; Durkheim, 1912/1995; Merton, 1968; Parsons, 1951).

6. نظرية الفعل والنسق الاجتماعي: تالكوت بارسونز

تشكل أعمال بارسونز نقطة الانطلاق المركزية لفهم النسق الاجتماعي عبر منظور البنائية الوظيفية حيث ينظر إلى المجتمع بوصفه شبكة مترابطة من الفعل الاجتماعي، المعايير، والمؤسسات، تعمل معا للحفاظ على الانسجام والتكامل الاجتماعي. ويقوم هذا الإطار على فكرة أن الفعل الاجتماعي ليس عشوائيا أو فرديا بمعزل عن السياق، بل ممأسس ضمن أطر معيارية وقيمية تضمن الانتظام والاستمرارية، وتتيح معالجة التحديات البنيوية المرتبطة بمشكلة النظام (Parsons, 1937, 1951). وتأتي هذه التوطئة لتمهيد الطريق أمام دراسة العناصر الأساسية في النظرية البارسونية، والتي تشمل: أولا، بارسونز كأب البنائية الوظيفية ودوره

في تأسيس الإطار المفاهيمي للمجتمع كنظام؛ ثانيا، الإطار البنائي والفكري لنظرية الفعل والنسق الاجتماعي الذي يربط الفعل الفردي بالنسق والمؤسسات؛ ثالثا، نظرية الفعل والحل المعياري لمشكلة النظام بوصفها استراتيجية لإعادة إنتاج التوازن النسقي؛ ورابعا، نظرية النسق الاجتماعي والتوازن والتغير والصراع التي تبين كيف يمكن للنسق مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية مع الحفاظ على التكامل والفعالية البنيوية.

1.6. بارسونز رائد البنائية الوظيفية

يُطرح تالكوت بارسونز بوصفه رائد البنائية الوظيفية ضمن أفق نظري يسعى إلى تشييد النسق الاجتماعي ككيان تحليلي مركب، لا بوصفه معطى تجريبيا مباشرا أو انعكاسا آليا للوقائع الاجتماعية، بل باعتباره بناء إبستيمولوجيا ينتج عبر عملية تركيب مفهومي معقدة تعاد فيها صياغة الواقع الاجتماعي وفق منطق نسقي يربط بين مستويات الفعل، والمعيار، والوظيفة، والمعنى. ففي هذا الإطار، لا ينشغل بارسونز بوصف المجتمع كما يعاش يوميا، بل بإعادة بنائه نظريا عبر نماذج تحليلية (Analytical Models) تجعل من النسق وحدة تفسيرية مستقلة نسبيا عن التجربة المباشرة. ومن هنا، تنطلق مقاربته من إعادة تأسيس نظرية الفعل على أساس معياري–قيمي، حيث لا يفهم الفاعل الاجتماعي بوصفه ذاتا حرة أو مركزا سياديا لإنتاج الدلالة، بل كفاعل ممأسس (Institutionalized Actor) تتحدد أفعاله داخل شبكة من التوقعات المعيارية التي تضبط إمكانات السلوك وتمنحه قابلية للانتظام والتوقع والاستمرارية. وبهذا المعنى، لا يكون الفعل الاجتماعي تعبيرا مباشرا عن النوايا الذاتية، بل نتيجة لتمفصل معقد بين الدوافع الفردية والبنى المعيارية التي تحدد أفق الفعل المشروع والمقبول. ومن ثم، فإن الفعل لا يكتسب دلالته الاجتماعية إلا بقدر ما يكون مندمجا داخل منظومة قيم سابقة عليه تاريخيا ومنطقيا، تشكل الإطار المرجعي الذي يضفي على السلوك معنى ووظيفة داخل النسق. وتحول هذه المنظومة القيمية، عبر ميكانيزمات التنشئة الاجتماعية (Socialization)، من أنساق رمزية خارجية إلى استعدادات داخلية مستقرة في بنية الشخصية، بما يجعل الامتثال للمعايير ليس مجرد خضوع خارجي، بل شكلا من أشكال التوافق الداخلي بين متطلبات النسق ودوافع الفاعلين. هنا، تكتسب التنشئة الاجتماعية وظيفة بنيوية مركزية، إذ تعمل كآلية وصل بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، عبر إعادة إنتاج القيم في شكل ميولات ودوافع داخلية، تضمن استمرارية الأنماط السلوكية وتقلص الحاجة إلى الإكراه المباشر. وبهذا، يتحول النظام الاجتماعي (Social Order) إلى نظام مُتمثل ذاتيا، قائم على الامتثال الطوعي بقدر ما هو قائم على الضبط المؤسسي.

في هذا السياق، تتحدد البنائية في التصور البارسونزي لا باعتبارها بناء تفاعليا للمعنى أو تفاوضا رمزيا بين الذوات، كما هو الحال في المقاربات التأويلية أو التفاعلية، بل باعتبارها عملية بناء نسقي (System Construction) يتم من خلالها تشييد الواقع الاجتماعي تحليليا عبر إدماج الأفعال الفردية ضمن بنى معيارية تؤدي وظائف محددة في حفظ النظام الاجتماعي واستمراريته. فالمجتمع، وفق هذا المنظور، لا يختزل في مجموع الأفراد ولا في تتابع التفاعلات، بل يفهم كخاصية ناشئة تنتج عن انتظام الأفعال داخل أطر معيارية مستقرة، تؤدي وظائف تكاملية تضمن التوازن النسقي وإعادة إنتاج الشرعية الاجتماعية. وهكذا، فإن البنائية الوظيفية عند بارسونز تمثل مشروعا إبستيمولوجيا يروم تجاوز الثنائية التقليدية بين الفعل والبنية، عبر إدراجهما داخل نسق تحليلي واحد، يجعل من النظام الاجتماعي بناء نظريا ديناميكيا يعاد إنتاجه باستمرار من خلال التساند الوظيفي بين القيم، والأدوار، والمؤسسات، بما يسمح له بالحفاظ على انسجامه البنيوي في مواجهة التوترات والتحولات الاجتماعية (Parsons, 1937, 1951). ويعمق بارسونز هذا المنظور البنائي عبر تصوره للنسق بوصفه شبكة من الأنساق الفرعية (Subsystems) المترابطة وظيفيا، حيث لا يقوم النسق الاجتماعي كوحدة مكتفية بذاتها، بل يتحدد من خلال علاقته البنيوية بأنساق أخرى تشكل معه كلا تحليليا متماسكا، وفي مقدمتها النسق الثقافي (Cultural System) بوصفه مستودع القيم والمعاني الرمزية، ونسق الشخصية (Personality System) باعتباره مجال الدوافع والميولات الداخلية، والنسق السلوكي (Behavioral Organism) الذي يضطلع بوظيفة التكيف مع البيئة الفيزيقية والاجتماعية. ولا يفهم أي مستوى من هذه المستويات بمعزل عن الآخر، بل من خلال علاقات التساند الوظيفي التي تجعل من التكامل شرطا بنيويا سابقا على الفعل الفردي، وعنصرا حاسما في ضمان بقاء النسق واستمراريته. فالتكامل هنا لا يختزل في مجرد انسجام سطحي بين الأدوار، بل يفهم كعملية تنظيم عميقة للتفاعلات، يتم من خلالها ضبط التوقعات المتبادلة، وتنسيق الأفعال، ومنع تفكك النسق تحت وطأة التوترات البنيوية (Parsons, 1951).

ويتجلى هذا البناء التحليلي بأوضح صوره في نموذج المتطلبات الوظيفية الأربعة (AGIL Scheme)، الذي لا يطرحه بارسونز كنموذج وصفي مباشر للواقع الاجتماعي، بل كأداة إبستيمولوجية لإعادة تنظيم المعطى الاجتماعي ضمن إطار تحليلي معياري يحدد الشروط الدنيا اللازمة لوجود أي نسق اجتماعي واستمراره. فوظيفة التكيف (Adaptation) تحيل إلى قدرة النسق على تنظيم علاقته بالبيئة وتعبئة الموارد، في حين تتعلق وظيفة تحقيق الأهداف (Goal Attainment) بقدرة النسق على تحديد غاياته الجمعية وتوجيه الطاقات نحو إنجازها. أما وظيفة التكامل (Integration)، فتضطلع بدور مركزي في تنسيق العلاقات بين الوحدات المختلفة للنسق، وضبط النزاعات، ومنع الانحرافات غير القابلة للاحتواء، في حين تتكفل وظيفة المحافظة على الأنماط

(Latency / Pattern Maintenance) بإعادة إنتاج البنى القيمية والرمزية التي تضمن استمرارية الدوافع والالتزامات المعيارية عبر الزمن. ومن هذا المنظور، لا يعمل نموذج (AGIL) بوصفه مخططا ميكانيكيا، بل كمنطق نسقي يبرز الطابع البنائي للوظيفة، ويكشف أن أي اختلال في إحدى هذه المتطلبات ينعكس بالضرورة على تماسك النسق ككل. وانطلاقا من ذلك، فإن التوازن النسقي لا يفهم بوصفه حالة سكون أو غيابا للتوترات والصراعات، بل كقدرة بنيوية على إدارتها وتنظيمها وتحويلها إلى عناصر قابلة للاحتواء داخل النسق، عبر آليات معيارية ورمزية تعمل في الغالب خارج وعي الفاعلين الاجتماعيين. فالتوتر، في هذا التصور، لا يمثل نقيض النظام، بل أحد شروط ديناميكيته، ما دام خاضعا لمنطق الضبط النسقي وقابلا للإدماج ضمن الأطر المؤسسية. وهكذا، يصبح استقرار النظام الاجتماعي نتيجة لعملية مستمرة من إعادة التوازن، لا عبر إلغاء التناقضات، بل عبر تنظيمها وإعادة توجيهها وظيفيا، بما يسمح للنسق بالحفاظ على فعاليته وانسجامه البنيوي في سياق التغير الاجتماعي (Parsons, 1951, 1966).

وفي هذا السياق، تكتسب الوظيفة معنى يتجاوز بعدها الأداتي أو الظاهر، لتغدو آلية بنيوية لإعادة إنتاج الشرعية الرمزية (Symbolic Legitimacy) وترسيخ الامتثال الطوعي (Voluntary Compliance)، بما يجعل النظام الاجتماعي قائما لا على الإكراه المباشر، بل على التمثل الداخلي للقيم والمعايير. وهنا يلتقي بارسونز جزئيا مع روبرت ميرتون في التمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، غير أن البنائية الوظيفية البارسونزية تتجاوز التحليل الوظيفي الجزئي عبر إدراج هذه الوظائف داخل نسق معياري كلي يمنحها معناها وانتظامها، ويجعل من التكامل الاجتماعي خاصية ناشئة لا يمكن اختزالها إلى مستوى الأفعال الفردية أو النوايا الذاتية (Merton, 1968). ويقوم هذا التصور على افتراض أن المعرفة السوسيولوجية هي معرفة بنائية بطبيعتها، وأن المجتمع لا يدرك إلا عبر نماذج تحليلية تركيبية تعيد بناء الواقع وفق مقتضيات التفسير النسقي، لا وفق منطق الانعكاس المباشر. وبهذا، يرسخ بارسونز مقاربة تجعل من النظام الاجتماعي بناء نظريا ديناميكيا، يعاد إنتاجه باستمرار عبر تداخل البنية والمعنى والوظيفة، بما يسمح له بالحفاظ على انسجامه البنيوي وقدرته التكيفية في مواجهة التحولات التاريخية دون الانزلاق إلى التفكك أو فقدان الشرعية (Parsons, 1937, 1951).

2.6. الإطار البنائي والفكري لنظرية الفعل والنسق الاجتماعي

يمكن قراءة نظرية الفعل ونسقها الاجتماعي عند بارسونز ضمن إطار بنائي–وظيفي متماسك، يسعى إلى بناء نموذج نظري قادر على تفسير الاستمرارية والتوازن في المجتمع من منظور متعدد المستويات. وجوهر

هذا العمل، منذ أوائل الخمسينيات، هو الزعم بأن أي جانب من جوانب الفعل الإنساني يمكن تحليله باعتباره نسقا مفتوحا يحتاج إلى أداء أربع وظائف أساسية. وقد مد بارسونز هذا التحليل ليشمل ليس فقط الأنساق الاجتماعية، بل أيضا الشخصيات والثقافات؛ لكن من أجل إبقاء المسألة قابلة للإدارة، سأركز على الأنساق الاجتماعية، التي كانت منطلقه الرئيسي ونالت معظم اهتمامه (Lawrence & Lorsch, 1967).

تشتق هذه الوظائف الأربع، كما هو معتاد في أعمال بارسونز، في آن واحد من حالات محددة ومن نظرية واسعة النطاق. فمن الناحية الاستقرائية، استلهم من ارتباطه بدراسات روبرت فريد بايلز (Robert Freed Bales) حول تفاعلات المجموعات الصغيرة، التي قادت بايلز إلى وضع مجموعة عملية ومشتقة تجريبيا من أربع فئات سلوكية. أما من الناحية الاستنتاجية (Deductive)، فقد اعتمد بارسونز على مجموعة من الفئات الفلسفية والمنهجية العامة، بما في ذلك منظور الأنساق المفتوحة، النظرية السيبرنيطيقية، والإبستمولوجيا الكانطية. وبهذا جاءت الوظائف الأربع دمجا مدهشا بين البحث التجريبي والمفاهيم المجردة. وعليه، تنقسم هذه الوظائف على محورين أساسيين: داخلي (Internal) مقابل خارجي (External)، وكامن (Latent) مقابل إشباعي (Consummatory). وبذلك يقوم التقسيم الداخلي–الخارجي على فكرة أن الفاعلين يحتفظون بنوع من الحياة الداخلية (Internal Life) المتميزة والمستقرة نسبيا قياسا ببيئتهم. وهذه خاصية محورية في مقاربات الأنساق المفتوحة، كما أنها مركزية في نقد النظريات الاجتماعية ذات الطابع النفعي–الاقتصادي. فالحفاظ على الحياة الداخلية وهوية النسق يتطلب مجموعة معينة من العمليات والتوجهات، بينما يتطلب التفاعل مع البيئة مجموعة أخرى. وهكذا يصبح الفعل، في هذا التصور، حالة دائمة من التوتر بين الانفتاح على الخارج وترسيخ الداخل، ويستلزم سلسلة مستمرة من التبادلات – بما في ذلك التعلم الدينامي – لإبقاء الجانبين في انسجام. أما البعد الثاني، الكامن مقابل الإشباعي، فيميز بين الحفاظ على الموارد العامة وبين استخدامها الفعلي في تطبيقات محددة. وينتج هذا البعد مع المحور الأول زوجا أوليا داخل (Inside) النسق الاجتماعي: التمييز بين القيم الكونية المشتركة بين جميع أعضاء النسق، والمعايير المحددة التي تميز الأدوار الخاصة.

هذا التصنيف متأثر بوضوح بتمييز كانط بين الأوامر الشرطية (Hypothetical Imperatives)، التي تعتمد على هوية الفاعل أو المقترح، والأوامر القطعية (Categorical Imperatives)، التي تتمتع بصفة الكونية (Scott, 1995). وعلى مستوى النسق الاجتماعي، يظهر هذا الفرق بوضوح في القانون: إذ أصبحت المحكمة العليا الحكم في المبادئ الكونية الموحدة الممثلة في الدستور، بينما يتضمن النسق القانوني ككل تبادلات متواصلة بين هذه المبادئ العامة وتطبيقاتها في قضايا محددة. وفي النظرية الاجتماعية، ينعكس هذا

التمييز أيضا في مفاهيم دوركايم حول التضامن الميكانيكي والعضوي: فالتضامن الميكانيكي يقوم على قيم مشتركة قوية، في حين يتيح التضامن العضوي مجالا أكبر للاختلافات الفردية، مع استمرار توفير أساس للثقة المتبادلة بين الأفراد. أما مصطلحات بارسونز للتفرقة بين الأنساق الفرعية الموجهة داخليا داخل المجتمعات فهي: النسق القيمي (Fiduciary System): للمؤسسات التي تحافظ على القيم الكونية. والجماعة المجتمعية (Societal Community): للمؤسسات التي تنسق أشكال التضامن الخاصة. أما الزوج الثاني من الوظائف (الكامن–الإشباعي) في الجانب الخارجي، فيميز بين: المؤسسات التكيفية (Adaptive Institutions): التي تحقق السيطرة العامة على البيئة. ومؤسسات تحقيق الأهداف (goal–Attainment Institutions): التي تعبئ الموارد من أجل غايات جماعية محددة. وعلى مستوى النسق الاجتماعي، يقوم الاقتصاد بالوظيفة الأولى (القدرة التكيفية)، إذ يحول المواد الخام (Material Raw) إلى منتجات نافعة عموما لأعضاء النسق؛ بينما يؤدي النسق السياسي الوظيفة الثانية (تحقيق الأهداف)، إذ يحدد الغايات الجماعية الخاصة ويعبئ الفاعلين عند الضرورة. وهذا ما يعرف بـ نموذج الوظائف الأربع (Four–Function Paradigm): التكيف (A) وتحقيق الأهداف (G) على الجانب الخارجي، التكامل (I) والحفاظ على النمط (L) على الجانب الداخلي (انظر الجدول 1). ولأن هذه الوظائف ضرورية لكل الأنساق الفاعلة، فإنها تنطبق على أي مستوى. ففي الاقتصاد مثلا، توجد أيضا أربع مجموعات من المؤسسات الوظيفية. أما المنظمات، كشكل مؤسسي، فهي تتخصص في وظيفة تحقيق الأهداف؛ فالنسق الفرعي لتحقيق الأهداف في الاقتصاد تقوم به المنظمات الاقتصادية، خصوصا الشركات التجارية. أما وظيفة تحقيق الأهداف في مجال القيم (L) فتؤديها منظمات قيمية مثل الكنائس والمدارس، وهكذا (Heckscher, 2009). وكل منظمة من هذه المنظمات تعد بدورها نسقا قائما على الوظائف الأربع.

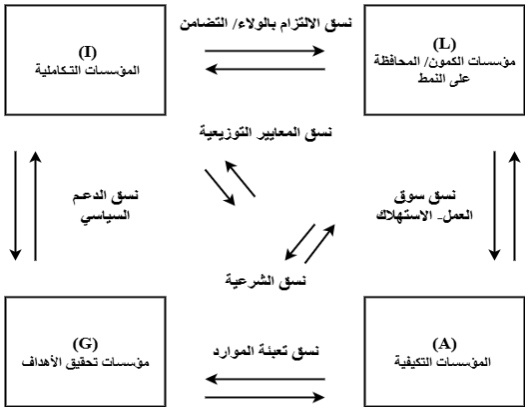
الجدول 1

الوظائف الأربع ومؤسسات النسق الاجتماعي

	إشباعي (Consummatory)	كامن (Latent)
داخلي (Internal)	(I) Intergration التكامل الجماعة المجتمعية	(L) Latency- pattern Maintenance الكمون/ المحافظة على النمط النسق القيمي
خارجي (External)	(G) Goal attainment تحقيق الأهداف النسق السياسي	(A) Adaptation التكيف النسق الاقتصادي

المصدر: (Heckscher, 2009, p. 6).

المقولة التجريبية الكامنة، وإن كانت مجردة، هي أن ازدياد التمايز بين هذه الوظائف يؤدي إلى ارتفاع القدرة التكيفية للنسق. تماما كما أن تقسيم العمل يزيد من القدرة الاقتصادية، فإن أنساق الفعل تعمل عموما بشكل أفضل عندما تتخصص مؤسسات وعمليات معينة في أداء وظيفة محددة بدلا من خلط الوظائف معا. ومن ثم، هناك نزعة دائمة، كلما واجهت الأنساق تحديات جديدة وتعلمت أداءها بشكل أفضل، إلى أن تتمايز على أساس وظيفي. ومن الأمثلة التاريخية الرئيسية على ذلك التمايز بين النسق السياسي (G) والكنيسة (L)، والذي بدأ خلال عصر الإصلاح: فمن خلال الفصل بين القيم والسلطة السياسية، تمكنت المجتمعات من أن تكون أكثر شمولا ومرونة من ذي قبل. ومن جانب آخر، تتميز المؤسسات القائمة على الوظائف بتوجهات متميزة، أو طرائق في الرؤية (Ways of Seeing). فمن وجهة النظر الاقتصادية، على سبيل المثال، القيمة الأساسية هي المنفعة؛ ومن منظور السياسة، هو الفعالية؛ ومن منظور المجتمع، هو التضامن؛ ومن منظور القيم، هو النزاهة. ومن البديهي أن هذه التوجهات يمكن أن تتعارض في كثير من الأحيان: فالقرارات المبنية فقط على المنفعة قد تتعارض مع التضامن أو النزاهة (Parsons, 1960). لكن النقطة الجوهرية أن النسق الاجتماعي الناجح يجب أن يحافظ على جميع هذه التوجهات ويطورها، إذ لا يمكنه البقاء لا بغياب المنفعة الاقتصادية ولا بغياب التضامن، ولذلك لا بد أن يجد سبلا للعمل عبر هذه التوترات والتغلب عليها. وهذا ما قاد بارسونز إلى خطوة إضافية هي تحليل التبادلات بين الأنساق الفرعية (انظر الشكل 1). ولنأخذ تبادلا واحدا كمثال: يحتاج الفاعلون السياسيون إلى مؤسسات قائمة على القيم، كما أظهر فيبر، من أجل تأمين شرعيتهم (Heckscher, 2009). وقد صاغ بارسونز هذا باعتباره مدخلا من حقل القيم (L) إلى النسق السياسي (G). وتصبح الشرعية أكثر فاعلية في دعم السلطة كلما كان المجالان متمايزين نسبيا عن بعضهما البعض.



الشكل 1

براديغم التبادل

المصدر: (Heckscher, 2009, p. 6).

هذا يعني أنه إذا كانت الكنيسة مجرد ملحق للدولة ولا ينظر إليها على أنها تحافظ على توجه مستقل، فإنها لن تخلق الثقة بين أعضاء النسق الاجتماعي عندما تصادق على الأفعال السياسية؛ أما إذا نظر إليها على أنها تمثل بفعالية موقفا مستقلا من النزاهة، فإن موافقتها ستحدث فرقا حقيقيا في استعداد الأعضاء لإطاعة أوامر القادة السياسيين. ومن الجانب الآخر للتبادل، فإن حقل القيم يحتاج بدوره إلى مدخل من النسق السياسي يسميه بارسونز: "المسؤولية الأخلاقية عن المصلحة الجماعية". فإذا فشل الفاعلون السياسيون في تحمل هذه المسؤولية الأخلاقية–أي في الربط بين أفعالهم والقيم المعممة–فإن حقل القيم ذاته يضعف ويصبح أقل قدرة على توفير شرعية فعالة. هذا التفاعل بين (I–L) هو واحد من ستة تبادلات رئيسية بين الوظائف، يمكن لكل واحد منها أن يلهم دراسات واسعة (كما حدث مع مفهوم الشرعية). مجتمعة، تعمل هذه التبادلات على التوسط بين الأولويات المختلفة لأجزاء النسق، ومن خلال عملية ديناميكية من الحوار أو التفاوض، تحافظ على توازن نسبي بينها (Parsons, 1964). وبقدر ما يتحقق هذا التوازن، فإنه يوفر مجموعة من الإجابات عن السؤال الجوهري لكل فاعل: لماذا يجب أن أثق في هذا النسق وفي الفاعلين داخله؟ ومن المهم التأكيد مرة أخرى أن هذه التبادلات هي تبادلات توقعات أو معايير. فبارسونز يفسر قوة العمل، على سبيل المثال، ليس على أساسها المادي، بل كمدخل من الالتزام تجاه الاقتصاد. فإذا حصلت الشركة من عمالها على العمل الجسدي فقط فستعمل بشكل سيئ؛ فهي تستطيع توليد منفعة أكبر بقدر ما تستطيع توليد التزام واسع تجاه القيم الاقتصادية وقيم المؤسسة نفسها. وبارسونز لا ينكر بأي حال وجود القوة أو مجرد الحوافز؛ لكنه يرى أن أي نسق يعتمد عليها فقط لتحفيز الفعل سيكون محدودا للغاية (Parsons, 1960). وبالتالي، فإن مهمته التحليلية هي فهم كيف يمكن للنسق أن يبني أشكالا أوسع وأكثر عمومية من الثقة تمكن الأفراد من العمل بحرية وفي الوقت نفسه بتنسيق.

وبما أن الأنساق الفرعية لها توجهات مختلفة، فإن التواصل فيما بينها يثير مشاكل الترجمة: فكل واحد من المجموعات الأربع للمؤسسات يحتاج إلى لغة (Language) قادرة على تمثيل قيمته بطريقة يمكن للآخرين ذوي التوجه المختلف أن يفهموها. وقد قاد هذا بارسونز إلى تطوير نظرية الوسائط (Theory Media)، التي أصبحت واحدة من أكثر أجزاء مقاربته تأثيرا. وقد بدأ بالمال، الذي اعتبره وسيطا يرمز إلى القيمة الاقتصادية، ثم حدد ثلاث وسائط مشابهة قائمة في كل من الأنساق الفرعية الأخرى كطرق لتمثيل قيمها: بالنسبة لنسق تحقيق الأهداف (G) الوسيط هو: السلطة (Authority). ولنسق التكامل (I) الوسيط هو: النفوذ (Influence). ولنسق صيانة الأنماط (L) الوسيط هو: الالتزامات القيمية (Commitments Value). وبذلك، تنطوي عملية الشرعية، على سبيل المثال، على تبادل تنظمه السلطة والالتزامات القيمية. وهذه نظرة

غير مألوفة للسلطة، إذ يرى بارسونز أن السلطة ليست مجرد وسيلة لجعل شخص آخر يفعل ما تريده؛ بل هي وسيلة للتواصل بشأن حاجة النسق إلى التعبئة الجماعية بحيث يطيع الأفراد طواعية. فهي تعمل (Works) فقط بالقدر الذي تتبادل فيه مع التزامات قيمية، بحيث ينظر إليها على أنها شرعية، وأيضا مع النفوذ والموارد الاقتصادية. وفي غياب مثل هذا الوسيط العام للسلطة، يقتصر النسق على استخدام القوة البحتة، مما يجعله أقل فعالية بكثير (Adler, 2001). وتنقيح مهم آخر هو أنه عندما تنهار عمليات التبادل، تمر الوسائط بعمليات شبيهة بتضخم وانكماش (Inflation and Deflation) النقود. فالتضخم يحدث عندما يثق الفاعلون بوسيط ما أكثر من اللازم، أي يبالغون في الاعتقاد بما يمكن أن يقدمه: فعلى سبيل المثال، يحدث تضخم السلطة عادة في أوقات أزمات النسق، عندما يريد الجميع أن يصدقوا أن من يملكون السلطة السياسية لديهم الحلول. وغالبا ما يتبع التضخم رد فعل انكماشي، عندما يسحب الأفراد ثقتهم ويطالبون بنتائج ملموسة (Scott, 1995).

يقوم هذا الإطار على عدد قليل جدا من المفاهيم، ومع ذلك فهو غني للغاية بالتمييزات والعلاقات. فبالعودة إلى المفهوم المثير للجدل وهو السلطة: كما يشير بارسونز في بداية مقاله حول هذا الموضوع عام 1963، فإن معظم استخدامات المصطلح فضفاضة وغير منسقة. أما هذا الإطار فيمنحه معنى أدق–أو بالأحرى يقسمه إلى مجموعة من المعاني الدقيقة. فجميع الوسائط الأربعة للتبادل يمكن أن تسمى–في اللغة الدارجة–أشكالا من السلطة (Forms of Authority)، لأنها طرق لجعل الآخرين يقومون بفعل ما؛ لكنها تعمل بطرق مختلفة تماما. فالسلطة القائمة على التفويض السياسي تختلف اختلافا جوهريا عن السلطة الأخلاقية (Moral Authority) القائمة في مجال القيم، أو عن النفوذ القائم على النداءات التضامنية. علاوة على ذلك، نستطيع أن نفهم التشوهات بشكل أفضل: فالسلطة السياسية في شكلها المنكمش تتحول إلى إكراه، وفي شكلها المتضخم يسهل التحكم بها كنوع من الوعي الزائف (False Consciousness) (Toby, 1973). يقدم هذا النموذج، باختصار، أداة تحليلية منهجية لهذه القضايا المعقدة المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والتوجهات، والتي غالبا ما تعالج بطريقة عشوائية وفضفاضة ومنفصلة.

3.6. نظرية الفعل والحل المعياري لمشكلة النظام

يؤسس تالكوت بارسونز مشروعه السوسيولوجي على قاعدة نظرية الفعل بوصفها إطارا تحليليا وإبستيمولوجيا قادرا على تقديم تفسير شامل للفعل الاجتماعي يتجاوز الانقسامات الاختزالية التي وسمت الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي والمعاصر، سواء في صيغته العقلانية التي تختزل الفعل في حساب المنفعة الفردية

أو في صيغته السلوكية التي تعتبر الفعل مجرد استجابة ميكانيكية للظروف البيئية، إذ يرى بارسونز أن الفعل الاجتماعي هو بنية مركبة ذات بعد قصدي ومعنوي، يتموضع داخل وضعيات مادية ورمزية محددة، ويتفاعل فيها الفاعل مع غاياته وأهدافه ضمن نسق معياري–قيمي يحدد حدود الاختيار ويضفي على الفعل مشروعيته (Parsons, 1937, 1951). ويتميز هذا التصور بأن الفاعل ليس كائنا مجردا من السياق، ولا مجرد مستجيب للضغوط البنيوية، بل كفاعل قادر على التأويل واتخاذ القرار، بحيث يتم توجيه اختياراته ضمن أفق معياري مشترك يضمن توافق أفعاله مع القيم السائدة، وهو ما يتيح للحرية الفردية أن تمارس بصيغتها المنظمة اجتماعيا (Normative Orientation) ويصبح الفعل قابلا للتفسير والتوقع. ومن هذا المنطلق، يعيد بارسونز طرح إشكالية مشكلة النظام (Problem of Order) بوصفها السؤال المركزي في السوسيولوجيا الحديثة، أي الكيفية التي يمكن من خلالها لنظام اجتماعي أن يحافظ على استمراره وتماسكه في ظل تعدد الفاعلين وتباين مصالحهم وتعارض دوافعهم، رافضا الحلول المبنية على القسر الخارجي أو على توازن مؤقت للمصالح الفردية، ومقترحا بدلا من ذلك ما يسميه الحل المعياري لمشكلة النظام (Normative Solution)، الذي يقوم على الاعتقاد بأن النظام الاجتماعي يحافظ عليه أساسا من خلال استدماج (Internalization) القيم والمعايير عبر التنشئة الاجتماعية، حيث تتحول القواعد من أوامر خارجية إلى دوافع داخلية توجه الفعل طوعا، مولدة شبكة من التوقعات المتبادلة التي تجعل السلوك الاجتماعي قابلا للتنسيق والاستقرار، وتمنح النسق قدرة على إعادة إنتاج ذاته تاريخيا (Parsons, 1966; Parsons & Shils, 1951). وفي هذا الإطار، تؤدي المعايير وظيفة مزدوجة: فهي من جهة تمنح الأفعال معناها وقابليتها للتوقع، ومن جهة أخرى تؤدي وظيفة التكامل الاجتماعي عبر ضمان تماسك النسق واستمراريته في مواجهة الصراع والتباين الداخلي، بحيث يصبح النسق الاجتماعي كيانا ديناميكيا قادرا على التكيف مع التحولات المادية والرمزية دون انهيار البنية العامة (Parsons, 1951).

وعلى الرغم من القوة المفاهيمية والبنية المنهجية المحكمة لنظرية بارسونز، فإن هذا البناء يفترض ضمنيا درجة عالية من الإجماع القيمي والامتثال المعياري بين الفاعلين داخل المجتمع، وهو افتراض يثير أسئلة حول قدرة النظرية على التعامل مع التباين والتعارض الداخلي، ويشكل نقطة ضعف أبرزها النقد الإبستيمولوجي اللاحق، لا سيما في أعمال غيدنز (1984) وهابرماس (1987)، حيث يشير النقد إلى أن التركيز على الامتثال الطوعي للقيم والمعايير قد يؤدي إلى تهميش الصراع الاجتماعي والتوتر البنيوي، والحد من القدرة على تفسير التحولات المفاجئة أو الثورات الاجتماعية، التي تنشأ نتيجة احتكاك المصالح المتعارضة، وظهور فاعلين قادرين على تحدي المعايير المعيارية السائدة. كما ينتقد هذا الافتراض باعتباره يقلل من فهم ديناميات التغيير

غير الخطي في المجتمعات، أي الحالات التي يظهر فيها تعديل مفاجئ أو جذري في النسق الاجتماعي نتيجة تراكم الانحرافات، أو تداخل الابتكارات الفردية مع القيم المعمول بها، أو تصادم المؤسسات المختلفة، ما يعكس أبعادا من المرونة والتكيف لا تلتقطها النظرية بشكل مباشر. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات لا تقلل من الجوهر التأسيسي لمشروع بارسونز، الذي قدم إطارا شاملا لفهم المجتمع الحديث باعتباره نسقا معياريا للفعل المنظم، حيث لا يفصل الفعل الفردي عن النسق الاجتماعي، ولا يختزل خارج الأطر القيمية التي يساهم في إنتاجها وإعادة إنتاجها عبر التاريخ، ما يسمح للنظرية بفهم العلاقة الجدلية بين المعنى والمعيار والاستقرار الاجتماعي، وفهم كيفية صيانة التوازن النسقي من خلال التنشئة المستمرة للقيم والمعايير، وما ينتج عن ذلك من قدرة المجتمع على مواجهة التحولات البنيوية والطبيعية والحفاظ على تماسكه. وعلاوة على ذلك، يوفر البناء النظري لبارسونز فهما لكيفية أن الفعل الفردي، رغم خضوعه للمعايير والتوقعات، يمتلك القدرة على أن يكون مولدا للتغيير التدريجي (Gradual Systemic Change)، إذ يمكن للانحرافات الصغيرة أو الابتكارات الفردية أن تتراكم عبر التفاعل المستمر بين الفاعلين والمعايير، ما يؤدي إلى تعديل النسق الاجتماعي بطريقة تدريجية دون انهياره الكامل، وهو ما يحول النظرية من مجرد تصور للاستقرار إلى إطار ديناميكي لتحليل العلاقة المستمرة بين الاستقرار والتغير الاجتماعي، ويبرز أهميتها في تفسير كيفية استمرار المجتمع في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع المحافظة على نسقه القيمي العام وتوازنه الأساسي، وبالتالي توضيح قدرة النسق على التكيف والتجدد ضمن حدود المعايير السائدة، مع الإبقاء على التماسك الكلي (Turner, 2012).

4.6. نظرية النسق الاجتماعي والتوازن والتغير والصراع في النسق الاجتماعي

نظرية النسق الاجتماعي لدى بارسونز إحدى الركائز الأساسية في فهم كيفية تحقيق التوازن واستمرارية المجتمعات الحديثة، إذ تصور المجتمع باعتباره نسقا معقدا من أفعال اجتماعية منظمة تتفاعل ضمن شبكة مترابطة من القيم والمعايير المشتركة التي تحدد ما هو مشروع ومقبول وما هو مرفوض، وهو ما يعرف بـ الحل المعياري لمشكلة النظام (Parsons & Shils, 1951). ويتيح هذا البناء التحليلي النظر إلى النسق الاجتماعي ليس فقط كمجموعة مؤسساتية أو كقوانين مستقلة، بل كإطار تفاعلي ديناميكي حيث ينتج الاستقرار الاجتماعي من توافق جزئي للفاعلين مع القيم والمعايير، مع الاحتفاظ بمرونة تمكن النسق من التكيف مع التحولات المتسارعة، وهو ما يبرز الطبيعة التفاعلية للنسق، حيث الاستقرار والتغير ليسا متناقضين، بل هما وجهان لعملة واحدة، إذ يضمن هذا التوازن استمرار النسق مع السماح بإدماج التحولات التدريجية والتغيرات البنيوية

دون فقدان بنيته الأساسية. في هذا السياق، يعتبر التوازن النسقي عملية ديناميكية متعددة المستويات، تنتج عن تفاعل مستمر بين الفاعلين والممارسات والمؤسسات والقيم، إذ يسمح هذا التوازن بمطابقة الأهداف الفردية (Individual Goals) مع الغايات الجماعية (Objectives Collective)، ويبرز دور النسق المعياري كآلية مركزية لضبط الأفعال، إذ لا يقتصر على وضع القواعد فحسب، بل يشمل آليات استدماج القيم داخليا، ما يمنح الفاعل القدرة على ممارسة حريته ضمن حدود منظمة، وبالتالي يسمح للنسق الاجتماعي بإعادة إنتاج نفسه تاريخيا، مع ضمان انسجام النسق العام واستمراره ككيان معياري قادر على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية (Parsons, 1966).

وعلى الرغم من تركيز بارسونز على التكامل الاجتماعي من خلال القيم والمعايير، فإن الدراسات اللاحقة تشير إلى أن النسق الاجتماعي ليس خاليا من الصراع البنيوي والتوترات الداخلية، التي تنشأ من تضارب المصالح، أو الاختلافات في توزيع السلطة والموارد، أو التباين في استيعاب الفاعلين للقيم والمعايير. وهذه التوترات لا تمثل تهديدا للاستقرار فحسب، بل تعد أيضا محركا للتغير الاجتماعي، إذ يمكن للانحرافات الصغيرة، الابتكارات الفردية، أو الأحداث الصادمة أن تؤدي إلى تغييرات تدريجية داخل النسق، مع الحفاظ على استقرار النسق الكلي، ما يعكس قدرة النسق على التكيف الذاتي وإعادة إنتاج نفسه بشكل ديناميكي دون الانهيار الكامل (Turner, 2012). وفي ضوء هذا البناء، يقدم بارسونز رؤية ديناميكية للنسق الاجتماعي، تجمع بين الاستقرار والتغير، مع التأكيد على أن الاستقرار ليس ثابتا أو جامدا، وإنما استقرار نسقي قائم على الاستيعاب الداخلي للقيم والتفاعل المستمر بين الفاعلين، ما يسمح للنسق الاجتماعي بإعادة إنتاج نفسه مع القدرة على استيعاب التحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية بطريقة منهجية وتدرجية. ويبرز النقد الإبستيمولوجي، لا سيما عند غيدنز (1984) وهابرماس (1987)، أن التركيز على الاستقرار والامتثال المعياري قد يقلل من أهمية الصراع البنيوي والتوترات الداخلية باعتبارها عوامل محفزة للتغيير، إلا أن هذا النقد لا يقلل من القيمة التأسيسية للنظرية، بل يوسع فهمها لتشمل العلاقة الجدلية بين التوازن، التغير، والصراع، ويوضح كيف يمكن للنسق الاجتماعي أن يحافظ على تماسكه وقدرته على التكيف في مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية دون فقدان جوهره القيمي والمعنوي، مع إبراز الدور المركزي لـ التنشئة الاجتماعية في نقل القيم والمعايير عبر الأجيال وتثبيتها بما يضمن استمرار النسق وتماسكه ضمن إطار قابل للتجدد والتكيف (Turner, 2012). كما يمكن النظر إلى النسق الاجتماعي في هذا الإطار كـ شبكة معقدة من العلاقات التفاعلية، حيث لا يقتصر الفعل على الامتثال للمعايير، بل يشمل التفسير والاختيار والتفاوض على المعنى، مما يسمح بفهم التوازن والتغير كعمليات متواصلة ومتفاعلة، بدلا من رؤيتهما كحالتين منفصلتين. وبهذا،

تصبح نظرية النسق الاجتماعي عند بارسونز أداة مركزية لفهم كيفية استمرار المجتمعات الحديثة في ظل الصراعات الداخلية والتغيرات البنيوية، وتفسير كيفية إدماج الابتكارات الفردية ضمن النسق الكلي دون انهياره، مع الحفاظ على تماسكه وقيمه الأساسية (Parsons, 1966).

7. إسهامات رواد البنائية الوظيفية

يشكل تحليل إسهامات رواد البنائية الوظيفية مدخلا إبستيمولوجيا أساسيا لفهم أحد أهم الاتجاهات النظرية التي أسهمت في إعادة تشكيل البنية المفاهيمية لعلم الاجتماع المعاصر، وذلك عبر سعيها إلى بناء تصور نسقي للمجتمع يقوم على مقاربة ترى فيه نظاما اجتماعيا مركبا يتألف من شبكة متداخلة من البنى والمؤسسات والأنماط المعيارية التي تتكامل فيما بينها عبر أداء وظائف محددة تسهم في ضمان استمرارية النسق الاجتماعي والمحافظة على توازنه البنيوي. وفي هذا الإطار، لم ينحصر اهتمام رواد هذا الاتجاه في مجرد توصيف العلاقات القائمة بين مكونات المجتمع، بل انصرف إلى تحليل البنية العميقة للعلاقات الوظيفية التي تربط بين الأدوار الاجتماعية والأنظمة المعيارية والمؤسسات التنظيمية، مع التركيز على الكيفية التي تنتج بها هذه العلاقات أشكالا من التكامل النسقي والانسجام المعياري الضروريين لاستقرار النظام الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، سعى عدد من المفكرين البارزين إلى تطوير الإطار النظري للبنائية الوظيفية من خلال صياغة منظومات مفاهيمية ونماذج تحليلية عالية التجريد تهدف إلى تفسير آليات اشتغال الأنظمة الاجتماعية، والكشف عن منطقها الداخلي القائم على الترابط الوظيفي بين مكوناتها المختلفة، إضافة إلى تحليل ديناميات التوازن والتحول التي تطرأ عليها في سياق تطورها التاريخي، وهو ما يجعل الوقوف عند إسهامات هؤلاء الرواد خطوة ضرورية لفهم كيفية تبلور هذا الاتجاه النظري وترسخه داخل الحقل السوسيولوجي.

1.7. كاي إريكسون: الانحراف والمحافظة على النسق

يمثل كاي إريكسون (Kai Erikson) أحد الامتدادات النقدية الدقيقة داخل الأفق البنائي–الوظيفي، حيث أعاد صياغة مفهوم الانحراف (Deviance) لا بوصفه خللا عرضيا أو انحرافا عن انتظام معياري مستقر، بل باعتباره آلية بنيوية–وظيفية لإعادة إنتاج حدود النسق الاجتماعي وتثبيت تماسكه الرمزي والمعياري (Erikson, 1966). ففي عمله التأسيسي البوريتانيون المنحرفون (Wayward Puritans)، ينطلق إريكسون من افتراض إبستيمولوجي مفاده أن النسق الاجتماعي لا يسبق الانحراف منطقيا، بل إن الانحراف يسهم في إنتاج النسق ذاته عبر تحديد ما يقع داخله وما يقصى خارجه، بحيث يصبح الفعل المنحرف لحظة كاشفة

للبنية المعيارية أكثر مما هو خروج عنها. ومن هذا المنظور، لا يفهم الانحراف كخاصية فردية أو نتيجة فشل في التنشئة، وإنما كنتاج تفاعلي–مؤسسي يعكس قدرة النسق على ترسيم حدوده الرمزية من خلال عمليات الوصم، والعقاب، والتصنيف الأخلاقي (Erikson, 1966). ويذهب إريكسون إلى أن المجتمعات، لا سيما تلك التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك المعياري، لا تحافظ على وضوح معاييرها بالامتثال الطوعي وحده، بل تحتاج إلى إنتاج الانحراف بشكل منهجي بوصفه أداة نسقية لإعادة ترسيم الحدود الأخلاقية والمعايير الرمزية التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض داخل النسق الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يتحول الانحراف إلى وظيفة اجتماعية مزدوجة: فهو من جهة يعاقب ويستنكر، ما يعطيه صفة سلبية ظاهريا، ومن جهة أخرى يعيد تأكيد الإجماع القيمي ويجعل التماسك النسقي مرئيا وقابلا للقياس من خلال التفاعل بين الفعل المنحرف واستجابة النسق. ومن منظور إبستيمولوجي، يظهر إريكسون أن هذه العملية ليست مجرد آلية رد فعل عفوية، بل هي تنظيم ضمني للتوترات البنيوية: إذ تتحول الأحداث الانحرافية إلى نقاط كشف للبنية المعيارية للنسق، وتسمح للمؤسسات الاجتماعية بممارسة ضبطها الرمزي والوظيفي عبر ما يمكن تسميته بـ التطبيع الرمزي للانحراف (Symbolic Normalization of Deviance)، حيث لا يكون الفعل المخالف نفسه موضوع الهيمنة المطلقة، بل الطريقة التي يفسرها النسق ويستجيب لها (Durkheim, 1895/1982; Erikson, 1966). ويبرز هذا المنظور أن الانحراف، بدل أن يكون تهديدا للنظام الاجتماعي، هو شرط أساسي لاستمراره وتطوره التدريجي؛ إذ يتيح للنسق الاجتماعي إعادة ضبط حدوده القيمية والرمزية، ويحول التوترات الكامنة إلى وقائع رمزية قابلة للتحكم والمؤسسة، بحيث تصبح استجابة المجتمع للفعل المنحرف، وليس الفعل ذاته، هي اللحظة المفصلية لإعادة إنتاج النسق (Erikson, 1966; Turner, 2012). وبذلك، يتحول الانحراف من مجرد خلل محتمل إلى آلية ديناميكية للحفاظ على النسق، وإعادة إنتاج الاستقرار الاجتماعي ضمن إطار قابل للتكيف مع التحولات البنيوية والثقافية.

ومن منظور نسقي متقدم، يظهر إريكسون أن المحافظة على النسق الاجتماعي لا تقتصر على الامتثال الطوعي للقيم أو الاستدماج القيمي الداخلي، كما افترض بارسونز، بل تتضمن أيضا إدارة الانحراف (Deviance Management) بوصفها وظيفة مركزية ومعقدة للضبط الاجتماعي (Erikson, 1966; Parsons, 1951). فالنسق الاجتماعي، في هذا التصور، لا يسعى إلى مجرد استبعاد الأفراد المنحرفين، بل يحول الانحراف إلى أداة لإعادة إنتاج الحدود الرمزية والمعيارية للنسق، بحيث يصبح الفعل المنحرف بمثابة "مرآة معيارية" تعكس مدى وضوح وتماسك القيم الأخلاقية السائدة داخل الجماعة، كما تكشف عن نقاط الضعف والفراغات في النظام المعياري. وعلاوة على ذلك، يبرز إريكسون أن آليات العقاب، الوصم، والمحاكمة

لا تفهم ببساطة كاستجابات قانونية أو أخلاقية للفعل المخالف، بل كـ طقوس اجتماعية (Social Rituals) منسقة تتيح للنسق إعادة إنتاج ذاته عبر تأكيد سلطته الرمزية وقدرته على التمييز بين المقبول والمرفوض، وتحويل الانحراف إلى مورد لتعزيز التماسك الداخلي والانسجام الجزئي بين الفاعلين (Erikson, 1966). ومن زاوية أخرى، تظهر هذه العملية أن الانحراف ليس مجرد خلل سلوكي أو تهديد للنظام، بل هو عنصر بنيوي حيوي داخل النسق الاجتماعي، يتيح إعادة التفاوض الرمزي على المعايير، وإعادة ضبط العلاقات بين الفاعلين والمؤسسات بطريقة تضمن استمرار النسق وقدرته على التكيف مع التحولات البنيوية والثقافية، دون الحاجة إلى فرض انسجام كامل أو توافق قيمي مطلق (Erikson, 1966; Turner, 2012).

تنطوي مساهمة إريكسون على تحول جذري في فهم الانحراف ضمن الإطار الوظيفي التقليدي، إذ لا ينظر إليه بعد الآن كخلل عرضي قابل للاحتواء أو كفشل فردي في الامتثال للقيم، بل كعنصر بنيوي–وظيفي في دينامية النسق الاجتماعي، يتيح إدماج الصراع، والتوتر البنيوي، والاختلاف كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة إنتاج النظام. وفي هذا التصور، لا يفهم الانحراف كتهديد خارجي للنظام، بل كآلية تنظيمية ضمنية تساعد النسق على مراقبة حدوده الرمزية، وضبط العلاقات بين الفاعلين، وتحويل الانحراف إلى مورد تحكمي لإعادة التوازن. فالنسق، وفق هذا الفهم، لا يسعى للحفاظ على توازنه عبر إقصاء الانحراف نهائيا، بل عبر إعادة إنتاجه وتدويره ضمن حدود يمكن السيطرة عليها، ما يضمن استمرار النسق المعياري واستقراره النسقي دون الحاجة إلى إجماع كامل أو انسجام مطلق، وهو ما يبرز الطبيعة الديناميكية والمزدوجة للانحراف: من جهة يكشف هشاشة المعايير ويمثل تحديا مؤقتا، ومن جهة أخرى يعزز استمرارية النسق من خلال عمليات الوصم، العقاب، والتصنيف الأخلاقي التي تمنحه شرعية رمزية مستمرة (Erikson, 1966). وعليه، يمكن النظر إلى إسهام إريكسون باعتباره إعادة صياغة راديكالية للعلاقة بين الانحراف والاستقرار داخل النسق الاجتماعي، حيث لم يعد الانحراف يفهم كنقيض للنظام أو مجرد خلل قابل للاحتواء، بل أصبح شرطا نسقيا أساسيا لاستمراره. وفي هذا التصور، لا تعني المحافظة على النسق القضاء على الاختلاف أو السلوك المنحرف، بل تنظيمه، تقييده، وتدويره ضمن حدود رمزية قابلة للتحكم، بحيث يستخدم الانحراف كأداة لإعادة إنتاج النسق ذاته، وضبط العلاقات بين الفاعلين والمؤسسات، وإعادة تأكيد المعايير الأخلاقية الأساسية. ويبرز هنا الطابع الديناميكي والمزدوج للانحراف: من جهة، يكشف عن نقاط الضعف في النسق والمعايير، ومن جهة أخرى، يعزز قدرة النسق على إعادة ضبط نفسه وتأكيد سلطته الرمزية من خلال عمليات الوصم، العقاب، والمراقبة المؤسساتية، ما يجعل الانحراف ليس تهديدا للنظام، بل محركا للتكيف الذاتي للنسق الاجتماعي، ومؤشرا على

مرونة استقراره النسقي ضمن إطار يمكن من خلاله التعامل مع الصراع، التوتر، والاختلاف دون انهيار النسق (Erikson, 1966; Turner, 2012).

2.7. ديفيز ومور: فهم التغير الاجتماعي

يشكل نموذج ديفيز ومور (Davis & Moore, 1945) واحدة من أهم الإسهامات البنيوية–الوظيفية في تفسير التغير الاجتماعي داخل النسق الاجتماعي الحديث، إذ يقترح إطارا تحليليا قائما على الدينامية النسقية للأدوار والوظائف الاجتماعية، ويعيد تعريف التغير بوصفه عملية نسقية منظمة ضمن تسلسل هرمي للوظائف بدلا من كونه مجرد استجابة عشوائية للصراعات أو الابتكارات الفردية. وفي هذا الإطار، ينظر إلى المجتمع ليس كمجموعة من المؤسسات الثابتة، بل كشبكة متشابكة من الأدوار المعيارية والوظائف المتكاملة التي تتيح للنسق الاجتماعي الحفاظ على تماسكه واستقراره، حتى في ظل التغيرات الهيكلية والاقتصادية. وتبرز هنا وظيفة التدرج الاجتماعي في توزيع المكافآت الاجتماعية (Social Rewards) وفق أهمية كل دور، ما يسمح للنسق بتحفيز الأفراد على الإسهام في أداء الوظائف الأكثر حيوية لضمان استمرار النسق، مع إدماج التغيرات البنيوية والتكنولوجية بشكل تدريجي دون الإخلال بالتوازن الكلي (Davis & Moore, 1945; Parsons, 1951). ومن منظور إبستيمولوجي، يعكس نموذج ديفيز ومور (1945) قطيعة واضحة مع الرؤى التقليدية التي تصور التغير الاجتماعي كظاهرة فوضوية أو مفاجئة، إذ ينقل التحليل إلى مستوى الديناميكية النسقية المهيكلة، حيث يصبح التغير الاجتماعي جزءا من آليات النسق نفسه وليس تهديدا خارجيا له. ففي هذا الإطار، يتم استيعاب التغير تدريجيا من خلال إعادة ترتيب الأدوار والوظائف الاجتماعية، بما يسمح للنسق بموازنة الضغوط الداخلية والخارجية، مثل التحولات الاقتصادية، التقنيات الحديثة، أو التغيرات الديموغرافية، دون الإخلال بوحدة النسق أو بتماسكه الرمزي والمعياري. ويؤكد هذا التصور أن التغير الاجتماعي لا يقتصر على تعديل شكلي للأدوار أو التدرج في توزيع المكافآت، بل هو عملية وظيفية–بنيوية مزدوجة، تتيح للنسق الاجتماعي إعادة توزيع الموارد، إعادة ترتيب الأولويات، وتثبيت التكامل المعياري والرمزي بشكل متزامن. ومن هذا المنظور، يصبح التغير جزءا أساسيا من استدامة النسق الاجتماعي، إذ يسمح للنسق بالتحول التدريجي دون فقدان قدرته على الاستقرار النسقي أو على التكيف مع الابتكارات المؤسسية والتكنولوجية الجديدة. وهكذا، يوضح نموذج ديفيز ومور العلاقة الجدلية بين التغير والاستقرار، المرونة والوظيفية، الابتكار والتكيف المعياري، وهو ما يجعل التغير الاجتماعي ليس مجرد نتيجة للاضطراب، بل عنصرا وظيفيا أساسيا للحفاظ على النسق واستمراريته (Davis & Moore, 1945; Parsons, 1966; Turner, 2012).

ويشير التحليل النقدي المعاصر إلى أن نموذج ديفيز ومور (1945) يتيح فهم التغير الاجتماعي عبر منظور مزدوج ومتداخل: فمن جهة، يعزز الاستقرار النسقي (Systemic Stability) من خلال إعادة إنتاج التسلسل الهرمي للأدوار ووظائفها، ما يسمح للنسق بالحفاظ على انسجامه الداخلي والتكامل المعياري، ومن جهة أخرى، يتيح إدماج الابتكارات والانحرافات الجديدة كآليات وظيفية لإحداث التحول التدريجي دون إحداث صدمة مباشرة للنسق أو تعطيل بنيته الأساسية. وبهذا، يتضح أن التغير الاجتماعي في هذا الإطار ليس مجرد حدث خارجي عشوائي، بل عملية نسقية مدروسة داخليا، تسمح للنسق بالموازنة بين المرونة الوظيفية والحفاظ على التماسك البنيوي. ويبرز هذا الدمج بين استمرارية النسق وإدماج التغير الطبيعة الديناميكية للنسق الاجتماعي، حيث يصبح التغير عنصرا وظيفيا أساسيا لإعادة إنتاج النسق ذاته، وليس تهديدا له، إذ يضمن للنسق القدرة على التكيف مع التحولات البنيوية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية، مع الحفاظ على انسجامه الداخلي واستمرارية وظائفه الحيوية الأساسية. ومن هذا المنظور، يصبح التغير الاجتماعي آلية مضبوطة للتكيف الذاتي، حيث يتم امتصاص الابتكارات والتعديلات التدريجية ضمن النسق بطريقة تحافظ على استقرار البنية والمعنى الاجتماعي، مع السماح للنسق بالمرونة في مواجهة الصراعات الداخلية والتوترات البنيوية (Davis & Moore, 1945).

وعليه، تتجاوز مساهمة ديفيز ومور حدود تفسير توزيع المكافآت أو الأدوار الاجتماعية لتشكل إطارا نسقيا شاملا لفهم العلاقة الجدلية بين التغير والاستقرار الاجتماعي، حيث ينظر إلى التغير الاجتماعي ليس كحدث عشوائي أو نتيجة خلل، بل كجزء أساسي من وظائف النسق الاجتماعي المتكامل. ومن هذا المنظور، يصبح التغير الاجتماعي آلية لإعادة إنتاج النسق ذاته، تتيح إدماج الصراعات الداخلية، التوترات البنيوية، والاختلافات الفردية ضمن آليات تنظيمية معيارية، بما يضمن استمرارية النظام المعياري واستقرار النسق دون الحاجة إلى إجماع كامل أو توافق مطلق. ويتيح هذا التصور أيضا فهم التغير الاجتماعي في ضوء العلاقات الجدلية بين الفرد والمؤسسة، حيث يتم التوفيق بين المرونة الفردية، الابتكار، والتكيف التدريجي من جهة، والحفاظ على الاستقرار، التكامل المعياري، ووحدة النسق من جهة أخرى. وبهذا المعنى، يصبح نموذج ديفيز ومور رائدا في تفسير التغير الاجتماعي ضمن منظور بنيوي–وظيفي متكامل، قادر على معالجة التعقيد البنيوي للمجتمعات الحديثة، وإظهار كيفية دمج الاستقرار مع التكيف المستمر والتجدد الذاتي للنسق الاجتماعي في مواجهة الضغوط الاقتصادية، الثقافية، والسياسية، دون المساس بفعالية وظائفه الأساسية أو انسجامه الداخلي (Davis & Moore, 1945; Turner, 2012).

3.7. روبرت ميرتون: البدائل الوظيفية

ينظر إلى روبرت ميرتون كأحد أبرز المنظرين الذين وسعوا وأثروا البنائية الوظيفية من خلال معالجة القيود المنهجية والنظرية المرتبطة بتصور تالكوت بارسونز (Parsons, 1951, 1966) (Parsons, للنسق الاجتماعي ككيان متجانس ومتوافق داخليا. ففي حين ركز بارسونز على النسق كنظام متكامل يعتمد على انسجام البنى الفرعية والتوقعات المعيارية، قدم ميرتون منظورا أكثر ديناميكية يسمح بفهم التكيف الوظيفي للنظام في مواجهة التوترات البنيوية والانحراف دون الإخلال بالتكامل العام. ومن بين أهم إسهامات ميرتون في هذا الإطار، يبرز مفهوم البدائل الوظيفية (Functional Alternatives)، الذي يبين أن النسق الاجتماعي لا يعتمد على بنية أو مؤسسة واحدة لتأدية وظيفة معينة، بل يمكن لمجموعة من البنى أو الممارسات أن تحل محل بعضها البعض لتأدية الوظائف الاجتماعية الأساسية، مثل التكامل، ضبط التفاعلات، والحفاظ على استمرارية المعايير والقيم داخل النسق الاجتماعي، وهو ما يعكس قدرة النظام على إنتاج الاستقرار النسقي عبر مسارات متعددة (Merton, 1968). ويكشف هذا المفهوم كذلك عن طبيعة المرونة البنيوية للنظام، إذ يسمح للنسق الاجتماعي بتحويل الضغوط والصراعات الداخلية إلى فرص لإعادة إنتاج الوظائف الأساسية، مع الحفاظ على الانسجام الداخلي والشرعية الرمزية. كما يرتبط مفهوم البدائل الوظيفية ارتباطا وثيقا بتمييز ميرتون بين الوظائف الظاهرة التي تكون مقصودة وواضحة، والوظائف الكامنة التي تعمل غالبا خارج وعي الفاعلين الاجتماعيين، لكنها ضرورية للحفاظ على التوازن الديناميكي للنسق (Merton, 1968).

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم النسق الاجتماعي لا بوصفه بنية جامدة، بل ككيان ناشئ قادر على مواجهة التغيرات البيئية والاجتماعية عبر تنوع المسارات الوظيفية، وهو ما يمنح البنائية الوظيفية أفقا أكثر مرونة وواقعية في تحليل المجتمعات المعقدة والمتغيرة. ويرتبط مفهوم البدائل الوظيفية لدى ميرتون ارتباطا وثيقا بتمييزه بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، إذ يمكن للبنى الاجتماعية أن تولد تأثيرات غير مقصودة تدعم النسق الاجتماعي أو تعدل مساراته السلوكية بطريقة غير مباشرة، وهو ما يبرز قدرة النسق على استيعاب الانحراف والتوترات البنيوية وتحويلها إلى موارد لإعادة إنتاج النظام. ومن هذا المنظور، لا يفهم النسق الاجتماعي كمجرد تراكم للأفعال والمؤسسات، بل ككيان ناشئ وديناميكي قادر على إعادة تنظيم وظائفه واستبدال مساراتها عند الضرورة، دون المساس بالانسجام البنيوي أو التوازن الداخلي. وتشير هذه العملية إلى أن الشرعية الرمزية ليست حالة ثابتة، بل تنتج وتعاد إنتاجها باستمرار من خلال التفاعل بين المرونة الداخلية للنسق، والضوابط المعيارية التي تنسق السلوك الفردي والجماعي، ما يضمن أن الاستقرار الاجتماعي ليس

ناتجا عن فرض خارجي أو توافق مثالي، بل عن إعادة إنتاج مستمرة للتوازن البنيوي والقيمي ضمن شبكة معقدة من العلاقات بين البنية، الفعل، والانحراف (Merton, 1968; Parsons, 1966).

يبرز تحليل ميرتون (1968) أن مفهوم البدائل الوظيفية يتيح فهم التغير الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من ديناميات النسق الاجتماعي، حيث يمكن للوظائف الأساسية أن تعاد إنتاجها عبر مسارات أو مؤسسات بديلة، أو من خلال إعادة توجيه الأدوار والعمليات الاجتماعية بطرق مبتكرة، بما يمنح النسق القدرة على التكيف البنيوي مع الضغوط الاقتصادية، الثقافية، والسياسية دون المساس باستقراره الداخلي. وفي هذا السياق، يبرز الجمع بين عنصر التوافق البنيوي وعامل التنوع والمرونة كآلية مركزية لإنتاج استمرارية النسق الاجتماعي، بحيث لا يقتصر الحفاظ على النسق على الامتثال السطحي للمعايير، بل يشمل أيضا استغلال البدائل الوظيفية كمسارات بديلة لإعادة إنتاج الوظائف الأساسية وإعادة ترتيبها بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والمعقدة للمجتمع. وتدل هذه العملية على أن النسق الاجتماعي ليس كيانا جامدا أو مثاليا، بل نظاما ديناميكيا ناشئا قادرا على إعادة إنتاج نفسه عبر التفاعل بين الاستقرار البنيوي والمرونة الداخلية، وإعادة توظيف الوظائف الظاهرة والكامنة لتوجيه الفعل الاجتماعي، واحتواء الانحراف، واستيعاب التوترات البنيوية، وهو ما يضمن قدرة النسق على التكيف المستمر مع التغير الاجتماعي، دون فقدان الشرعية الرمزية أو فعاليته البنيوية. ومن منظور إبستيمولوجي، يعكس هذا البناء التحليلي لدى ميرتون (1968) تصور البنائية الوظيفية كنظام ناشئ يتولد ويعاد إنتاجه من خلال التكامل المعقد بين البنية، الفعل، والوظيفة، مع الحفاظ على قدرة داخلية على التكيف مع المتغيرات البيئية والاجتماعية، وهو ما يمثل توسعة نقدية وتحليلية لنموذج النسق البارسوني التقليدي (Parsons, 1966). ومن هذا المنطلق، يمكن للباحثين أن يفهموا المجتمع ليس ككيان جامد أو مثالي، بل كنظام حي متفاعل، ديناميكي ومتعدد المسارات، حيث تتداخل البدائل الوظيفية مع الوظائف الظاهرة والكامنة والانحراف ضمن شبكة من العلاقات التفاعلية، لتؤمّن استمرارية النسق الاجتماعي وتدعم توازنه البنيوي وقدرته على مواجهة الضغوط والتحديات المتجددة. كما يبرز هذا المنظور أن الاستقرار لا يتحقق عبر التوافق الظاهري أو الامتثال الميكانيكي للمعايير فحسب، بل عبر التفاعل المستمر بين المرونة الداخلية والضوابط المعيارية، مما يعكس الطبيعة المعقدة والديناميكية للنسق الاجتماعي، وقدرته على إعادة إنتاج الشرعية الرمزية واستدامة الوظائف الأساسية في سياقات متغيرة ومتعددة الأبعاد (Merton, 1968; Parsons, 1966).

4.7. ماريون ليفي: المتطلبات الوظيفية

يقدم ماريون ليفي (Marion Levy) بوصفه أحد المنظرين المركزيين الذين أسهموا في تعميق البنائية الوظيفية عبر إعادة تأطير سؤال استمرارية النسق الاجتماعي خارج النزعة الوصفية أو الاختزالية التي ميزت بعض الصياغات الوظيفية الكلاسيكية. وينطلق ليفي من مفهوم المتطلبات الوظيفية باعتباره مدخلا تحليليا كليا، لا يروم تفسير الأنساق الاجتماعية من خلال وظائف جزئية أو آليات مؤسسية معزولة، بل من خلال الكشف عن الشروط البنيوية–النسقية العامة التي لا غنى عنها لأي مجتمع يسعى إلى الحفاظ على وجوده وقدرته على إعادة إنتاج ذاته عبر الزمن التاريخي (Levy, 1952). وبهذا المعنى، فإن المتطلبات الوظيفية لا تفهم كقائمة مغلقة من الوظائف، بل كأفق نظري يحدد الحدود الدنيا التي يجب أن يستجيب لها أي نسق اجتماعي كي لا يدخل في حالة اختلال بنيوي مزمن. ومن منظور إبستيمولوجي، يقوم إسهام ليفي على فصل تحليلي دقيق بين مستوى الضرورة الوظيفية (Functional Necessity)، الذي يشير إلى الطابع الكلي والعام للمتطلبات التي تفرضها عملية البقاء الاجتماعي، ومستوى التحقق البنيوي والمؤسسي (Structural and Institutional Realization)، الذي يظل تاريخيا، ثقافيا، وقابلا للتعدد والتغير. ويترتب على هذا الفصل رفض أي نزعة حتمية تربط وظيفة بعينها ببنية محددة، لصالح تصور يرى أن الثبات لا يكمن في الأشكال الاجتماعية، بل في الحاجة المستمرة إلى تلبية المتطلبات الأساسية بوسائل تتغير بتغير السياقات. وبهذا، يعيد ليفي توجيه البنائية الوظيفية نحو أفق تحليلي أكثر مرونة، يسمح بفهم المجتمع كنظام قابل لإعادة التنظيم، لا يعاد إنتاجه عبر تكرار البنى ذاتها، بل عبر تجديد مستمر لأشكال تحقيق المتطلبات الوظيفية في مواجهة التحولات الاقتصادية، الديموغرافية، والثقافية. وهكذا، يغدو النسق الاجتماعي، في تصور ليفي، كيانا غير مكتمل على الدوام، تتأسس استمراريته لا على الثبات البنيوي، بل على القدرة المستمرة على إعادة التكيف الوظيفي، بما يضمن بقاءه دون الوقوع في الجمود أو التفكك (Levy, 1952).

يذهب ليفي (1966) إلى تحديد مجموعة من المتطلبات الوظيفية العامة التي تواجهها جميع الأنساق الاجتماعية، وإن بدرجات متفاوتة وحدود تاريخية وثقافية مختلفة، مثل التكيف مع البيئة المادية والرمزية، وتنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط التفاعلات، وتوزيع الأدوار والموارد، إضافة إلى نقل القيم والمعايير عبر الأجيال. ولا تقدم هذه المتطلبات بوصفها وظائف جزئية أو مهام إجرائية، بل باعتبارها شروطا بنيوية ضرورية يترتب على الإخفاق في تلبيتها دخول النسق في حالة توتر أو اختلال بنيوي (Structural Strain) تهدد توازنه الداخلي وقدرته على الاستمرار وإعادة الإنتاج عبر الزمن الاجتماعي. غير أن الأهمية النظرية لمقاربة ليفي لا تكمن في هذا التعداد بحد ذاته، بل في تأكيده الحاسم على أن الوسائل المؤسسية لتحقيق هذه المتطلبات

ليست واحدة ولا نهائية، وإنما تظل مفتوحة أمام تعددية من الحلول التنظيمية والتاريخية. ومن هذا المنطلق، يعاد تصور النسق الاجتماعي، في إطار ليفي، بوصفه كيانا مرنا وقابلًا لإعادة التنظيم البنيوي (Structural Reorganization)، لا باعتباره بناء مغلقا أو متجانسا يتأسس على تطابق ثابت بين الوظيفة والبنية. فاستجابة النسق للضغوط الداخلية أو الخارجية لا تمر عبر إعادة إنتاج الأشكال المؤسسية ذاتها، بل عبر إعادة توجيه مسارات التحقق الوظيفي بما يسمح له بتأدية المتطلبات الأساسية بوسائل جديدة تتلاءم مع التحولات الاقتصادية، السياسية، أو الثقافية. وبهذا المعنى، يتحول الاختلال البنيوي ذاته من مجرد مؤشر على الأزمة إلى آلية كشف وتحول تدفع النسق إلى ابتكار حلول تنظيمية بديلة، وتبرز الطابع الديناميكي للتكامل الاجتماعي، حيث يصبح الاستقرار نتيجة عملية مستمرة من التكيف، لا حالة ثابتة من التوازن السكوني (Levy, 1952).

وفي هذا السياق، يبلور ماريون ليفي تصورا ديناميكيا للتغير الاجتماعي لا يفهم فيه التغير بوصفه انحرافا عن منطق النسق أو قطيعة مع آلياته الداخلية، بل باعتباره عملية إعادة مواءمة وظيفية تستجيب من خلالها الأنساق الاجتماعية لاختلالات ناتجة عن تحولات اقتصادية أو ثقافية أو ديموغرافية عميقة، وذلك عبر استبدال أو إعادة تشكيل البنى والمؤسسات التي لم تعد قادرة على الوفاء بالمتطلبات الوظيفية الأساسية، بأخرى أكثر قدرة على التكيف مع السياقات المستجدة (Levy, 1952). وبهذا المعنى، لا يظهر التغير كقوة خارجية تهدد النسق، بل كآلية داخلية لإعادة إنتاجه، حيث يصبح التحول شرطا للاستمرارية بدل أن يكون نقيضا لها. ويتقاطع هذا المنظور مع أطروحة البدائل الوظيفية لدى ميرتون (1968)، من حيث رفضهما المشترك لأي تطابق حتمي بين الوظيفة والبنية، غير أن الاختلاف الجوهري بين المقاربتين يكمن في مستوى التحليل ومجاله. فبينما يشتغل ميرتون على مستوى البنى والمؤسسات الجزئية، كاشفا عن تعدد الوسائل الممكنة لأداء الوظيفة نفسها داخل النسق، يركز ليفي على مستوى النسق الكلي، حيث تفهم البدائل الوظيفية كجزء من عملية إعادة تنظيم شاملة تمس العلاقات البنيوية العامة بين المتطلبات، الأدوار، والمؤسسات. ويتيح هذا التكامل بين المنظورين تجاوز الصورة الاختزالية للبنائية الوظيفية التي تربط وظيفة واحدة ببنية واحدة، ويفتح المجال أمام تصور المجتمع كنظام متعدد المسارات، قادر على توليد حلول تنظيمية مختلفة للمشكلات الوظيفية نفسها، دون أن يفقد تماسكه أو شرعيته الرمزية. وعلى هذا الأساس، لا يعود الاستقرار الاجتماعي نتاج التكرار البنيوي أو الامتثال الميكانيكي للمعايير، بل نتيجة تفاعل مستمر بين المرونة البنيوية والضرورات الوظيفية (Functional Imperatives)، حيث يعاد إنتاج التوازن عبر التغير ذاته، لا عبر مقاومته. وهكذا، تسهم مقاربة ليفي–ميرتون في إعادة توجيه البنائية الوظيفية نحو أفق تحليلي أكثر قدرة على فهم المجتمعات المعاصرة

بوصفها أنساقا ديناميكية، متغيرة، وقابلة لإعادة البناء دون الانزلاق إلى الفوضى أو التفكك (Levy, 1952; Merton, 1968).

ومن منظور إبستيمولوجي أكثر عمقا، يعكس مفهوم المتطلبات الوظيفية عند ماريون ليفي تصورا للنسق الاجتماعي بوصفه نظاما ناشئا (Emergent System) لا يمكن اختزاله في مجرد مجموع أجزائه أو في تراكم آلي لبناه ومؤسساته، بل يتحدد عبر شبكة معقدة من العلاقات التفاعلية بين البنية، الفعل، والقيم. ففي هذا الإطار، لا تعمل الضرورات الوظيفية كقوى حتمية تملي مسارات الفعل الاجتماعي بشكل ميكانيكي، بل كـ قيود بنيوية عامة تفتح مجالا واسعا للتعدد والاختلاف في أشكال التحقق المؤسسي والتاريخي، مع الحفاظ على الحد الأدنى من الشروط الضرورية لبقاء النسق واستمراريته. وبهذا المعنى، يغدو الفعل الاجتماعي مموضعا داخل أفق نسقي يحدد إمكاناته دون أن يلغي طابعه التفسيري أو قدرته على الابتكار. كما يبرز هذا التصور أن التكامل الاجتماعي لا يتحقق عبر التوافق الشكلي أو الامتثال القسري للمعايير، بل من خلال القدرة المتواصلة للنسق على إعادة تنظيم ذاته في مواجهة الاختلالات والتوترات البنيوية، بما يضمن الحفاظ على الشرعية الرمزية والفعالية البنيوية في آن واحد. فالتوازن، في هذا السياق، لا يفهم كحالة استقرار سكوني، بل كإنجاز مؤقت ينتج عن إدارة التوترات وتحويلها إلى موارد لإعادة إنتاج النظام. وهكذا، تسهم مقاربة ليفي في إعادة توجيه البنائية الوظيفية من نموذج نظري يميل إلى الثبات، والتجانس، والتكامل المكتمل، نحو أفق تحليلي أكثر تعقيدا يرى المجتمع كنظام حي، تاريخي، ومتغير، متعدد الاستجابات، تنتج فيه الاستمرارية لا عبر إقصاء التوتر أو نفي التغير، بل من خلال التفاعل الجدلي بين التوتر، والتكيف، وإعادة البناء المستمر للمتطلبات الوظيفية الأساسية. وبهذا الإسهام، يفتح ليفي المجال أمام قراءة إبستيمولوجية للبنائية الوظيفية بوصفها نظرية في الاستمرارية عبر التغير، لا مجرد نظرية في الحفاظ على النظام القائم (Levy, 1952, 1966).

5.7. تيريكيان: التغير الاجتماعي المنظم

يمكن إعادة قراءة المشروع النظري لـ إدوارد تيريكيان (Edward Tiryakian) بوصفه اشتغالا على مستوى ميتا–نظري يستهدف إعادة ترسيم الحقل المفاهيمي لسؤال التغير الاجتماعي خارج الثنائية التبسيطية التي طالما قسمت السوسيولوجيا بين حتمية بنيوية تشيئ الفاعلين داخل آليات نسقية صماء، وإرادوية فاعلية تضخم الذات إلى حد إفراغ البنية من ثقلها الأنطولوجي. إن رهانه الإبستيمولوجي يتمثل في تفكيك هذا التعارض عبر اقتراح تصور جدلي يدرج التحول داخل منطق التنظيم ذاته، بحيث يغدو التغير لحظة من لحظات اشتغال

النسق على نفسه، لا حدثا طارئا يقع خارجه أو ضده. فالتغير، في أفقه، لا يختزل إلى اختلال وظيفي في توازن معياري، ولا يفهم كقطيعة راديكالية تؤسس لعدم تاريخي، بل يقرأ كسيرورة إعادة تمفصل (Re-articulation) للأنساق القيمية داخل فضاء مؤسسي يمتلك قابلية توليدية لإعادة إنتاج شروط شرعيته (Tiryakian, 1973). ضمن هذا الأفق، تتخذ فكرة "التغير الاجتماعي المنظم" بعدا أنطولوجيا يتجاوز الدلالة الإجرائية للإدارة أو الضبط؛ إذ تشير إلى قدرة النسق على ممارسة انعكاسية بنيوية (Structural Reflexivity) تحول التوترات الكامنة في بنيته إلى إمكانات لإعادة البناء، بحيث يغدو الصراع ذاته مادة أولية لإعادة تشكيل المعنى. إننا هنا إزاء تصور يعيد إدراج التاريخ داخل النسق بدل وضع النسق في مواجهة التاريخ؛ فالبنية ليست معطى جامدا سابقا على الفعل، بل حقل إمكانات دلالية يعاد ترميزها (Re-symbolization) بصورة مستمرة عبر وسائط مؤسسية وثقافية تنتج صيغا جديدة للشرعية (Tiryakian, 1968). ومن ثم، فإن التغير لا يفهم كاستجابة ميكانيكية لضغط خارجي، بل كعملية تحويل داخلي للمعنى، حيث يعاد تأويل القيم السائدة ضمن أطر معيارية تسمح بإدماج الاختلاف داخل منطق الاستمرارية.

إبستيمولوجيا، ينطوي هذا الطرح على قطيعة ضمنية مع الوضعانية التي تسعى إلى رد التحول إلى متغيرات سببية قابلة للقياس، كما ينأى عن النزعات الصراعية التي ترى في كل إعادة تشكيل للمعنى تجليا مباشرا لهيمنة مادية. فالتغير، في هذا المنظور، ليس انبثاقا عفويا لإرادة فاعلين منفصلين، ولا نتيجة خطية لتناقضات بنيوية، بل نتاج تفاعل معقد بين البنية والرمز، بين الحقل المؤسسي وأفق المعنى. إلا أن هذا التركيب، رغم كثافته المفاهيمية، يثير إشكالا نقديا يتمثل في احتمال انزلاقه نحو عقلنة التاريخ؛ إذ إن افتراض قدرة النسق على استيعاب توتراته قد يفضي إلى تضخيم طاقته الاستيعابية وإهمال لحظات الانفصال الراديكالي التي تتجاوز أفق التنظيم ذاته. ومع ذلك، تبقى القيمة النظرية لمشروع تيريكيان كامنة في كونه يعيد صياغة العلاقة بين الاستمرارية والتحول بوصفهما متلازمين جدليا، بحيث لا تفهم البنية إلا من خلال قابليتها لإعادة إنتاج ذاتها عبر تحويل الاختلاف إلى مبدأ تنظيم جديد، ولا يفهم التاريخ إلا باعتباره انفتاحا دائما لإمكانات المعنى داخل حدود النسق الذي يسعى إلى إعادة تأسيس ذاته باستمرار (Tiryakian, 1973). ويقتضي هذا الرهان الإبستيمولوجي النظر إلى البعد الثقافي لا بوصفه طبقة فوقية تعكس انتظاما ماديا سابقا عليها، بل باعتباره أفقا أنطولوجيا تتحدد داخله شروط إمكان الفعل التاريخي ذاته؛ أي إن الثقافة، في تصور تيريكيان، ليست مخزونا رمزيا ثابتا يستدعى لتبرير البنية، بل جهاز توليدي (Generative Dispositif) يعيد إنتاج معايير الإدراك والتقويم التي تجعل الواقع الاجتماعي قابلا للتمثل والفهم. فالقيم والمعايير والرموز لا تؤدي وظيفة تزيينية أو تكميلية، بل تعمل كآليات ترميز أولي (Primary Coding Mechanisms) تنتج أفق

المعقولية الذي يشتق منه تعريف المصلحة، والشرعية، والممكن التاريخي. بهذا المعنى، لا يفهم النظام الاجتماعي كشبكة علاقات مادية صرفة، بل كنسق دلالي–مؤسسي تتقاطع فيه البنية مع المعنى في علاقة جدلية، حيث يغدو إنتاج الدلالة شرطا لإعادة إنتاج البنية ذاتها (Tiryakian, 1968).

ومن ثم، فإن النخب الثقافية والحركات الاجتماعية والمؤسسات المعرفية لا تختزل إلى فاعلين ثانويين داخل حقل قوى سابق التحديد، بل تفهم كوسائط أنطولوجية بين الإمكان التاريخي والبنية القائمة؛ فهي تمارس وظيفة الترجمة المعيارية (Normative Translation) التي تحول التوترات الكامنة والتطلعات غير المتبلورة إلى صيغ مؤسسية قابلة للتقنين والتعميم، أي إلى مشاريع اجتماعية تدرج داخل منطق التنظيم بدل أن تبقى في مستوى الاحتجاج الخام. وهنا يتخذ التغير طابعا تأويليا بقدر ما هو بنيوي؛ إذ إن ما يتحول ليس مجرد توزيع للموارد، بل أفق المعنى الذي يعرف ما يعد موردا في المقام الأول. وبذلك يصبح التاريخ فضاء لإعادة تعريف الذات الجمعية عبر عمليات إعادة صياغة رمزية تنتج أشكالا جديدة من الشرعية، دون أن تنفصل بالكامل عن الإطارات المؤسسية التي تمنحها قابلية الاستمرار (Tiryakian, 1973). وفي هذا السياق، لا يعود التغير نقيضا للاستقرار، بل يغدو شرطا لإمكانه؛ إذ إن الاستمرارية ليست حالة سكون، بل عملية دينامية لإعادة تثبيت المعنى داخل حدود متحركة. إن النظام الاجتماعي لا يستمر عبر إنكار الاختلاف، بل عبر إدماجه ضمن أطر معيارية قادرة على احتوائه وتحويله إلى مورد لإعادة البناء. وهنا تتجلى المفارقة النظرية المركزية: فالبنية لا تحافظ على ذاتها رغم التحول، بل بفضله؛ لأن كل استقرار يفترض قدرة كامنة على إعادة تعريف شروط شرعيته. غير أن هذا التصور، على عمقه التركيبي، يظل مفتوحا على سؤال نقدي دقيق يتعلق بمدى تكافؤ الفاعلين في امتلاك سلطة إنتاج المعنى ذاته؛ إذ إن تحويل الاختلاف إلى صيغة مؤسسية مشروعة يفترض وجود فاعلين يمتلكون رأس مال رمزيا يسمح لهم بتحديد حدود المقبول والمعقول. ومع ذلك، تبقى مساهمة تيريكيان مميزة في كونها تعيد تأسيس العلاقة بين الثقافة والتاريخ على أساس توليدي، حيث يغدو المعنى ليس مجرد انعكاس لواقع قائم، بل شرطا قبليا لإمكان تغييره، وتغدو البنية ذاتها سيرورة مفتوحة لإعادة إنتاج ذاتها عبر إعادة إنتاج أفقها القيمي بصورة مستمرة (Tiryakian, 1968, 1973).

غير أن هذا البناء النظري، على الرغم من تماسكه التركيبي وطاقته التأليفية بين الثقافة والتنظيم، يظل عرضة لتفكيك نقدي يتجه أولا إلى بنيته الإبستيمولوجية الكامنة. فالتشديد على "التنظيم المعياري للتغير" ينطوي على افتراض قبلي مفاده أن النسق يمتلك دائما قدرة استيعابية كافية لتحويل التوتر إلى مورد، والاختلاف إلى عنصر إعادة إنتاج؛ وهو افتراض قد يفضي إلى ما يمكن تسميته بـ "عقلنة التاريخ" أو إدخاله في أفق انتظام تكاملي يفرغ لحظات القطيعة من حدتها الأنطولوجية. فحين يقرأ الانفجار الاجتماعي بوصفه طورا قابلا

للامتصاص ضمن دينامية النسق، تهمش إمكانية اللايقين الراديكالي الذي يتجاوز حدود التمثيل المؤسسي، أي تلك اللحظات التي لا تعاد صياغتها داخل الإطار القيمي السائد بل تحدث خلخلة في شروط إمكانه ذاتها. وهنا يغدو التحول قابلا دائما للإدماج، وتصبح القطيعة مجرد طور عابر في مسار استمراري أعمق، وهو ما قد يحجب أشكال الانفصال التاريخي التي لا تختزل في إعادة ترميز داخلي بل تفرض إعادة تعريف للنسق من خارجه أو ضده (Tiryakian, 1973). ومن جهة ثانية، فإن إبراز الطابع الثقافي–الرمزي للتغير، بوصفه عملية إعادة صياغة للمعنى داخل أطر مؤسسية، قد يبقي سؤال السلطة في مستوى افتراضي غير مفكك بما يكفي. فعملية تنظيم التغير لا تجري في فراغ معياري محايد، بل داخل حقل تفاوتي تتوزع فيه الموارد الرمزية والمادية بصورة غير متكافئة؛ ومن ثم فإن القدرة على تحويل التطلعات إلى صيغ مؤسسية قابلة للتقنين ليست قدرة موزعة بالتساوي بين الفاعلين، بل مشروطة بمواقعهم داخل البنية الاجتماعية. إن ما يقدم بوصفه توافقا جمعيا حول مشروع تغييري قد يكون، في مستوى أعمق، نتيجة احتكار معين لسلطة تعريف المستقبل، حيث يعاد تأطير الاختلاف داخل حدود ما يسمح له بأن يفهم ويشرعن. وبهذا المعنى، قد تنطوي أطروحة "التغير المنظم" على خطر إضفاء طابع معياري على عمليات هي في جوهرها صراعية، بحيث يعاد تقديم الهيمنة بوصفها انتظاما ثقافيا لا بوصفها ممارسة سلطة تحدد من يملك حق إنتاج المعنى ومن يستبعد من ذلك الحق. ومع ذلك، فإن القيمة الإبستيمولوجية لمساهمة تيريكيان تكمن في كونه يعيد فتح العلاقة بين البنية والتاريخ ضمن أفق جدلي لا يسمح باختزال أحدهما في الآخر. فالتاريخ، في هذا التصور، ليس خطية تطورية مفروضة من خارج الفعل الاجتماعي، ولا هو تعبير صرف عن إرادات متفرقة، بل حصيلة تفاعل معقد بين أنساق قيمية قادرة على ممارسة انعكاسية مستمرة تجاه ذاتها، بحيث تحول الاختلاف إلى مبدأ لإعادة التنظيم. فالنسق هنا لا يفهم ككل مغلق، بل كحقل إمكانات دلالية يعاد تشكيلها عبر عمليات إعادة صياغة رمزية تمنح التحول معنى وشرعية. وهكذا يغدو التغير الاجتماعي المنظم ليس توصيفا تقنيا لإدارة التحول، بل صيغة نظرية تظهر أن المجتمعات الحديثة لا تعيش التحول كاستثناء يهدد استقرارها، بل كآلية داخلية لإعادة تأسيس ذاتها بصورة متكررة؛ فالاستمرارية ليست نقيض الاختلاف، بل هي القدرة المؤسسية على إدماجه داخل أفق معياري يسمح بإعادة إنتاج الشرعية في شروط متغيرة (Tiryakian, 1968, 1973).

6.7. بكلي: الأنساق الاجتماعية المعقدة

يمكن مقاربة مشروع والتر بكلي (Walter Buckley) بوصفه محاولة لإعادة تأسيس أنطولوجيا النسق الاجتماعي على قاعدة إبستيمولوجية مابعد–توازنية (Post–equilibrium Epistemology)، تفكك

الافتراض الكلاسيكي الذي يرى أن النظام الاجتماعي يعرف أساسا بقدرته على الحفاظ على الاستقرار والتكامل (Buckley, 1967). ففي مشروعه لإدماج نظرية النظم الحديثة والسيبرنيتيك (Cybernetics) في التحليل السوسيولوجي، يعاد تصور النسق الاجتماعي لا كوحدة مغلقة تسعى لتقليل الانحراف، بل كنظام معقد، مفتوح، عالي الحساسية للمدخلات والمعلومات، حيث تتحدد وجودياته وخصائصه من خلال شبكة ديناميكية من التفاعلات متعددة المستويات، حلقات تغذية راجعة إيجابية وسلبية، وتفاعلات غير خطية تولد خصائص كلية لا يمكن اختزالها إلى مجموع خصائص أجزائها. بهذا التحول، تنتقل السوسيولوجيا من نموذج سببي–خطي يعتمد على علاقة مدخل/مخرج ثابتة، إلى نموذج دائري–شبكي، حيث تفهم السببية بوصفها عملية تكرارية تراكمية، ويصبح الانحراف ليس مجرد خلل يصحح، بل موردا تنظيميا يعزز قدرة النسق على التجدد وإعادة الإنتاج الذاتي. ويعكس هذا التصور رؤية متعددة الطبقات للنسق الاجتماعي حيث تتقاطع البنية، الفعل، والقيم والمعايير الرمزية، في فضاء دينامي يتيح ظهور خصائص كلية غير متوقعة، ويحول التوازن التقليدي إلى توازن متحرك (Dynamic Equilibrium) يتضمن إمكان اللايقين والتوتر البنيوي كمكونات تنظيمية أساسية. فالتغير الاجتماعي هنا لا يفهم كانحراف عن الانسجام أو تهديد للاستقرار، بل كشرط إنتاجي لإعادة التكوين الداخلي للنسق، حيث تتحول الاختلالات إلى محفزات لتطوير آليات مرنة لإعادة توجيه الوظائف، وإعادة صياغة المعنى، وتعديل العلاقات بين المكونات، بما يحافظ على استمرارية النظام مع السماح بالتكيف البنيوي والوظيفي (Buckley, 1968). هذا التصور لا يكتفي بتفكيك النسق إلى عناصر وظيفية، بل يتجاوزها ليبرز النسق ككيان ناشئ يمتلك قدرة انعكاسية على تعديل شروط بقائه استنادا إلى تفاعله مع بيئته، وهو ما يفتح أفقا إبستيمولوجيا جديدا يرى المجتمع ليس كمجموعة مستقرة من العلاقات الثابتة، بل كنظام احتمالي–معقد (Probabilistic–Complex System) حيث الاستمرارية تتحقق عبر التوتر، الانفتاح، وإعادة التنظيم المستمرة، مع الحفاظ على شرعية الرموز والقيم التي تمنح الفعل الاجتماعي معنى داخل النسق.

ينطوي هذا التحول المفاهيمي في فكر بكلي على قطيعة جذرية مع النزعة الوظيفية–التكاملية التقليدية، التي افترضت ضمنيا أن النسق الاجتماعي يميل طبيعيا إلى حالة توازن شبه ثابتة، ويفسر الانحراف على أنه خلل يجب تصحيحه. في المقابل، يؤكد بكلي أن اللااستقرار ليس حالة استثنائية، بل شرط أنطولوجي جوهري للأنساق المعقدة (Complex Systems)، حيث يشكل عدم اليقين والتوتر البنيوي مكونات تنظيمية أساسية تغني النسق عن الجمود وتتيح له الاستمرارية عبر التغير الداخلي والخارجي. فالنسق الاجتماعي، في هذا التصور، لا يحافظ على ذاته عبر تثبيت حدوده بشكل ميكانيكي، بل عبر إعادة تشكيل مستمرة للحدود والبنى في ضوء تدفقات المعلومات، التغذية الراجعة متعددة الاتجاهات (Feedback Loops)، والضغوط البيئية

والاجتماعية، ما يحول ما كان يعتبر اضطرابا إلى محفزات لتطوير الوظائف وإعادة توجيه المعاني. ومن ثم، تستبدل فكرة التوازن التقليدي بفكرة التنظيم الذاتي، حيث تتولد البنى والخصائص الاجتماعية من تفاعلات متعددة المستويات، تنبثق عبرها خصائص كلية (Emergent Properties) لا يمكن اختزالها إلى مجموع خصائص الأجزاء الفردية، ولا يمكن استنتاجها عبر نماذج خطية للسببية. في هذا السياق، يفهم النسق الاجتماعي كنظام احتمالي عالي التعقيد يخضع لديناميات غير خطية، حيث تخلق التفاعلات بين الفعل، البنية، والقيم فضاءات من الاحتمالات بدلا من حتميات جامدة، ويعاد إنتاج النظام من خلال عمليات تكيف بنيوي مستمرة، لا يمكن حصرها في آليات ضبط معياري أو رقابة مؤسساتية تقليدية. ويضيف البعد الإبستيمولوجي طبقة من العمق في فهم النسق الاجتماعي باعتباره كيانا ناشئا (Emergent Entity): فهو لا ينتج نفسه فقط من خلال بنى مسبقة أو ممارسات مؤسسية، بل عبر عمليات تفاعلية مستمرة تجمع بين الاستجابات الفردية والجماعية، والتغيرات البيئية، وإعادة تفسير الرموز والمعايير التي تمنح الفعل الاجتماعي معناه وشرعيته. وهكذا، يتحول الاستقرار الاجتماعي من كونه حالة سكون إلى عملية مستمرة من التوازن المتحرك (Dynamic Equilibrium)، يتحقق من خلال إدارة التعقيد، استيعاب الاختلاف، وإعادة إنتاج النسق عبر الانفتاح على التغير الداخلي والخارجي، مع الاحتفاظ بقدرة النسق على الحفاظ على الشرعية الرمزية وفعاليته البنيوية (Buckley, 1967, 1968).

غير أن هذا التصور التعقيدي، على ما ينطوي عليه من قوة تحليلية واستثمار منهجي لمفاهيم السيبرنيتيك والأنظمة المعقدة، يطرح إشكالا نقديا مزدوجا، يتطلب فحصه من زاويتين منهجيتين وفلسفيتين. فمن جهة أولى، قد يؤدي الإفراط في استعارة مفردات البيولوجيا والسيبرنيتيك إلى إعادة تشخيص النسق الاجتماعي بوصفه كيانا شبه–عضوي، يفسر أساسا عبر منطق التكيف والبقاء، ما يضعف الحساسية تجاه أبعاد الصراع، الهيمنة، وعدم المساواة الرمزية التي تسوس العلاقات الاجتماعية، ويمحو من التحليل دور الفاعلين المميزين تاريخيا وسياسيا في توجيه مسارات التحول الاجتماعي. فحين يعرض التغير بوصفه نتيجة لعمليات تغذية راجعة محايدة، قد يغفل السؤال النقدي المركزي: من يحدد اتجاه هذه التغذية؟ ومن يمتلك السلطة الرمزية والمادية لتعيين "المعلومة" التي تعاد على أساسها إعادة إنتاج النسق؟ وهذا الفراغ التحليلي يترك مفاهيم مثل الانحراف أو الأزمة الاجتماعية في حالة غموض، ويجعل من الصعب تتبع إمكانيات القطيعة أو التحولات الراديكالية خارج منطق التكيف. ومن جهة ثانية، فإن التركيز على خصائص الظهور كمفتاح لفهم النسق قد يفضي إلى تعويم الفاعلية الفردية والجماعية داخل أنساق ديناميكية غير قابلة للاختزال، بحيث يصعب رد النتائج الكلية إلى مواقع قوة محددة أو ديناميات الصراع الاجتماعي. فالنظام ينظر إليه بوصفه كيانا احتماليا ينتج خصائصه

الكلية من تفاعلات متشابكة، دون تحليل دقيق لكيفية توزيع الموارد، النفوذ، أو القدرة على التأثير في النتائج الاجتماعية. هنا، يستبدل التفسير التاريخي والاجتماعي للقوى المؤثرة بتفسير احتمالي–وظيفي، مما يضعف الطابع النقدي للتحليل الاجتماعي. ومع ذلك، تظل مساهمة بكلي إبستيمولوجيا مركزية، لأنها أعادت توجيه النظرية السوسيولوجية من تصور ميكانيكي للتنظيم والانتظام إلى تصور احتمالي–تعقيدي، حيث يصبح اللايقين والتوتر البنيوي موردا تنظيميا وليس خللا، وينظر إلى الانفتاح البيئي كشرط لإمكان استمرار النسق، وليس مجرد عامل خارجي. فالنظام الاجتماعي هنا لا يفهم ككيان مغلق يبحث عن السكون، بل كحقل دينامي للتفاعلات المتعددة، يعاد إنتاجه عبر اضطرابه، ويستمر عبر قدرته على تحويل التعقيد إلى مبدأ لإعادة البناء المستمر (Reconstitution Continuous). وهكذا، يتيح هذا النموذج التحليلي للباحثين فهم النسق الاجتماعي ليس كمجموعة ثابتة من البنى والقواعد، بل كشبكة احتمالية ديناميكية حيث تتفاعل البنية، الفعل، والمعنى الرمزي في فضاء غير خطي، مع الحفاظ على الشرعية الرمزية وفعالية التنظيم في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية (Buckley, 1967, 1968).

7.7. نيل سملسر: متطلبات التحديث الوظيفي

يقرأ إسهام نيل سملسر (Neil Smelser) ضمن ما يمكن تسميته بتحليل متطلبات التحديث الوظيفي باعتباره مشروعا نظريا يسعى إلى إعادة موضعة سؤال التحول التاريخي داخل أفق إبستيمولوجي يربط بين منطق التمايز البنيوي ومنطق إعادة التكامل النسقي في المجتمعات الحديثة. ففي هذا المنظور، لا يفهم التحديث بوصفه مجرد انتقال تقني أو تراكم تدريجي لرأس المال الصناعي، بل كسيرورة تحويل بنيوي–ثقافي معقدة تعاد عبرها صياغة أنماط الترابط الاجتماعي، وإعادة توزيع مراكز الفاعلية المؤسسية، وإعادة ترميز الشرعية المعيارية التي يقوم عليها انتظام الفعل الاجتماعي. ومن هنا، فإن تحليل سملسر للتغير لا ينطلق من فرضية التطور الخطي، بل من تصور يرى المجتمع فضاء متعدد المستويات يتقاطع فيه الاقتصادي مع السياسي والثقافي ضمن شبكة من العلاقات النسقية التي تتعرض لإعادة تنظيم مستمرة كلما ارتفع مستوى التعقيد الاجتماعي (Social Complexity) الناتج عن التصنيع، والتحضر، واتساع التقسيم الاجتماعي للعمل (Smelser, 1963). وعلى هذا الأساس، يقترح سملسر أن المجتمعات التي تدخل مسار التحديث تواجه ما يمكن اعتباره مصفوفة من المتطلبات الوظيفية البنيوية (Requirements Structural Functional) التي تعمل كقيود تحليلية تنظم إمكانات التحول داخل النسق. فالتحديث، في هذا المستوى، لا يعني فقط تضخم المؤسسات أو توسع البيروقراطية، بل إعادة تركيب العلاقة بين الأنساق الفرعية الكبرى –النسق الاقتصادي، النسق السياسي،

النسق الثقافي، وأنماط التفاعل الاجتماعي– بما يسمح للنظام باستيعاب مستويات أعلى من التمايز دون الانزلاق نحو التفكك البنيوي. وهنا يبرز مفهوم التمييز البنيوي (Structural Differentiation) بوصفه آلية تاريخية– نسقية يتم من خلالها نقل الوظائف الاجتماعية من صيغ تقليدية مركبة إلى مؤسسات متخصصة عالية التنظيم، حيث تنتقل مهام الضبط، والتنشئة، والإنتاج، وإدارة الموارد من فضاءات اجتماعية أولية (كالقرابة أو الجماعة المحلية) إلى مؤسسات حديثة مثل السوق، الدولة البيروقراطية، والتعليم النظامي (Smelser, 1963).

غير أن أهمية هذا الطرح لا تتوقف عند وصف انتقال الوظائف بين المؤسسات، بل تتجلى في محاولته إبراز التوتر البنيوي الذي يولده هذا التمايز ذاته؛ إذ إن زيادة التخصص المؤسسي تؤدي في الوقت نفسه إلى تفكيك أنماط التضامن التقليدي، ما يفرض على النسق الاجتماعي تطوير آليات جديدة لإعادة التكامل تقوم على إنتاج أشكال حديثة من الضبط المعياري والتنسيق المؤسسي. وبذلك يصبح التحديث عملية مزدوجة الاتجاه: فمن جهة يوسع من نطاق الاستقلال النسبي للمؤسسات المتخصصة، ومن جهة أخرى يفرض ضرورة بناء بنى فوقية جديدة قادرة على تنظيم العلاقات بينها، مثل الدولة الحديثة، والأنظمة القانونية المجردة، وشبكات المعرفة التقنية. وهنا يتخذ التحديث طابعا معرفيا يتجاوز مجرد وصف التحولات الاجتماعية ليصبح تحليلا لديناميات إعادة إنتاج النظام عبر مستويات متصاعدة من التعقيد التنظيمي. ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن قراءة تصور سملسر بوصفه محاولة لإدخال مفهوم التوتر البنيوي (Structural Strain) في قلب نظرية التحديث، حيث لا ينظر إلى التحول كعملية سلسة أو متجانسة، بل كسيرورة تنتج اختلالات انتقالية في التوقعات المعيارية والهويات الاجتماعية، نتيجة عدم التزامن بين التحولات الاقتصادية والثقافية والمؤسسية. فالمجتمع الصناعي لا يتشكل عبر انتقال فوري من نمط إلى آخر، بل عبر حالة من اللاتساق النسقي المؤقت (Temporary Systemic Disequilibrium) الذي يفرض على المؤسسات إعادة تعريف وظائفها وتعديل بنياتها التنظيمية بصورة مستمرة. ومن هنا، فإن التحديث عند سملسر ليس مجرد توسع في القدرات الإنتاجية، بل عملية إعادة معايرة للروابط بين الفعل الفردي والبنية المؤسسية، بحيث يصبح النظام الاجتماعي قادرا على استيعاب مستويات أعلى من التعدد والتعقيد دون فقدان قدرته على الضبط والتنسيق. كما يكشف هذا التحليل عن تحول ضمني في منطق البنائية الوظيفية نفسها؛ إذ ينتقل التفكير من نموذج توازني ثابت إلى تصور دينامي يرى أن الاستقرار ليس حالة أولية، بل نتيجة مؤقتة لعمليات مستمرة من إعادة التنظيم البنيوي. فالتحديث، في هذا السياق، يعمل كآلية لإعادة توزيع الوظائف الاجتماعية وإعادة بناء الشرعية المعيارية التي تتيح للنظام الاستمرار في بيئة تاريخية متغيرة. وبذلك يصبح المجتمع الحديث، في منظور سملسر، نظاما تاريخيا مفتوحا على التحول، حيث تتحدد استمراريته ليس بقدرته على منع التغير، بل بقدرته على تحويل هذا التغير إلى نمط

جديد من التكامل المؤسسي والمعياري، أي إلى شكل أعلى من التنظيم النسقي القادر على إدارة التعقيد المتزايد الذي يميز المجتمعات الصناعية المتقدمة (Smelser, 1963).

إن أهمية مقاربة سملسر لا تنبع فقط من توصيفه التحليلي لمسار التحديث، بل من إعادة بنائه نظريا بوصفه سيرورة إعادة تنظيم نسقي تتجاوز التصور التطوري البسيط الذي كان يميل إلى اختزال التحول الاجتماعي في مسار خطي نحو التعقيد المؤسسي. ففي تصور سملسر، لا يتحقق التحديث عبر مجرد تراكم المؤسسات المتخصصة، بل عبر إعادة صياغة العلاقة البنيوية بين التمايز والتكامل داخل النسق الاجتماعي، بحيث يصبح المجتمع مطالبا بإنتاج صيغ جديدة من الاتساق المعياري والتنسيق المؤسسي القادر على استيعاب التوسع المتزايد في شبكات الأدوار الاجتماعية (Smelser, 1963). ومن هنا، فإن التخصص المؤسسي لا يفهم بوصفه عاملا إيجابيا بحد ذاته، بل كقوة مزدوجة الأثر: فهو من جهة يولد قدرا أعلى من الكفاءة التنظيمية والتكيف مع تعقيدات الاقتصاد الصناعي، لكنه من جهة أخرى ينتج توترات بنيوية كامنة (Latent Structural Strains) ناجمة عن اختلال التوازن بين الأنظمة الفرعية، خصوصا حين تتسارع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بوتيرة تفوق قدرة المؤسسات الثقافية والسياسية على إعادة إنتاج أنماط الشرعية والتكامل الاجتماعي (Smelser, 1963, 1967). وضمن هذا الإطار، يقترب تحليل سملسر من تصور دينامي للنسق الاجتماعي يرى أن التحديث لا يعني الانتقال من نظام إلى آخر بقدر ما يعني إعادة تركيب مستمرة لآليات الضبط والتنسيق بين الأنظمة الفرعية. فكلما تعمق التمايز البنيوي، اتسعت المسافة بين مجالات الفعل الاجتماعي المختلفة، الأمر الذي يستدعي إنتاج وسائط تنظيمية قادرة على إعادة ربط هذه المجالات ضمن أفق تكاملي جديد، وهو ما يتضح في تحليلات سملسر لدور المؤسسات الحديثة في إعادة بناء الترابط الاجتماعي (Smelser, 1967). ولذلك يمنح سملسر دورا محوريا لما يمكن تسميته بالبنيات الوسيطة للتكامل (Integrative Mediating Structures)، مثل التعليم النظامي، والتنظيمات البيروقراطية، والأسواق المنظمة، بوصفها أجهزة رمزية ومؤسسية تعمل على ترجمة التعقيد المتزايد إلى أنماط قابلة للإدارة الاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن التحديث لا يفهم بوصفه حركة توسع مؤسسي فحسب، بل كعملية تحويل للتوترات البنيوية إلى موارد تنظيمية، حيث يصبح التوتر نفسه شرطا لإعادة إنتاج النسق، لا مجرد مؤشر على اختلاله (Smelser, 1963).

يقترح هذا التصور انتقالا ضمنيا داخل التقليد الوظيفي من فكرة التوازن الساكن إلى فكرة التوازن الدينامي، أي إلى تصور يرى أن استمرارية النظام الاجتماعي لا تتحقق عبر تثبيت العلاقات البنيوية، بل عبر إعادة تشكيلها المستمرة في ضوء الضغوط البنيوية التي تولدها عملية التحديث ذاتها. ومن ثم، فإن مفهوم التوتر

البنيوي عند سملسر لا يقتصر على كونه وصفا لحالات الاختلال الاجتماعي، بل يمثل أداة تحليلية لفهم كيفية نشوء الحركات الجماعية، والتحولات المؤسسية، وإعادة توزيع السلطة داخل المجتمعات المتحولة، وهو ما يتبلور بشكل خاص في تحليله لسلوكيات الفعل الجماعي وشروط ظهورها البنيوية (Smelser, 1967). فحين تتزايد الفجوة بين توقعات الفاعلين الاجتماعيين والبنى المؤسسية القائمة، تظهر لحظة تاريخية يصبح فيها النسق مطالبا بإعادة صياغة قواعد التكامل الاجتماعي، وهو ما يجعل التحديث، في نهاية المطاف، عملية مفتوحة على احتمالات متعددة، لا مسارا حتميا نحو نموذج اجتماعي واحد. وبهذا المعنى، يمكن القول إن سملسر أعاد إدخال مفهوم التعقيد البنيوي إلى قلب التحليل الوظيفي، لكن دون القطيعة الكاملة مع افتراضاته الأساسية حول ضرورة التكامل النسقي؛ فالتحديث عنده ليس مجرد توسع في التخصص، بل إعادة توزيع مستمرة للعلاقات بين الاقتصاد والسياسة والثقافة، حيث يتولد النظام الاجتماعي الجديد من خلال إدارة التوترات التي يخلقها تحوله ذاته. ولذلك يمكن فهم مشروعه النظري بوصفه محاولة لبناء سوسيولوجيا للتحديث ترى المجتمع كنسق في حالة إعادة توازن دائم، حيث تتجاور عمليات التفكيك البنيوي وإعادة التركيب المؤسسي داخل دينامية تاريخية واحدة (Smelser, 1963, 1967).

ينطوي هذا التصور على إعادة تعريف ضمنية لمفهوم التغير الاجتماعي داخل أفق البنائية الوظيفية كما أعاد صياغتها سملسر؛ إذ ينتقل التحليل من نموذج كلاسيكي كان يمنح الأولوية لفكرة الاستقرار والتوازن البنيوي إلى نموذج أكثر دينامية يعترف بأن التغير ذاته يمكن أن يتحول إلى آلية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي بدل أن يكون مجرد عامل اضطراب خارجي. فالتحديث، ضمن هذا الإطار التحليلي، لا يقرأ كقطيعة تاريخية مع النسق، ولا كمسار خطي يفضي بالضرورة إلى نمط اجتماعي واحد، بل بوصفه لحظة تاريخية يعاد فيها توزيع الوظائف الاجتماعية وإعادة تنظيم العلاقات بين الأنظمة الفرعية –الاقتصادية والسياسية والثقافية– بما يسمح للنظام باستيعاب مستويات أعلى من التعقيد المؤسسي والرمزي في آن واحد (Smelser, 1963). وبهذا المعنى، يصبح التغير ليس حدثا عرضيا يقع خارج منطق النسق، بل جزءا من آلية اشتغاله الداخلية، حيث يتولد الانتظام الاجتماعي الجديد من خلال إعادة ضبط العلاقة بين التمايز البنيوي والتكامل المعياري. ومن هذا المنظور، يربط سملسر بين متطلبات التحديث وبين ظهور ما يسميه بأزمات انتقالية (Transitional Strains)، وهي ليست مجرد حالات اختلال عابرة، بل لحظات كثيفة إبستيمولوجيا تكشف حدود البنى المؤسسية القائمة وقدرتها المحدودة على مواكبة التحولات المتسارعة في بنية المجتمع. وتتجلى هذه الأزمات في اختلال التوقعات المعيارية التي كانت تؤطر الفعل الاجتماعي داخل المجتمعات التقليدية، وفي تصاعد توترات الهوية الاجتماعية نتيجة إعادة توزيع المواقع والأدوار داخل بنية التقسيم الاجتماعي للعمل، إضافة إلى

التباين الزمني في سرعة التحول بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، إذ غالبا ما يتقدم النسق الاقتصادي والتقني بوتيرة أسرع من النسق الثقافي والمعياري، مما يولد فجوات بنيوية بين أنماط الفعل الجديدة وأطر الشرعية الرمزية التي يفترض أن تضبطها (Smelser, 1963). وضمن هذا الأفق، يمكن فهم التحديث كعملية عدم تزامن بنيوي (Structural Asynchrony) يعيد تشكيل المجال الاجتماعي عبر توترات ناتجة عن اختلاف إيقاعات التحول بين مؤسساته المختلفة.

غير أن أهمية تحليل سملسر تكمن في أنه لا يتعامل مع هذه الأزمات بوصفها علامات على انهيار النسق أو تفككه، بل باعتبارها مؤشرات على أن النظام الاجتماعي بصدد الدخول في مرحلة إعادة تركيب تاريخية يعاد خلالها إنتاج قواعد التكامل الاجتماعي. فالأزمة، في هذا السياق، تتحول من مفهوم وصفي لحالة اختلال إلى مفهوم تحليلي يكشف الكيفية التي يعيد بها النسق تنظيم ذاته عبر مسار طويل من إعادة التكيف البنيوي، حيث تعاد صياغة الأطر المؤسسية والرمزية بما يسمح باستيعاب أنماط جديدة من الفعل والتنظيم الاجتماعي (Smelser, 1963). وبذلك يصبح التحديث عملية مفتوحة على سلسلة من التحولات التراكمية التي لا تلغي التوترات البنيوية بل تعيد دمجها ضمن دينامية أوسع لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي. إن هذا التصور يفضي، إلى نقل مركز الثقل في التحليل السوسيولوجي من البحث عن شروط الاستقرار الثابت إلى تحليل شروط القدرة على إدارة عدم الاستقرار ذاته. فالنظام الاجتماعي، وفق هذا المنظور، لا يحافظ على استمراريته عبر إلغاء التوترات أو احتوائها بالكامل، بل عبر تحويلها إلى موارد تنظيمية تسمح له بتوسيع قدرته على التعامل مع التعقيد التاريخي المتزايد. ومن ثم، فإن التحديث لا يمثل لحظة تجاوز للنسق بقدر ما يمثل لحظة تعميق لآلياته الداخلية، حيث يتولد النظام الاجتماعي الأكثر تعقيدا من خلال سلسلة من الأزمات الانتقالية التي تعمل، على نحو مفارق، كآليات لإعادة إنتاج التكامل داخل المجتمع الحديث.

إن القراءة النقدية لمقاربة سملسر داخل السوسيولوجيا المعاصرة لا تنطلق فقط من مساءلة حدودها التفسيرية، بل من محاولة تفكيك الافتراض الإبستيمولوجي الضمني الذي يحكم تصورها لمسار التحديث ذاته. فبالرغم من أن سملسر سعى إلى تجاوز الاختزال التطوري المباشر عبر إدخال فكرة التوترات البنيوية والتحولات المؤسسية المتدرجة، فإن تحليله يظل، في نظر عدد من المقاربات النقدية، محكوما بإطار تحليلي يفترض ضمنيا وجود منطق نسقي داخلي يدفع المجتمعات نحو أشكال متزايدة من التمايز والتكامل المؤسسي. وبهذا المعنى، قد يظهر التغير الاجتماعي في هذا التصور كما لو كان استجابة تنظيمية شبه حتمية لمتطلبات التكيف البنيوي داخل النظام الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليص وزن العوامل التاريخية الملموسة، ومسارات الصراع الاجتماعي، والاختلافات العميقة بين السياقات الحضارية والمؤسساتية التي تتشكل داخلها

عمليات التحديث. فالتحديث، في الواقع التاريخي المقارن، لا يتبع دائما منطقا تطوريا متدرجا، بل قد يتخذ مسارات متقطعة أو غير متوازنة، تتداخل فيها ديناميات الهيمنة الاقتصادية، والتحولات السياسية، وإعادة تعريف الهويات الجماعية، بما يجعل مفهوم "المتطلبات الوظيفية" نفسه موضوعا للتساؤل النظري حول مدى كونيته وحدود قابليته للتعميم (Smelser, 1963). ومن هذا المنظور، يمكن القول إن التركيز على فكرة التكامل النسقي قد يخفي أحيانا الطابع المتباين وغير المتكافئ لعمليات التحديث، إذ لا تنتج هذه العمليات دائما مستويات أعلى من الانسجام المؤسسي، بل قد تولد في الوقت ذاته أنماطا جديدة من التفاوت الاجتماعي وإعادة توزيع غير متوازنة للموارد والسلطة الرمزية والاقتصادية بين الفاعلين والمؤسسات. فكلما ازداد التمايز البنيوي داخل المجتمع الحديث، ظهرت فجوات جديدة بين القطاعات الاجتماعية، سواء من حيث القدرة على الوصول إلى الموارد، أو من حيث السيطرة على آليات إنتاج المعنى والشرعية داخل الفضاء العام. ولذلك، فإن التحديث لا يمكن فهمه فقط كعملية تكيف نسقي، بل كحقل دينامي للصراع وإعادة التموقع الاجتماعي، حيث تتقاطع التحولات الاقتصادية مع عمليات إعادة بناء السلطة الثقافية والمؤسسية، وهو ما يدفع بعض المقاربات المعاصرة إلى إعادة قراءة النظرية الوظيفية ذاتها في ضوء تحليل أكثر تاريخية وتعقيدا لبنيات الهيمنة وإعادة إنتاج التفاوت داخل المجتمعات الحديثة.

ومع ذلك، تبقى مساهمة سملسر ذات أهمية نظرية واضحة لأنها حاولت إعادة صياغة تحليل التحديث من داخل التقليد الوظيفي نفسه عبر إدخال مفهوم التعقيد المؤسسي (Institutional Complexity) بوصفه عنصرا مركزيا في فهم التحول الاجتماعي. فالمجتمعات الحديثة، في تصوره، لا تتحول فقط نتيجة للنمو الاقتصادي أو الابتكار التقني، بل من خلال عملية مستمرة من إعادة تنظيم العلاقات بين البنية الاجتماعية وأنظمة المعنى الثقافي، وبين الوظائف المؤسسية والتوقعات المعيارية التي تمنح النظام الاجتماعي شرعيته واستمراريته التاريخية. وبذلك يصبح التحديث عملية متعددة المستويات تتقاطع فيها إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية مع إعادة تعريف قواعد التكامل، بحيث يظهر المجتمع الحديث كنسق في حالة إعادة تركيب دائم، تتجاور داخله عمليات التفكيك البنيوي وإعادة البناء المؤسسي ضمن دينامية تاريخية طويلة المدى (Smelser, 1963).

8.7. اميتاي إيتزيوني: أنساق الضبط والتوجيه

ينطلق تصور إيتزيوني لأنساق الضبط والتوجيه من إعادة صياغة جوهر السلطة التنظيمية بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد، لا تختزل في البنية الرسمية أو في الإكراه القانوني المباشر، بل تتشكل داخل فضاء

تنظيمي معقد تتقاطع فيه البنية، الثقافة، والرمزية. فالسلطة هنا ليست مجرد قدرة على فرض الطاعة، بل شبكة من العلاقات التفاعلية التي تدمج بين الضبط القسري (Coercive Control)، الضبط النفعي (Utilitarian Control)، والضبط المعياري (Normative Control)، بحيث يصبح الامتثال نتاجا لمزيج من الضغط، الحافز، والتقليد المعنوي (Etzioni, 1961). ويعكس هذا التمييز تحولا تحليليا مهما داخل السوسيولوجيا التنظيمية، إذ لم يعد الامتثال يفهم بوصفه نتيجة أحادية الجانب للسلطة، بل كنتاج لسيرورات دينامية حيث تتلاقى البنى الإدارية مع نظم القيم والمعايير الثقافية التي تمكن الفاعلين من صياغة فهم مشترك للمعنى التنظيمي، ومن ثم إنتاج شرعية داخلية للامتثال. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن أنساق التوجيه والضبط ليست آليات تقنية فحسب، بل أدوات لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي ضمن المؤسسات، حيث تتفاعل مستويات القوة الرمزية والمادية مع آليات الترغيب والترهيب لتشكيل واقع اجتماعي متعدد المستويات، يمزج بين الفعل الممأسس، القيم المشتركة، والتوقعات السلوكية. ومن ثم، فإن التنظيم لا ينتج الامتثال فقط، بل يشكل الهوية المهنية للفاعلين، ويؤسس لشروط مشاركة اجتماعية متباينة وفقا لموارد كل فاعل في المجال الرمزي والاقتصادي، وهو ما يبرز الطابع السلطوي الضمني لهذه العملية، ويكشف محدودية النظريات التي تختزل السلطة في مجرد بنى رسمية أو عقوبات قانونية (Alvesson & Sköldberg, 2009; Etzioni, 1961). وبالإضافة إلى ذلك، يشير التحليل الإبستيمولوجي إلى أن فعالية النسق التنظيمي لا تقاس فقط بقدرته على فرض الامتثال، بل بقدرته على استيعاب الاختلافات والتوترات الداخلية، وإعادة إنتاج التماسك عبر إعادة توجيه الفاعلين نحو معايير وقيم مشتركة تمنح السلوك مشروعيته. وهكذا، يطرح إيتزيوني نموذجًا ديناميكيًا للسلطة داخل التنظيمات الحديثة، حيث تصبح عملية الضبط والتوجيه ميدانا لإنتاج المعنى الاجتماعي، لا مجرد أداة لضبط السلوك، ويتيح هذا المنظور فهم التنظيمات بوصفها أنساقا متعددة الأبعاد تتفاعل فيها البنية مع الثقافة والرمز لإنتاج الاستمرارية التنظيمية والتكامل الاجتماعي (Clegg, 1989).

يمكن النظر إلى التنظيم في منظور إيتزيوني بوصفه حقلا ديناميا لإنتاج التوازن بين أبعاد السلطة المختلفة والاندماج الاجتماعي، حيث تتحدد فعالية النظام التنظيمي ليس فقط بوجود بنى رسمية للسلطة، بل بقدرته على استيعاب التباينات في مصادر الامتثال –بين القسري، والنفعي، والمعياري– وتحويلها إلى تكامل وظيفي ضمن أطر مؤسسية متعددة المستويات (Etzioni, 1961). ففي اللحظة التي يحدث فيها اختلال بين نمط السلطة المهيمن وطبيعة الالتزام المطلوب –مثل الاعتماد على أدوات قسرية في سياق يتطلب مشاركة معيارية– تتولد توترات تنظيمية مستترة يمكن أن تظهر في انخفاض شرعية البنية، أو في أشكال غير مباشرة من المقاومة الإدارية والبيروقراطية، بما يشير إلى أن الاستقرار ليس نتيجة طبيعية للتنظيم، بل إنتاج مستمر

للتفاعلات بين الضبط المؤسسي وعمليات التفسير الرمزي للمعنى. ويقترح هذا المنظور انتقالا من فهم السلطة بوصفها قوة مادية منفصلة عن المعنى، إلى فهمها كظاهرة معقدة تنتجها ديناميات متعددة بين الفاعلين والبنى الرمزية، بحيث يصبح التوجيه (Guidance) أداة لتحويل الاختلافات والاحتكاكات إلى موارد لإعادة إنتاج الشرعية والفعالية التنظيمية. وبذلك، يتحول التنظيم الحديث إلى نظام اجتماعي مركب حيث يعاد إنتاج التوازن بين الهيمنة والاندماج عبر عمليات مستمرة من التأطير الرمزي للهوية المهنية، وإعادة تفسير القيم التنظيمية، وتوزيع الموارد والامتيازات بما يحقق توافقا وظيفيا نسقيا دون حصر الفعل في امتثال ميكانيكي. وفي هذا الإطار، يمكن فهم الاستقرار والتحول التنظيمي بوصفهما نتائج لعمليات ميتا–تنظيمية (Meta–Organizational Processes) تشمل التفاعل بين الضبط القسري، والحوافز النفعية، والتنشئة المعيارية، بحيث يتيح هذا التفاعل المجال لكل من الاستمرارية الديناميكية والتكيف مع التحديات الداخلية والخارجية. ومن هنا، يصبح مفهوم التوجيه لدى إيتزيوني ليس مجرد آلية لإدارة السلوك، بل إطارا تحليليا لإدراك كيفية إنتاج النظام الاجتماعي داخل المؤسسات، وفهم العلاقة الجدلية بين القوة، والمعنى، والالتزام، حيث تستثمر التوترات والاختلافات كآليات لإعادة إنتاج التنظيم وتعزيز شرعيته الرمزية وبنيته التفاعلية عبر الزمن (Alvesson & Sköldberg, 2009).

كما يسمح هذا التحليل بإعادة قراءة التنظيمات الحديثة بوصفها حقولا ديناميكية لإعادة إنتاج السلطة الاجتماعية نفسها، حيث تتجاوز أنساق الضبط مجرد تنظيم السلوك إلى إعادة توزيع القدرة على تعريف المعايير والقواعد داخل الفضاء المؤسسي، بما يعيد تشكيل بنى الشرعية الداخلية ويحدد شروط إنتاج الالتزام (Etzioni, 1961). وفي هذا الإطار، لم يعد التوجيه مسألة امتثال ميكانيكي أو طاعة لأوامر رسمية، بل عملية إدماجية تتفاعل فيها ثلاثة أبعاد متوازية: القسر والإكراه، والحوافز النفعية، والالتزام المعياري–القيمي، بحيث يصبح الامتثال في الوقت نفسه مشروعا ثقافيا ونتيجة تفاهمات وظيفية واستثمارا استراتيجيا للسلطة الرمزية. كذلك، يبرز هذا المنظور التحويلي تحولا في فهم التنظيمات، إذ لم يعد النظام يفهم ككيان ثابت تحكمه قواعد بيروقراطية جامدة، بل كنسق متعدد المستويات يعاد إنتاجه عبر عمليات تداخل بين البنية الرسمية، والاقتصاد الرمزي للمعايير والقيم، والممارسات اليومية للفاعلين. وبهذا المعنى، تصبح التنظيمات الحديثة فضاءات لتوليد معاني السلطة، حيث تستثمر التفاعلات بين الفاعلين والبنى في إعادة ترميز القواعد، وإعادة توزيع مصادر النفوذ، وتشكيل شرعية مستمرة قابلة للتكيف مع التغيرات البيئية والاجتماعية (Alvesson & Sköldberg, 2009). وعليه، تظهر مقاربة إيتزيوني أن فهم الفاعلية التنظيمية لا يمكن اختزاله في أدوات الضبط الإداري أو في قواعد الامتثال الرسمي، بل يتطلب تحليلا نقديا للأنساق المتعددة للسلطة، وللتفاعلات بين الإمكانات الرمزية

للمؤسسة والاختلافات الفردية والجماعية في تفسير المعايير. ومن هذا المنظور، يصبح التنظيم الحديث ليس مجرد آلة لإدارة السلوك، بل مجالا لإنتاج النظام الاجتماعي نفسه، حيث تتقاطع القوة، والمعنى، والشرعية، لإنتاج استقرار نسبي يظل دائما مفتوحا على التكيف وإعادة التوازن عبر الزمن (Clegg, 1989).

8. الانتقادات الموجهة للنظرية البنائية الوظيفية

تتعرض النظرية البنائية الوظيفية، منذ تأسيسها، لنقد منهجي وإبستيمولوجي عميق يتمحور حول تصورها للنسق الاجتماعي ككيان متجانس يميل طبيعيا إلى التكامل، وهو افتراض يضعف قدرتها على تفسير الصراعات والتفاوتات الداخلية التي تتولد من توزيع غير متساو للسلطة والموارد بين الفاعلين الاجتماعيين. فتركيزها على الاستقرار والتكامل يؤدي إلى اختزال الأبعاد الجدلية للعلاقات الاجتماعية، حيث يفهم كل عنصر اجتماعي أساسا من منظور وظيفته في الحفاظ على النسق، متجاهلين بذلك القدرة التحولية لهذه العناصر على إنتاج توترات أو انحرافات تحمل دلالات تحليلية مهمة لفهم ديناميات القوة، والتفاعلات بين الفاعلية الفردية والضبط المؤسسي (Giddens, 1984; Merton, 1968). ومن زاوية أخرى، تميل البنائية الوظيفية إلى صياغة نموذج سببي–نهائي للوظائف، حيث ينتج النظام ذاته آلياته الداخلية تلقائيا، ما يقلل من حساسية التحليل تجاه الظواهر غير المخططة واللايقين البنيوي الذي تولده التفاعلات الاجتماعية. كما يواجه الباحثون تحديا عند ربط التمثيلات النظرية المجردة، مثل نموذج (AGIL)، بالواقع الاجتماعي التاريخي والثقافي المتنوع، إذ تكاد هذه النماذج تتجاهل التفرد النسقي لكل مجتمع، مما يثير جدلية مستمرة بين صلاحية النموذج من الناحية النظرية وقابليته للتطبيق الميداني. علاوة على ذلك، يبرز النقد فيما يخص تقليل حساسية البنائية الوظيفية تجاه التغير غير المتوقع والصراعات غير المؤسسية، حيث يعاد إنتاج النسق الاجتماعي وكأن التوتر والاختلاف عناصر هامشية، رغم أن هذه اللحظات غير المستقرة غالبا ما تشكل المحركات الأساسية للابتكار والتكيف المؤسسي (Buckley, 1967; Tiryakian, 1973). وأخيرا، يمكن النظر إلى البعد الإيديولوجي الضمني في هذا الإطار، إذ يشيع تصوير الاستقرار والتكامل بوصفهما غايتين طبيعيتين للنظام الاجتماعي، متجاهلين الطابع السلطوي للنسق، والتفاوت الرمزي بين الفاعلين، والصراعات البنيوية التي تحدد فعليا مسارات استمراريته (Alvesson & Sköldberg, 2009). وبهذا المعنى، تظل النظرية البنائية الوظيفية قيمة من حيث تنظيم التحليل البنيوي وتوضيح الروابط بين الوظائف والمؤسسات، لكنها تفتقر إلى أدوات إبستيمولوجية تسمح بفك الطابع التكاملي المفروض على النسق، وفهم المجتمع كنظام متغير، متوتر، وغير متكافئ، حيث يشكل الصراع والاختلاف جزءًا جوهريًا من ديناميكية استمراريته.

ثانيا، تنتقد البنائية الوظيفية لإشكالية الاستدلال الغائي (Teleological Reasoning)، التي تفترض أن الوظائف الاجتماعية موجودة أساسا لتلبية احتياجات النظام، بما يضفي على النسق الاجتماعي طابعا شبه مقصود ومسبق التكوين، وهو ما يحجب عن التحليل الإمكان التاريخي للفعل الاجتماعي وتكونه ضمن سياقات القوة والتفاعل الرمزي. فبدل أن يفهم الفعل الاجتماعي كنتاج ديناميات متشابكة بين القيود البنيوية، والمبادرات الفردية، والصراعات الرمزية، يختزل إلى وسيلة لتحقيق استقرار نسقي افتراضي، ما يؤدي إلى اختزال وظيفي يخفض من أهمية تحليل الاختلافات الطبقية والجندرية والإثنية، ويمحو من البنية النظرية دور القوى المتباينة في توزيع الموارد والسلطة (Merton, 1968; Parsons, 1966). ومن منظور إبستيمولوجي أوسع، يؤدي هذا التوجه إلى إضفاء صبغة استقرارية قسرية على النسق، بحيث يستوعب الانحراف الاجتماعي والفشل الوظيفي ضمن منطق داخلي للنظام، بدل النظر إليهما كنتاج لتفاعل القوى، والتحولات التاريخية، والاختلافات في النفوذ الرمزي بين الفاعلين؛ وهو ما يقلل من قدرة النظرية على تفسير الصراع الاجتماعي، ويجعل مفهوم الاستقرار الاجتماعي يبدو وكأنه نتاج طبيعي للوظائف، لا نتيجة ديناميات معقدة تتضمن التوترات البنيوية والاحتكاك بين المصالح المتنوعة (Alexander, 1987; Giddens, 1984). وبذلك، يظهر النقد أن نزعة الغائية النهائية، وإن أعطت البنائية قوة تفسيرية في تحليل الاستقرار، تضعف المقاربة في التقاط اللحظات التاريخية للابتكار الاجتماعي والتحولات البنيوية التي تعيد إنتاج النظام في سياق عدم التوازن، فتظل الوظائف الاجتماعية في هذا التصور مفهومة كظواهر مفروضة نسبيا، أكثر منها كعمليات إنتاجية ناشئة من التفاعل بين الفاعلين والبنى.

ثالثا، على المستوى المنهجي، تتعرض البنائية الوظيفية لنقد جوهري مرتبط بإشكالية التجريد المفرط (Over-Abstraction)، إذ تميل إلى صياغة نماذج تحليلية عالية التجريد، مثل نموذج (AGIL) عند بارسونز، الذي يعيد تنظيم النسق الاجتماعي وفق وظائف كلية قابلة للتصنيف النظري، لكن دون الالتفات الكافي لتعددية الممارسات الاجتماعية اليومية، أو التباين التاريخي والثقافي للمؤسسات والممارسات. وهذا الإفراط في التجريد يسهم في خلق فجوة منهجية بين البنية المفاهيمية للنظرية والواقع الميداني، حيث تصبح المقاربة أكثر تمثيلا لمخططات منطقية متكاملة منها لفهم النسق كما هو موجود فعليا، ما يثير جدلية بين الصلاحية النظرية (Theoretical Validity) والقابلية التطبيقية (Empirical Applicability). ومن منظور معرفي، يؤدي هذا إلى ميل النظرية إلى تبني رؤية شمولية كاشفة للوظائف العامة للنسق، لكنها غائبة عن استكشاف ديناميات التباين والتعددية المحلية التي تولدها الفاعليات اليومية، وحيث يتفاعل الفعل الاجتماعي مع قيود غير رسمية ومعايير متغيرة، فتتشكل خصائص النسق من خلال عمليات التفاوض والابتكار الميداني

أكثر من كونها محكومة فقط بالوظائف المفترضة (Blau, 1970). علاوة على ذلك، يفرض هذا التجريد نوعا من التعالي النظري على التحليل، إذ ينظر إلى النسق الاجتماعي ككيان كلي، ما يجعل التفاعل الجزئي للفعل الفردي والجماعي يبدو هامشيا، بينما في الواقع يشكل العمود الفقري لإعادة إنتاج الأنماط التنظيمية، والتحولات الطارئة، والاختلافات في توزيع السلطة والموارد، وهو ما يحد من قدرة البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي غير المتوقع أو حالات الانحراف البنيوي التي تنبثق عن الاحتكاكات الواقعية بين المؤسسات والممارسات (Merton, 1968; Parsons, 1966).

رابعا، توجه انتقادات إبستيمولوجية جوهرية إلى البنائية الوظيفية لكونها تميل إلى تصور المجتمع كنظام مغلق جزئيا، يفرض على النسق الاجتماعي صفات الاستقرار الذاتي والتوازن الداخلي المستدام، وهو تصور يخفي التعقيد الفعلي للتفاعلات بين الفاعلين والمؤسسات، ويقلل من حساسية النظرية تجاه الديناميات غير الخطية، عدم اليقين، والتغيرات المفاجئة التي تنتج عن الفعل الجمعي، الابتكار المؤسسي، أو الضغوط البيئية المتعددة الأبعاد. ومن منظور تحليلي، تفقد البنائية الوظيفية قدرتها على التعامل مع حالات عدم التوافق أو الأزمات البنيوية الكبرى بوصفها نقاط تحول ممكنة، إذ تفترض ضمنيا أن النسق قادر على امتصاص الصدمات داخليا وإعادة إنتاج ذاته دون اضطراب جوهري، مما يهمش دور الفاعلين الأقل نفوذا في إحداث تغييرات مؤثرة على توزيع السلطة، إعادة تعريف المعايير، أو إعادة هيكلة المؤسسات (Giddens, 1984; Habermas, 1987). علاوة على ذلك، تفشل هذه النظرية في تقديم أدوات منهجية كافية لفهم كيف يمكن للصراع الثقافي، التوترات بين القيم المتعارضة، أو الممارسات الانحرافية أن تولد مسارات غير متوقعة للتغير المؤسسي، بحيث تتحول الأزمات إلى محفزات لإعادة التشكيل البنيوي بدلا من مجرد اضطرابات مؤقتة، وهو ما يعكس محدودية البنائية الوظيفية في تصور المجتمع كنسق ديناميكي يمكن أن يتولد داخليا (Emergent) من الفعل الموزع بين فاعلين متنوعين وليس فقط من خلال القيم والمعايير المعيارية القائمة (Erikson, 1966; Turner, 2012). ومن هذا المنظور، تصبح مقاربة البنائية الوظيفية أقل قدرة على تحليل التفاعلات الجدلية بين الاستقرار والتغير، بين التماسك الاجتماعي والتحولات المفاجئة التي قد تعيد رسم حدود النسق، وتعيد توزيع السلطة، وتنتج أبعادا جديدة للمعنى الاجتماعي ضمن النسق نفسه، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى مقاربات أكثر جدلية وديناميكية للتنظيم الاجتماعي والتغير التاريخي (Giddens, 1984).

وأخيرا، يوجه النقد إلى المنهج البنائي–الوظيفي من منظور إبستيمولوجي–أيديولوجي، إذ لا يكتفي بتفسير النسق الاجتماعي باعتباره منظومة متوازنة، بل يظهر ميلا ضمنيا إلى إضفاء الشرعية على الوضع القائم من خلال التركيز على الوظائف الاستقرارية للنسق الاجتماعي، وتهميش الصراع البنيوي، التوترات الداخلية،

وإمكانات التغيير غير المخطط له. وفي هذا الإطار، تصبح المؤسسات والهيئات الاجتماعية أطرا محايدة يفترض أن تضمن التماسك والانسجام، بينما تغفل العمليات السلطوية، الصراعات الرمزية، والاختلافات في توزيع القوة والمعرفة، وهي عناصر مركزية لإعادة إنتاج النسق الاجتماعي (Clegg, 1989). ويعبر هذا التوجه عن نمط من المحافظة النظرية التي تعيد إنتاج فهم استقرار المجتمع بوصفه نتيجة طبيعية للوظائف المعيارية، متجاهلة أن الاستقرار الفعلي هو نتاج جدلي للصراع والتفاوض بين الفاعلين والمؤسسات، وأن القوى الاجتماعية المختلفة قادرة على إعادة تشكيل النسق، تعديل المعايير، وتحدي الهيمنة الرمزية المؤسسية (Alvesson & Sköldberg, 2009). ومن هذا المنظور، يظهر النقد الإبستيمولوجي أن التركيز على الوظائف الاستقرارية لا يعد مجرد قصور تحليلي، بل يحمل أبعادا أيديولوجية ضمنية، حيث يحول النظرية من أداة لفهم الديناميات الاجتماعية إلى آلية تأطير معرفي تحافظ على البنى القائمة، مع تجاهل القدرة الجدلية للفاعلين على إنتاج نسق متغير، متجدد، ومفتوح على إعادة التشكيل.

خلاصة عامة

توضح الدراسة النقدية المتعمقة للنظريات السوسيولوجية الحديثة أن فهم المجتمع الحديث لا يمكن اختزاله في إطار تحليلي أحادي البعد، بل يستلزم نهجا جدليا متعدد المستويات يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المتشابكة بين البنية الاجتماعية، الفعل الفردي والجماعي، الإطار القيمي والمعايير، عمليات الصراع والتوتر البنيوي، وآليات التغير المؤسسي والثقافي. ففي تحليل البنية المفاهيمية للنظرية في علم الاجتماع، تتجلى الحاجة إلى تحديد الطبيعة الإبستيمولوجية للنظرية نفسها، بما في ذلك مكونات مفهومها، خصائصها، وظائفها، وتصنيفاتها، وعلاقتها بالبحث السوسيولوجي التجريبي والنظري، وهو ما يتيح تأسيس إطار معرفي قادر على التقاط ديناميات إنتاج المعرفة الاجتماعية وإعادة إنتاج النسق الاجتماعي ذاته. ومن هذا المنظور، لا تفهم النظريات بوصفها مجرد أدوات تفسيرية، بل كـ آليات معرفية منظمة (Organized Epistemic Mechanisms) تعكس علاقات القوة الرمزية، الاختلافات القيمية، والضغوط التاريخية والاقتصادية والثقافية التي تشكل المجتمع الحديث، وهو ما يسمح بفهم كيف أن المعرفة الاجتماعية تنتج ضمن نسق اجتماعي محدد، وكيف تمكن الباحث من تفسير التغيرات البنيوية والفعل الاجتماعي وفق منظور تكاملي جدلي، دون الوقوع في الحتمية أو التفسير التبسيطي (Durkheim, 2014; Marx, 1867/2013; Weber, 1922/1978). وعلى مستوى النظرية الكلاسيكية، يتجلى البعد التطوري–التحليلي بوضوح في أعمال هربرت سبنسر وجون ستيوارت مل، حيث ارتبط التفكير السوسيولوجي المبكر بمحاولة بناء تصور نسقي للتغير الاجتماعي بوصفه عملية تمايز تدريجي للبنى والمؤسسات، تنتقل فيها المجتمعات من أشكال بسيطة إلى أخرى أكثر تعقيدا من حيث تقسيم العمل والتخصص الوظيفي. وفي المقابل، يتعزز عند إميل دوركايم البعد الوضعي التحفظي الذي يسعى إلى تثبيت استقلالية علم الاجتماع كعلم يدرس الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، أي باعتبارها أنماطا من التنظيم المعياري والرمزي القادرة على فرض ذاتها على الأفراد خارج إراداتهم الفردية، وهو ما يعكس محاولة إبستيمولوجية لإخراج تحليل المجتمع من دائرة التأويلات اللاهوتية والتصورات الفلسفية المعيارية نحو مقاربة علمية ذات قواعد منهجية محددة (Durkheim, 2014).

ووفق هذا المنظور، يظهر التفكير الكلاسيكي بوصفه محاولة لفهم العلاقة الدقيقة بين الاستقرار البنيوي والتغير التدريجي داخل النسق الاجتماعي، بحيث لا يفهم التغير كقطيعة جذرية بقدر ما ينظر إليه كعملية تكيف تاريخي يعيد عبرها المجتمع تنظيم توازنه الداخلي. وفي هذا السياق نفسه، تبرز إسهامات فلفريدو باريتو

التي أدخلت بعدا تحليليا مغايرا من خلال مفاهيم الرواسب والمشتقات وديناميةتداول الصفوة، حيث يعاد تفسير النظام الاجتماعي لا فقط بوصفه بنية معيارية مستقرة، بل كحقل تتحرك داخله علاقات القوة والهيمنة الرمزية عبر نخب تتداول السيطرة داخل النسق. وهكذا يتضح أن النظرية الكلاسيكية لم تكن مجرد تأسيس أولي لعلم الاجتماع، بل فضاء معرفيا تشكلت فيه إشكالية مركزية تتمثل في فهم كيفية تداخل النظام، السلطة، والتغير داخل بنية اجتماعية تتسم في الوقت ذاته بالاستقرار النسبي والتحول التاريخي المستمر. وفيما يخص النظرية الماركسية، يتكشف التحليل السوسيولوجي بوصفه إعادة تفكيك جذري للبنية الاجتماعية انطلاقا من مركزية الاقتصاد السياسي في تشكيل العلاقات الاجتماعية والتاريخية، حيث تظهر أعمال كارل ماركس كإطار إبستيمولوجي يعيد تعريف المجتمع الحديث باعتباره بنية تاريخية قائمة على علاقات إنتاج غير متكافئة تنظم توزيع السلطة والموارد والوعي في آن واحد. ومن هذا المنظور، لا تفهم الرأسمالية كمنظومة اقتصادية محضة، بل كنسق اجتماعي شامل يعيد إنتاج ذاته عبر آليات معقدة من التشيؤ (Reification)، وإعادة إنتاج البنية الطبقية، وتوليد أنماط من الوعي الاجتماعي قد تكون متوافقة أو متعارضة مع موقع الفاعلين داخل علاقات الإنتاج. ويكشف هذا التحليل أن الصراع الطبقي لا يمثل حدثا عرضيا داخل النسق، بل يشكل منطقا بنيويا يحكم ديناميات التحول التاريخي، بحيث تصبح البنية الاقتصادية بمثابة المستوى الذي يعيد تنظيم العلاقات القانونية والسياسية والثقافية ضمن ما يشبه تراتبا بنيويا للأنساق الاجتماعية. وفي هذا السياق، تقرأ مفاهيم الاغتراب واستغلال العمال والأنومي بوصفها مؤشرات على توترات بنيوية عميقة تنشأ عندما ينفصل الفاعل الاجتماعي عن شروط إنتاجه المادي والرمزي، ما يفتح المجال أمام تشكل وعي نقدي قادر على مساءلة البنية القائمة. كما يبرز هنا البعد الجدلي في النظرية الماركسية، حيث لا ينظر إلى التغير الاجتماعي كعملية تكيف تدريجي كما في بعض الاتجاهات الكلاسيكية الأخرى، بل كتحول تاريخي قد يأخذ طابعا نوعيا نتيجة تراكم التناقضات داخل النظام ذاته، وهو ما يجعل الرأسمالية نظاما ديناميكيا يحمل في داخله شروط استقراره وشروط تجاوزه في الوقت نفسه (Marx, 1867/2013; Turner, 2012).

أما نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر، فقد فتحت أفقا معرفيا مغايرا داخل السوسيولوجيا الحديثة، إذ أعادت توجيه التحليل من مركزية البنية الصلبة نحو تحليل المعنى الذي يمنحه الفاعلون لأفعالهم داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة. فالمجتمع، في هذا التصور، لا يختزل في شبكة من الإكراهات البنيوية فحسب، بل يتشكل أيضا عبر عمليات تفسير وتأويل يقوم بها الفاعلون وهم ينظمون أفعالهم استنادا إلى منظومات قيمية وتوقعات متبادلة. ومن هنا يبرز البعد الجدلي بين الذاتية الاجتماعية والبنية المؤسسية، حيث تصبح الأفعال الفردية ذات الدلالة الاجتماعية قادرة على إنتاج تحولات بنيوية عندما تتقاطع مع تحولات في أنماط

العقلنة والتنظيم الاقتصادي والسياسي. كما يسمح هذا المنظور بفهم التغير الاجتماعي بوصفه عملية تاريخية متولدة من داخل الفعل الاجتماعي ذاته، لا مجرد نتيجة لضغوط بنيوية خارجية، وهو ما يظهر بوضوح في تحليل فيبر للعلاقة بين الأخلاق الدينية والبنية الاقتصادية للرأسمالية الحديثة. وفي هذا الإطار، يغدو مفهوم المعنى عنصرا تحليليا مركزيا لفهم كيفية تشكل النظام الاجتماعي واستمراره، إذ تتبلور المؤسسات الحديثة عبر تراكم أفعال عقلانية موجهة بالقيم أو بالغايات، بما يفضي تدريجيا إلى نشوء أنماط من العقلنة المؤسسية التي تعيد تنظيم الحياة الاجتماعية. وبهذا المعنى، تكشف نظرية الفعل الاجتماعي عن أن ديناميات التغير لا تنبع فقط من الصراع المادي أو التوازن النسقي، بل أيضا من التحولات في أنماط التأويل الاجتماعي التي يحملها الفاعلون داخل سياقاتهم التاريخية والثقافية (Weber, 1922/1978). وعند الانتقال إلى البنائية الوظيفية، يتضح أن التحليل السوسيولوجي ينزاح نحو تصور المجتمع بوصفه نسقا مترابطا من البنى والمؤسسات التي تعمل وفق منطق التوازن الوظيفي وإعادة إنتاج الاستقرار عبر الزمن، حيث تصبح القيم والمعايير آليات تنظيمية مركزية تضبط الفعل الاجتماعي وتنسق بين التوقعات الفردية ومتطلبات النظام الكلي. وفي هذا الإطار، يبلور تالكوت بارسونز تصورا نسقيا للفعل الاجتماعي يجعل من التنشئة الاجتماعية العملية الأساسية التي يتم عبرها إدماج الأفراد داخل النظام القيمي، بحيث يعاد إنتاج النسق ليس فقط عبر المؤسسات، بل أيضا عبر الاستدماج الداخلي للمعايير التي توجه السلوك وتضمن استمرارية النظام الاجتماعي. غير أن هذا التصور لم يبق محصورا في بعد الاستقرار وحده، إذ أظهرت التحليلات اللاحقة أن النسق الوظيفي ذاته يتضمن آليات داخلية لإدارة التوتر والتغير (Parsons, 1966).

وفي سياق تطور التحليل البنيوي–الوظيفي، برزت مساهمات لاحقة حاولت توسيع أفق النظرية عبر إدخال عناصر التوتر والانحراف والتغير داخل منطق النسق نفسه. فقد أظهر روبرت ميرتون أن النسق الاجتماعي لا يعمل دائما في حالة انسجام كامل، بل قد تنشأ داخله اختلالات بنيوية ناتجة عن التباين بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية، وهو ما يفتح المجال لفهم الانحراف بوصفه تعبيرا عن توتر داخلي في البناء الاجتماعي لا مجرد خروج فردي عن القواعد (Merton, 1968). وفي الاتجاه نفسه، بين كاي إريكسون أن الانحراف يؤدي وظيفة نسقية تتعلق بإعادة تحديد الحدود الرمزية والمعيارية للجماعة، حيث يصبح رد فعل المجتمع تجاه الانحراف آلية لإعادة إنتاج الإجماع القيمي وتعزيز التماسك الاجتماعي (Erikson, 1966). كما أسهم تحليل كينغسلي ديفيس وويلبرت مور في إبراز أن التغير الاجتماعي يمكن فهمه ضمن إطار وظيفي يربط بين إعادة توزيع الأدوار والمكافآت داخل البناء الاجتماعي وبين قدرة النسق على التكيف مع التحولات

الاقتصادية والتكنولوجية، بحيث يصبح التغير ذاته جزءا من دينامية الحفاظ على الاستقرار النسقي (Davis & Moore, 1945).

من منظور معرفي نقدي أعمق، يمكن النظر إلى هذا المقياس بوصفه تمرينا في تفكيك البنية الضمنية التي تقوم عليها النظريات السوسيولوجية ذاتها، إذ يتبين أن كل بناء نظري لا يكتفي بوصف الواقع الاجتماعي، بل يفترض ضمنيا تصورا معينا لطبيعة المجتمع، ولمصدر انتظامه، ولحدود إمكان تغيره. فالنظرية، في هذا المعنى، ليست جهازا تفسيريا محايدا، بل إطارا معرفيا يحدد ما يرى وما يهمش داخل الواقع الاجتماعي. ومن هنا تتحدد قيمة النظرية بمدى قدرتها على التقاط التعقيد التاريخي للمجتمعات الحديثة، أي بمدى حساسيتها للصراعات الرمزية، والتوترات البنيوية، وأشكال الفعل الاجتماعي التي لا تنسجم بالضرورة مع منطق الاستقرار النسقي. وهذا ما يبرز بوضوح في التحولات التي عرفها التفكير السوسيولوجي المعاصر، حيث لم يعد المجتمع يفهم كنسق مغلق قائم على إعادة إنتاج ذاته فقط، بل كفضاء اجتماعي مفتوح تتقاطع داخله البنى والمؤسسات مع الممارسات اليومية للفاعلين، وتتشكل فيه التحولات عبر تراكمات دقيقة قد تبدو هامشية في لحظتها لكنها تحمل قدرة كامنة على إعادة تشكيل النسق ككل. وفي هذا الأفق، يشير تحليل أنطوني غيدنز إلى أن البنية الاجتماعية ليست إطارا ثابتا يحدد الفعل، بل هي في الوقت ذاته نتيجة مستمرة للممارسات الاجتماعية التي يعيد الفاعلون إنتاجها أو تعديلها عبر الزمن، بينما يوضح يورغن هابرماس أن التوتر بين منطق النظام ومنطق العالم المعيش يكشف عن ديناميات صراع كامنة داخل الحداثة نفسها، حيث تتولد إمكانات التغيير من داخل البنى التواصلية للمجتمع. أما المقاربة النقدية للسلطة داخل التنظيمات والمؤسسات التي طورها ستيوارت كليغ (Stewart Clegg) فتبرز أن الاستقرار الظاهري للنسق يخفي شبكات معقدة من العلاقات السلطوية التي يعاد إنتاجها أو تحديها باستمرار. وبهذا المعنى، يصبح النسق الاجتماعي الحديث كيانا متولدا ذاتيا، لا يقوم على الثبات بقدر ما يقوم على قدرة مستمرة على إعادة التنظيم، حيث تتفاعل القوى الاجتماعية والابتكارات المؤسسية والتوترات الكامنة لإنتاج تحولات تدريجية أو أحيانا غير متوقعة، دون أن يعني ذلك انهيار النظام كليا. ومن ثم فإن الفهم المعاصر للمجتمع يقتضي تجاوز القراءات الأحادية –سواء الوظيفية الخالصة أو الصراعية الصرفة–نحو مقاربة تركيبية جدلية تستوعب التداخل بين الاستقرار والتغير، وبين البنية والفعل، وبين النظام والصراع بوصفها أبعادا متلازمة في تحليل المجتمعات المعقدة في العصر الحديث (Clegg, 1989; Giddens, 1984; Habermas, 1987).

المراجع

أبو زيد، أ. س. (2002). *نظرية علم الاجتماع: رؤية نقدية راديكالية*. دار المعرفة الجامعية.

الجابري، م. ع. (2009). *نقد العقل العربي: تكوين العقل العربي* (ط. 10). مركز دراسات الوحدة العربية.

الحسن، إ. م. (2015). *النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة* (ط. 3). دار وائل للنشر.

الحوراني، م. ع. ا. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. دار مجدلاوي.

بشارة، ع. (2005). *المجتمع المدني: دراسة نقدية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تيرنر، ج. (2019). *علم الاجتماع النظري: مقدمة موجزة لاثنتي عشرة نظرية اجتماعية* (تر. م. م. الشمري). مكتبة الملك فهد الوطنية.

جونز، ف. (2010). *النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية* (تر. م. ي. الخواجة). مصر العربية للنشر والتوزيع.

دوران، ج. ب.، وفايل، ر. (2019). *علم الاجتماع المعاصر* (تر. م. طواهري) ابن النديم للنشر والتوزيع.

زايد، أ. (2006). *علم الاجتماع ودراسة المجتمع: المداخل النظرية*.

عبد الرحمن، ع. ا. م. (2006). *النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية*. دار المعرفة الجامعية.

عبد المعطي، ع. ا. (1981). *اتجاهات نظرية في علم الاجتماع*. سلسلة عالم المعرفة، العدد 44.

عثمان، إ. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

غيدنز، أ. (2005). *علم الاجتماع* (تر. ف. الصياغ) المنظمة العربية للترجمة.

كابان، ف.، ودورتيه، ج. ف. (2010). *علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات* (تر. إ. حسن). دار الفرقد.

كريب، إ. (1999). *النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس* (تر. م. ح. غلوم). عالم المعرفة.

ليلة، ع. (1981). *البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: المفاهيم والقضايا*. دار المعارف.

مل، ج. س. (1922). *الحرية* (تر. ط. السباعي). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. (الطبعة الأصلية 1859)

منصور، ع. (2014). *مدخل إلى علم الاجتماع*. دار كنوز المعرفة العلمية.

والاس، ر.، ووولف، أ. (2010). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية* (تر. م. ع. ا. الحوراني). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

Alexander, J. C. (1987). *Twenty lectures: Sociological theory since World War II*. Columbia University Press.

Althusser, L. (1984). *Ideology and Ideological State Apparatuses*. Verso. (Édition originale 1971)

Alvesson, M., & Sköldberg, K. (2009). *Reflexive methodology: New vistas for qualitative research* (2e éd.). Sage.

Arendt, H. (1951). *The Origins of Totalitarianism*. Harcourt, Brace & Company.

Aron, R. (1967). *Les étapes de la pensée sociologique*. Gallimard.

Blau, P. M. (1970). A formal theory of differentiation in organizations. *American sociological review*, 201-218.

Blumer, H. (1969). *Symbolic interactionism: Perspective and method*. University of California Press.

Bottomore, T. (1993). *Elites and society*. Routledge.

Boudon, R. (1986). *Theories of Social Change: A Critical Appraisal*. Polity Press.

Boudon, R. (1998). *Social mechanisms: An analytical approach to social theory*. Cambridge University Press.

Bouglé, C. (1922). *Leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs*. Armand Colin.

Bourdieu, P. (1992). *Le sens pratique*. Éditions de Minuit.

Buckley, W. (1967). *Sociology and modern systems theory*. Prentice-Hall.

Buckley, W. (1968). *Modern systems research for the behavioral scientist*. Aldine Pub. Co.

Casilli, A. A. (2024). Digital Labor and the Inconspicuous Production of Artificial Intelligence. *arXiv preprint arXiv:2410.05910*.

Clegg, S. R. (1989). *Frameworks of power*. Sage.

Comte, A. (2008). *Cours De Philosophie Positive Vol. 1*. Bachelier.

Davis, K., & Moore, W. E. (1945). Some principles of stratification. *American Sociological Review*, *10*(2), 242-249.

Dilthey, W. (1989). *Introduction to the human sciences: An attempt to lay a foundation for the study of society and history* (R. A. Makkreel & F. Rodi, Trad.). Princeton University Press. (Édition originale 1883)

Durkheim, É. (1982). *The rules of sociological method* (W. D. Halls, Trad.). Free Press. (Édition originale 1895)

Durkheim, É. (1984). *The Division of Labor in Society* (W. D. Halls, Trad.). Free Press. (Édition originale 1893)

Durkheim, É. (1995). *The Elementary Forms of the Religious Life: A Study in Religious Sociology* (K. E. Fields, Trad.). Free Press. (Édition originale 1912)

Durkheim, É. (2014). *Les règles de la méthode sociologique*. PUF.

Engels, F. (2010). *The Origin of the Family, Private Property and the State*. Penguin. (Édition originale 1884)

Erikson, K. T. (1966). *Wayward Puritans: A study in the sociology of deviance*. John Wiley & Sons.

Etzioni, A. (1961). *A comparative analysis of complex organizations: On power, involvement, and their correlates*. Free Press.

Freund, J. (1968). *Sociologie de Max Weber*. Presses Universitaires de France.

Giddens, A. (1971). *Capitalism and modern social theory: An analysis of the writings of Marx, Durkheim and Max Weber*. Cambridge University Press.

Giddens, A. (1984). *The constitution of society: Outline of the theory of structuration*. Univ of California Press.

Habermas, J. (1985). *The theory of communicative action: Reason and the Rationalization of Society* (T. McCarthy, Trad.; Vol. 1). Beacon Press. (Édition originale 1981)

Habermas, J. (1987). *The Theory of Communicative Action: Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason* (Vol. 2). Beacon Press.

Halbwachs, M. (1992). *La mémoire collective*. Presses Universitaires de France. (Édition originale 1950)

Harvey, D. (2010). *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism*. Oxford University Press.

Horkheimer, M. (1972). *Critical theory: Selected essays* (M. J. O'Connell et al., Trad.; Vol. 1). Continuum. (Édition originale 1937)

Horkheimer, M., & Adorno, T. W. (2002). *Dialectic of enlightenment: Philosophical fragments* (E. Jephcott, Trad.). Stanford University Press. (Édition originale 1947)

Laclau, E., & Mouffe, C. (1985). *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. Verso.

Le Play, F. (1855). *Les ouvriers européens : Études sur les travaux, la vie domestique et la condition morale des populations ouvrières de l'Europe* (Vol. 2). Imprimerie impériale.

Lefebvre, H. (1968). *Le droit à la ville*. Anthropos.

Levy, M. J. (1952). *The Structure of Society*. Princeton University Press.

Levy, M. J. (1966). *Society and the Individual: The Intellectual Balance between the Macro- and Micro-levels of Social Structure*. Harper & Row.

Lukács, G. (1971). *History and Class Consciousness: Studies in Marxist Dialectics* (R. Livingstone, Trad.). MIT Press.

Luxemburg, R. (2015). *The accumulation of capital*. Routledge. (Édition originale 1913)

Malinowski, B. (1922). *Argonauts of the Western Pacific: An account of native enterprise and adventure in the Archipelagoes of Melanesian New Guinea*. Routledge & Kegan Paul.

Malinowski, B. (1935). *Coral gardens and their magic: A study of the methods of tilling the soil and of magical rites in the Trobriand Islands*. Allen & Unwin.

Malinowski, B. (1944). *A scientific theory of culture and other essays*. University of North Carolina Press.

Marx, K. (2007). *Economic and Philosophic Manuscripts of 1844*. Dover. (Édition originale 1844)

Marx, K. (2009). *A Contribution to the Critique of Political Economy*. Progress Publishers. (Édition originale 1859)

Marx, K. (2013). *Capital: A critique of political economy* (Vol. 1). Penguin Classics. (Édition originale 1867)

Marx, K., & Engels, F. (1976). *The German Ideology*. Progress Publishers. (Édition originale 1846)

Marx, K., & Engels, F. (2010). *The Communist Manifesto*. Penguin Classics. (Édition originale 1848)

Mauss, M. (2001). *Essai sur le don : Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques*. Presses Universitaires de France. (Édition originale 1925)
Mead, G. H. (1934). *Mind, self, and society*. University of Chicago Press.
Merton, R. K. (1968). *Social theory and social structure*. Simon and Schuster.
Mill, J. S. (2006). *A system of logic, ratiocinative and inductive*. Routledge. (Édition originale 1843)
Mosca, G. (1939). *The ruling class* (H. D. Kahn, Trad.). McGraw-Hill. (Édition originale 1896)
Nisbet, R. (1966). *The Sociological Tradition*. Basic Books.
Pareto, V. (1935). *The mind and society: A treatise on general sociology* (A. Bongioanni & A. Livingston, Trad.). Harcourt, Brace. (Édition originale 1916)
Parsons, T. (1937). *The structure of social action: A study in social theory with special reference to a group of recent European writers*. McGraw-Hill Book Company.
Parsons, T. (1951). *The social system*. Free Press.
Parsons, T. (1966). *Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives*. Prentice-Hall.
Parsons, T., & Shils, E. (1951). *Toward a General Theory of Action*. Harvard University Press.
Popper, K. (1957). *The poverty of historicism*. Routledge & Kegan Paul.
Popper, K. (2005). *The logic of scientific discovery*. Routledge.
Poulantzas, N. (1978). *State, power, socialism*. Verso.
Radcliffe-Brown, A. R. (1922). *The Andaman Islanders: A study in social anthropology*. Cambridge University Press.
Radcliffe-Brown, A. R. (1952). *Structure and function in primitive society*. Cohen & West.
Schutz, A. (1967). *The phenomenology of the social world*. Northwestern university press.
Smelser, N. J. (1963). *Social change in the Industrial Revolution: An application of theory to the British cotton industry*. University of Chicago Press.
Smelser, N. J. (1967). *Theory of collective behavior*. Free Press.
Spencer, H. (2003). *The principles of sociology*. Routledge. (Édition originale 1876)
Standing, G. (2011). *The Precariat: The New Dangerous Class*. Bloomsbury Academic.
Tiryakian, E. A. (1968). *The phenomenon of sociology*. Appleton-Century-Crofts.
Tiryakian, E. A. (1973). *Sociological theory, values, and sociocultural change*. Free Press.
Turner, J. H. (2012). *Theoretical Sociology: 1830 to the Present*. SAGE Publications.
Weber, M. (1930). *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (T. Parsons, Trad.). George Allen & Unwin. (Édition originale 1905)
Weber, M. (1949). *The methodology of the social sciences*. Free Press. (Édition originale 1904)
Weber, M. (1978). *Economy and society: An outline of interpretive sociology* (Vol. 2). University of California press. (Édition originale 1922)
Weber, M. (2004). *The vocation lectures*. Hackett. (Édition originale 1917)